

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)

ما بعد الرأسماليّة

الدكتور سمير أمين

ما بعد الرأسمالية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)

ما بعد الرأسماليّة

الدكتور سمير أمين

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى
بيروت: كانون الثاني/يناير ١٩٨٨

المُحتويات

مُقَدّمَــة

١ ـ طُلب مني أخيراً الكتابة في موضوع «مستقبل الرأسمالية في مصر». وكان التساؤل هو: هل للرأسمالية مستقبل في مصر أم لا؟ فكان رد فعلي المبدئي، في أول الأمر، لا يتجاوز البديهيات. فيبدو لي ـ ولا يزال ـ ان للرأسمالية «مستقبلاً» الى ان تنضج قوى اجتماعية قادرة على تقديم بديل اشتراكي وكسب الجماهير الواسعة على هذا الاساس واقامة تنظيم فعال مؤاتٍ للغرض. وفي الوقت نفسه لا يزال يبدو لي ان الرأسمالية عاجزة عن حل مشكلة «التخلف». فآفاق «اللحاق» بالأمم الرأسمالية المتقدمة خارجة عن نطاق المستقبل المنظور.

فهناك، اذاً، تناقض واضح. فلو كانت الرأسمالية عاجزة عن حل مشكلة التخلف لأصبح لدينا خياران تاريخيان اثنان هما: إما ان نبحث عن «طريق آخر» للخروج من المأزق، وإما ان نترك «سير الأمور» يحكم لنا، علماً بأنّ حكم التاريخ هو في بعض الاحيان قاسٍ، لدرجة أنّ هناك امثلة شعوب فقدت هويتها ـ ان لم يكن وجودها ـ (وقد سبقَ حدوث ذلك ايضاً في التاريخ).

وإذا بحثنا عن «طريق آخر:» هل يمكن اطلاق اسم على هذا «الآخر؟» هل يمكن القول إنه هو بالضرورة الطريق الاشتراكي؟ ان الجواب يتطلب، أولاً، تحديداً دقيقاً لمفهوم الاشتراكية؛ وثانياً: إثبات أنها احتمال ممكن؛ وثالثاً، إثبات انها قادرة على حل ما يستحيل ان يجد حلّه في اطار الرأسمالية. ثم لا يصح الحديث في هذا الموضوع دون عمل حساب لتجارب «الاشتراكية المحققة» ـ كما يقال ـ أي تجارب الاتحاد السوفياتي والصين وغيرهما من البلدان الاشتراكية. فلسنا نحن اليوم بصدد اختراع نمط جديد تماماً ليس له جذور تاريخية.

ولهذا يتطلب الأمر ما يلي: أولا فتح باب النقاش في موضوع ماهية الاشتراكية، ثم ـ في ضوء هذا النقاش ـ الفحص في مشاكل الاشتراكية المحققة بغرض التوصل الى حكم فيما أنجزته هذه المجتمعات، وما لم تنجزه بعد. فالحكم على مستقبل الاشتراكية في بلادنا ـ وتالياً الحكم على عكسه، أي استمرار الرأسمالية ـ يتوقف الى حد كبير على الحكم على طبيعة انجازات الاشتراكية المحققة، أي تحديد أوجه القوة والضعف فيما حققت هذه المجتمعات.

يتطلب الأمر إذاً نصيباً من الشجاعة الفكرية: فبادىء ذي بدء ينبغي الاعتراف بأنّ «الاشتراكية» تعاني من أزمة في المرحلة التي نجتازها. سواء أكان ذلك في الغرب الرأسمالي المتقدم حيث لا نرى مستقبلاً اشتراكياً ظاهراً في الآفاق المنظورة، ام في الدول الرأسمالية للعالم الثالث، بعد ان خيبت الآمال التي علقناها جميعاً على أن النضال من أجل التحرر الوطني لا بد ان يؤدي الى تطور الأمور في اتجاه التحول الاشتراكي. يضاف الى ذلك ان الاشتراكية في العالم الاشتراكي نفسه تعاني من أزمة علينا أن نتناول نقاشها أيضاً بشجاعة.

ولنقل ان الاطروحة التي سوف نعرض حججها فيما يلي قد تبدو غريبة، بل متناقضة؛ فسوف نقول إنه ليس هناك مستقبل للرأسمالية كنظام عام ـ لا في مصر ولا في العالم الثالث بشكل عام ـ بينما لا يزال هناك مستقبل لعلاقات الانتاج الرأسمالية، وذلك لمرحلة تاريخية طويلة. وأتمنى ان يتّضح معنى هذه الجملة الغامضة ـ وربما الاستفزازية ـ من خلال عرضنا.

٢ ـ إذن المشكلة التي نواجهها مزدوجة الطابع: فهي من جانب تخصّ اشكالية التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي ومستقبل العالم الثالث في هذا الاطار، ومن الجانب الآخر تخص إشكالية بناء الاشتراكية في المجتمعات التي قامت بثورة رسمت لنفسها هذا الهدف. ويستحيل الفصل بين هذين الجانبين للمشكلة.

ومن هنا لعل تبويب مواضيع هذا الكتاب من شأنه ان يساعد على ادراك هذه الرابطة العضوية بين وجهتي المشكلة: التخلف الرأسمالي من جانب، والبناء الاشتراكي من الجانب الآخر.

تعالج الفصول الثلاثة الأولى موضوع عدم التكافؤ في التوسع الرأسمالي العالمي، وتالياً خصوصيات «الاطرف» وعدم إمكان «اللحاق»، الأمر الذي يفرض علينا البحث عن اسلوب آخر للخروج من المأزق.

ثم يعالج الفصل التالي ـ الرابع ـ اشكالية الثورات الاشتراكية التي تمّت تحت راية الماركسية والتي رسمت لنفسها هدف بناء الاشتراكية. وننظر هنا الى المشكلة الجوهرية

التي لا مفرّ من الإجابة عنها وهي: هل وفت فعلاً هذه المجتمعات بوعود الاشتراكية أم فتحت فصلاً جديداً طويلاً لا يزال يتّسم بفعل التناقض بين النزعة الاشتراكية ونزعات أخرى معادية لها؟

وتعالج الفصول الثلاثة التي تليه (الخامس والسادس والسابع) إشكالية فك الارتباط المفروض على المجتمعات التي عانت، ولا تزال تعاني، من نتائج التوسع الرأسمالي، وذلك من الزوايا الاستراتيجية والتكتيكية.

أمّا الفصل الثامن والأخير، فهو يخص البعد الايديولوجي للإشكالية. وقد ذهبنا هنا إلى أنّ رسالة الماركسية في مواجهة التحديات التي تواجهها المجتمعات الآسيوية والافريقية المعاصرة، أنّ هذه الرسالة لا تزال قائمة.

٣ ـ وأودّ هنا أن اقدم للقارىء تلخيصاً موجزاً لأهم النتائج التي توصلت اليها، وهي الآتية:

أولاً: يفرض الطابع غير المتكافىء للتوسع الرأسمالي العالمي على المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة (وهي «الأطراف») استراتيجية تقوم على مبدأ فك الارتباط، أي الخروج من منطق هذا التوسع. فالمقصود بمفهوم فك الارتباط هو اذن اعطاء الأولوية لمقتضيات تنمية وطنية شاملة ـ اقتصادية واجتماعية وثقافية ـ واخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات هذه الخطة، على عكس استراتيجية «التكيف» التي تقوم على الانخراط في الاتجاهات السائدة على صعيد عالمي، ومحاولة «الاستفادة» منها.

ثانياً: ان عملية فك الارتباط تفرض نفسها كعنصر طبيعي لا مفر منه في أعقاب الثورات التي تمّت تحت راية الاشتراكية «العلمية». هذا، بينما التجارب التحريرية التنموية للعالم الثالث التي لم تبلغ هذه الدرجة من الجذرية لم تجرؤ على تصور هذه القطيعة. وكان هذا النقص من بين أهم أسباب ضعفها، وفي كثير من الاحيان تراجعها اللاحق أو إفشالها بواسطة الهجوم الاستعماري.

ثالثاً: ان الثورات الاشتراكية لم تفتح فصل بناء «سريع» للاشتراكية كما تصورته القوى السياسية والايديولوجية التي قامت بها. فكان طابعها متعدد الأبعاد، انعكاساً لتنوع القوى الشعبيـة من جانب، ولنزعات الرأسمالية التي لا يزال لها دور في إنماء قوى الانتاج من الجانب الآخر. فتحت الثورات الاشتراكية في واقع الأمر فصلاً جديداً طويلاً للتاريخ، يتّسم باستمرار التناقض بين النزعة الاشتراكية ونزعات مناهضة لها.

رابعـاً: ان هذا الفصل الجديد للتاريخ يستحق أن يطلق عليه اسم «بعد الرأسمالية» بدلاً من فصل «الانتقال الاشتراكي». فهناك في اطار هذا المجتمع المشكل

استمرار فعل قوى متناقضة اقترح تبويبها في ثلاث مجموعات: القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية وقوى الدولنة والأخيرة منها تتمتع بنصيب من الاستقلال الذاتي بالنسبة الى المجموعتين السابقتين.

هذا، ولو ان هذا الكتاب يمثل مؤلفاً في ذاته، إلاّ أن القارىء العربي يستطيع ان يعتبره الى حدّ ما تكملة لكتابي المعنون **أزمة المجتمع العربي**[1] الذي تناولت فيه بعض المشاكل التي لن ارجع إليها هنا، مكتفياً بالاشارة اليها.

---

(١) سمير أمين، **أزمة المجتمع العربي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

الفَصْل الأوّل
التّبعِيّة والتوسّع العَالمي لِلرأسمالِيّة(*)

(*) نشر هـذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٩، العـدد ٩٣ (تشرين الثاني/ نـوفمبر ١٩٨٦)، ص ٨٦ ـ ١٢٢.

- ١ -

شهدت الأعوام الثلاثون الأخيرة تغيرات مهمة في غالبية المجتمعات المكونة للنظام العالمي، وكذلك في هيكل النظام نفسه. ففي الأعوام الثلاثين التي سبقتها - من عام ١٩١٤ الى عام ١٩٤٥ - سادت الظواهر الآتية: ركود نسبي للقوى الانتاجية، تناقضات عنيفة بين المراكز الاستعمارية التي حاولت حلها من خلال الهيمنة العسكرية (فشهدت الفترة الحربين العالميتين)، استمرار الأوضاع الكولونيالية أو شبه الكولونيالية في آسيا وافريقيا، نجاح الثورتين الروسية والصينية تحت قيادة حزبين شيوعيين. أما الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فاتسمت، على نقيض ذلك، برواج لا سابق له في مجموع النظام الرأسمالي، وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية - دون شك الى أوائل السبعينات - وإنهاء النظم الكولونيالية ثم إقامة أكثر من مائة دولة مستقلة جديدة أو مستحدثة.

وقد تتابعت هذه الأحداث والتغيرات في مدة جيلين متتاليين، الأمر الذي فرض إعادة النظر في النظريات الاجتماعية. ففي الفترة الأولى أدّى كل من الركود وعنف الحروب وأزمة الثلاثينات ونجاح الثورتين الروسية والصينية ثم ازدهار النضال من أجل التحرير الوطني، أدّى كل ذلك الى إدراك مأزق الرأسمالية ونضوج الثورة الاشتراكية التي ظهرت في جدول الأعمال. ثم، على نقيض ذلك كله، أظهرت الأعوام التالية - بعد الحرب العالمية الثانية - القدرة العجيبة للرأسمالية على التكيف مع الظروف الجديدة، بل قدرتها على الاستفادة منها، حتى استعادت الرأسمالية شرعية

جديدة. يضاف إلى ذلك أن عدم طرح بديل مقنع من جانب النظم الاشتراكية قد أعطى ثباتاً للرأسمالية.

ولا شك أن التحليل النظري للأوضاع يتأخر دائماً عن الأوضاع نفسها. فإدراك طبيعة الظواهر وربط بعضها ببعض في إطار نظري يتطلبان وقتاً. ولذلك فإن النظريات التي تناسب كلاً من هاتين الفترتين قد تبلورت حول نهاية كل من الفترتين، وليس في أولهما. هكذا بالنسبة الى نظريات الركود التي نشأت خلال الثلاثينات (الكينزية أو نظرية «تجمد» المستعمرات) والتي انتشرت على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية فقط. هكذا أيضاً بالنسبة الى النظريات التي ركّزت على النمو وآفاقه (النظرية «التنموية» لأمريكا اللاتينية أو نظرية التبعية المزعومة) التي نشأت في الستينات ولم تنتشر الا خلال السبعينات، أي بعد ان دخل في أزمة الرواج الذي تلا الحرب.

وقد كان التوسع الرأسمالي دائماً غير متكافىء، وذلك بالنسبة الى هاتين الفترتين المعتبرتين، كما هو بالنسبة الى المراحل السابقة للتوسع الرأسمالي منذ بدئه، وكذلك بالنسبة الى مراكز النظام وأطرافه. يعلم المؤرخ ان بعض المراكز في بعض المراحل عانت من الركود أو التدهور (مثل التدهور البريطاني الحالي) أو الازدهار (مثل الازدهار الياباني الحالي). وكذلك الأمر بالنسبة الى الأطراف اليوم والأمس. فلم يكن مجموع المناطق الداخلة في النظام الرأسمالي أو المحيطة به يوماً ما كلاً متجانساً موحداً. فمن البديهي الاعتراف باختلاف الأشكال التاريخية للمجتمعات، ومستوى نمو قوى الانتاج فيها ودرجة تبلورها في دول منظمة... الخ. وهذه الحقيقة صحيحة اليوم كما كانت صحيحة قبل أربعة قرون. فالاختلاف بين الدول الخراجية المتقدمة والمجتمعات القبلية لم يقلّ عن الاختلاف الحالي بين البرازيل والرواندا.

هذا، وقد أدّى اندماج هذه المناطق المختلفة التي سميناها «الأطراف» في النظام الرأسمالي العالمي، الى زيادة اختلافها نتيجة تنوع الوظائف في هذا النظام. فنحن نلاحظ هذا التنوع في الوظائف مثلاً عندما نقارن بين إنكلترا الجديدة وامريكا الكولونيالية الإسبانية ومستعمرات استغلال العبيد، والدولة العثمانية والصين (بعد «فتحها») التي اندمجت في شبكة المعادلات المتمحورة حول أوروبا، والهند واندونيسيا المستعمرة، ذلك التنوع الذي لا يقل درجة عن درجة اختلاف بلدان العالم الثالث المعاصر.

ان إعادة كشف هذه البداهة، أي اختلاف اوضاع العالم الثالث المعاصر

ومعدلات النمو واختلاف الوظائف في النظام العالمي (من ممولي الموارد الخام أو الأيدي العاملة أو المنتجات المصنوعة. . الخ)، إن إعادة كشف هذه البداهة لا تساعد على التقدم في التحليل. فهذه البداهة صحيحة بالنسبة الى جميع الأوقات والمراحل، فلا يمكن الاعتماد عليها من اجل رفض نظرية المراكز والاطراف كما يدعي البعض الآن.

وكذلك توجد بعض النزعات العامة التي تخصّ نمط الانتاج الرأسمالي والتي هي صحيحة في جميع مراحل التوسع الرأسمالي، رغم عدم التكافؤ في هذا التوسع. ومن أهم هذه النزعات، أولاً، نمو قوى الانتاج وهي القاعدة العامة، وثانياً، تعمق «التبعية المتبادلة» (لزيادة المبادلات من جميع الأنواع) الذي أطلقنا عليه اسم «العالمية» أو «تعدي حدود الدول»، وثالثاً، تعميم بعض الأشكال الخاصة بالرأسمالية مثل العمل الأجير والتحضر وأنماط تنظيم العمل وأشكال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. . الخ.

إن التركيز على هذه النزعات العامة والمشتركة هو تمرين سهل، دون فائدة، لا يساعد على فهم الأوضاع الملموسة والتوقعات المستقبلية الحقيقية.

فمثلاً من ينكر نمو قوى الانتاج في جميع المناطق المتقدمة والمتخلفة؟ فالقول بأن الرأسمالية «تحكم» على هذه المنطقة أو تلك (المستعمرات أو الأطراف مثلاً) بالركود الدائم، إن هذا القول يتعارض مع حقيقة جوهرية وهي ديناميكية نمط الانتاج الرأسمالي. ولكن لم يقل أحد هذا بجد. فكل ما قيل هو ان منطق النظام قد حكم بالركود أو حتى التدهور على هذه المنطقة أو تلك التي تقوم بدور معين في مرحلة معينة. وقد تحقق هذا الأمر في التاريخ أكثر من مرة. ويختلف هذا القول عن التبسيط المشار اليه اعلاه، والذي يستخدم من أجل انكار خصوصية الوظائف من خلال التركيز على الميل المجرد نحو التغير المستمر، وهو بالطبع ميل حقيقي.

وكذلك فإن ملاحظة الطابع «الايجابي» لتنمية قوى الانتاج هي ملاحظة أحادية الجانب لا تقيم حساباً للمضمون الطبقي لهذه التنمية (اي بكلام دارج: التنمية لمصلحة من؟). فهذه الملاحظة انعكاس لخيار ايديولوجي (غير علمي) وهو قبول الرأسمالية على أنها قادرة على «حل مشاكل الانسانية» في «الأجل الطويل» (في بعض القرون أو ألوف السنين؟). وهناك خيار ايديولوجي آخر ممكن: الاعتراف بأن هناك اجابات مختلفة للمشاكل، تعتمد على التناقضات الناتجة عن هذه التنمية، وتعكس اختلاف أوجه النظر للقوى الاجتماعية.

وكذلك فإن الاعتراف بالعمق التدريجي في الطابع العالمي («العالمية» المتزايدة) ليس الا أمراً بديهياً. ومن زاوية معينة، يمكن اعتبار أن هذه العالمية تمحو فعلاً

بالتدريج خصوصيات مختلف المناطق والشعوب والأمم واستقلاليتها. ولكن هذا الاعتراف لا يدعو بالضرورة الى اندراج العمل السياسي في اطار الخضوع لمقتضيات هذه العالمية. فالبعض ينظر الى هذه النزعة العالمية على أنها قوة لا يمكن التغلب عليها، وبالتالي إن رفض النتائج المترتبة عليها هو غير واقعي بل طوباوية رجعية. هذا المنظور هو في الواقع منظور ايديولوجي ينعكس فيه الدفاع عن «العمل الحضاري للرأسمالية»، وهو منظور يفترض ان نتائج العالمية المتزايدة متماثلة في مختلف اجزاء النظام. وهذا الافتراض غير صحيح، نتيجة اختلاف الوظائف. فالتطور في هذه الظروف يقدم لمختلف الطبقات والشعوب توقعات مستقبلية مختلفة تماماً، على الأقل في المستقبل المنظور، وهو الاطار الذي يتحدد فيه الوعي السياسي، وبالتالي المواقف العملية للقوى التاريخية العاملة.

كما لا يساعد على التقدم، الاكتفاء بالاعتراف بالأشكال التنظيمية العامة المختصّة بالرأسمالية. فمن هذه الزاوية العامة، تميل الرأسمالية فعلاً الى «تجنيس» العالم في تعميم هذه الاشكال التي نراها مثلاً في ميدان النتائج المترتبة على تعمّق شبكة المواصلات والاستعلامات والمؤدية الى أمركة الحياة الاجتماعية. فهذه البداهات مناسبة فقط لاحتياجات الصحف للتوزيع العام، فلا بد من كشف ما وراء هذه الظواهر البسيطة. فمن هذه الزاوية السطحية يتقدم العالم دائماً على شكل هرم منظم محكوم بالاختلاف الكمي فقط، مهما كان معيار الترتيب المختار (من متوسط دخل الفرد أو درجة التصنيع.. الخ). وبما ان هذه المعايير جميعاً مرتبط بعضها ببعض، فلا يمكن بهذا المنهج الا كشف ما هو معروف سابقاً، أي حقيقة التوسع الرأسمالي.

فالسؤالان الصحيحان التاليان يختفيان وراء هذه البديهيات:

أولاً: هل هناك وراء السلم الكمي المنظم اختلافات كيفية؟ وما هي معايير هذه الاختلافات إن وجدت؟ وهل هي ذات طابع وحيد في جميع مراحل التوسع الرأسمالي، أم هي تعمل في ميادين مختلفة من فترة الى التالية؟ وهل الحدود بين المجموعات الكيفية ثابتة نسبياً أم متحركة؟ وهل هناك أحوال «وسيطة»؟ وهل هذه الأخيرة هي القاعدة أم الاستثناء؟

ثانياً: هل هناك في عملية التوسع الرأسمالي ميل للمناطق المتخلفة لإعادة انماط تنمية المناطق المتقدمة، ولو بتأخر؟ وهل من الممكن تعجيل عمل هذا الميل من أجل اللحاق بالمناطق المتقدمة؟ أم بخلاف ذلك، لا يمكن اختصار انماط التنمية لمختلف اجزاء النظام في كل من المراحل المتتالية لتوسعه، لا يمكن اختصارها الى النمط الجوهري نفسه؟ وفيما يلي سوف نقتصر على تناول هذه الأسئلة.

إن المناقشات الحاضرة حول «نظرية التنمية»، مهما كانت مفيدة من أجل ادراك أدق لهذا الوجه للمشكلة أو ذاك، إنما هي في رأينا ملتبسة، والسبب هو ان الاسئلة المطروحة أعلاه لم تطرح دائماً بشكل واضح. وهذا الأمر صحيح بالنسبة الى معظم الانتقادات «العامة» لنظرية «التبعية» المزعومة، وكذلك معظم الأدبيات «المعادية للعالم الثالث» مثل القول ان تنمية البلاد نصف الصناعية الجديدة تفرغ التمييز بين المراكز والأطراف من مضمونه... الخ. فهذه الانتقادات تسهل العمل لنفسها، فتخترع عدواً يجهل الديناميكية الخاصة للرأسمالية، ثم تتخلص منه بيسر! وبهذا الشكل تتفادى هذه الانتقادات الاسئلة الصعبة.

- ٢ -

تندرج الاجابات عن هذه الأسئلة في مجموعتين من نظريات التوسع الرأسمالي.

تعتمد النظرة المهيمنة على افتراضين هما الآتيان: أولاً، ان هناك قوى اقتصادية غالبة تحكم نمط الانتاج الرأسمالي وتؤدي بالضرورة الى تجانس الظروف في العالم، فتخلق هذه القوى في كل ربع من أرباع النظام مجتمعاً متماثلاً قائماً على قوى إنتاجية متقدمة؛ وثانياً ان تخلف البعض بالمقارنة الى غيره ناتج بصفة جوهرية عن أسباب داخلية خاصة لمختلف التكوينات التاريخية، أي عن خصوصيات الديناميكية الطبقية، وهي إما عامل مساعد على ظهور علاقات الانتاج الرأسمالية، أو على عكس ذلك، عقبة تقف في سبيلها.

أيمكن اعتبار هذه النظرة للتوسع الرأسمالي صحيحة؟ أي بتعبير أدق: هل تكفي الافتراضات التي تقوم عليها؟ ان نقد هذه النظرة التي تؤمن بالمصير المتجانس الناتج عن التوسع الرأسمالي، يبدأ بملاحظة ان التوسع المذكور لم يحقق بعد - وبعد اربعة قرون - هذا التجانس المنتظر، ولو بالتقريب، بل ان التجانس ليس في جدول اعمال المستقبل المنظور. اليس ذلك دليلاً على أن هذا المصير مستحيل وانه يجب الاعتراف بأن مستويات الاستهلاك الغربية لا يمكن تعميمها على جميع الشعوب بسبب عدم توافر الموارد الطبيعية؟ فالقول بأن الميل الى التجانس هو انعكاس للقوى الرئيسية بينما عدم التجانس هو امر انتقالي فقط، إن هذا القول فارغ من أي مضمون، اذ ان الصفة الانتقالية هنا ظهرت بظهور الرأسمالية واستمرت قائمة الى الآن.

لا بد، اذاً من مناقشة طبيعة وأسباب استمرار عدم التكافؤ في التنمية. وهنا تختلف الآراء التي لا يمكن استبعادها بالاقتصار على تأكيد ميل مجرد للرأسمالية الى تحقيق التجانس.

إن القاعدة المشتركة التي تتجمع على أساسها مختلف الانتقادات للنظرات

المهيمنة، تقوم على الافتراض بأن النظام الرأسمالي العالمي لا يقتصر على وجود التكوينات الوطنية (أو المحلية) جنباً الى جنب، ذلك لأن هيكل ووظائف هذه التكوينات نفسها تتوقف على هيكل النظام العالمي، وتنتج عن تفاعل القوى التي تحكم بدورها تطورالنظام الكلي. وفي هذه الظروف، لا تحدد القوى الداخلية وحدها حركة التكوينات المحلية. فلا تحدد الطبقات الاجتماعية من مجرد موضعها داخل النظام المحلي، بل أيضاً من موضعها ازاء مجموع القوى العاملة على صعيد عالمي. فالتمييز بين القوى الداخلية والقوى الخارجية تمييز اصطناعي ومقصر: إن جميع القوى الاجتماعية هي «داخلية» اذا اعتبر ان وحدة التحليل هي النظام العالمي وليس مكوناته المحلية فقط.

ويجد التمييز بين «المراكز» و«الأطراف» ـ وتحديد هذين المفهومين ـ مكانه في إطار هذا الافتراض. وكتعريف سريع لعدم التناسق في العلاقات بين المراكز والأطراف، نعرض الآتي: في المراكز، تحكم القوى الاجتماعية الداخلية بصفة أساسية عملية تراكم رأس المال، ثم تخضع العلاقات الخارجية لتخدم هذا المنظور الداخلي، هذا بينما في الأطراف ليست عملية التراكم إلا ناتجاً مطعماً على التراكم المركزي، فهي بهذا المعنى عملية تراكم تابع. وسوف نرجع الى هذا التعريف العام فيما بعد.

فالسؤال الصحيح هو الآتي: أيمكن اعتبار التمييز بين التكوينات المركزية وتكوينات الأطراف تمييزاً كيفياً، ام هو كمي فقط؟ تنفصل المعسكرات على أساس اجاباتها عن هذا السؤال. هذا لأنه لا ينكر أحد «التبعية المتبادلة» ولا عدم التكافؤ بين مختلف التكوينات. فمن البداهة ان اية عملية تراكم تتوقف ظاهرياً على الديناميكية الداخلية، وعلى الظروف المفروضة عليها من الخارج. وهذا صحيح بالنسبة الى فرنسا أو البرازيل أو الرواندا، بشكل مستقل تماماً عن مستوى تنميتها، بل هذا صحيح ايضاً بالنسبة الى القطر الرأسمالي الأكثر تقدماً الذي يحتل في بعض الظروف مكاناً مهيمناً. فهناك علاقة واضحة بين التراكم في بريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر أو في الولايات المتحدة الامريكية اليوم، وبين علاقات هاتين التكوينتين مع الخارج. وعلى هذا الأساس يدّعي أصحاب نظرية «الميل للتجانس» أن هناك مجموعة من المحدّدات الداخلية والخارجية لا تختلف من قطر الى آخر إلا من حيث الكم. فمثلاً لعل المحددات الخارجية كانت أخف نسبياً بالنسبة الى اليابان، بالمقارنة مع البرازيل، أو بالنسبة الى البرازيل بالمقارنة مع غانا.. الخ. هكذا رجعنا الى التصوير الهرمي للنظام العالمي، حيث يسود طابع التدرج دون إمكان التمييز الكيفي.

هنـاك تناسب واضـح بين مختلف أوجـه «التنمية». وبـالتالي، يتنـاسـب الترتيب الهـرمي على أسـاس دخل الفـرد مع تـرتيب درجات «التبعيـة الخارجيـة». ونظراً لأن النظام محكوم بالحركية الدائمة، ولأن نمو مختلف أجزائه دائماً غير متكافىء، ولان موضع مختلف الأمم في الـترتيب الهرمي متحـرك، يستنتج البعض من ذلـك كله ان «التبعيـة الخارجية» ظاهرة موجودة في جميع الأحوال، وهي نسبية ومتحركة.

ومن جهة أخرى، فإن تطور النظام ككل يجـر وراءه ظاهـرة التعمق في اندمـاج اجزائه في النظام الكلي. أي بعبارة اخرى: تزداد كثافة طابع «العالميـة» من مرحلة الى التالية. وهذا التعمق في العالمية صحيح بالنسبة للجميـع: فدرجـة التبعية والحسـاسية للعوامل الخارجية، ازدادت بالنسبة الى فرنسا والبرازيل والرواندا خـلال نصف القرن الأخير مثلاً.

إن الاطـروحات التي تـرفض فكرة الـترتيب الهرمي المنتـظم لا تركّـز فقط عـلى خصوصيات كل تكوينة محلية، فلا أحد ينكر هذه الخصوصيات. إن هذه الأطروحات تذهب الى ان الاختلاف الكيفي يؤدي الى مستقبـل مختلف في اطار التـوسع الـرأسمالي الكلي. وسوف نتناول فيما بعد موضوع طابع هذه الاختلافات الكيفية.

يجب الاعتراف بهذا الاختلاف في الرؤية. فالنـظرة المهيمنة ـ المنتقـدة ـ تفترض الاعتراف بوجود ميل الى التجانس، رغم عدم التكافؤ النسبي، كما انها تنسب الموضع المتحرك في الهرم الى الظروف الداخلية لكل تكوينة فقط. هـذا بينما نـظرية النمـو غير المتكـافىء، تذهـب الى تفسـير آخر فتنسب إعـادة تكوين عـدم التكـافؤ من مـرحلة الى التالية الى الديناميكية الكلية للنظام. فهي نظريـة تركّـز على ظـاهرة البلورة، ومعنـاها بلورة ظـواهر التنميـة حول مـركز أو مـراكـز محـدودة من جهـة، وتكـوين «عـالم» من الكواكب تابعة حول هذه المراكز، وهي كواكب تابعة ليس في الانتقـال نحو «البلورة» من الجهة الأخرى، اي بلغة أخرى اقرب الى الدارجـة، ان التقدم والتخلف بمعنـاهما الوصفي الدارج هما ظاهرتان مـرتبطتـان ارتباطـاً جوهـرياً، فهـما وجه وظهـر للظاهرة نفسها، أي ظاهرة التنمية عـلى صعيد عـالمي. هذا، ولا بـد من تفسير الأسبـاب التي تحتّم في الـوقت نفسه وجـود بلورة من جانب، وتفكـك من جانب آخـر. فلا بـد من تحديد الآليات التي تؤدي الى الظاهرة الأولى عند البعض، والى الثانية عنـد الآخرين. وكـذلك فـلا بد من مـواجهة التحـدي الذي يمثله وجـود أحـوال «وسيـطة» يمكن أن نسميها مؤقتاً «نصف الأطراف»، ثم معرفة ما إذا كانت «نصف الاطراف» هذه قاعدة ام استثناء، وما إذا كانت في مرحلة الانتقال نحو البلورة أم لا.

ونود هنا ان نقف عند هذه النقطة، والا نجمّد المواقف اكثر. فلا توجد في هذا الميدان نظريتان اثنتان متكاملتان ومتـماسكتان تتعـارضان. فـلا يؤدي المنهج المستخـدم

ولا المدرسة الفكرية، بالضرورة الى هذه النتيجة أو تلك. فهناك من يستعمل التحليل الدارج للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ومن ينتمي الى المدرسة الهيكلية أو الى مدرسة من مدارس الماركسية. وقد كانت النتائج التي توصل اليها هؤلاء أو اولئك نتائج متناقضة، رغم استخدام المنهج نفسه.

فعلى الأكثر، يمكن القول ان منطق الاقتصاد الكلاسيكي الجديد لا يدعو الى التساؤل في هذا الميدان. فالاقتصاد الكلاسيكي الجديد يتجاهل التاريخ، ولا يعلّم إلا قوانين اقتصادية يدّعي انها عامة، فتفرض نفسها كقوة طبيعية لا يمكن تفاديها، وتفرض تنمية (نسميها نحن «رأسمالية») يكاد يكون لا مفر منها. فالتخلف في اطار هذا النوع من النظرة يرجع ـ في نظرها ـ الى رفض الخضوع لمقتضيات هذه القوانين العامة، سواء أكان هذا الرفض لأسباب سياسية أم ايديولوجية أم ثقافية. ورغم اتهام الماركسية بأنها نظرة «اقتصادية» الاّ اننا نرى من هذا العرض ان فلسفة الاقتصاد الكلاسيكي اكثر اقتصادوية بكثير. ولا يعوض هذه الاقتصادوية الجوهرية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة، انها تنسب ظواهر عدم التكافؤ والتخلف إلى استخلاصات علوم منفصلة عن الاقتصاد مثل علم الاجتماع الوظيفي أو علم السياسة البراغماتي.

لكن الماركسية نفسها قد تفهم فهماً لا يختلف كثيراً عما سبق، فيما يتعلق بالنتائج التي نتوصل اليها. فهناك تأويل للماركسية ينظر الى هذه القوانين الاقتصادية التي نحن بصددها على أنها القوة المحركة التي لا بد ان تؤدي الى تجانس العالم، على أساس تنمية قوى الانتاج في إطار علاقات الانتاج الرأسمالية. وذلك رغم أن الماركسية لا تنظر الى هذه القوانين على أنها متعدية للتاريخ، بل تنظر إليها على أنها خاصة بالمرحلة الرأسمالية للتاريخ.

وفي جميع الأحوال، إذا أخذ بهذه الرؤية، تعتبر مقاومة هذه التنمية مقاومة محكوماً عليها بالهزيمة، بل رجعية. فهي تنمية لقوى الانتاج، ولو في إطار رأسمالي، تمهد الطريق للاشتراكية بجمعها الشروط الموضوعية اللازمة لها. هذا هو مضمون التأويل الاقتصادي للماركسية. فهو تأويل يعتبر، إذاً، مقاومة هذه التنمية، ولو باسم الاحتفاظ بالاستقلال الوطني مثلاً، وهمية وسلبية في آخر الأمر. فهو تأويل يمدح الطابع العالمي ـ لا «الأممي» ـ للتوسع الرأسمالي.

ما هي الحجج التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة هذه النظرة التي عبّرت عن نفسها في إطار نظريات مختلفة تماماً، مثل تلك النظريات التي كنا بصددها فيما سبق؟ هل هناك «نظرية» ـ مثل تلك النظرية التي انتشرت خلال الستينات والسبعينات تحت اسم «نظرية التبعية» ـ تفسر استمرار التناقض بين المراكز والاطراف؟ لا أعتقد انه

يمكن الذهاب الى هذا الحد. وسوف نرجع فيما بعد الى تعبير «التبعية» وهو تعبير عام وضبابي يجر جميع التباسات اللغة الدارجة. هذا، ولكن الخلاف يتجاوز خلاف التسميات، وهو خلاف محدود الأهمية. فرأينا هو أن مجموعة الحجج التي قدمت في مواجهة النظرة الشائعة لا تكوّن «نظرية عامة»، أولاً لأن هذه الحجج تعتمد على مناهج مختلفة من الهيكلية والماركسية الجديدة، بل وأحياناً تستعير وسائل تحليلية جزئية لمنهج الاقتصاد الكلاسيكي. وثانياً لأن النتائج التي توصلت إليها هذه التحاليل تخص ميادين مختلفة من الواقع الاجتماعي، دون ضمان لاندماجها، بل على الأقل عدم تناقضها بعضها مع البعض.

ولم تكن نظرية التبعية المزعومة أول محاولة لرفض نظرية التوسع الرأسمالي المؤدي الى التجانس. فنظرية لينين للاستعمار كانت قد رسمت لنفسها غرضاً نقدياً مماثلاً. ثم استنتج لينين من هذه النظرية استنتاجات سياسية مهمة من أجل الكفاح الاشتراكي. ولكن حتى هنا، لا يمكن اعتبار ان نظرية الاستعمار هي نظرية موحدة. فروزا لكسمبورغ كانت مثلاً تذهب الى أن التراكم الرأسمالي نفسه يفترض بالضرورة مبادلات بين مجتمع رأسمالي من جهة، وتكوينات اجتماعية سابقة على الرأسمالية من الجهة الأخرى. أي بعبارة أخرى كانت تعتبر أن المركز (الرأسمالي المتكامل) والأطراف (الرأسمالية غير المتكاملة) هما مجموعتان مشتركتان بالضرورة في كل مرحلة من التوسع الرأسمالي. وقد وجه لينين نقداً لهذه الرؤية من حيث صحتها العلمية، دون انكار الواقع، أي وجود هذه العلاقات غير المتكافئة بين المراكز والأطراف. ومن ناحية اخرى، ركّز لينين تحليله على الظواهر التي بدت له جديدة ومرتبطة بظهور الاحتكارات وتصدير رأس المال والتقسيم الكولونيالي والنزاع الاستعماري. ولكن لينين لم يبدد جميع الالتباسات، فيما يتعلق بتأثير التطور المذكور من زاوية التطلع الثوري الاشتراكي. فمن جهة، أشار لينين الى العلاقة بين «الاصلاحية» في الحركة الاشتراكية وبين ظاهرة تكوين الارستقراطية العمالية. ولكن من جهة أخرى، مدح كتاباً لـ «بوخارين» حيث ادعى هذا الأخير ان الاستعمار، بتوحيده للسوق العالمية، يميل الى توحيد مستويات الأجور على صعيد عالمي. وقد لفتنا الانظار الى هذه النقطة غير الملاحظة عادة[1].

اننا نعتبر هذه التحاليل للاستعمار ـ وان كانت لم تمثل نظرية له ـ تقدماً كبيراً، وليست «خطأ» ـ كما يقال الآن من بعض الجهات ـ قطعاً لم تكن هذه التحاليل «مجردة»،

---

(١) سمير أمين، التطور اللامتكافىء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، ص ١١٦.

بل نشأت من النظر في الأوضاع الملموسة الخاصة بالفترة. فكان النظام العالمي قد تميز فعلاً الى ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتقسيم بين عدد من المراكز الاستعمارية المصنعة المتناقضة من جهة، وبين أطراف ذات وضع كولونيالي أو شبه كولونيالي من الجهة الأخرى. لا شك ان البعض ـ للأسف ـ وصف هذه الأوضاع على أنها خالدة. ومن هذه الأوضاع مثلاً: الوضع الكولونيالي، أو التخصص الزراعي والمعدني، عدم توافر صناعة، أو الركود النسبي لقوى الانتاج، أو قسوة النزاعات بين القوى الاستعمارية. هذا، بينما هذه الصفات التي استمرت في المرحلة من عام ١٨٨٠ الى عام ١٩٤٥، لم تدم بعد ذلك. فاليوم يتكوّن العالم الثالث من دول مستقلة، ونشأ التصنيع (ولو بدرجات متفاوتة)، واستبعدت الهيمنة الامريكية الاشكال العنيفة السابقة للمنافسة بين القوى الاستعمارية.. الخ. هل معنى هذا التغيير ان ظاهرة الاستعمار انتهت، فكانت مرحلة فقط، ثم رجعنا الى التوسع الرأسمالي المنتظم المؤدي الى التجانس؟ أم يجب على عكس ذلك، تعميق التحليل وادراك الاشكال الجديدة لمرحلتنا؟

هذا بالذات ما حاول ان يفعله تجديد التحاليل خلال الستينات والسبعينات تحت اسم «نظرية التبعية». وهنا أيضاً، اختلفت المناهج والآراء وميادين التحليل والظواهر المدروسة، كما اختلفت النتائج المتوصّل اليها، بحيث انه من الصعب قبول أو رفض الكل مرة واحدة، باسم قبول او رفض «التبعية». يضاف الى ذلك ان اختيار الكلمة (تبعية) أدى اما الى تحمس سريع أو رفض سهل. فلم يكن الطابع العالمي للنظام شيئاً جديداً. وبالتالي لم تكن «التبعية المتبادلة»، وكذلك التبعية المتبادلة بين غير متكافئين (اي التبعية بالمعنى الدارج) أشياء جديدة، بل لم تكن مفاهيم محددة. وقد أدى الانحراف الاقتصادوي السائد الى محاولات لقياس درجة «التبعية» بوسائل احصائية بسيطة مثل نصيب التجارة الخارجية في الدخل أو مصادر التمويل.. الخ، وهي جميعاً وسائل وصفية ذات قدرة تحليلية محدودة. ورغم ذلك، فإن الكلمة نجحت وانتشرت، بخاصة في أمريكا اللاتينية التي تعرف أدبياتها في أوروبا وامريكا أكثر من الانتاج الفكري لمناطق أخرى من العالم الثالث. هذا الأمر، إضافة الى هيمنة المدرسة الهيكلية في جنوب أمريكا، ساعد على تكوين الرأي بوجود «نظرية للتبعية» متكاملة. اما في آسيا وافريقيا، فلم ينتشر استخدام الكلمة على النطاق نفسه، واستمر استخدام مصطلحات ماركسية كلاسيكية متجددة مثل «الاستعمار الجديد» أو «الكومبرادور».

ومهما كانت المصطلحات المستخدمة، فإن التحاليل غطت ميادين واسعة، والنتائج المتوصل إليها أصبحت مهمة. ولسنا نحن هنا بصدد النظر المنظّم في جميع أوجه هذه الأبحاث ولا تقديم حساب عام. ولنكتف إذاً بتعداد الميادين المدروسة:

التبادل غير المتكافىء، العلاقة بين انتاجية العمل وعائده، التحليل النقدي للأزمة الزراعية والهجرة الريفية، التحليل النقدي لظاهرة «التهميش» (أي التحضر دون تصنيع كاف)، دراسة أحوال التصنيع «التابع» (من حيث ملكية رأس المال أو التكنولوجيا أو مصادر التمويل. .)، تشخيص التكوين التاريخي للبرجوازية المحلية والدولة وعلاقاتها بالطبقات السابقة على الاندماج في النظام الرأسمالي، وعلاقاتها برأس المال المدول المهيمن. . الخ. ويثبت هذا التعداد السريع أهمية الظواهر المدروسة. فكانت النتائج والآراء مختلفة، بل أحياناً متناقضة، وكانت المناقشات حادة.

هذا بينما لا نعتبر أن «الملاحظات النقدية العامة» الموجهة ضد «نظرية التبعية» أو «نظرية المراكز والأطراف» والتي أصبحت الآن رائجة، هي ملاحظات جادّة. وربما كان رواج هذا النوع من الملاحظات ناتجاً عن التضخم الجامعي. فالكثير ـ من الذين يفرض عليهم «الانتاج» ـ يفضلون التمرين السهل («النقد») على العمل الشاق لمحاولة المساهمة في الاجابة الايجابية على الأسئلة المطروحة في عالم الواقع. وكثير من هذه الأدبيات تملأ المجلات الجامعية وتكتفي بعموميات معظمها ملتبسة، بل احياناً اتهامات غير صحيحة مثل: «نظرية التبعية» تتجاهل التحليل الملموس (!) أو العلاقات الاجتماعية (!!) أو الاختلاف في أوضاع أجزاء العالم الثالث (!!!). . الخ. وجدير بالذكر هنا أن هذه الانتقادات، بدلاً من ان تشارك في تقدم المعرفة، تكتفي برفض «التبعية» وتأكيد الميل المجرد للرأسمالية الى التوسع (وهو أمر لا ينكره أحد) وبالتالي الى تحقيق التجانس (وهو بالذات موضوع التساؤل).

ـ ٣ ـ

لعله كان من المفيد، في بدء التحليل، الرجوع الى تحديد مفهومي «المركز» و«الأطراف».

إن المراكز حاصل التاريخ. فقد أدى التاريخ الى إمكان تبلور هيمنة برجوازية وطنية (وسوف نحدد فيما بعد هذا التعبير) في بعض مناطق النظام الرأسمالي، كما أدى الى تبلور دولة ذات طابع برجوازي وطني ايضاً. ولنؤكد هنا ان البرجوازية والدولة لا يمكن اطلاقاً الفصل بينهما. فالايديولوجية «الليبرالية» التي تتحدث عن الاقتصاد الرأسمالي دون ان تعمل حساباً للدولة الرأسمالية هي ايديولوجيا وليست علماً. ونتحدث نحن عن الدولة البرجوازية الوطنية، حينما تسيطر هذه الدولة على عملية التراكم، في حدود تأثير القوى الخارجية طبعاً، أي حينما تحدد قدرة الدولة المحلية مدى هذا التأثير، بل وتساهم الدولة المحلية في تكييف هذه القوى الخارجية ذات الشأن العالمي.

أما الأطراف فهي معروفة بطريقة النفي: هي المناطق التي اندمجت في النظام العالمي دون أن تبلور الى مراكز. فهي اذن تلك المناطق التي لا توجد فيها قوى قادرة على السيطرة على عملية التراكم، فهي تلك المناطق التي تتحكم القوى الخارجية في تحديد مدى التراكم المحلي فيها واتجاهه.

فليست الأطراف «راكدة»، رغم ان تنميتها تختلف عن تنمية المراكز في كل من المراحل المتتالية للتوسع الرأسمالي العالمي. وليست البرجوازية ورأس المال المحلي غير موجودين بالضرورة في الأطراف. فهما ليسا مرادفين لمناطق سابقة على الرأسمالية، وقد تكون الدولة غائبة (حالة الكولونيالية)، ولكن ليس هذا الأمر ضرورياً (واليوم أصبحت أقطار العالم الثالث دولاً مستقلة). ولكن وجود الدولة لا يعني وجود دولة برجوازية وطنية، وإن سيطرت البرجوازية المحلية على الجهاز، طالما لم تسيطر على عملية التراكم.

وليس وجود مراكز وأطراف، كما عرفناها في اطار النظام الرأسمالي العالمي وفي كل مراحل توسعه، امراً مشكوكاً فيه. فالأمر في ذاته بداهة. وليس التساؤل في وجوده. فالسؤال الحقيقي، والذي لا يمتلك اجابة بديهية، هو الآتي: هل الأطراف تمر في الواقع بمرحلة الانتقال الى التبلور كمراكز جديدة؟ أو بتعبير أدق: هل تعمل القوى الحاكمة في النظام في اتجاه هذا التبلور، أو على عكس ذلك، تعارضه؟ وهل هذا التساؤل في محله، بالنسبة الى مختلف مراحل التوسع الرأسمالي؟

لقد سبق ان تناولنا موضوع تحديد معنى تعبير «السيطرة على التراكم»[٢]. فهي سيطرة البرجوازية ودولتها على الشروط الخمسة الآتية: أولاً: الهيمنة على اعادة تكوين قوى العمل. ويتطلب هذا، في مرحلة اولى، سياسة دولة تسمح بتنمية زراعية قادرة على تموين السوق بفائض كاف من حيث الكم، وبأسعار تتماشى مع مقتضيات ضمان ربحية رأس المال، ثم في مرحلة تالية، انتاجاً على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية كي تواجه كلاً من توسع رأس المال والزيادة في مجموع الأجور؛ ثانياً: الهيمنة على تمركز الفائض المالي، الأمر الذي لا يتطلب وجود اشكال مؤسسية وطنية في الميادين المالية فقط، بل ايضاً استقلاليتها النسبية ازاء المال المتعدي الجنسية، وذلك من أجل توجيه استخدام الأموال في الاستثمار المطلوب لدفع تنمية قوى الانتاج؛ ثالثاً: الهيمنة على السوق المحلية (التي تخصص للإنتاج الوطني، وذلك حتى لو لم توجد قوانين للحماية الجمركية الصعبة)، والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية، ولو في قطاعات محدودة: رابعاً: الهيمنة على الموارد الطبيعية، ويتطلب ذلك أكثر من مجرد الملكية

---

(٢) سمير امين، ازمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصل ٣.

الوطنية الشكلية، إذ يتطلب سياسة دولة قادرة على استغلال هذه الموارد أو الاحتفاظ بها للمستقبل. ولنلاحظ هنا أن البلدان النفطية لا تهيمن على مواردها بهذا المعنى إذ انها ليست حرة في ان تفضل مثلاً الاحتفاظ بالنفط في أرضها على تراكم أصول مالية اجنبية؛ وخامساً: الهيمنة على التكنولوجيا، وليس معنى هذه الهيمنة عدم استيرادها، بل معناها قدرة القوى المحلية على اعادة تكوينها، دون استمرار الحاجة الى استيراد جميع عواملها (من الآلات والمعرفة الفنية. . الخ).

فالدولة البرجوازية التي تسيطر على هذه العوامل الخمسة تستحق ان تعتبر دولة برجوازية وطنية، وان لم تسيطر عليها فلا تستحق هذه التسمية. ولنضف الى ذلك ان استخدام صفة «وطنية» يثير بعض التساؤل. فهناك في المجتمع حقائق اجتماعية غير الطبقات، ومنها الوطن. وليس هذا الاخير هو الوحيد. فهناك أيضاً العائلة والقبيلة والمجموعة الإثنية والأمة الدينية التي تمثل أيضاً حقائق اجتماعية. فالشكل «الوطني» ـ أي تكوين مجموعة معينة ذات ثقافة ولغة موحدة قامت الدولة الحديثة على أساسها ـ انما هو شكل خاص ارتبط بالتاريخ الأوروبي وظروفه الخاصة. وقد تناولنا هذه المشاكل في مكان آخر وطرحنا في هذا الصدد السؤال الآتي: أكان الشكل «الوطني» واقعاً حقيقياً قبل انشاء الدولة، أم كان هو نفسه ناتج إقامة الدولة؟ أيعمل هذا الشكل كعامل تاريخي، وفي أية ظروف؟ هل أصبح هذا الشكل من «الضرورات» التاريخية المعممة، وبخاصة في العالم الثالث المعاصر؟ ولنلاحظ ان استخدام الكلمة ـ وعدم وجود كلمة أخرى ـ هو انعكاس لهيمنة «ايديولوجيا الوطن» التي انتشرت على صعيد العالم، ولو أن الواقع الاجتماعي يختلف من منطقة الى أخرى.

فليس تبلور الدولة البرجوازية الوطنية هو القاعدة، بل الاستثناء. ومضمون هذا التبلور هو تكوين اقتصاد وطني «متمحور على ذاته». فليس التمحور على الذات مرادفاً «اوتاركيا» كما يفهمه الكثير. إذ معنى هذا التعبير هو فقط اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي وليس العكس. وكذلك نرى ان البناء المتمحور على الذات عنصر أساسي في تكوين النظام الرأسمالي.

إن الاطروحة التي تذهب الى ان التناقض بين المراكز والأطراف هو عنصر جوهري في النظام الرأسمالي، إن هذه الاطروحة تفرض نتائج سياسية. فإذا كانت إقامة الدولة البرجوازية الوطنية وتكملة اقتصاد متمحور على الذات عملاً مستحيلاً في الأطراف، فقد كان من الضروري اتخاذ طريق آخر للتنمية. وسوف نناقش موضوع طبيعة هذا الطريق، أي مشاكل «فك الارتباط» والاشتراكية، فيما بعد.

لقد أدت التنمية المتمحورة على الذات فعلاً الى تجانس اجتماعي تدريجي في

المراكز. ونعني هنا أن توزيع قوى العمل بين مختلف القطاعات من جهة، وتوزيع القيم المضافة من هذه القطاعات من جهة أخرى، تميلان الى التقارب. وقد سبق ان تناولنا هذا الموضوع، وأظهرنا الفرق بين أوضاع المراكز والأطراف في هذا الشأن. فكانت النتيجة التي توصلنا اليها هي الآتية: بينما لا تزيد نسبة اقصى التفاوت بين هذين التوزيعين عن نسبة الواحد الى الثلاثة في المراكز، فإن النسبة نفسها في الاطراف تصل من الواحد الى العشرين[3]. يضاف الى ذلك أننا اظهرنا كيف ان جميع الأدلة التاريخية تشير الى أن درجة التفاوت قد انخفضت في المراكز (أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان) بينما هي ارتفعت في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية. وتنعكس هذه الظاهرة في توزيع الدخل الذي يصيبه التفاوت الأقصى في الأطراف، بل الذي تفاقمت درجة تفاوته فيها، بينما الميل في المراكز هو في الاتجاه العكسي.

وإذا كانت هذه الوقائع صحيحة ـ وهي صحيحة في رأينا ـ كان تفسيرها ضرورياً. وهنا نلتقي بمشكلة الطبقات. ان اطروحة التناقض مراكز/ اطراف لا تتجاهل الطبقات، على الاطلاق، بل ـ على عكس هذا الادعاء ـ تفسّر هذه الأطروحة الأمور من خلال تحليل صراع الطبقات. فما يدفع الى التجانس الاجتماعي، انما هو بالذات تكوين تحالفات طبقية داخلية لم تنتج عن الدينامية الداخلية لصراع الطبقات فقط، بل جعلتها أوضاع النظام العالمي وموقف المراكز في الترتيب الهرمي ممكنة.

فهناك عاملان تاريخيان ساهما في هذا التطور. ففي مرحلة أولى، أدت اشكال التبلور البرجوازي المهيمن الجديد ـ من خلال ثورات برجوازية أو دونها ـ الى تحالفات واسعة بين هذه الطبقة الجديدة وبين طبقات اخرى: اما صغار الفلاحين او الملاك العقاريين، حسب الأحوال، وكذلك مع البرجوازية الصغيرة في قطاع التجارة والقطاعات الحرفية، في معظم الاحيان. فكانت هذه التحالفات لازمة لمواجهة الخطر الذي مثّلته طبقة العمال الجديدة. فكانت هذه الطبقة عند نشأتها طبقة ثورية، كما اثبتت الأمور من عهد حركة «الشارتزم» الانكليزية (في اربعينات القرن الماضي) الى كومونة باريس (عام ١٨٧١). وقد قوّت هذه التحالفات عملية التجانس، إذ فرضت سياسات معينة لضمان دخول الريفيين والطبقات الحضرية الوسطى. ثم في المرحلة التالية، التي بدأت في أواخر القرن والتي لايزال النظام الرأسمالي يوجد فيها، توسعت الهيمنة البرجوازية لتشمل الطبقة العاملة التي استقرّت أوضاعها. وكان الوسيلة التي خلقت شروط «توحيد الرأي الاجتماعي» هي تعميم «الفوردية» (وهي ذلك التنظيم

---

(٣) امين، التطور اللامتكافىء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، ص ١٦٨.

الخاص للعمل الذي جعل الانتاج على نطاق واسع ممكناً) من جهة، والسياسة الاشتراكية الديمقراطية (أو الكينزية) في ميدان الأجور والتضامن الاجتماعي من جهة أخرى. إن هذا التوحيد في الرأي لا يمنع صراع الطبقات، ولكنه يغلق هذا الصراع في إطار التوزيع الاقتصادي، إذ تخلّت الطبقة العاملة، تدريجياً، عن هدفها الأصلي وهو التخلص من الرأسمالية أصلاً. ولا شك اليوم ان هذا التوحيد في الرأي يميّز المجتمعات الغربية، بل هو في الواقع شرط استمرار الديمقراطية الانتخابية كما هي معروفة.

ان اطروحة التناقض مراكز/ اطراف تذهب بالتحديد الى ان المواقع السفلى التي تحتلها الاطراف في الهرم العالمي تجعل من الصعب، بل من غير المتوقع، تشكيل التوسع التدريجي للاندماج الاجتماعي. فالبرجوازيات التي ظهرت مؤخراً تصطدم بعقبات صعبة حينما تحاول ان توسع تحالفاتها الداخلية. ففي المرحلة الأولى، يقوم التقسيم مراكز/ أطراف على تحالف رأس المال المهيمن مع طبقات ريفية من طابع قديم في الاطراف («اقطاعيون» أو كبار الملاك). ان امريكا اللاتينية التي نالت استقلالها في فترة باكرة (في أوائل القرن التاسع عشر) نتيجة حركة قادتها هذه الطبقات بالذات، ان امريكا اللاتينية تدفع حتى اليوم ثمن هذا التحالف بين رأس المال المهيمن (البريطاني ثم الامريكي) وبين كبار الملاك العقاريين. وينعكس هذا الثمن في وراثة التقسيم الدولي للعمل الذي صاحب هذا التحالف، وانعدام الديمقراطية.. الخ. أما في آسيا وافريقيا، فإن النظم الكولونيالية المباشرة عملت في الاتجاه نفسه بشكل قاس للغاية، أدى بدوره الى تخلف هاتين القارتين بالنسبة الى امريكا اللاتينية. ثم بعد ذلك، حينما تكوّنت الدول الحديثة الناتجة عن حركة التحرير، وحينما الغيت النظم القائمة على الاقطاع وكبار الملاك العقاريين، نشأ التصنيع في ظروف نظام عالمي غير موافق لتوسيع القاعدة الاجتماعية المحلية. فنجد هنا فوردية، ولكن دون اشتراكية ديمقراطية! ويجد الانتاج الصناعي اسواقه في توسّع طلب الطبقات الوسطى أكثر منه في طلب الطبقة العاملة. يضاف الى ذلك أن شروط التكنولوجيا الحديثة التي تفرضها المنافسة، تتطلب تزايداً مستمراً في استيراد الآلات والمعرفة الفنية ورؤوس الأموال. فلا بد من دفع كل ذلك بفرض أجور منخفضة من أجل التصدير. ويجد التبادل غير المتكافىء مكانه المنطقي هنا بالذات: تفاوت في الأجور يزيد عن التفاوت في الانتاجية. وليس التبادل غير المتكافىء إذاً إلا انعكاساً للعلاقات الطبقية المذكورة. هذا وقد تتفاقم الظروف نتيجة الأزمة الزراعية الموروثة من المرحلة السابقة.

لعل البعض اعتبر ان التقسيم مراكز/ أطراف تقسيم موقت وانتقالي. ثم ادعى هؤلاء ان البرجوازية قادرة على ان تتغلب على هذا التقسيم. إن هذا الرأي يتجاهل

تماماً التاريخ. فالامر الواقع هو ان البرجوازيات لم تتغلب على هذا التقسيم إلى الآن. ولكن، ايمكن ان نقول ان تحالفاً اجتماعياً آخر (شعبياً) يستطيع ان يحقق ما عجزت عنه البرجوازية؟ هذا القول سوف يؤدي الى اعتبار شروط هذا العمل ومنها «فك الارتباط» المذكور بالذات، وسوف نرى ان هذه العملية تفتح مرحلة معقدة ليست هي فقط استمراراً للتوسع الرأسمالي، بل هي أيضاً انتقال ـ ممكن ومتناقض ـ نحو مجتمع آخر (اشتراكي؟).

ما سبق من التحاليل وصف الأطراف بشكل عام، واظهر الاتجاهات العامة في تطورها، متجاهلاً اختلاف الظروف والخصوصيات. أيمكن هذا التعميم؟ إن الاجابة عن هذا السؤال تتطلب النظر في «الاحوال الوسيطة» بالذات، اي أحوال هذه البلدان التي تسلقت سلم الهرم التاريخي بسرعة في الماضي أو في عصرنا. هذا، لأن الأحوال الوسيطة موجودة بالطبع في المجتمع، كما توجد في الطبيعة. فلا شك ان التمييز بين الذكر والأنثى، أو الشخص السليم والمريض، له معنى. ولكن هذا لا يمنع ان النظر في الأحوال الوسيطة والملتبسة يساعد في تحديد مغزى الترتيبات الظاهرة. وكذلك فإن النظر في «نصف الأطراف» سوف يساعد على تحديد الشروط والوسائل التي تسمح لبرجوازية جديدة ان تتبلور كدولة وطبقة وطنية مساهمة في النظام العالمي على قدم المساواة، اي طبقة ودولة تسيطران على عملية التراكم وتحققان التجانس الاجتماعي على نمط ما تحقق في المراكز المتقدمة.

هذا، ولا شك أيضاً ان تاريخ تبلور المراكز يقدّم لنا مجموعة من أشكال التحقيق، وذلك من مختلف زوايا النظر: من الناحية السياسية (أشكال ثورية أو غير ثورية)، من ناحية التحالفات والصراعات الطبقية، من ناحية تناسبها مع الواقع الوطني، أو من ناحية توافر مستعمرات مباشرة تستفيد منها أو انعدام هذا الوضع، من ناحية أنواع الصناعات والأنشطة المحركة، من ناحية الوضع الاستراتيجي في النظام (وضع مهيمن أولاً).. الخ. فلا بد من ذكر هذه الخصوصيات، والامتناع عن اعتبار النمط الأوروبي الغربي نمطاً «نموذجياً» حسب منهج فيبر. هذا، ولا شك ان النموذج الأوروبي، الذي انتشر ايضاً في امريكا الشمالية، له جذور تاريخية، بحيث انه يستحيل تجاهل أوجهه الثقافية. فوجود هذه الأوجه ـ الى جانب هيمنة اوروبا وامريكا ـ يجعل من الصعب الاعتبار ان ثمة «رأسمالية مجردة» أي مستقلة عن شكلها الأوروبي التاريخي، خاصة وان شكل البرجوازية وتفتتها وسيادة المنافسة بين أجزائها وعلاقة الاقتصاد والمجتمع المدني والدولة وأشكال الدولة، كل هذه العناصر هي مكونات للرأسمالية التاريخية.

فحينما نبتعد عن منطقة الثقافة الأوروبية، إذا اعتبرنا النموذج الرأسمالي المتقدم

الوحيد خارج هذه المنطقة (وقد ذكرنا اليابان)، فربما وجدنا أشكالاً خاصة للنظام الرأسمالي. ففي الرأسمالية التي نعرفها، تظهر «وحدات التراكم» منفصلة عن بعضها البعض من خلال المنافسة. فكانت هذه الوحدات للتراكم في القرن الماضي هي المؤسسة العائلية، لتصبح الاحتكار أو المجموعة المالية أو المجموعة المتنوعة النشاط (Conglomerate). وتلعب الدولة في هذا النظام دور منظم المنافسة بين هذه الوحدات، التي تحافظ على استقلاليتها بالنسبة الى الدولة. ولكن، هل الأوضاع مماثلة في اليابان؟ هنا تكونت كل من الدولة المستحدثة والعائلات المكونة للطبقة الحاكمة والاحتكارات الصناعية المالية الـ (Zaibatsu) في حركة واحدة، دون استقلال ذاتي من بعضها ازاء البعض الآخر. ففي هذه الظروف، أليست وحدة التراكم هي مجموع النظام اي الدولة، بدلاً من ان تكون المؤسسة المنتجة أو المجموعة المالية؟ نطرح السؤال دون تقديم اجابة معينة له.

أيمكن تخطي هذه النقطة، والذهاب الى القول بأن جميع تكوينات العالم الرأسمالي المعاصر لا تختلف إلا من حيث أشكالها التاريخية؟ ففي هذه النظرة يفرغ التمييز مراكز/ أطراف من أي مضمون ذي مغزى كيفي. لقد رجعنا إذاً الى صورة الهرم المنتظم، والخصوصيات الخاصة لكل حالة على حدة. وقد ذهب البعض في هذا الاتجاه، الى حد انكار أن المجتمعات الناتجة عن الثورات الشيوعية (الاتحاد السوفياتي والصين) هي أكثر من مجرد أشكال خاصة للرأسمالية (ومن هؤلاء بتلهيم). أما رأينا في هذا الصدد، فهو ان التجريد هنا قد فاق الحدود المسموحة له، وبلغ درجة يفقد بها الاحساس بالاختلافات الجوهرية التي تحكم واقع الصراعات الاجتماعية والسياسية. فالواقع هو ان آفاق هذه الصراعات مختلفة تماماً في كل من المجموعات الثلاث المكوّنة للعالم المعاصر، أي تكوينات الرأسمالية المتقدمة، تكوينات الرأسمالية المتخلفة، والتكوينات الاشتراكية المزعومة.

وهناك موضوع آخر للتساؤل، وهو موضوع العلاقة بين استقلالية التكوينات المركزية وظاهرة العالمية المتزايدة. أليس من شأن هذه الظاهرة الأخيرة أن تؤدي الى زوال التكوينات الوطنية بما فيها المركزية؟ الم تثبت الأزمة الراهنة استحالة الاستراتيجيات اليسارية (الكنزية) واليمينية (النقدية الجديدة) التي فشلت أمام سور القوى العاملة على صعيد عالمي؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، هل مسحت هذه الظاهرة آثار التاريخ؟ هل أصبحت ـ نتيجة لهذا التطور ـ التكوينات المركزية وتكوينات الأطراف متماثلة؟ لا نعتقد ان هذا الاستنتاج صحيح.

- ٤ -

لعله من الواجب اعتبار الالتباس في النقاش ناتجاً ـ ولو جزئياً ـ عن ان البرجوازية اصبحت الطبقة المحلية الحاكمة في العالم الثالث المعاصر. ولا شك أن هذه الطبقة تدفع في اتجاه تقديم مشروعها، وهو إقامة دولة برجوازية وطنية مساهمة في النظام العالمي على قدم المساواة، من خلال سيطرتها على التراكم.

ولكن ما هي النتائج التي حققتها البرجوازية في هذا الاتجاه؟ لقد تناولنا في مكان آخر موضوع المشروع البرجوازي الوطني المعاصر الذي كان مؤتمر باندونغ (نيسان/ ابريل ١٩٥٥) تعبيراً عنه[٤]. فكان هذا المشروع ينظر الى «التنمية» في إطار التبعية المتبادلة، ولم ينظر اليها من خلال الخروج من النظام، اي «فك الارتباط». فكانت التنمية المعتبرة قائمة على العناصر الآتية: **أولاً**: ارادة تنمية قوى الانتاج من خلال تنويع أوجه النشاط وبخاصة من خلال التصنيع؛ **ثانياً**: ارادة ضمان سيطرة الدولة على عملية عصرنة المجتمع؛ **ثالثاً**: الايمان بأن الأنماط «الفنية» للانتاج هي انماط محايدة يمكن استعارتها واعادة تكوينها والسيطرة عليها؛ **رابعاً**: الايمان بأن العملية لا تتطلب بالدرجة الأولى مبادرة الجماهير، بل يكفي مساندتها لمبادرة تنفرد بها الدولة، **خامساً**: الايمان بأن هذه العملية ليست متناقضة بصفة جوهرية مع المساهمة في شبكة العلاقات الدولية، ولو أنها قد تؤدي إلى نزاعات مؤقتة مع النظام العالمي.

وهذه العناصر تحدد ـ دون شك ـ الطبيعة البرجوازية الوطنية للمشروع.

ولسنا هنا بصدد تناول تفاصيل تحليل هذه المحاولة، والحكم على ما حققته وما لم تحققه. ولنكتف إذاً بذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها في مكان آخر، وهي الآتية:

أولاً: إن ظروف التوسع الرأسمالي في الفترة ما بين عام ١٩٥٥ و١٩٧٠ قد ساعدت الى حد ما على تبلور هذا المشروع، وغذّت أوهام امكانه.

ثانياً: ان الغرب عارض هذا المشروع بكل الوسائل التي في حوزته، من الوسائل الاقتصادية الى المالية والعسكرية. فلا يمكن استبعاد هذه المعاداة من اشكالية التناقض مراكز/ أطراف، بل هي مجرد صورة لهذا التناقض تثبت أن «قوانين» النظام ليست «اقتصادية» فقط، بل تشمل جوانب سياسية. وكذلك فإن هذه القوانين في مجموعها لا تعمل في اتجاه تجانس العالم على أساس تعميم الدولة البرجوازية الوطنية، بل على عكس ذلك تمثّل عقبة في سبيل تبلور مراكز جديدة. فالرأسمال المهيمن يفضل

---

(٤) سمير أمين، «في الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونغ: مضاعفات اخفاق «ايديولوجيا التنمية»،» **الوحدة**، السنة ٢، العددان ٢٢ ـ ٢٣ (تموز/ يوليو ـ آب/ اغسطس ١٩٨٦).

دائماً انماط التنمية التابعة دون سيطرة محلية على عملية التراكم، أي بعبارة اخرى: يفضل التعامل مع الدول الكومبرادور.

ثالثاً: ان مساندة الاتحاد السوفياتي لبعض هذه المحاولات، إضافة الى إعادة النظر في ايديولوجيا الأممية الثالثة فيما يتعلق بالانتقال الى الاشتراكية (بخاصة ابتكار «مفهوم» الطريق غير الرأسمالي المزعوم) وذلك إضافة الى الحدود التاريخية الداخلية للنموذج، ان هذه العوامل زادت الالتباس الايديولوجي (بخاصة فيما يتعلق بمغزى «الاشتراكيات المحلية»).

رابعاً: إن الأزمة العامة التي دخل النظام فيها، ابتداء من اوائل السبعينات أعطت الغرب فرصة للهجوم المضاد الذي يرمي إلى اعادة كومبرادورية مجتمعات العالم الثالث، أي اخضاع تنميتها المستقبلية لمقتضيات اعادة انتشار رأس المال المهيمن. فهذا الهجوم يمثّل الاتجاه الأساسي في استراتيجية رأس المال لمواجهة الأزمة، ويستخدم نقاط ضعف الدولة في أطراف النظام، تلك النقاط التي نرى آثارها في جميع الميادين، من الدين المالي وصعوبة الانتقال الى المستويات العليا للتكنولوجيا، وأزمة التغذية، التي بلغت في بعض الأحيان درجة المجاعة، وأزمة التحضر غير المسيطر عليه، وتغلغل نمط الاستهلاك الغربي (المؤدي الى التبذير على نطاق واسع) في أقسام واسعة من الطبقات الوسطى بل الشعبية، وتغلغل تأثير الثقافة الغربية المزعومة من خلال شبكة الاستعلامات، والضعف العسكري.. الخ.

وفي هذه الظروف ـ وفي الوقت الذي أخذ منتقدو «التبعية» يذهبون الى اعتبار مشكلة «التخلف» وقد فقدت أهميتها ـ أخذ الشكل الكومبرادوري للدولة ينتشر في الأطراف لدرجة أنه أصبح الشكل الرئيسي للاندماج غير المتكافىء في المرحلة القادمة للنظام الرأسمالي العالمي. ان مفهوم الدولة الكومبرادورية له معنى دقيق: فهي الدولة التي وظيفتها الأساسية ضمان هيمنة رأس المال العالمي، على نقيض الدولة الوطنية.

لا ريب ان تتابع محاولات تبلور الدولة البرجوازية الوطنية، ثم افشال هذه المحاولات وتدميرها وإعادة كومبرادورية المجتمعات في الأطراف، ليس أمراً جديداً. على عكس ذلك، كان هذا التتابع صفة مميزة لتاريخ الأطراف منذ البدء. وهنا يقف مثال مصر، حيث تتابعت محاولات محمد علي ثم الخديوي اسماعيل ثم البرجوازية الوفدية الليبرالية ثم الناصرية. ولكن ليس هذا هو المثال الوحيد. فقد رأى البعض ان هناك تناسباً بين فترات ازدهار عام لهذه المحاولات، وبين فترات الرواج الطويلة في التوسع الرأسمالي، وكذلك تناسباً بين فترات افشالها واعادة الكومبرادورية وبين فترات الازمات الطويلة.

لقد تغيرت أهداف ووسائل هذه المحاولات المتتالية، كما تغير مضمون الكومبرادورية التي تلت افشالها، وذلك لتناسب الأوضاع العامة المختصة بكل مرحلة من التوسع الرأسمالي. مثلاً كان الشكل المهيمن للكومبرادورية في المرحلة ما بين عام ١٨٨٠ و١٩٤٥ هو الكولونيالية المباشرة، ومضمونها انكار وجود الدولة المحلية وفرض التخصص الزراعي/ المعدني من خلال ادارة اجنبية. أما اليوم، فإن الشكل المهيمن في رأينا هو الدولة الكومبرادورية نصف المصنّعة.

هذا، ولا بد من اعادة التذكير بأن الكومبرادورية ليست ناتج «اعتداء من الخارج» لا علاقة له بالهياكل الداخلية والصراعات الاجتماعية. على عكس ذلك؛ فقد ذهبنا الى أن فشل البرجوازيات في الأطراف ناتج عن عدم قدرتها على صنع تحالفات داخلية واسعة (مع جماهير الريف والطبقة العاملة)، تلك التحالفات التي أدّت في المراكز إلى نشر نتائج التنمية في المجتمع كله، ومن وراء ذلك تقويته ازاء الخارج.

فالسؤال هو إذاً: هل أصبحت برجوازية العالم الثالث المعاصر قادرة على صنع مثل هذه التحالفات؟ نقول في هذا الصدد ان الظروف التي خلقتها تنمية النظام العالمي غير مواتية لهذا الهدف. ويبقى ـ في هذه الظروف ـ مشروع الدولة البرجوازية الوطنية مشروعاً ضعيفاً للغاية. فالميل الأسهل في هذه الظروف، هو أن تقبل البرجوازية المحلية اندراج مشروعها في اطار التبعية لمشروع رأس المال المهيمن. وأطروحتنا هي بالذات في هذه النقطة: أي ان برجوازيات العالم الثالث تخلّت عن مشروعهاالوطني (روح باندونغ) وقبلت شروط الكومبرادورية الجديدة. ولا شك أن هذه الاطروحة تدعو الى مزيد من الدراسات الملموسة.

إن نظرية التعارض «مراكز/ اطراف» تذهب إذاً إلى أبعد من مجرد الحديث عن «التبعية» مرة أخرى، فلنقل ان اختيارالكلمة قد جرّ نقاشاً ملتبساً. فقد رأينا مثلاً أن كندا ليست من طبيعة الأطراف، ولو أنها «تابعة» للولايات المتحدة الأمريكية كما هو ظاهر، إذ تسود ملكية رأس مال الولايات المتحدة في معظم انشطتها الاقتصادية. فكندا ليست من طبيعة الأطراف بالذات، لأن التحالفات الطبقية الحاكمة فيها هي التحالفات التي تحكم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فنجد في البلدين فوردية زائد كينزية، أي ذلك المزيج الذي يؤدي الى ان الأجور الحقيقية تزيد بزيادة الانتاجية في مجموع الاقتصاد. والوضع في هذا الشأن مختلف تماماً عما هو عليه في المكسيك. فلعله يمكن اعتبار كندا «ولاية» أمريكية، ولكنها ليست من طبيعة الأطراف.

علينا الآن أن ننظر في مجموعتين من الأسئلة المعقدة المطروحة من خلال التحليل السابق. وتتعلق المجموعة الأولى بمشكلة اوجه الخيار البديل في فرض رفض

الكومبرادورية. هل تستطيع الطبقات الشعبية ـ في غياب مبادرة من البرجوازية ـ ان تقود «استراتيجية أخرى بديلة» عن الاندماج التابع في النظام العالمي؟ وما هو مضمون هذه الاستراتيجية و«فك الارتباط» الذي تفترضه؟ والى اي مدى تندرج هذه الاستراتيجية في اشكالية «الانتقال الى الاشتراكية»؟ أما المجموعة الثانية من الاسئلة فهي تخص بالذات «نصف الأطراف» تلك التي تثير التساؤل. فهل هناك استثناءات للقاعدة التي تقول ان برجوازيات العالم الثالث غير قادرة على السيطرة على عملية التراكم؟ وما هي هذه الاستثناءات؟ وما هي المشاكل التي تتعرض لها؟

ـ ٥ ـ

لما كانت التنمية المتمحورة حول الذات (وهي شرط القدرة على مواجهة المطالب المادية لغالبية الأمة) مستحيلة في أطراف النظام، وجب اعتبار تنمية «أخرى» خارج اطار النظام والشروط التي تفرضها. وهذا هو معنى تعبير «فك الارتباط». وهو مفهوم يجب تحديد مضمونه الدقيق، وذلك لانتشار استخدام الكلمة بمعان مختلفة.

فلنبدأ بشيء من التكرار: إن التنمية المتمحورة على الذات تعني السيطرة الوطنية على التراكم. هذا التكرار مفيد لأن الأدبيات ـ ومنها كثير من الكتابات الخاصة بنقد «نظرية المركز والأطراف» ـ تميل إلى أن تنسى هذا التعريف الدقيق، وفي كثير من الاحيان تكتفي هذه الأدبيات باعتبار السياسات الاقتصادية البراغماتية دون التعمّق في التحليل. فمثلاً هناك من يعتبر ان سياسة التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات هي سياسة «متمحورة على الذات» لأنها تعتمد على السوق الداخلية، بخلاف سياسة الأولوية للصادرات. ويتجاهل هذا النوع من التحليل تساؤلات أساسية حول موضوع الهيمنة على عملية التراكم. فالسؤال الحقيقي هو الآتي: هل تندرج سياسة الاحلال محل الواردات في اطار استراتيجية ترمي الى السيطرة الوطنية على التراكم، أم في إطار استراتيجية تقبل التبعية المالية (وبخاصة الملكية الاجنبية) أو التكنولوجية.. الخ، لدرجة أن الدولة المحلية تفقد السيطرة على التراكم (وهو وضع معظم سياسات الاحلال محل الواردات من ساحل العاج الى كينيا والسعودية.. الخ)؟ وكذلك فإن التساؤل الثاني الصحيح هو الآتي: ما هي التحالفات الطبقية الداخلية التي تقوم سياسة الاحلال محل الواردات عليها؟ أتؤدي هذه التحالفات الى توسيع السوق، من خلال زيادة طلب الجماهير الشعبية أم من خلال طلب الطبقات الوسطى (وهو الأمر بالنسبة الى جميع المحاولات تقريباً في أمريكا اللاتينية وفي الوطن العربي)؟

قطعاً ليست الاستراتيجية المتمحورة على الذات لها طابع معاد للرأسمالية، إذ

أنها تحدد مضمون التنمية الرأسمالية المركزية. ومن باب أوْلى فإن استراتيجية في خدمة الجماهير الشعبية في إطار اشتراكي أو في إطار تجربة وطنية شعبية قائمة على مبدأ فك الارتباط، لا يمكن ان تكون إلا متمحورة على الذات.

ليس لمفهوم فك الارتباط تعبير آخر مرادف للتنمية المتمحورة على الذات، فهو مفهوم يدل على ظاهرة خاصة، أو بعبارة أدق هو شرط مفروض من النظام. فهو شرط للتنمية المتمحورة على الذات في ظروف وراثة ذات طابع «طرفي». هنا ايضاً يجدر ذكر سوء استخدام الكلمة التي انتشرت فأصبحت تعني أي شيء مثل الاوتاركية (قطع جميع علاقات التبادل الخارجي) أو مثل التقوقع الثقافي والماضوية الرجعية (المذهب الذي يدعي انه لا بد من رفض كل «الأفكار» المستوردة وأن الحل للمشكلة هو في الرجوع «للتراث»).

لقد تناولنا في مكان آخر موضوع المضمون الدقيق لهذا المفهوم، وملخص هذا التحليل هو الآتي: **إن فك الارتباط** هو الأخذ بمبدأ، وهذا المبدأ هو **رفض قبول تلك المعايير للترشيد الاقتصادي في الميدان الداخلي التي هي المعايير الحاكمة في النظام العالمي**. فهذه المعايير هي دائماً تعبير عن قانون القيمة الذي يحكم نظاماً اقتصادياً ـ اجتماعياً معيناً. وقد ذهبنا الى أن هناك قانوناً موحداً للقيمة يحكم مجموع النظام الرأسمالي العالمي، أي مراكزه وأطرافه. واعتبرنا ان هذا القانون هو قانون القيمة الرأسمالية العالمية. ونجد تعبيراً عن هذا القانون في الحديث الدارج (مثل حديث البنك الدولي) حول «الميزات المقارنة» (للخيار بين الانتاج المحلي أو الاستيراد) أو حول «الربحية» (وهي ربحية تقاس على أساس منظومة الأسعار العالمية). وقد ذهبنا الى أن الأخذ بهذا المبدأ من شأنه ان يعيد تكوين عدم التكافؤ (وهنا عدم التكافؤ بين المراكز والأطراف). وعلى هذا الأساس، اقترحنا الأخذ بمبدأ آخر كمقياس لمنطق الخيارات الاقتصادية، مبدأ **يتماشى مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية**. وليس الأخذ بمثل هذا المبدأ تعبيراً عن ميل طوباوي، فهو المبدأ الذي أخذت به فعلاً المجتمعات الاشتراكية (أو المزعومة اشتراكية) بعد أن فكّت الروابط، وعلى الأقل نشأت بهدف إقامة مجتمع جديد، يشمل الجماهير الشعبية، هذا ولو انحرفت في تطورها اللاحق عن هذا الهدف.

إن هذه الملاحظة الأخيرة تفرض علينا اعتبار اشكالية الاشتراكية. فهي ـ أردنا أم أبينا ـ في قلب الموضوع. فإذا كانت البرجوازية غير قادرة على «فك الارتباط»، وإذا كانت الطبقات الشعبية مدركة بضرورة فك الارتباط، فلا بد من أن تؤدي ديناميكية الحركة الشعبية الى اندراج المشروع الشعبي في التطلع نحو آفاق لا نجد لها اسماً غير

«الاشـتراكية». هـذا بمعنى هدف اجتـماعي لا يزال مشروعـاً مستقبلياً أمـامنـا، وليس نموذجاً موجوداً محققاً يمكن الاكتفاء بالتمثل به.

وهـل أمام العـالم الثـالث خيـار آخـر؟ إن الخيـار هـو بـين «فـك الارتبـاط» أو «التكيّف». وليس «التكيّـف» لمقتضيـات النـظام العـالمي ممكنـاً للجميــع. لعله ممكن بالنسبة الى بعض احوال «نصف الأطراف»، وذلك بثمن عال وهـو افقار وتفـاقم آلام الكثيرين (ربما الغالبية). ولكن بـالنسبة الى كثـير من البلدان ـ وبخاصـة تلك البلدان التي تكوّن ما أطلق عليه اسم «العالم الرابع» ـ ليس «التكيّف» اكثر من قبول الهـلاك. وتشير المجاعة الى حقيقة هذا الخطر، بـالمعنى الكامـل للكلمة. هـذا، ويجب ان نعلم ان التـاريخ مـليء بأمثلة الشعـوب التي لم تجد من تلقـاء نفسها حـلاً آخـر، فهلكت. فـ «الانتحار الجماعي» امر موجود في التاريخ، ومن الخطأ رفض الاعتراف بهذا الأمر، باسم «التفاؤل اللازم». التقوقع الماضوي والتعصب الثقافي وظواهر أخرى كثيرة نراها أمام عيوننا تنتشر في وطننا العربي، ليست إلا اشكالاً من نوع الانتحار الجـماعي. وفي هذه الظروف، لا نرى بديلاً لمواجهة تحديات عصرنا إلا من خلال فك الارتباط.

- ٦ -

تعتمـد الأطروحـات السابق عـرضها عـلى الاعتراف بتقسيم النـظام الـرأسـمالي العالمي إلى مراكز وأطراف تتعارض وتتكامل مع عـدم التناسب، واعتبـار هذا التقسيم من المميزات الجوهرية الناتجة عن طابع النظام وليس عن ظروف عرضية، الأمر الذي أدى بنا الى أطروحة احتمال فتح مرحلة ما بعد الرأسمالية، من خلال ثورات تحدث في الأطراف (ومن مميزات هذه الثورات «فك الارتباط») وليس من خلال تطور يحدث في المراكز.

ولا تقول الأطروحة أكثر من ذلك. فلا تنكـر الاختلاف والتنـوع في الأطراف، ولا استمرار التوسع الرأسمالي. وسبق تعريفنا للأطراف تعريفـاً سلبياً (المنـاطق التي لم تتبلور فيهـا الدولـة البرجـوازية الـوطنية)، وبـالتالي فـالقاعـدة هنـا هي التنـوع وليس التماثل، وذلك بالنسبة الى الماضي والحاضر. ولا شك ان الاختلاف يجر وراءه مشـاكل كثـيرة. ويترتب عـلى ذلك أن الشروط الملمـوسة الـلازمـة لجعـل الخـروج من النـظام الرأسمالي احتمالاً حقيقياً لم تتجمع في مختلف أجزاء الأطراف على قدم المساواة.

إن فك الروابط ـ شأنه شأن اي تغيير كيفي ـ انما هو عمل صعب، ولذلك فهو الاستثنـاء الذي يحـدث في ظروف أزمـة استثنائيـة. فالقـاعـدة عـلى عكس ذلـك هي «التكيّـف»، أو بعبارة أدق، محاولة التكيّف مع مقتضيات النظام.

ويعاني النقاش حول «فك الروابط أو التكيف» من التباس مستويات التحليل. فالخيار بين «فك الارتباط أو التكيف» هو وجه من مشكلة الخيار المبدئي بين «الاشتراكية أو الرأسمالية». وإذا كان هذا الخيار الأخير لم يطرح نفسه بشكل مباشر، بل طرح نفسه من خلال الخيار الأول المذكور، فإن هذا الأمر ناتج الظروف التاريخية التي جعلت الاشتراكية خارج جدول المحتمل في المناطق التي تجمّعت فيها شروطها المادية من جهة، وادراجها في جدول الضرورة الموضوعية، حيث ترفض النتائج السلبية التي لا مفر منها في إطار التوسع الرأسمالي، أي في الأطراف، من جهة أخرى. ولا يعني ذلك ان شروط «فك الارتباط» (ومن ورائه الاشتراكية) قد تجمعت في كل مرحلة وكل جزء من منطقة أطراف النظام، فأصبح التقدم في هذا الاتجاه احتمالاً حقيقياً عند الجميع. إن مجتمعات الاطراف تحاول قبل ذلك ان «تتكيف»، وتجعل ذلك من خلال ممارسات ايجابية، فهي قوى عاملة في النظام وليست مجرد موضوع «تكييف» مفروض عليها من قبل قوى خارجية.

يدّعي النقد الموجه لنظرية «المراكز والأطراف» أن هذه النظرية تتجاهل المواقف الايجابية التي تتخذها الدول والطبقات الاجتماعية (بخاصة الحاكمة) في الاطراف. وهذا الادعاء غير صحيح. فكل ما تذهب اليه هذه النظرية هو التمييز بين الرغبات والمحاولات التي تقوم بها هذه الدول والطبقات، وبين النتائج المحققة. فالرغبة هي بالطبع «التنمية» بالمعنى الدارج المعروف أي «اللحاق» وإقامة مجتمع مماثل لما هو في المراكز بجميع مميزاته (الاستقلال ازاء القوى الخارجية، والتجانس الاجتماعي والاجماع المبني عليه... الخ).

ولا شك أن محرك التغيير هو - هنا ايضاً - ديناميكية الطبقات. فلا معنى في الادعاء ان نظرية «المراكز والأطراف» تتجاهل هذه الحقيقة العامة، وتكتفي بالمحددات الخارجية والاجمالية. هذا الادعاء غير الصحيح هو وسيلة يسيرة للتخلص من المشكلة الحقيقية. فالمشكلة الحقيقية هي بالذات معرفة الأسباب التي تجعل الطبقات كما هي، وفهم الجذور التي تحدد طابع مشروعها، وادراك طابع القوى التي تضمن نجاحها أو تؤدي الى فشلها. واعتقادنا هو ان فهم هذه المشاكل مستحيل دون اندراج هذه الطبقات ومشروعها وممارساتها في إطار آليات النظام العام. فليست العلاقة بين الهيكل المحلي للطبقات والهيكل الكلي علاقة واحدة الجوانب، بمعنى ان آليات النظام العام تكيف الهيكل المحلي. فالآليات المحلية تحدد بدورها ظروف التكيف وشروطه. فالسؤال هو إذن الآتي: أيمكن ان تتغلّب ديناميكية الطبقات المحلية على عامل عدم التناسب في النظام الكلي؟ نعم، يقول منتقدو نظريتنا؛ لا، تجيب عليهم تجربة التاريخ. لقد كان من الممكن «توقع» نهاية الأطراف في أية لحظة منذ بدء

الرأسمالية. وقد توقع ماركس ذلك قبل قرن وأكثر بالنسبة الى الهند، وأصبح توقعه خاطئاً. ومن يدعي «نهاية الأطراف» اليوم، انما يقدم في الواقع الحجج نفسها.

إن الوسيلة الوحيدة لتفسير: «لماذا ما كان ممكناً نظرياً لم يحدث في الواقع؟» هي النظر في الظروف الملموسة التي أحاطت بالنظام على كل من المستوى العام والمستوى المحلي، والتي تحكمت في التغيرات التي حدثت فعلاً في هيكل النظام.

ما هي المجتمعات التي ـ عبر تاريخ الرأسمالية ـ نجحت في عملية التبلور المركزي؟ هل توصلت إلى هذه النتيجة ابتداء من موقف «طرفي»؟ (بمعنى موقف تابع داخل النظام الرأسمالي وليس خارجاً عنه) هل استطاعت ان تفعل ذلك بواسطة «ممارسات ذكية (من قبل الدولة والطبقة الحاكمة) استغلت الفرص المطروحة في اطار السوق العالمية» كما يقول البعض؟ هل استطاعت بهذه الوسائل ان ترتفع من تنمية تابعة الى تنمية مستقلة؟ هل توجد حالياً في النظام العالمي فرص تسمح بذلك؟

إن إستخدام التعبير «نصف الأطراف» المستخدم لوصف الأحوال «الوسيطة» التي قد تؤدي الى تبلور على مثال ما هو عليه في المناطق المتقدمة من النظام، ان استخدام هذا التعبير يشمل خطر المزج بين مجموعتين من الظواهر نعتقد نحن انه لا بد من الفصل بينهما وهما التبلور التدريجي ابتداء من مواقف لم تكن مواقف أطراف من جهة، ومحاولات التخلص من مواقف أطراف من جهة أخرى.

نقول ذلك، لأن النظام الرأسمالي لم يظهر بين يوم وليلة بضربة عصا الساحر. فقد تكونت التكوينات الرأسمالية بالضرورة من خلال تحولات تمت داخل تكوينات سابقة. وأمام هذا الواقع البديهي، لنا الخيار بين منهجين اثنين وهما الآتيان: إما أن نتخذ موقفاً بسيطاً وننظر إلى كل حالة على حدة ونعطي كل الأهمية لجميع الظروف الملموسة المحيطة بها، وإما ان نطمع الى أكثر من ذلك، فنبحث عن القوى الأساسية التي أدت الى تبلور البعض وسقوط الآخرين في حالة «التخلف».

ويبدو لنا ان اتخاذ الطريق الثاني يؤدي بالضرورة الى ملاحظة الاختلافات الأساسية التي تفصل بين أحوال أوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا الشمالية واليابان من جهة، وبين أحوال أمريكا اللاتينية والشرق العثماني والهند والصين وافريقيا وآسيا الجنوبية الشرقية، من جهة أخرى. فلم تكن مناطق أوروبا الوسطى والشرقية ذات طابع أطراف يوماً ما. فهذه المناطق كانت منظمة في دول وأمبراطوريات كانت دائماً مشاركة سياسياً وبصورة مستقلة في النظام الأوروبي، بل مشاركة مهمة. فهي مناطق تغلبت على تأخرها الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحولات داخلية حددتها الى حد كبير فعلاً دينامكية صراع الطبقات الداخلي. فكان العالم الخارجي، أي أوروبا

الغربية المتقدمة، يمثل بالنسبة الى هذه المناطق تحدياً. ولكن لم يبلغ هذا التحدي درجة القوى المتحكمة المحددة للتطور. هذا، بينما كانت القارة الامريكية قد أقيمت منذ البدء، أي منذ الفتح الأوروبي لها، كمجموعة تكوينات ذات طابع أطراف. فأمريكا هي في الواقع «فبركة» أوروبا، إذ شكلت لتلعب دوراً معيناً محدوداً في إطار النظام الرأسمالي العالمي الناشيء. فكانت الميزة الأساسية لهذا الاندماج هي الخضوع لاحتياجات التراكم الداخلي في مناطق أوروبا الغربية المهيمنة، وليست مثلاً «ضعف نمو قوى الانتاج». على عكس ذلك، أدى هذا الاندماج الى تنمية قوى الانتاج في كل من أوروبا المهيمنة وأمريكا التابعة.

وجدير بالذكر هنا أن المناطق الأكثر تقدماً في نظام الأطراف الأمريكية (وهي كانت مستعمرات استغلال العبيد والمناطق المسكونة من هنود أمريكا التي فرض عليها الاستغلال المعدني ثم نظام الهاسيندا اي الملكية العقارية الكبيرة)، إن هذه المناطق الأكثر تقدماً هي المناطق نفسها التي لم تنجح إلى يومنا هذا في التحرر والتقدم الحديث. هذا، بينما المنطقة الفقيرة التي تركت للمهاجرين الأحرار (فهي في الواقع «منتج ثانوي» للتوسع الرأسمالي وليست ذات طابع أطراف) - ونعني هنا انكلترا الجديدة - نجحت تماماً في تبلورها الباكر، فأصبحت أقوى مركز في عصرنا. هذا وقد قدمنا اطروحة نضوج ظهور الرأسمالية في بعض مناطق العالم القديم خارج اوروبا في القرنين السادس/ السابع عشر بخاصة في بعض مناطق الدولة العثمانية (في روماليا ومصر)، وفي الهند والصين واليابان. وذهبنا الى ان تأخر هذه المناطق بالنسبة الى أوروبا لم يكن ناتجاً عن تخلف قوى الانتاج فيها، بل على عكس ذلك كان ناتجاً عن الشكل الأكثر تقدماً لأنماط انتاجها الخراجية، بالمقارنة مع الشكل المتخلف الاقطاعي الأوروبي (وكذلك الياباني). هذا، وقد لعبت السيطرة الغربية على هذه المجتمعات دوراً سلبياً، فلم تساعد على تبلور العناصر الموافقة للنمو الرأسمالي، بل على عكس ذلك أضعفت هذه العناصر كما يشهد على ذلك عدد من الوقائع، منها: تدمير الصناعة الهندية وفرض التبادل غير المتكافىء، وتدمير النظم الحكومية والدولة المستقلة... الخ. وإذا استطاعت اليابان أن تتبلور في مركز جديد، فذلك كان الى حد كبير لأن اليابان لم تستعمر(٥).

والسؤال التالي هو: هل فتحت استعادة الاستقلال السياسي في آسيا وافريقيا بعد الحرب العالمية الثانية عصراً جديداً وحدت من قبل هيمنة القوى الخارجية،

---

(٥) سمير أمين، **الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

فاستعادت الديناميكية الداخلية الأولوية؟ هناك مجموعة تطورات أحيت أطروحة «نصف الأطراف» التي تستطيع ان تتبلور الى مراكز جديدة، ومنها تعجيل التنمية بعد الحرب وظهور بلدان «نصف مصنعة». . الخ، وقد استنتج البعض من هذه التطورات اولوية العلاقات الطبقية الداخلية واستراتيجيات الدولة، لدرجة انها تكاد تتحول الى العنصر المحدد الوحيد. وتدعو هذه الأطروحة الى مزيد من النظر فيها.

فلا بد من التوقف قليلاً أمام حالة امريكا اللاتينية، فهي ـ كما قلنا ـ قد اقيمت منذ البدء على ان تكون منطقة الأطراف الرئيسية في عهد الرأسمالية التجارية (المركنتيلية)، ولم تؤد هذه الوظائف الى «تجمّدها»، كما يدعي كثير من منتقدي نظريتنا، بل على عكس ذلك، أدت الى تنمية قوى انتاجها حتى بلغت مستوى أعلى مما أصبح عليه فيما بعد في المناطق التي اندمجت في وقت متأخر أو بدرجة أقل. ثم نالت أمريكا اللاتينية استقلالها السياسي باكراً، في أوائل القرن التاسع عشر، في الفترة التي تحوّل النظام فيها من المركنتيلية الى الرأسمالية الصناعية. فدخلت امريكا اللاتينية عصر الصناعة قبل آسيا وافريقيا اللتين ظلتا مستعمرتين الى عقدي الخمسينات والستينات من قرننا. وبلغت أكبر دولها (البرازيل والمكسيك. .) مستوى «نصف التصنيع» قبل غيرها، فهل هي الآن على وشك التبلور الى مراكز؟ (مرة أخرى، بالمعنى الدقيق الذي نعطيه لهذا المفهوم، أي: استقلالية ازاء النظام العالمي وتجانس اجتماعي، أي: فوردية زائد دولة الرفاهية).

إن النظر في طبيعة الطبقات وهيكلها وحركيتها، يلقي بعض الشك في مستقبل امريكا اللاتينية. أولاً، لا بد من عمل حساب لتأثير الماضي وعدم نسيانه. فالاستقلال الباكر الذي تم بقيادة الطبقة المحلية الحاكمة التي تكونت في عصر المركنتيلية، هذا الاستقلال الباكر لم يخفف عبء عمل القوى الخارجية، بل على عكس ذلك تقوّى فعل هذه القوى بتجديدها من خلال التحالف بين طبقة كبار الملاك العقاريين المحليين ورأس المال الصناعي المهيمن (البريطاني ثم الأمريكي الشمالي). وقد أدى الى مرحلة جديدة من التنمية ذات طابع أطراف استمرت الى يومنا هذا. فالتصنيع الذي تم في هذه الظروف لم يؤد الى نتائج مماثلة لما هو عليه في الغرب. فمن جهة تمّ هذا التصنيع على أسس حكم طبقي ورجعي لم تفرض عليه تحالفات طبقية واسعة. ومن الجهة الأخرى، لم تتكوّن ـ نتيجة حداثة التصنيع ـ طبقة عاملة مهمة من حيث العدد، وقوية ومستقلة من حيث التنظيم. ان هذين العاملين معاً أديا الى نوع من التصنيع لم يساعد على تجنيس المجتمع. . بل على عكس ذلك، أديا الى مزيد من التفاوت والتفتت، كما ظهر بوضوح في مثل «معجزة البرازيل». ففي هذه الظروف، لا يمكن الفصل بين هذه الأشكال التاريخية للاندماج في النظام العالمي، وبين عدد من

الظواهر الاجتماعية مثل النسبة المتزايدة من السكان «الهامشيين» المستبعدين عن الاستفادة من التنمية من جهة، وتضخم الطبقات الوسطى المنفردة بهذه الفوائد من جهة أخرى. وهنا سر بعض جذور استمرار «التخلف» والتبعية، ومنها المواقف الكومبرادورية للبرجوازية المحلية وللدولة التي تفضّل في آخر الأمر ضمان الغنى مع التبعية، على مخاطر مواجهة أسياد النظام. ألا تثبت ذلك مواقف الجبن التي تتخذها الآن هذه البرجوازية إزاء ظاهرة الدين الخارجي، هذه الظاهرة التي لم يتوقعها مدافعو نظرية «التنمية من خلال التكيف» والتي تذكر لنا فجأة حقيقة هيمنة رأس المال المدول؟

وفي هذه الظروف، يبدو لنا ان تنمية اقتصادية تذيع تأثيرها الايجابي على صعيد المجتمع بأكمله (وهو ما حققته التنمية في المراكز)، إن مثل هذه التنمية مستحيلة هنا، في ظروف هيمنة البرجوازية المحلية. ونستنتج من هذه القصة الآتي: **ان الحكم الشعبي وفك الارتباط، ثم فتح احتمال التطور الاشتراكي، هي هنا ضرورات موضوعية مرتبط بعضها ببعض.** ورغم ذلك، فإن الخيار في هذا الاتجاه لم يدرج بعد في جدول الاحتمالات المنظورة. على عكس ذلك، لعل «تقدم» هذه القارة ـ النسبي ومن حيث تطور قوى الانتاج ـ يعطي فرصة أكبر «للتكيّف» من خلال تجديد طابع الأطراف. وليس هذا التطلع المستقبلي المحتمل الغالب هو تطلع «نصف أطراف» في مرحلة البلورة الى مراكز جديدة، بل هو تطلع الى مجرد تجديد الهيكل ذي طابع الأطراف يناسب المرحلة القادمة في التوسع الرأسمالي العالمي. هذا، ونضيف الى ذلك ان العامل الثقافي يلعب هنا دوراً مساعداً على استمرار الأوضاع. فأمريكا اللاتينية كانت تعتبر نفسها دائماً منتمية الى الثقافة الأوروبية. فلا نجد هنا هذا التعارض الثقافي الذي نجده في آسيا وافريقيا، حيث كان التوسع الرأسمالي في الوقت نفسه اجتياح حضارة اجنبية.

إن عناصر الوحدة التي تسمح بالحديث عن افريقيا وآسيا بشكل عام، هي قليلة، عدا اختلاف هاتين القارتين عن امريكا اللاتينية. فلم تشكل افريقيا وآسيا كمناطق أطراف بالشكل وبالدرجة اللذين يميزان أمريكا اللاتينية. فهنا ظلت القاعدة التاريخية السابقة على الرأسمالية اقوى، الأمر الذي يزيد بدوره من تنوع الأوضاع من قطر لقطر، وذلك سواء أكان من حيث مستوى نمو قوى الانتاج (وبخاصة بالنسبة الى الزراعة التقليدية) أم من حيث أشكال النظم الاجتماعية والثقافية. . الخ. ولم تندمج معظم آسيا وافريقيا في عصر المركنتيلية الا بشكل غير مباشر (مثل المناطق الافريقية التي وفّرت العبيد لأمريكا)، أو خفيف (مثل الشرق العثماني الذي بدأ تدهور تجارته في هذا العصر نتيجة تخلّف أشكال المركنتيلية المحلية ازاء الأوروبية، أو الهند

واندونيسيا والفيليبين التي استعمرت في هـذا العصر الباكـر)، فلم يتم الاندمـاج الحقيقي إلا في عصر الاستعـمار، ومن خلال الكـولونيـالية بـالنسبـة الى معـظم المنـاطق، أي: التبعية المباشرة لمراكز استعمارية هي نفسها في نضال قاس بعضها مع بعض، من أجل تحقيق الهيمنة. وقد لعبت عوامل كثيرة في اتجاه زيادة التنوع. منها عدم تكـافؤ المراكـز المستعمـرة المسيطرة نفسهـا، واختلاف الـوظائف بـالنسبة الى هـذه المراكـز... الخ. فعنصر التوحيد الوحيد الذي نتج عن هـذا الاندمـاج هو عنصر سيـاسي، أي النضال من أجل التحرير الوطني واستعـادة الاستقلال. ثم ان اختـلاف ظروف هـذا النضال وتنـوع القوى الاجتـماعية التي قـادته أديـا بدورهمـا الى اختلاف النـظم المستقلة للعالم الثـالث المعاصر. هـذا رغم ميلها المشـترك الى تكملة الاستقلال السيـاسي من خـلال التنمية الاقتصادية، ونظرتها المشتركة لهذه التنمية على أنها عملية لا بد ان تتم بـواسطة «التكيّف» وليس فـك الارتبـاط، وايضـاً رغم ميلهـا السيـاسي الغـالب الى «عــدم الانحياز». وقد تناولنا هذا الموضوع في مكان آخر، واقترحنا تحليلاً لهـذه الحركـة التي عبّر مؤتمر باندونغ عنها، وأطلقنا عليها إسماً هو «المشروع البرجوازي الوطني» لعصرنا، وهو المشروع الذي تغذّت منه «ايديولوجيا التنمية» المعاصرة[٦].

إن هذه الاختلافات الموضوعية هي التي تفسّر تنوع استراتيجيات التنمية. فنجد في امريكا الـلاتينية هيمنـة الايديـولوجيـا «التنمويـة» (Desarrolismo) التي تظهـر فيها بوضوح جذور الثقافة الأوروبية. فكانت هذه الايديولـوجيا تقـول ببساطـة ان الطريق هـو التصنيع (وفي الأمـر الواقـع التصنيع بـواسطة الإحـلال محل الـواردات، اي هذا النوع من التصنيع الذي لا يقلب الهيكل الاجتماعي اذ يقوم على التفاوت في التوزيع) والتحضر الـذي يصحب التصنيـع. وذلـك لأنهما سـوف يقـويـان مـوقف الـطبقـات الـوسطى، وهي ضـمان نشر روح الديمقـراطية. فلم تـر هذه الايـديـولـوجيـا ان نمـو الطبقات الوسطى في ظروف لا تسمح بمواجهة طلبات الجماهير الشعبية، من شـأنه ان يجعل من الطبقات الوسطى القوى الاجتماعية التي تعتمد النظم الـدكتاتـورية عليهـا. وهكذا أدى «التصنيع» الى تقوية الـدكتاتـوريات الى أن ظهـر فشل التنميـة من خلال أزمـة الـدين وخـطر زيـادة التبعيـة بـواسـطة التكيّف المفـروض، فـانفجـرت أزمـة الدكتاتوريات. ولكن الديمقراطية الحديثة ظهرت في ظروف صعبة جـداً: فإذا تجـرأت عـلى اتخاذ مـواقف تتماشى مع مـطالب الجماهـير، فانها سـوف تتعـرض بـالتـأكيـد الى مقتضيات «التكيّف» المفروض من قبل رأس المال المدوّل.

انشأت باندونغ في آسيـا وافريقيـا سلسلة محاولات أكـثر جذريـة، معتمدة عـلى

---

(٦) امين، «في الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونغ: مضاعفات اخفاق «ايديولوجيا التنمية»».

اصلاحات عميقة (من الاصلاح الزراعي والتأميمات. . الخ)، وفي كثير من الأحيان بمساندة جماهيرية. ولكن هذه المحاولات تراجعت فيما بعد، تحت تأثير عداوة الغرب (التي تمثّلت في أشكال مختلفة بما فيها التدخل العسكري) وحدودها التاريخية الناتجة عن قيادتها البرجوازية. وتثبت عداوة الغرب قصور التحليل الاقتصادي الذي يدّعي انه من الممكن «استغلال الفرص المطروحة من قبل السوق من أجل تقوية درجة التمتع بالاستقلال الذاتي ازاء النظام العالمي». فتذكر لنا هذه العداوة ان النظام العالمي لا يرحب بتبلور مركزي جديد، بل يبذل كل جهوده لمنعه. وكانت هذه التجارب التقدمية قد اقتربت من هدف التنمية المعتمدة على التراكم المحلي، حينما جاءت الأزمة فأظهرت استحالة تحقيق الهدف.

كان هناك في افريقيا وآسيا ـ ولا يزال ـ تجارب أخرى لم تعط لنفسها هدف الاستقلال والسيطرة على التراكم، بل قبلت مبادىء التكيّف مع اتجاهات التنمية العامة للنظام العالمي. وقد حقق البعض في هذا الاطار نمواً سريعاً من حيث الكم (مثل ساحل العاج وكينيا ومالايو والفيليبين)، بينما فرضت قوانين تنمية النظام الركود على غيرها (ومنها معظم الأقطار الافريقية). وليس هذه ولا تلك تستحق ان تعتبر محاولات برجوازية وطنية، حيث لها طابع كومبرادوري واضح. فالتصنيع المحقّق هنا ـ والذي يمتدحه مدافعو «أولوية النمو دون شرط» أي دون حساب هياكل تحقيقه ومغزاه الاجتماعي والسياسي ـ لم يؤد ولو بالتدريج، الى تقوية الاستقلال والتقارب من تجانس اجتماعي، بل على عكس ذلك اعتمد النجاح في معظم الأحيان على استغلال الأيدي العاملة الرخيصة في «مناطق حرة» وعلى زيادة التبعية التكنولوجية والمالية دون فتح آفاق للتخلص منها. . الخ، وهذه هي بالذات مميزات التصنيع الكومبرادوري.

وهل هناك في هذه الصورة السوداء للكومبرادورية، أو إعادة الكومبرادورية، السائدة على صعيد العالم الثالث كله (وهذا الأمر في ذاته دليل على صحة اعتبار العالم الثالث ككل رغم تنوعه) استثناء واحد؟ لعل كوريا الجنوبية وتايوان هما الحالتان اللتان تستحقان النظر فيهما من هذه الناحية، وسوف نتناول هذا الاستثناء فيما بعد.

إن تطور الوطن العربي المعاصر يعطي صورة واضحة للاستحالة التاريخية للمشروع البرجوازي الوطني، وللطابع الكومبرادوري الضروري للتكيّف. فخلال عقدي الخمسينات والستينات، تخلصت الحركات الوطنية التقدمية من التحالفات القديمة التي قامت عليها الكولونيالية المباشرة أو السيطرة غير المباشرة المعتمدة على كبار الملاك العقاريين والبرجوازية الكومبرادورية القديمة والتجار، وتبلورت الميول الى التنمية الوطنية المستقلة والتصنيع والعصرنة والعدالة الاجتماعية ووحدة الوطن العربي،

في مشروع يعتبر من المشروعات الأكثر جذرية في العالم الثالث المعاصر. ثم أتى الجزر والهزيمة والكارثة نتيجة تفاعل عوامل ثلاثة هي: الحدود التاريخية للمشروع نفسه، مصالح القوى الرجعية الحاكمة في منطقة الخليج، وعداوة الغرب المستمرة واستخدامه قاعدته العسكرية الدائمة في المنطقة (ونعني طبعاً الكيان الصهيوني). ولعملية إعادة الكومبرادورية في المنطقة اسم هو «الانفتاح»، ومضمون معروف هو: فك الصناعة من خلال تدمير محاولات ضمان تكاملها واستقلالها، والتخلي عن مشروعات الاكتفاء الغذائي والخضوع لرأس المال العالمي، والاجتياح الثقافي. . الخ. ويقوم النظام الجديد على هيمنة المصالح النفطية على الصعيد الاقليمي (ومن ورائها هيمنة القوى السياسية الرجعية) وتركيز السلطة في أيدي الفئات والطبقات الكومبرادورية الجديدة التي أدرجت غناها في إطار قبول التبعية للمصالح الامريكية/ النفطية على الصعيد المحلي.

إن سيطرة الخليج نفسها تفترض، بالطبع، تخلي الشعوب العربية عن هدفها الوحدوي، وذلك بكل بساطة لأن مركز الثقل للوطن العربي الموحد لا يمكن ان يستمر موجوداً في منطقة الخليج. وهذا هو السر الذي يختفي وراء إحلال ايديولوجيا ماضوية سلفية محل القومية الشعبية. فالايديولوجية الماضوية تلعب دوراً أساسياً في هذه الخطة. فإذا كانت تؤدي الى التفتت السياسي (وبخاصة في أسوأ الأشكال، ونعني به شكل الطائفية)، فذلك لا يعني أنها تعارض الاندماج الاقتصادي، بل بالعكس يساعد التفتت السياسي «التوحيد» الاقتصادي في إطار السيطرة الامريكية/ النفطية. هكذا ظهرت ونمت أشكال من «التكامل» مثل إرسال الأيدي العاملة للمناطق النفطية، وتحويل اقطار بأكملها الى أماكن استهلاك الدخل وليس انتاجه. . . الخ. فليست ايديولوجيا السلفية حلاً للأزمة، بل مجرد عنصر منها.

أيمكن ان نقول ان هذا «التكيّف» من شأنه أن يؤدي الى مرحلة جديدة لتنمية قوى الانتاج على المستوى المحلي، ولو في إطار توسع رأسمالي عالمي؟ لنا شكوك قوية في هذا الصدد. فمن الواضح بالنسبة الى أهم اقطار الوطن العربي - وبخاصة مصر - أن المشروع لا بد أن يؤدي الى تراجع في ميدان قوى الانتاج، والى تفاقم التفاوت والفوضى الاجتماعية. . الخ. إن الأوهام التي تغذّى البعض منها، تلك الأوهام التي تمثلت في انتظار طوفان من رؤوس الأموال العربية والغربية «تحل جميع المشاكل»، قد تبددت منذ عشر سنوات من الانفتاح. فليس هدف الاستعمار هنا استغلال الامكانات المحلية بشرط السيطرة عليها، بل الهدف هنا هو تدمير هذه الامكانات. فالتدمير هذا هو شرط استمرار ضمان السيطرة على النفط، وهو المورد الأساسي الذي يهتم به الغرب في المنطقة. فالتكيّف المقترح هو مرادف للانتحار، هذا الانتحار الذي تعبر عنه

في الميدان الايديولوجي «فلسفة اليأس» (ونعني تلك الاتجاهات الماضوية السلفية). فلا معنى لـ «التفاؤل اللازم» الذي يدفع الى نسيان المخاطر الحقيقية. فالتاريخ مليء بأمثلة المجتمعات التي عجزت عن تقرير المصير، فأصبحت مشكّلة من قبل قوى خارجية، دون أن تلعب اي دور ايجابي في هذا التشكيل.

وهنا اذاً ـ في الوطن العربي ـ أصبح «التكيّف مع النمو» (دون اشارة الى «اعادة التوزيع»!) أمراً يكاد يكون احتماله منعدماً. ولعل هذا الأمر هو الجديد في القصة. فليست محاولات التنمية المستقلة شيئاً جديداً، وبخاصة في مصر، حيث شهدنا منذ محمد علي سلسلة من هذه المحاولات في عهد الباشا، ثم الخديوي اسماعيل، ثم البرجوازية الليبرالية الوفدية. ورغم فشل هذه المحاولات التي تلتها كل مرة فترة كومبرادورية، إلا أنها حققت كل مرة تغيرات لم يكن من الممكن الرجوع فيها، كما ان فترات الكومبرادورية نفسها لم تكن فترات ركود (وبالأولى تراجع على مستوى قوى الانتاج)[٧].

وهكذا ايضاً بالنسبة الى تركيا الكمالية، وهي أول محاولة تبلور برجوازي وطني في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى. أيمكن اليوم ان نتجاهل نتائج «الانفتاح» الذي بدأ هنا خلال الخمسينات والذي دمّر تماماً ما حققته الكمالية من حيث التنمية المستقلة؟ إن الاقتصاد التركي لم يثبت قدرته على «استغلال فرص السوق من خلال تعمق اندماجه في الاقتصاد العالمي»، بل دخل في مأزق قاس من جميع النواحي: تدمير الصناعة، وهجرة على نطاق واسع، وفقدان تام للاستقلال، وفوضى اجتماعية، وعنف سياسي.

إن اطروحتنا تجد محلها في هذه النقطة بالذات. فهي أطروحة تقول: «إن تاريخ العالم الثالث الى الآن هو تاريخ سلسلة محاولات تبلور برجوازي وطني، واجهاض هذه المحاولات، فإعادة اندراجها في التوسع الرأسمالي العالمي. ونقدم الآن الفرضية ان هذا الفصل من التاريخ قد انتهى على الأقل بالنسبة الى بعض مناطق العالم الثالث، ومنها الوطن العربي. ومعنى هذا القول ان البرجوازيات هنا ـ نتيجة التدويل المحقق وانعكاس لمجموعة من التناقضات الداخلية الخاصة بها والناتجة عن تاريخ المنطقة ـ تقبل نهائياً أوضاع التبعية فلن تحاول مرة أخرى التبلور الوطني. وبما ان النهضة كانت التعبير الايديولوجي عن هذه المحاولة البرجوازية الوطنية، نقول إن عهد النهضة قد انتهى».

وليس معنى هذا ان أهداف ومهام «الثورة الوطنية الديمقراطية» فقدت أهميتها، فهذه الأهداف ـ تنمية قوى الانتاج في إطار مستقل، أي التنمية المتمحورة على الذات ـ لا تزال غير محققة، وبالتالي فهي ضرورات لا تزال في جدول العمل اللازم.

---

(٧) امين، أزمة المجتمع العربي.

ولكن معنى هذا ان البرجوازية أصبحت عاجزة عن السير في اتجاه تحقيقها. فالتبلور الوطني لا يمكن ان يكون الا نتيجة مبادرة الطبقات الشعبية. وهذا يفترض بدوره فك الارتباط، الأمر الذي يفتح مرحلة جديدة مميزة بالتناقضات المشار اليها سابقاً، أي تعارض الاتجاهات الاشتراكية والرأسمالية الوطنية والدولتية.

هل هذه الفرضية خاصة بالوطن العربي؟ اننا نرى ان هامش «التكيّف مع النمو وإعادة التوزيع» هو أيضاً هامش رفيع للغاية بالنسبة الى القارة الافريقية بشكل عام. فأهداف استراتيجية الاستعمار هنا (التي يمثلها البنك الدولي وصندوق النقد..) هي مجرد حفظ الأمن من أجل ضمان استمرار التموين المعدني، وذلك عن طريق ضمان استمرار نظم حكم الكولونيالية الجديدة وتدخل «قوى التدخل السريع» إن لزم الأمر ذلك. ونعتقد ان هذه الأهداف لا تشمل لا التصنيع - ولو التابع - ولا محاولة جادة للتخلّص من الأزمة الغذائية (التي تتخذ هنا شكل المجاعة المزمنة).

قطعاً هناك عوامل داخلية ذات طابع متنوع، تفسّر مآزق التوسع الرأسمالي. ولكن عوامل الضعف هذه (الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي والثقافي) تعمل في إطار غير موافق. وتتعارض الأطروحات في هذا الموضوع بالذات. فهناك من يدّعي ان التوسع الرأسمالي الكلي موافق للتبلور الوطني، اما نحن فنقول العكس، أي ان هذا التوسع هو عقبة في سبيل هذا التبلور.

هل يبدو في الآفاق احتمال للتغلب على هذه العقبة؟ لا نرى كيف ولماذا، حتى بالنسبة الى امريكا اللاتينية، ومن باب أوْلى بالنسبة الى افريقيا والشرق الأوسط. لعل الهند تمتاز بميزات افضل في هذا الشأن، وهي حجمها ونجاحها (ولو النسبي) في ضمان وحدتها. لعل العوامل الداخلية (من سيكسب معركة القيادة من البرجوازية أو الطبقات الشعبية) تلعب هنا دوراً أكبر في هذه الظروف. فليست الهند مهددة بالكومبرادورية في المرحلة الراهنة. فنجاح الهيمنة البرجوازية الوطنية على المستوى الاقتصادي (قدرتها على الهيمنة التكنولوجية لدرجة سمحت لبعض المؤسسات الهندية ان تصبح «متعدية الجنسية» أي ذات نشاط عالمي) وعلى المستوى السياسي (اذ ان البرجوازية استطاعت الى الآن ان تحيد المعارضة الشعبية من خلال ممارسات أدت الى منع توحيدها)، إن هذا النجاح يحمي الهند في الأجل القصير. ولكن هذا لا يمنع من طرح الأسئلة الناشئة عن نقاط ضعف المشروع، وهي واضحة وتشمل معدل النمو البطيء واستمرار الفقر العميق، وعدم احتمال التغلب عليه.. الخ، وماذا سيكون تأثير هذه العوامل في الأجل الأطول؟

وأخيراً، علينا مناقشة أعظم مثل لمحاولة التبلور البرجوازي الوطني في عصرنا،

وهو مثل كوريا الجنوبية (لعل تايوان تنتمي الى التجربة نفسها). أهي استثناء بالمعنى الكامل، أي أنها حققت تغيراً لا يمكن الانقلاب عليه؟[٨].

تركّز الدعاية حول كوريا (ولا نجد كلمة أدق لتعريف ما يكتبه البنك الدولي في هذا الموضوع!)، على مجموعة ظواهر لا تمتّ الى الموضوع بصلة. فتدّعي ان هناك ربطاً بين معدل النمو المرتفع المحقّق خلال فترة طويلة نسبياً (أكثر من عشرين عاماً) و«الانفتاح» الواسع على الخارج الذي يمثله كل من: ارتفاع معدل نمو الصادرات (الذي فاق نمو الدخل) واعطاء الأولوية لتحقيق قدرة تنافسية عالمية لمختلف قطاعات الانتاج والاستفادة التكنولوجية وفتح الأبواب للشركات الدولية النشاط المزعوم. . الخ، بل تدّعي ان سر النجاح هو بالذات في هذا الانفتاح، كأنه شرط ضروري وكاف لارتفاع معدل النمو. وفي هذا الاطار، تقارن الاستراتيجية «الموجهة نحو الداخل» المزعومة (ويعتبر أن التصنيع من خلال الاحلال محل الواردات هو نموذج لهذه الاستراتيجية) مع الاستراتيجية «المحركة من الخارج» التي تعتبر أفضل.

إن هذا الحديث للبنك الدولي في غير محله، ذلك أولاً، لأن التنمية المتمحورة على الذات ليست مرادفاً لاستراتيجية الإحلال محل الواردات كما رأينا. ثانياً، لأنه لا يوجد تناسب بين ارتفاع معدل النمو والانفتاح على الخارج. فكوريا الشمالية مثلاً حققت أيضاً نمواً ذا معدل مرتفع للغاية، وذلك دون «انفتاح». هذا بينما الانفتاح الذي ضمن نمواً سريعاً في بعض الأحيان في الوقت نفسه فرض الركود على الكثير، بل الأغلب. يضاف الى ذلك ان نماذج النمو السريع مع الانفتاح متنوعة ومختلفة من حيث التطور الهيكلي. مثلاً: لا معنى في جمع أحوال كوريا الجنوبية وتايوان من جهة، وأحوال سنغافورة وتايلاند والملايو والفيليبين من جهة أخرى، لا معنى في جمعها في مجموعة واحدة. فالمجموعة الثانية المشار اليها لا تختلف في استراتيجيتها عن تجارب العالم الثالث الكومبرادوري الأخرى، مثل ساحل العاج أو باكستان. . وغيرها. فهي أيضاً تجارب قامت على ازدهار «مناطق حرة» تعتمد على استغلال فاحش للأيدي العاملة الرخيصة، والاستثمار «المعدني» للأرض الزراعية من اجل التصدير، والتصنيع من الباطن لصالح الشركات ذات النشاط العالمي. ولم تؤد هذه المعجزات «من حيث ارتفاع معدل النمو» لا الى مزيد من الاستقلال في النظام، ولا الى البدء في اتجاه تحقيق التجانس الاجتماعي. على عكس ذلك، أدت الى مزيد من التفتت الاجتماعي

---

(٨) انظر مراجع مختارة عن كوريا في:

Foster-Carter Aiden, *Standing Up: The Two Korean States and the Dependency Debate* (Seoul: Seoul University, 1985).

ومن التبعية، الأمر الذي يناقض تماماً هدف السيطرة المحلية على التراكم. فهذه التجارب تستحق ان تسمى «تنمية التخلف» على حسب التعبير القوي الذي استخدمه فرانك، وذلك إدراكاً بأن التخلف ليس ركوداً لقوى الانتاج، بل انعدام السيطرة على تنميتها.

فإذا كانت تجربة كوريا مهمة فذلك يرجع الى أنها لم تكن ما يدّعي البنك الدولي انها كانته. لقد كان دور الدولة هنا مركزياً، يفوق دور «المخطط المحاكم» الذي يوفّق بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية واجنبية. لعبت الدولة هنا دور محرك التنمية. وكانت ممارساتها ازاء رأس المال المدوّل قائمة على التحفظ. فلم تسمح الدولة الكورية للرأسمال الأجنبي ان يؤسس مؤسسات فرعية الا في حدود ضيقة. وفضّلت الدولة اللجوء الى الاستدانة لدى السوق المالية العالمية، وانشاء مشروعات وطنية (وفي كثير من الأحيان حكومية) وشراء التكنولوجيا بالتقسيط، لا بالجملة، والعمل لضمان ابتلاع، والسيطرة على هذه التكنولوجيا. وكان تدخل الدولة مهماً جداً، لدرجة ان الفصل بين الدولة وبين رأس المال الاحتكاري الخاص المحلي الذي اتخذ شكلاً مماثلاً للـ (Zaibatsu) اليابانية والتي تسمى هنا في كوريا الـ (Chaecol)، وبين الدولة، إنما هو فصل صعب. فهناك رأي يقول ان الاحتكارات الخاصة ليست الا شكلا من أشكال نشاط الدولة. وإذا كانت كوريا قد نجحت فعلاً في «استغلال فرص السوق العالمية» فذلك كان ناتجاً عن هذه الظروف والممارسات المتعارضة مع فلسفة البنك الدولي!

هناك ظروف استثنائية ساعدت على هذا التبلور للدولة الوطنية. منها وقبل كل شيء: منافسة كوريا الشمالية التي سبقت كوريا الجنوبية في التنمية السريعة خلال الخمسينات، أي في عهد كانت فيه الحماية الامريكية المفروضة بواسطة الدكتاتور سنغمان ري قد حكمت على البلاد بالركود. لا شك ان مثال كوريا الشمالية هو الذي جعل من اللازم القيام باصلاح زراعي في الجنوب، بعد حرب ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣. وهناك عوامل اخرى عملت في الاتجاه الايجابي. ومنها التقاليد الوطنية القومية للدولة التي نجدها في جميع القوميات الآسيوية الشرقية القديمة، وجنين برجوازية مرتبطة ارتباطاً قوياً مع الطبقة الحاكمة، وروح «الكونفوشيانية»، ويخص هذا العنصر الايديولوجي جميع الأقطار ذات الثقافة الصينية (أي الصين واليابان وكوريا وفيتنام). ورغم انجازات هذه الأقطار في إطار الرأسمالية أو الاشتراكية، إلا أن هذا العنصر الثقافي لا يفسر وحده هذه الانجازات. فقد أشير في اماكن كثيرة الى عناصر التماثل بين هذه الايديولوجيا وبين «روح البروتستانتية»، ومنها: منافسة الأفراد وقبول ترتيب المسؤوليات على أساسها، وتقويم العمل والعلم.. الخ. ورأينا في هذا

الموضوع هو أن ميزة الكونفوشيانية هي في أنها ليست ايديولوجية دينية، بل مدنية علمانية. ورغم أن الكونفوشيانية لم تلغ الأديان في مناطق نفوذها إلا أنها حددت تأثير الروح الديني. إن الكونفوشيانية بلا شك ايديولوجيا محافظة تكرس حب التنظيم الترتيبي واحترام العائلة الأبوية القوية. إلا أنها تمتاز بمرونة في التأويل، وبخاصة ان التأويل هنا لا يتعرض لحرمة المكتوب. هذا، ولكن الأديان هي الأخرى في رأينا قابلة للتأويل الذي يسمح بمرونة التكيف للتغير الاجتماعي، بل هي تدعو الى ذلك. إلا أن التأويل في الميدان الديني عملية أصعب، اذ انها تتطلب إعادة تفسير كتابات تعتبر مقدسة. يضاف الى ذلك ان الطابع المدني للكونفوشيانية ساعد على تقوية الانتماء للوطن. فالفرد هنا لا يعرف انتماء آخر الا انتماءه للعائلة والقومية، اذ ليس عليه واجبات الوفاء بإيمان ديني معين.

وفي هذا الاطار نرى أن هناك مشاكل حقيقية، ومشاكل اخرى ليست إلا التعبير عن الأولى، ومشاكل غير حقيقية.

إن صياغة الأسئلة حول التطورات المستقبلية المختلفة المحتملة ـ بشكل عام، أو بخصوص كوريا في هذا الصدد ـ في إطار اقتصادي بحت لا تجيب عن التساؤل، فهي فقط تعبير عن مختلف الاجابات الممكنة. ومن هذه الصيغ مثلاً تحديد الشروط الاقتصادية «الفنية» (مثل التكنولوجيا والتمويل وتوفير العمل. . الخ) اللازمة من أجل «تكملة جدول المدخلات والمخرجات» أي ضمان تكامل متزايد بين مختلف الأنشطة والدخول الموزعة وأوجه الطلب. . الخ.

فالمشكلة الحقيقية هي معرفة ما اذا كانت كوريا قد انجزت التبلور البرجوازي الوطني، أو على الأقل اذا كانت قادرة على انجازه. هل انجزت كوريا الهيمنة على التراكم؟ هل تستطيع ان تحتفظ بها وتنمّيها؟

إن الظواهر تنهم إجابة ايجابية عن هذا السؤال. هذا علماً بأن التحفظ ضروري في هذا الشأن، نظراً لقصر الفترة، وعدم توافر بيانات غير مشكوك فيها وتعدّد التأويلات.

ففي ميدان التجانس الاجتماعي وهو، في الوقت نفسه، ناتج تبلور الدولة الوطنية وشرط إعادة تكوينه في صورة موسعة، في هذا الميدان يبدو لنا أن انجازات كوريا تفوق ما حققه اي قطر آخر في العالم الثالث الرأسمالي. وليس الأمر كذلك فقط لأسباب تتعلق بالجذور التاريخية (ومنها وجود منظومة قومية قوية ـ شأن كوريا في ذلك شأن جميع قوميات آسيا الشرقية) ولكنه ناتج أيضاً عن تأسيس تنميتها على توزيع للدخل أقل تفاوتاً منه في أي بلد آخر من العالم الثالث. إن هذه الملاحظات لا تلغي

التساؤل حول اتجاهات تطور النظام. ففي ميدان العالم الريفي والعلاقات ريف/حضر، يتفق الجميع في تقويمهم لمغزى الاصلاح الزراعي والدورالذي لعبته سياسة الدولة فيما يخصّ تحديد أسعار المنتجات الزراعية في وقتها. ولكن الكثير يتساءل عن تأثير العصرنة من حيث التوزيع، وبخاصة ان ايديولوجيا السوق الحرة أخذت تكسب أرضية على ما يبدو. ولقد تعرضنا في هذا الموضوع الى تحاليل محلية توصلت الى نتائج متعارضة، الأمر الذي يجعل من الصعب على من لم يشترك في هذه المناقشات تكوين الرأي. وكذلك بالنسبة الى موضوع تناسب مستوى الأجور الحقيقية ومستوى انتاجية العمل. ان اطروحتنا في هذا الموضوع هي أن هذا التناسب بالذات من مميزات التنمية المركزية الأساسية، فهو شرط تحقيق التجانس الاجتماعي. أهذا هو الواقع في كوريا؟

وكذلك، فإن الاجابة عن الأسئلة التي تخصّ مدى الحساسية للعوامل الخارجية، لا يمكن ان تكتفي بالنظر الى الميدان الاقتصادي. ففي هذا الشأن، يمكن الدفاع عن أية أطروحة. فليس هناك ما يدعو الى التوصل الى ان كوريا لا بد ان تفقد قدرة سيطرتها التكنولوجية اللازمة لاستمرار تنميتها. وكذلك ليس هناك ما يدعو الى النتيجة العكسية، اي أن كوريا لا بد ان تنجح في الترقية من سيطرةالتكنولوجيات الكلاسيكية التي تستخدمها حالياً الى مستوى السيطرة على التكنولوجيات الرفيعة للغد. وكذلك لا يمكن الفصل بين الحكم المتفائل (ان عبء الدين الخارجي لا يمثل خطراً. فهو، وهذا صحيح، حالياً أخف مما هو عليه في معظم بلدان العالم الثالث نصف المصنّعة) وبين الحكم المتشائم. إن الدين الخارجي يمكن ان يكون باباً يتغلغل منه رأس المال المدوّل. اما فيما يتعلق بالحساسية ازاء الأسواق الخارجية ـ أكانت أسواق التصدير للمنتجات الصناعية أم أسواق توريد الخامات ـ فليست هذه الحساسية حالياً أخطر مما هي عليه في بعض البلدان المتقدمة. هذا ولو انه يبدو لنا ان هذه الحساسية بلغت حد الخطر بالنسبة الى بعض القطاعات التي راهنت كوريا عليها، من اجل استغلال تفوقها من حيث القدرة التنافسية (ونقصد هنا بالتحديد بناء السفن).

يبدو لنا أن الاسئلة الأساسية التي لا بد من طرحها للتقدم في التحليل، هي الآتية:

أولاً: ما هي القوة الحقيقية التي تسيطر على رأس المال في كوريا؟ أهي الدولة أم القطاع «الخاص»؟ سبق أن طرحنا هذا السؤال: هل الاحتكارات (الـ chaecols) هي شكل من أشكال ممارسات الدولة، أم على عكس ذلك فان الدولة تخدم هذه المصالح الخاصة؟

ثانياً: هل من شأن ميل الطبقات الوسطى للاستفادة من مستويات ونماذج الاستهلاك الغربي المتقدم (وهو ميل تشجعه الايديولوجيا السائدة)، هل من شأن هذا الميل ان يؤدي الى زيادة التفاوت في التوزيع، لدرجة تهدد تحقيق التجانس الاجتماعي، آخذاً في الحساب الظروف التاريخية؟

ثالثاً: الى أي مدى ستقبل كوريا ان تخضع للمساومة الاستراتيجية التي يحرك خطرها حاميتها (الولايات المتحدة الأمريكية)؟ وإذا أصبحت تنمية كوريا خطراً اقتصادياً على منافسيها، واذا استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الظروف سلاح المساومة العسكرية، هل سوف تضحي كوريا باستمرار تنميتها باسم المصالح المشتركة للغرب؟

إن مشاكل التجانس الاجتماعي والاستقلال (السيطرة على التراكم) تبدو لنا في هذه الاطار مشاكل يرتبط بعضها ببعض. وتالياً فإن الإجابة هي بالطبع سياسية واجتماعية، قبل ان تكون اقتصادية.

وأطروحتنا في هذا الصدد، هي أن الطبقة التكنوقراطية ـ العسكرية ـ الرأسمالية هي التي تنفرد بالحكم حالياً في كوريا. واذا استمرت الأوضاع على ذلك، تزايد الخطر أمام احتمال هجوم عنيف من الاستعمار، نظراً لما نعرفه من أنانية الطبقة الحاكمة وتالياً ضعفها امام عدو أجنبي. هذا هو درس التاريخ على الأقل، وبخاصة درس امريكا اللاتينية والوطن العربي.

فالمشكلة المركزية في هذه الظروف هي مشكلة الديمقراطية. ولا نعني هنا مشكلة الحقوق الأساسية فقط، مهما كانت هذه الحقوق ـ غير الموجودة حالياً في كوريا ـ مهمة، بل نعني التعبير المستقل للقوى الشعبية، وهو ضمان القدرة على مواجهة الخارج. لا شك ان الاعتراف بالتعبير المستقل للقوى الشعبية من شأنه ان يدفع الى نمو ميل اشتراكي في المجتمع. ليست هذه الظاهرة المحتملة الا تعبيراً عن تنوّع الطرق نحو الاشتراكية، وهو إيمان قوي لدينا. فليس الطريق معروفاً سابقاً. وكذلك ليس احتمال هذا التطور الا تعبيراً عن ضرورة المضمون الوطني الشعبي لأي مشروع تنمية معاصرة، في ظروف عجز البرجوازية عن القيام به.

هذا ولا شك ان تحقيق هذا الاحتمال من شأنه ايضاً ان يفتح باب التقارب مع كوريا الشمالية. ولسنا ـ نحن ـ هنا بصدد عرض مشاكل التنمية في هذه البلاد. فإن أوجهها الايجابية (وبخاصة في الميادين الوطنية والاجتماعية) والسلبية (وبخاصة مأزق نظام الحكم الحالي) معروفة. لا شك أن كوريا الشمالية ليست «مجمدة»، أي بعبارة أدق، أن كلاً من كوريا الشمالية والجنوبية «مجمدة» حالياً ولو اختلف شكل التجمّد.

ولكن الفرصة موجودة في المنطقة. إن تطور كوريا نصف رأسمالية ونصف اشتراكية في اتجاه ديمقراطي وشعبي في كل من نصفيها، من شأنه ان يسمح لهذه القومية المتماسكة ان تلعب دوراً مهماً ومستقلاً في المنطقة، من خلال تنوّع علاقاتها (وبخاصة في اتجاه الصين) وبهدف تقوية استقلالها.

هذا، وخلاصة تحاليلنا هي أننا لم نجد الى الآن ما يدعو الى التخلي عن **أطروحتنا المركزية، وهي ان آليات النظام الرأسمالي العالمي لا تمثل عنصراً موافقاً لتبلور دور برجوازية وطنية جديدة قادرة على مواجهة تحديات العصر. فلا مفر من اتخاذ طريق «فك الارتباط» وفتح باب مرحلة الانتقال الصعب والمتناقض، نحو الاشتراكية.**

الفَصْل الثَاني

تَوَسُّع أم أزمَة الرّأسْمَاليّة ؟

أولاً: التوسع الرأسمالي في العالم الثالث المعاصر والعودة الى الايديولوجيا البرجوازية

١ ـ إن التأويل التطويري للتاريخ، يؤدي الى ان اقامة الاشتراكية امر مستحيل، طالما أن الرأسمالية لم يكتمل بعد دورها التاريخي في إنماء قوى الإنتاج، الأمر الذي يؤول بدوره الى اعتبار ما يحدث في العالم الثالث المعاصر على أنه مجرد شكل للتوسع الرأسمالي، وذلك دون عمل حساب مهم لخصوصيات هذا التوسع وتناقضاته الخاصة به. وغنيٌ عن القول ان هذه المقولة ليست إلاّ مقولة مجردة للغاية، لا تفيد في التحليل والعمل السياسي.

على أن مفهوم البرجوازية للتنمية، يكتفي فعلاً بهذا النوع من العموميات، إذ لا تهتم البرجوازية بمقتضيات التغيير، بل تقتصر ـ بطابعها ـ على استغلال فرص التمتع بالاوضاع السائدة. ولا يمنع ذلك ان ازدهار الرأسمالية يقوم على إنماء قوى الانتاج، بل يؤدي اليه بالضرورة، فإن الحديث عن رأسمالية «راكدة» أو «مجمدة» ليس إلاّ حديثاً فارغاً من أي مضمون علمي صحيح. ولكن من قال ذلك؟

إن اصحاب نظرية التوسع الرأسمالي المنتقد يكتفون في نهاية الأمر بالمقولات الآتية: **أولاً**: ان التوسع الرأسمالي امر واقع يتم فعلاً في العالم الثالث المعاصر، وان الدليل على ذلك هو معدلات النمو والتصنيع التي ترتفع احياناً الى مستويات لا مثيل لها في الماضي؛ **ثانياً**: ان هذه الظاهرة لا تختلف في الجوهر عن ظاهرة التوسع الرأسمالي في الغرب المتقدم؛ **ثالثاً**: ان الانخراط في التقسيم الدولي للعمل انما هو عامل ايجابي في تعجيل النمو هذا، من خلال تقديمه لبلدان العالم الثالث اموالاً وافرة وتكنولوجيات فعّالة؛ **رابعاً**: ان هذا النمو يقوم على السوق الداخلية الموسعة الى

جانب اعتماده على منافذ السوق العالمية؛ وخامساً: ان التوسع الرأسمالي يؤول بالضرورة، في جميع الأحوال، الى تحسين ظروف المعيشة المادية، بل أيضاً الى تقدم ثقافي. . . الخ.

غنيّ عن البيان، أن هذه النظرة البرجوازية الطابع تقتصر على البعد الاقتصادي الكمي الاجمالي البسيط، فترى فيه انعكاساً صحيحاً للأوضاع الاجتماعية، وتالياً تتجاهل تماماً خصوصيات اوضاع الطبقات المحلية، ومغزى انخراطها في النظام العالمي، فتعتبر هذه النظرية الاقتصادوية المبسطة ان أيّ قطاع للنشاط الاقتصادي يساوي غيره طالما انه جالب للربح. فالنظرة الى ظاهرة التبادل هنا انما هي نظرة تقوم على فرضية أن التبادل دائماً متكافىء في حد ذاته، إذ انه غير مفروض بوسائل غير اقتصادية، طالما أن كلاً من الطرفين يعتبر أنه يستدرج بعض الفائدة من اتمامه. ويُستبعد من هذا الإطار الاقتصادي البحت ـ في واقع أمره الاقتصادوي الطابع ـ البعد السياسي وكذلك المغزى الوطني. . . الخ. أما الاستعمار فهو ـ حسب هذه النظرية ـ ظاهرة سياسية بحتة لا تمت الى الطابع الرأسمالي للنظام بصلة؛ فهو ظاهرة سياسية عامة توجد في جميع النظم الاجتماعية على مرّ التاريخ، ولا تتجاوز المقولة الدارجة «إنّ القويّ يقهر دائماً. .» بل يذهب البعض من بين اصحاب هذه الايديولوجيا الى ان الاستعمار من «مخلفات» الماضي، اذ يناقض «روح الرأسمالية» التي يدّعي هؤلاء انها تقوم على «المنافسة الاقتصادية السلمية البحتة». أما نفور الشعوب الرافضة للاستسلام من مقتضيات هذه التنمية، فهو تعبير عن ردّ فعل محافظ ومتخلف مفاده رفض انتهاز فرصة التقدم المعروض. . ولعل هذه النظرة تتضمّن نصيباً من الاحتكار العنصري.

٢ ـ من المعلوم ان الحركة العمالية الاوروبية شاركت في بعض الاحيان هذه النظرة البرجوازية ازاء آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. ولا يغيب عن البال ان الاممية الثانية استرسلت بشكل عام في مدح دور التوسع الرأسمالي والاستعماري في «نشر عناصر الحضارة» بين الشعوب «المتأخرة». على ان آراء مضادة قد ابديت ايضاً. ثم جاءت الأممية الثالثة التي قلبت النظرة فاتخذت منذ نشأتها مواقف جذرية معادية للاستعمار اصلاً. الاّ إن الأممية الثالثة بدورها كيّفت ممارساتها في مراحل لاحقة، لتناسب الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية السوفياتية.

لعل نظرة الأممية الثالثة في شأن الاستعمار ومستقبله قد بالغت في التفاؤل لدرجة ان بعض تابعيها ذهب الى ان عهد الاستعمار اصبح على وشك الانهيار النهائي. يضاف الى ذلك ان الانزلاق الدغمائي اللاحق الذي اصاب الفكر السوفياتي بشكل عام، قد انعكس في جميع احزاب الاممية الثالثة، الامر الذي أثّر ايضاً في تحويل تحليل

لينين للاستعمار الى نصوص «مقدسة» ثابتة. ولكن هذه الأوضاع لم تمنع جماهير العالم الثالث وشعوبه من الثورة ضد النتائج المترتبة على التوسع الرأسمالي المتواصل. هكذا احتلت هذه الثورات مكان الصدارة خلال نصف القرن الذي اعقب ثورة ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر، فعبأت ملايين المناضلين في آسيا وافريقيا. وفي بعض الظروف ـ في الصين والفيتنام ـ نجحت القيادات التي استلهمت الماركسية في تولّي زمام المبادرة. وفي هذه الظروف، انجزت حركة التحرر الوطني اصلاحات اجتماعية جذرية اقل ما يمكن ان يقال عنها انها لم تكن اصلاحات تتفق أصلاً مع منطق التوسع الرأسمالي العالمي. إلاّ ان حركة التحرر الوطني لم تبلغ هذا الحد من الجذرية في معظم الأحيان، فلم تفلت زمام المبادرة من أيدي البرجوازية المحلية التي استولت فيما بعد على الحكم في الدولة المستقلة الجديدة، فانخرطت في النظام الرأسمالي العالمي المستحدث.

اذن، لقد اثبت هذا التاريخ ان النضال من اجل استعادة الاستقلال واتمام التحرر قد فتح في بعض الظروف مرحلة قلب النظام الاجتماعي، فأدّى الى اعلان الهدف الاشتراكي، بينما تمكّنت القوى البرجوازية المحلية في احيان اخرى من ان تحول دون هذا الانقلاب. فدفع هذا الفرق في المصير اليسار العالمي ـ خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة ـ الى نقاش الاسباب التي ادت اليه. فكان التساؤل ـ وهو في محلّه تماماً ـ هو: ما هي الظروف الموضوعية والذاتية التي أدت الى تجاوز حدود الرأسمالية في بعض الاطراف المتخلفة، والتي حالت دون هذا الانجاز في الأحيان الأخرى؟ لا ريب أن هذا النقاش قد شجّع الجرأة الفكرية والإقدام في الممارسة، بل حرّر الاذهان من التأويلات الدغمائية. إلّا ان هذا النقاش غذّى ايضاً أوهاماً جديدة، مصدرها التبسيط النظري كالعادة. ومنها مثلاً ـ مرة أخرى ـ مقولة ان عصر تواصل التوسع الرأسمالي قد انتهى، أو ان «الانتقال الى الاشتراكية» يكاد يكون مضموناً. بل أدّت الأمور احياناً الى مقولات شديدة الانتهازية، على سبيل المثال: مقولة ان الطابع المعادي للاستعمار للبرجوازية المحلية يجعلها «مستعدة» لقبول التحويل الاشتراكي. . . الخ. وليس في كل ذلك ما يدعو الى الاستغراب. فواقع الحياة لا يعترف بماركسية «خالصة». بل هناك تفاعل قوى اجتماعية ومثقفين من اصول متعددة. وقد انضم هؤلاء للمعسكر المعادي للرأسمالية لأسباب منوعة، وفي ظروف مرحلية ملموسة مختلفة. وهكذا ظهرت ـ في قلب المعركة الايديولوجية ـ مقولات قوية التعبير مثل «نموّ التخلف» أو «هيمنة الاستعمار أم ثورة؟» أو «البرجوازية الرثة» أو «التنمية الرثة». . . الخ. ولا يصحّ الحكم على هذه المقولات دون عمل حساب عادل للاطار التاريخي الذي ظهرت فيه؛ وهو ما ينساه اليوم العديد من منتقدي هذه المقولات.

٣ ـ لقد أدى هذا النسيان الى العودة للتأويل البرجوازي التطويري التقليدي

المبسط. ومن أمثلة هذا التراجع عن التأويل الثوري للماركسية، أود التركيز فيما يلي على اطروحات بل وارن[1] الذي قدم لنا وصفاً للتوسع الرأسمالي لا يقل حماسة في تقديره لايجابيته عن حماسة البنك الدولي! ولم يمنع ذلك مجلة «النيو لفت رفيو New Left Review» الانكليزية من ان تعلق على كتاب بل وارن المذكور وعنوانه **الاستعمار رائد الرأسمالية** انه «كتاب يفتح آفاقاً جديدة ويدعو الى مراجعة جذرية للأفكار البسيطة السائدة...»! هكذا انزلق فكر «اليسار الجديد» ليتفق تماماً مع فكر اليمين القديم! باسم معاداة «العالمثالثية» طبعاً. فيشترك الفكران في تكبّر قريب من العنصرية.

أما حقيقة الأمر، فهي ان الاطروحة المذكورة لا تزيد عن عرض مجموعة مقولات بسيطة هي الآتية: **أولاً**: ان الرأسمالية - حتى ولو كانت قد أدخلت من خلال سيطرة الاستعمار الاجنبي - لا بد أن تحطم جميع الأشكال الاجتماعية السابقة عليها، لتحل محلها علاقة رأس المال/ عمل أجير المباشرة؛ وثانياً: ان تراكم رأس المال يرادف «التقدم» بمعنى تحسين ظروف المعيشة للغالبية. أما الأدلة المقدمة من أجل إثبات هاتين المقولتين، فلا تعدو كونها حساب معدلات نمو الدخل القومي والإنتاج الصناعي! فإذا استُبدل تعبير «رأسمالي» الذي يستخدمه بل وارن، بالتعبير المحايد «التنمية»، لاصبحت هذه الاطروحة الماركسية المزعومة صورة طبق الأصل عن تقارير البنك الدولي!

إن وارن لا يطرح الاسئلة الصحيحة التي تتعلق بخصوصيات التوسع الرأسمالي في مختلف اقسام النظام. فما هي الأسباب التي جعلت العلاقة الرأسمالية المباشرة بين العمل الأجير ورأس المال في واقع الأمور لا تحل محل علاقات انتاج أخرى على نطاق اوسع، رغم قدم إدخال الرأسمالية في هذه الأقطار؛ وهو ظاهرة ترجع الى عدة قرون مضت في بعض الأحيان؟ إن اصحاب اطروحة توسع الرأسمالية يكتفون بالحديث عن «المبادىء» العامة لنمط الإنتاج الرأسمالي، دون الاهتمام بالاشكال التاريخية الملموسة التي يتخذها هذا النظام. فعلى سبيل المثال، يتجاهل هؤلاء تماماً ظاهرة اختلاف الوسائل التي يستخدمها رأس المال، من اجل اخراج الفائض هنا وهناك على حسب الظروف. اما نحن، فقد قمنا بدراسة هذه الأشكال بالتحديد في حالة افريقيا، فكشفنا أنّ هناك ثلاثة انماط رئيسية هي الآتية: أولاً، نمط الاستغلال التجاري

(١) Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: NLB, 1980).

انظر أيضاً:

Sheila Smith: «The Ideas of Samir Amin: Theory or Tautology,» *Journal of Development Studies* (October 1980), and «Class Analysis Versus World Systems: Critique of Samir Amin's Typology of Underdevelopment,» *Journal of Contemporary Aria* (1982); Jonathan Schiffer, «The Changing Pattern of Development or the Accumulation Wisdom of Samir Amin,» *World Development*, vol. 8 (1980), and Arghiri Emmanuel, *Technologie appropriée ou technologie sous développée?* (Paris: [s. n.], 1981).

للانتاج الزراعي؛ وثانياً، نمط الاستغلال القائم على العمل المهاجر من مناطق ريفية فرض على اهلها تكملة دخلهم بواسطة الهجرة المؤقتة، وذلك من خلال عدم منحهم وسائل تحسين انتاجهم؛ وثالثاً، نمط الاستغلال القائم على تقسيم القطر بين شركات تحتكر في المنطقة التي مُنحت لها حق تجميع المنتجات بكميات وأسعار تحددها هي. وكشفنا كيف ان هذه الاساليب ـ التي تظهر على أنها «بدائية» وسابقة على علاقات الانتاج الرأسمالية الصحيحة والكاملة ـ تضمن في الواقع معدل ربح جذاب للغاية، اذ توفّر استثمار المال فتجرّ أرباحاً هائلة بواسطة تثبيت عائد العمل على مستويات منخفضة. وهناك امثلة اخرى من هذا القبيل، مثل نظام الرقّ في امريكا الذي ظل قائماً حتى منتصف القرن الماضي، أو نظام البنطوستان في افريقيا الجنوبية. إلّا ان بل وارن يتجاهل تماماً البحوث التي اهتمت بهذه الخصوصيات لرأسمالية الاطراف واشكالها الملموسة.

إن اطروحة تعادل التوسع الرأسمالي المعاصر في الاطراف وفي الغرب المتقدم، انما هي اطروحة تقوم على تكرار البديهيات والعموميات عن الرأسمالية. فالتحليل الاقتصادي الملموس يتطلب مثلاً عمل حساب لطبيعة قطاعات النشاط التي يعتمد التوسع عليها: أهي المناجم والانتاج الزراعي من أجل التصدير، أم هي الزراعة لتوفير وسائل التغذية؟ أهي صناعات للاستهلاك الترفي ام للاستهلاك الشعبي؟ أهي قطاعات أساسية تساعد على اكتساب الهيمنة التكنولوجية، ام هي انشطة القطاع الثالث أو السياحة... الخ. ان النتائج المترتبة على نمو هذه الانشطة أو تلك مختلفة جد الاختلاف. إن العودة الى التحليل المكتفي بمعدلات النمو تلغي ثلاثين عاماً من المجهود الذي بذل من اجل تقدم التحليل الملموس لظاهرة التخلف الرأسمالي.

ولقد احتاج تكريس هذا الحكم المستبعد في صالح الرأسمالية الى اثبات عكس الحقيقة، والقول بأن توزيع الدخل في العالم الثالث يميل الى تخفيف التفاوت الطبقي!

والمعلوم ان الحقيقة عكس ذلك. هناك من يدّعي ذلك باسم «الماركسية» (بالتحديد باسم هذا التأويل التطويري المبسط الذي ينظر الى التوسع الرأسمالي على انه مرادف للتقدم) بينما يدّعي غيرهم ان هذه الظاهرة المزعومة (أي التخفيف التدريجي في التفاوت الطبقي) تثبت «خطأ» الماركسية! فليست الاشتراكية ـ حسب اقوالهم ـ هي الوسيلة الوحيدة لإنجاز التقدم المادي والثقافي للعالم الثالث، اذ ان التصنيع الرأسمالي الذي تعجّل معدله بعد الحرب العالمية الثانية، هو الحل «الصحيح» للتخلف. ويدّعي هؤلاء أن التصنيع هذا يقوم هو الآخر على توسيع السُّوق الداخلية. اما نحنُ، فقد أوضحنا كيف ان التصنيع الرأسمالي في هذه الظروف يقوم في واقع الأمر على زيادة التفاوت. فان توسيع السوق الداخلية هو اذن توسيع طلب

الطبقات الوسطى، الأمر الذي يختلف من حيث الكيف عن التصنيع الرأسمالي المركزي الذي ربط بين قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك للجماهير اساساً.

لسوء حظ هؤلاء أن واقع الأوضاع لا يناسب الصورة المتفائلة المقدمة. هذا، ولم تقل اطروحتنا ان الاستعمار يفرض «الركود» على الاطراف، بل تقوم هذه الاطروحة على تحليل التغيرات التي تمت فعلاً في مجال التقسيم الدولي للعمل، نتيجة انتصارات حركة التحرر، ولو تمّت تحت راية البرجوازية المحلية، وهي تلك التغيرات التي فتحت مرحلة التصنيع المعتبر. إلاّ ان الامور اثبتت ان التصنيع في هذه الظروف قد أدّى الى زيادة في التفاوت، نظراً لأن الاجور الحقيقية - وعوائد العمل بشكل عام - لم ترتفع هنا بموازاة زيادة الانتاجية، كما هو الشأن في النمط المركزي.

وليست هذه الملاحظة الاخيرة دون اثبات لصحتها. بل هي ناتج دراسات ملموسة عديدة أوضحت كيف أن فتح اسواق داخلية - في البرازيل وايران مثلاً - قام على أساس زيادة التفاوت في صالح الطبقات الوسطى، على حساب الطبقات الشعبية. وهناك ايضاً دراسات أوضحت كيف ان التفاوت تفاقم في الهند منذ عام ١٩٣٠؛ فاصبح الآن نصف الانتاج الصناعي يواجهه احتياجات خمس السكان فقط. وكذلك هناك دراسات لهيئة الأمم المتحدة في امريكا اللاتينية اثبتت ان ٥ بالمائة من أهل القارة يحصلون على ثلث الدخل القومي، ويشكّلون معظم سوق الانتاج الصناعي. ففي هذه الظروف الملموسة، تفاقمت الفجوة بين معدل نمو الانتاج الصناعي - المرتفع - ومعدل نمو توظيف العمل - المنخفض - ان هذه الظاهرة خاصة بالاطراف، ولا مثيل لها في التجربة السابقة للتوسع الرأسمالي في المراكز. وقد اوضحنا ايضاً كيف ان الإصلاحات التي فرضتها ظروف النضال في بعض الحالات (مثل مصر وسوريا والعراق حيث قامت نظم الحكم الوطنية باصلاحات زراعية جذرية نسبياً)، وان كانت هذه الاصلاحات قد غيرت شكل التوزيع بين الشرائح الأقل فقراً، إلاّ انها لم تغير الكثير في التوزيع بين النصف الأفقر والنصف الأقل فقراً في المجتمع. ان عدد الأمثلة التي يمكن تقديمها في هذا الصدد يكاد يكون لا نهاية له. وتثبت هذه الأمثلة ان التصنيع الذي يتمّ حالياً في العالم الثالث، يختلف من حيث الكيف عن اشكال التصنيع الذي حققته المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في عهد سابق. والاستنتاج الذي نتوصل اليه بالضرورة هو - مرة أخرى - ان نظرية «مراحل النمو» التي قدمها روستو، والتي ينحاز اليها هؤلاء المدافعون عن التوسع الرأسمالي، تظل غير صحيحة.

وجدير بالذكر هنا أن البنك الدولي - وهو مؤسسة بعيدة عن معاداة مبادىء الرأسمالية! - لا يناقضنا في هذا الشأن، اذ ان دراساته قد كشفت بان الاتجاه الغالب

في العالم الثالث المعاصر يميل الى تفاقم التفاوت الاجتماعي. أليس معنى هذا القول ان توسيع السوق الداخلية يعتمد هنا بالضرورة على منافذ الاستهلاك الترفي (وهو تعبير نسبي بالطبع)؟

إلّا أن هناك من يحاول ان ينقذ اطروحة «تقدمية» الرأسمالية بالادّعاء ان التفاقم في التفاوت هو ظاهرة «مؤقتة» و«انتقالية» فقط. أليست الكلمات المستخدمة هنا قد فرّغت من معناها؟ فاذا كانت ظاهرة «المؤقت والانتقالي» ترجع الى عصر نشأة الرأسمالية، ثم استمرت الاوضاع على ذلك الى يومنا، بل اذا لم يكن هناك ما يبشر بتغير الامور في آفاق المستقبل المنظور، فما معنى مقولة ان هذه الأوضاع «مؤقتة»، في هذه الظروف؟

إن الميل الصحيح في التوسع الرأسمالي في الاطراف يظل إذاً ميلاً الى تفاقم التفاوت، وذلك لسبب بسيط وهو أن عوائد العمل لا ترتفع هنا مع ارتفاع الانتاجية، الأمر الذي يفسر بدوره محافظة هذا التوسع على اشكال الاستغلال السابقة على الرأسمالية، اذ يستفيد رأس المال من استمرارها اكثر من استفادته المحتملة التي قد تترتب على تحطيمها. ويترتّب على ذلك ان الظروف السياسية التي تحيط بهذا الشكل من التوسع، تختلف تماماً عن تلك التي يخلقها التوسع الرأسمالي في المراكز. وهذا صحيح طبعاً، طالما تستمر الاتجاهات المذكورة في العمل. وبما ان الاوضاع لا تزال على هذا النمط حتى الآن، فإن القول بأنها اوضاع «مؤقتة» قول لا يفيد في شيء، إلّا لمن يبحث عن وسيلة رخيصة لتفادي مواجهة الامور كما هي. ان الطبقات والقوى الاجتماعية تحدّد مواقفها السياسية على أساس اوضاعها الحقيقية والتطلعات المحتملة في اجل المستقبل المنظور، ولا تحدد مواقفها على أساس تطلعات «نظرية» غير منظورة اضافة الى ان هذه الاخيرة غير معتمدة علمياً!

وإذا كان عرض بل وارن لأطروحته عرض خفيف، كما رأينا، فإن اجابته على الرأي المناقض له أخفّ. فيكتفي بل وارن بالتعليق السريع على بعض النقاط التي يعتبرها هو انها تمثل صميم الاطروحة المناقضة، وهي النقاط الثلاث الآتية:

أولاً: يدّعي بل وارن ان تحويل الفائض من الاطراف الى المراكز لا وجود له؛ وذلك «لأن الاستثمار لرأس المال المركزي في الأطراف ينتج دخلاً اضافياً». ومن الواضح أن وارن يتجاهل تماماً إشكالية قياس الفائض، وتالياً تقدير مقدار تحويله. فلا يميّز بين منظومة أسعار السوق والدخول الاسمية وبين منظومة القيم، الأمر الذي يحول دون ادراكه ان تحويل القيمة يتم بالتحديد دون ان يظهر ذلك في التدفقات المالية الشكلية، إذ ان هذا التحويل يكمن في منظومة الاسعار والدخول. لوارن الحق

قطعاً في أن يرفض نظرية ماركس للقيمة ليكتفي بالنظرة السرافية للأسعار. إلّا أن هذا الخيار يؤول الى عدم اجابته عن سؤالنا، بل الى تفاديه أصلاً.

ثانياً: يقتصر وارن في نقاشه للتقسيم الدولي للعمل على اعتبار ان معدلات مرونة الطلب والاسعار هي التي تتحكم في تحديد منظومة الاسعار. وإذا كان هذا الاسلوب يناسب في نقاش بعض النظريات البرجوازية ـ مثل نظرية مردال حول «الدائرة المغلقة للفقر» ـ إلّا انه لا ينفع في نقاش السؤال الذي طرحناه.

ثالثاً: مرة أخرى، يتفادى وارن مشكلة فحص أسباب استمرار انماط انتاج غير رأسمالية في الاطراف، بتكراره ان هذا الاستمرار «مؤقت» فقط. وقد سبق اننا ذكرنا كيف ان هذه الظاهرة «الانتقالية» الغريبة ظهرت مع نشأة الرأسمالية منذ أربعة قرون، ولا تزال قائمة حتى الآن!

ثم كان على وارن ان يفسر ما يبدو له انحرافاً عن «الماركسية الصحيحة» التي ـ حسب رأيه ـ لا تميز بين توسع الرأسمالية في الأطراف وفي المراكز. ولا يجد وارن في هذا الشأن مسؤولاً عن هذا الانحراف إلّا.. موسكو..! لا شك ان التأويل الدغمائي للماركسية الذي تتبناه موسكو مسؤول عن أشياء كثيرة، بل عن انحرافات عديدة. إلّا أن اللينينية التي أدخلت هذا التمييز بين المراكز الاستعمارية المهيمنة وبين الاطراف المستعمرة المسيطر عليها، انتجت ابداعاً ليس في رأينا انحرافاً، بل على عكس ذلك هو استخدام خلّاق لمنهج الماركسية.

وخلاصة القول إن منهج بل وارن يمتاز بالتجرد لدرجة تجعله غير نافع في التحليل السياسي، وتحديد استراتيجيات فعّالة في مصلحة الجماهير ضحايا التوسع الرأسمالي الذي يمدحه بل وارن. ولذلك اضطر وارن الى أن يتجاهل عدداً من الظواهر الأساسية التي تتّسم الرأسمالية الحقيقية بها (ومنها ظاهرة استمرار أشكال غير مباشرة لاستغلال العمل) كما انه اضطر الى أن يذهب الى عكس الحقيقة، فيما يخصّ عدداً من الظواهر الحالية (وهكذا أدّعى ان الرأسمالية تؤدي بالضرورة الى تحسين احوال الشعوب في العالم الثالث!).

إن هذا التحليل لبل وارن رجعي، على طول الخط، رغم استخدامه الشكلي للتعبيرات الماركسية. وقد لاحظ احد منتقدي وارن ان هذا النوع من «الماركسية» المزعومة مقرف فعلاً في نظر المناضلين المعادين للاستعمار في العالم الثالث، الأمر الذي يشجع أوهاماً جديدة ويشجّع البحث عن نظريات اخرى خارج نطاق «الماركسية» ـ إذا كانت كذلك ـ وليس هذا الاتهام الخطير في غير محلّه، إذ ان وارن نفسه ـ وبشكل صريح ـ يدين الثورة المعادية للرأسمالية في العالم الثالث على انها «طوباوية رجعية» (في

رأيه هو)! ان وارن قد تناسى هنا ما يبدو لي أهم النقاط وهي:

أولاً: إن الرأسمالية ـ ولو انها تنمّي فعلاً قوى الانتاج ـ إلاّ انها تنمّيها على حساب الثروة الحقيقية، وهي المنهج نفسه والطبيعة المحيطة.

ثانياً: ان هناك وسائل بديلة لانماء قوى الانتاج في عصرنا، وهي وسائل ممكنة وافضل (ان الصين حققت انجازات افضل من انجازات الهند مثلاً).

ثالثاً: ان قوى التقدم ليست تلك القوى التي تنحاز لمصلحة الإخضاع لمقتضيات التراكم الرأسمالي، بل هي تلك القوى التي تحارب هذه المقتضيات.

لم يكن كتاب وارن ليستحقّ هذا القدر من الاهتمام لولا انه ـ للأسف ـ نموذج لتيار متصاعد في «الماركسية الغربية». فلا ينفرد هذا الكتاب في اتجاهه المعادي للتحرر الوطني في العالم الثالث، رغم استخدامه «لغة» الماركسية وألفاظها. فهناك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ كتاب أرجيري امانوئيل الذي يدافع عن التكنولوجيات التي تدخلها الشركات المتعدّية الجنسية مستخدماً هو الآخر حججاً مماثلة.

ثانياً: التوسع الرأسمالي في الاطراف: اسئلة يطرحها التاريخ الحقيقي

١ ـ لا تناقش أطروحة وارن خصوصيات التوسع الرأسمالي في الاطراف، ولا خصوصياتها الاقتصادية البحتة، ناهيك بالنتائج السياسية المترتبة عليها. فهي اطروحة تنكر، في الواقع، أهمية الخصوصية فتغلق نفسها في حديث مجرد عن التاريخ.

وفي هذه الظروف، ينبغي البدء بالتذكير بما يبدو لي اهم هذه الخصوصيات وهي الآتية:

أولاً: تتوقف قيمة قوة العمل في نمط الانتاج الرأسمالي على درجة نمو قوى الانتاج. إلاّ ان اسعار قوة العمل (بالاحرى الاجور) تتوزع حول هذه القيمة توزيعاً غير متكافىء. فترتفع الأجور فوق قيمة قوة العمل في المراكز، بينما تنخفض تحتها في الأطراف. وبدوره، يؤثّر وضع الاجور هذا في منظومة الاسعار، الأمر الذي يتحكم في التقسيم العالمي للعمل. ويترتب على ذلك ان منظومة الاسعار العالمية تحجب تحويل قيمة كامن في طياتها؛ وهو المقصود بالتعبير عن «التبادل غير المتكافىء» الذي يجد مصدره، إذن، في ظروف الانتاج وليس في ظروف التبادل.

ثانياً: يكرّس التوسع العالمي للرأسمالية هذا التكيّف غير المتكافىء للتشكيلات الاجتماعية المختلفة المنخرطة في النظام العالمي. وليس هذا التكيف ناتج علاقة عارضة بين مجتمعات مستقل بعضها عن بعض. وبالاحرى ليس هو ناتجاً تلقائياً لخضوع المجتمع الضعيف للقوى في الميدان السياسي مثلاً، فليست عملية التكيّف بهذه البساطة. انما هي عملية تفترض تغلغل رأس المال داخل المجتمع المسيطر عليه، الأمر الذي يتم من خلال انعقاد تحالفات طبقية تتعدّى الحدود الوطنية، لتشمل النظام العالمي. وإذا كان صراع الطبقات هو القانون الأساسي الذي يحكم المجتمع الرأسمالي بصفة عامة، إلاّ ان تحديد الطبقات وتناقضاتها وتحالفاتها لا يتمّ في اطار كل تشكيلة بحدّ ذاتها، بل على صعيد النظام العالمي. بمعنى آخر: هناك للتحالفات والتناقضات الطبقية بُعْدٌ يتعدّى حدود التشكيلات المختلفة لتصبح تحالفات وتناقضات عالمية المغزى. وتتحكم هذه التحالفات والتناقضات الطبقية في تكيّف انماط استغلال العمل واستخراج الفائض منه. وتختلف هذه الأنماط من حيث الكيف، اذ يسود في المراكز استغلال العمل الاجير المباشر، بينما تظل الأشكال المعتمدة على علاقات سابقة على الرأسمالية تحكم استغلال العمل في الأطراف. ان مصدر هذا الفرق الكيفي يوجد بالتحديد في التباين بين ديناميكية الأجور في المراكز - فهي ترتفع بموازاة ارتفاع الانتاجية - وبين ديناميكية عوائد العمل في الأطراف - فهي لا تستفيد من موازاة مماثلة في تطورها. ويمكن التعبير عن اختلاف الأوضاع هذا بالقول إن التنمية في التشكيلات المركزية متمحورة على الذات - بمعنى ان علاقات هذه التشكيلات المركزية الخارجية تخضع لمقتضيات تراكم داخلي مستقل (وليلاحظ القارىء اننا لا نقول تنمية «اوتاركية» اذ انها محدّدة جزئياً من قبل العلاقات الخارجية) - بينما معدلات التراكم واشكاله في التشكيلات الطرفية محكومة بصفة أساسية من الظروف المفروضة عليها من الخارج. فالتراكم الطرفي انما هو أساساً عملية تكيّف للظروف التي يفرضها التراكم المركزي.

ثالثاً: يترتب على ما سبق عرضه، أنه لا يمكن اختصار النظام الاجتماعي الرأسمالي العالمي في تضادّ طبقتين هما البرجوازية والبروليتاريا، بل يتكون هذا المجتمع من عدد من الطبقات ذات السمات المتباينة وهي الآتية: من جانب أول تكتّل البرجوازيات المركزية والطرفية وغيرها من الطبقات المستغِلّة الطرفية (مثل الاقطاع والأشكال التقليدية الأخرى)، ومن جانب ثانٍ اختلاف الطبقات الوسطى الناشئة في ظروف التنمية غير المتكافئة، ومن جانب ثالث تكتل الطبقات المتسغلة من الطبقات العاملة (وهي طبقة تنقسم حسب الشروط المحلية للاستغلال وهي متباينة) ومن صغار الفلاحين... الخ. وغنيّ عن القول إن مواقف هذه الطبقات وعلاقات التحالف والتناقض بينها تتوقف على ظروف تطوّر النظام العالمي؛ فلا تُحدَّد هذه العلاقات في إطار

التشكيلات المحلية، بل على صعيد النظام الكلي.

رابعاً: ان كان تقسيم النظام الكلي إلى مراكز وأطراف يرجع إلى نشأة الرأسمالية، إلّا أن أشكال هذا التقسيم تغيرت بتطور النظام العالمي نفسه، فمرّت بمراحل متتالية لكل منها سمتها الخاصة. فتبلورت السمات الحديثة منذ أواخر القرن الماضي، وهذه السمات هي:

١ ـ من قبل في الماضي، كان يمكن لبرجوازية حديثة النشأة أن تتبلور في اطار وطني، وان تندمج في النظام العالمي في الوقت نفسه؛ ثم أصبح هذا الاحتمال مستحيلاً منذ أواخر القرن التاسع عشر. بعبارة أخرى: ظهر تناقض جديد بين مقتضيات التبلور البرجوازي الوطني وبين الاندماج في النظام العالمي، وهو تناقض لم يكن له وجود في المراحل السابقة. وذلك لأن تفاوت القوى بين رأس المال المحلّي وبين رأس مال الاحتكارات العالمية المهيمنة، قد بلغ درجة تفرض على البرجوازيات الحديثة النشأة الانخراط في النظام كبرجوازيات خاضعة لاستراتيجيات الاحتكارات، بالأحرى كومبرادورية الطابع.

٢ ـ آلت متانة موقف رأس المال في مراكز النظام إلى تحقيق تحالف «اشتراكي ديمقراطي» مع التيار الغالب في الطبقة العاملة المحلية. وقد تمّ هذا التحالف على أساس تخلّي هذه الأخيرة عن مشروعها المجتمعي الأصلي، وهو مشروع مجتمع لاطبقي لقبولها الانخراط في تطلعات التوسع الرأسمالي. هذا علماً بأن فئات من الطبقة العاملة ـ لاسيما من المهاجرين المنزوعين من الحقوق السياسية ومن الشباب والنساء ـ قد استبعدت من الاستفادة من هذا التحالف. يضاف إلى ذلك النمو الكمي المهم للفئات الوسطى ـ لدرجة انها أصبحت تفوق الطبقة العاملة عَدَدا ـ وهو نمو مرتبط بالمواقف المهيمنة التي تحتلها المراكز على صعيد عالمي، حيث لم يكن من الممكن دونها.

٣ ـ في الظروف الاجتماعية السائدة في الأطراف، أدّى انماء قوى الانتاج الى مجموعة من التناقضات بين الطبقة العاملة الناشئة ورأس المال المحلي والدولي، بين الفلاحين المستغلين والطبقات المستفيدة من أشكال الاستغلال الاقطاعي والتجاري والبيروقراطي، بين الطبقات الوسطى المكبوحة ونظام الحكم الكومبرادوري، بين بعض أقسام البرجوازية المحلية ورأس المال المدوَّل والكومبرادوري... الخ.

خامساً: إن النمط الملموس الحقيقي للتوسع الرأسمالي قد أجّل التطلع إلى إنجاز «ثورة اشتراكية» في المراكز المتقدمة، بينما خلقت هذه الأوضاع شروطاً مؤاتية لانفجارات سياسية واجتماعية في الأطراف المتخلفة. نقول هنا انفجارات، ولا نقول

ثورات، إذ ان هذه الظروف لم تنتج اطاراً مناسباً تماماً لتطوير غضب الجماهير إلى عمل منظّم فعّال يتدرج في خطة تلائم احتياجات مشروع بديل صحيح في مواجهة تحديات العصر. ويجد القارىء في أماكن أخرى نظرتنا في الأسباب التاريخية التي أدّت إلى هجرة قوى ثورية محتملة من مراكز النظام إلى أطرافه؛ وبالأحرى أسباب ترحيل التناقض الجوهري للنمط الرأسمالي من مراكزه إلى أطرافه. والمعلوم أن هذا التناقض الجوهري هو بين القدرة الانتاجية المتزايدة للمجتمع وبين قدرته المحدودة على الاستهلاك، الناتجة بدورها عن استراتيجيات رأس المال المهيمن وعن بحثه عن أعلى معدل ربح ممكن. أو، بتعبير اجتماعي، هو التناقض بين هيمنة رأس المال من جهة، وتطلعات الطبقات التي يستغلها بشكل أو بآخر من الجهة الأخرى. ولما كانت أشكال الاستغلال الأكثر ربحية هي تلك الأشكال غير المباشرة السائدة في أطراف النظام، فإن هذا التناقض الجوهري يرتدي هنا أشكالاً خاصة وملتبسة. بعبارة أخرى، ان التوسع غير المتكافىء لرأس المال قد طرح على بساط التاريخ اشكالية الانتقال إلى مجتمع آخر (اشتراكي) في صيغة لم تكن متوقعة؛ إذ تُفتح مرحلة الانتقال من خلال سلسلة من ثورات التحرر الوطني في الأطراف التي تمثل الحلقات الضعيفة في النظام الكلي. وتجمع هذه الثورات بين عناصر الثورة الاشتراكية وعناصر الثورة البرجوازية، الأمر الذي يحول دون ضمان «مسبق» لتغلّب الأولى على الثانية. إذ ان النتيجة سوف تتوقف على مسيرة النضالات السياسية المتواصلة بعد اتمام هذه الثورة المزدوجة الطابع. وقد أوضح التاريخ ان هناك مخارج مختلفة لهذه النضالات، إما أن تؤدي الى تزايد احتمال الغاء الطبقات أصلاً (وهو تعريف الاشتراكية)، أو تشجّع تبلور قوة «دولنة» جديدة مهيمنة، أو تفتح مجالاً جديداً لمرحلة تالية للتوسع الرأسمالي البحت. وتجد اشكالية «فك الروابط» مكانها في هذا الاطار، بمعنى أن تفوق القوى الاشتراكية يتطلب التحرر من مقتضيات الانخراط في منطق توسع الرأسمالية العالمية.

سادساً: يندم البعض على أن هذا النمط للانتقال ملتبس الطابع. ويفضل هؤلاء أن تكون المرحلة الانتقالية «اشتراكية خالصة» و«طاهرة». إلّا أن هذا النوع من الندم لا محل له في علم التاريخ وفي الممارسة السياسية؛ إذ ليس هناك احتمال آخر في الآفاق المنظورة، فهو الاحتمال الوحيد الناتج عن ظروف خلقها التوسع الرأسمالي الملموس الحقيقي، المتسم بعدم التكافؤ. ولا يصح أيضاً تعليق الآمال على أن الرأسمالية سوف تنجز في المستقبل ما لم تنجزه منذ أربعة قرون حتى الآن، أي أنها سوف تحقق «عالماً متجانساً» على أساس تعميم سيادة العلاقة المباشرة بين العمل الأجنبي ورأس المال، كما يدعيه وارن وغيره.

٢ - وفي كتاب آخر - أقل تحيزاً من كتاب وارن - ينظر أنتوني براوور في كتابه

الأطروحات الماركسية حول الاستعمار[٢] فيبدي تحفظات على سلامة التحليل القائم على التمييز بين المراكز والأطراف.

وقد ذهب بروور الى أن هذا التمييز ناتج نظرية للأجر خاطئة في رأيه. وحسب أقواله، لا تحدد الانتاجية مستوى الأجر. ذلك لأن الربح لا يستثمر فقط في انتاج السلع الاستهلاكية بل يستثمر أيضاً في انتاج السلع الانتاجية. إن هذا القول صحيح في ذاته، إلّا أن سؤالنا هو الآتي: فيمَ تُستخدم السلع الانتاجية في نهاية الأمر إن لم يكن في إنتاج سلع استهلاكية؟ وهنا يلجأ بروور إلى الاطروحة التي قدمها توغان بارانوفسكي، مفادها أن انتاج السلع الانتاجية يمكن أن يُستخدم من أجل انتاج سلع انتاجية أخرى، وذلك بلا نهاية.

إن هذه الاطروحة ـ المعروفة باسم «نظرية الملعب الدائر اللانهائي» ـ تقوم، في رأينا، على فرضية غير معقولة كما سنبيّن فيما يلي:

ففي مكان آخر، حاولنا أن نحدد فعل آليات العلاقة الضرورية بين قيمة قوة العمل ومستوى نمو قوى الانتاج. ولذلك أقمنا نموذجاً حسابياً خاصاً لهذا الغرض. بيد أن الطابع الضروري لهذه العلاقة يبدو لنا أمراً بديهياً ـ يُدرك بالحدس ـ طالما سلمنا بما يلي: **أولاً**: أنه ينبغي تحقيق التوازن الديناميكي بين العرض والطلب الكليين في فترة زمن محددة، على سبيل المثال مدة دورة اقتصادية تمتد على عدد من الأعوام، بحيث ان مقدار السلع الانتاجية المتاحة في أول المدة يُستخدم من أجل إنتاج سلع استهلاكية تجد منافذ لها خلال مدة الدورة. **ثانياً**: ان الأجور الموزعة تستخدم لتغطية احتياجات الاستهلاك، بينما الأرباح تخصص للتراكم، أو بعبارة أخرى، إن نسبة من الدخل تخصص للادخار. **وثالثاً**: أن العناصر المحدِّدة للتكنولوجيا معطاة.

إن الحركة الدائمة التي تصوَّرها توغان بارانوفسكي لا يمكن أن تستمر في العمل بلا نهاية في ظل نظام رأسمالي. فإن لم تجد سلع الاستهلاك منافذ لها في مدة محدودة، أصبحت سلع الانتاج بدورها لا منفذ مربحاً لها، وبالتالي انفجرت الأزمة. فالأزمة بالتحديد ناتجة عن اختلال في التوازن العام من هذا النوع. وان ضمان استمرار دوران الحركة اللانهائي يتطلب في الواقع توافر شرط يناقض طبيعة النظام الرأسمالي. وهذا الشرط هو أن هناك مالكاً وحيداً يحسم في أمر استخدام اجمالي

---

(٢) Anthony Brower, *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey* (London: [n. pb.], 1980), and Tougan Baranowski, in: Samir Amin, *L'Echange inégal et la loi de la valeur* (Paris: [s. n.], 1973), p. 45 et la suite.

الأرباح (وقد تكون الدولة مثلاً) له القرار في أن تستثمر هذه الأرباح في زيادة انتاج وسائل الانتاج، دون عمل حساب للاستهلاك النهائي الذي تُؤجل زيادته من فترة إلى أخرى، ان تشتت ملكية رأس المال في النظام الرأسمالي يحول دون امكان حدوث هذا النوع من التوازن الديناميكي بلا أزمة، الأمر الذي يفرض، اذن، على النظام نوعاً من الموازاة بين الأجور والانتاجية. هذا هو بالتحديد الفرق بين النمط الرأسمالي والنمط الدولي، لذلك رفضنا لهذا السبب أن نعتبره شكلاً من أشكال الرأسمالية.

بيد أن هذه العلاقة لا تفترض ضرورة زيادة الأجور بنسبة تحدها زيادة الانتاجية في القطاعين للانتاج (أي قطاع انتاج سلع الانتاج وقطاع انتاج سلع الاستهلاك) إذا توافر قطاع «ثالث» يمتصّ إنفاق فائض الربح على احتياجات الاستثمار. وقد يكون هذا القطاع الثالث ممثلاً في الاستهلاك الترفي، أو في الاستهلاك الجماعي لأغراض عسكرية أو لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. إلّا أن منطق المنافسة يمنع التكيف الآلي بواسطة انفاق فائض الربح في أغراض ترفيّة. فلا يبقى اذن إلّا تدخل الدولة، وهو يغير فعلاً شروط التوازن العام كما أثبته باران وسويزي حينما اقترحا مفهوم «الفائض الاجمالي» (بخلاف فائض القيمة). وهو اقتراح لم يفهم كثير من المعلّقين على كتاب هذين المؤلفين مغزاه الحقيقي. ومن أمثلة عدم الادراك هذا تعليق بروور نفسه الذي رفض اطروحة باران وسويزي اعتماداً على نظرية توغان بارانوفسكي للحركة اللانهائية. هكذا ظل بروور صامتاً أمام تساؤل باران وسويزي العاقل والمناسب وهو الآتي: ما هي وظيفة وديناميكية الانفاق العام في الرأسمالية المتقدمة؟

يضاف إلى ذلك أن تحديد العلاقة بين الأجر والانتاجية يفترض أن التكنولوجيا معطاة. وليس ذلك صحيحاً تماماً، إذ ان خيار التكنولوجيا يتوقف بدوره على استراتيجيات رأس المال في مواجهة صراع الطبقات. ومعنى ذلك أن التكنولوجيات ليست «محايدة».

وأخذاً هذه الملاحظة الأخيرة في الاعتبار، ذهبنا إلى أن إقامة نموذج اقتصادي «بحت» (بمعنى أن الكميات الاقتصادية تُحدَّد من خلال تفاعلها فقط) إنما هي أمر لا يجدي. إذ تضع جدلية تفاعل القوى الموضوعية (أي تلك العلاقة الاقتصادية بين الأجر والانتاجية) والقوى الذاتية (العلاقة بين صراع الطبقات وتطور التكنولوجيا)، تضع حدوداً لمغزى الاقتصاد السياسي. فينبغي تجاوز هذه الحدود والارتقاء بالتحليل إلى مستوى أعلى هو مستوى المادية التاريخية. وللأسف، فإن القليلين فقط من بين «الاقتصاديين» يفهمون أهمية ادراك هذه الحدود. ومن أمثلة هؤلاء الذين لا يقبلون «تبخر السببية الاقتصادية البحتة» شيلا سميث التي رأت أن قولنا هذا إنما هو مجرد «مصادرة على المطلوب».

لا استغـراب إذن أنها لا تـرى معنى في مـا كـان مـاركس يعتـبره صميم «نقـده للاقتصاد السياسي» (وهو العنـوان التحتي لكتاب **رأس المال**) . فماركس كـان قصد بالتحديد توضيح حدود المعرفة العلمية الاقتصادية. ليس السؤال الحقيقي في رأينا هـو هل هناك علاقة بين قيمة قوة العمل ونمو قوى الانتـاج؟ (فهذا الأمـر في ذاته يبـدو لي معتمداً وبديهيـاً)، بل السؤال الحقيقي هـو الآتي: ما هـو الصعيد الـذي يجب اعتباره لتحـديد مغـزى فعاليـة هذه العـلاقة؟ أهـو صعيد التشكيلة المحليـة، أم هو الصعيـد العـالمي؟ لقد ذهبنـا إلى أن هـذه العـلاقـة تفعـل فعلهـا عـلى الصعيـد العـالمي وليس بالضرورة على صعيد كل تشكيلة على حدة. ولم تكن إجابتنا هذه ناتج صدفة أو حكم مسبق لنا. فهي الاجابة الضرورية حتى توافق الاطروحـة النظريـة حقيقة الأوضـاع. فـالحقيقة هي أن التـوسع الـرأسمالي العـالمي لم يؤَدّ بَعْـد إلى تجـانس الأوضـاع وتعميم العمل الأجـير وتـوحيد مستويات عوائد العمل، بل أدى إلى تعميق التباين بين المراكز حيث ارتفعت الأجور فعلاً مـع ارتفاع الانتاجية، وبـين الأطراف حيث لم يتم ذلـك. ويترتب على هـذه الملاحـظة أن تحقيق التوازن العـام يفرض نفسـه على صعيـد النظام الكلي، الأمر الذي يعني بدوره أن الأجور ترتفع في بعض الأقسام بمعدلات أعلى بقدر ما يحدث العكس في أقسـام أخرى، بحيث يعـادل مستوى الأجـور وعوائـد العمل في المتوسط ما يجب أن يكون من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب الكليـين. هذا هو المقصود «بسيادة قانـون القيمة عـلى صعيد النـظام الكلي». هـذا هو أيضـاً السبب الذي يفرض «فك الروابط»، أو بالأحرى، التحرُّر من تحكم هذا القانون، من أجـل التحرر من الاستقلال الرأسمالي بعامة، ومن شكله الاستعماري بخاصة.

إن نقاش «التبادل غير المتكافىء» قـد لفت الأنظار الى ضرورة الاهتـمام بتحديـد دقيق للنتـائج المـترتبة عـلى التوسـع العالمي للرأسـمالية، وذلـك بشكل ملمـوس يعمل حساباً لسـمات النظام الحقيقيـة، وأهمها أن التبـاين في عوائـد العمل يفـوق التباين في الانتاجية. ويكمن هنا سر «تحويل القيمة»، تلك الظاهرة التي لا معنى لهـا لمن يكتفي بحساب الأسعار والدخول الاسميـة وكما تـظهر عـلى سطح الحيـاة الاقتصاديـة، دون اعتبار ديناميكية القيمة الكامنة وراءها. فإن الاقتصادي البراغـماتي الذي لا يبحث مـا وراء الظواهر الاقتصادية كما تبدو، إنما يتفادى السؤال ولا يجيب عليه. إذ ان التبادل ـ في نظره ـ هو بطبيعته «عادل» ومُجزٍ بالنسبة إلى المتبادلين. وللأسف، تكاثـر في المرحلة الأخيرة عدد المـاركسيين الـذين استسلموا لمـنظور الاكتفاء بـالاقتصاد، وفضلوا منهـج سرافا للحساب بالأسعار على منهج ماركس الذي ناقش العلاقة بين القيم والأسعـار. فاقتنع هؤلاء أن الانعطاف من خلال تحليل القيمة غير لازم.

فلنحدد موقفنا من موضـوع مهم ـ ولو جـانبي ـ للتساؤل الـذي نحن بصدده.

إن الاعتراف بظاهرة تحويل القيمة من الأطراف إلى المراكـز، لا يعني أن تنمية المـراكز تتـوقف على هـذا التحـويـل، وان هـذا التحـويـل هـو السبب الـرئيسي في انجـازات الرأسمالية في المراكز. فالـظاهرة الـرئيسية هي بـلا شك التقـدم السريع لـلانتاجيـة في المـراكز. أمـا تحويـل القيمة فهـو يلعب دوراً هامشيـاً فقط بالنسبـة إلى المراكـز، حيث يساعد على رفع معدل النمو، بينما يلعب دوراً أساسياً في الاطراف حيث يقوم بتوجيـه النمو توجيهاً تابعـاً. ان هذه المـلاحظة في محلهـا هنا حيث ان وارن وبـروور وغيرهمـا يرفضون تحليل التناقض بين المراكز والأطراف على أساس أن هـذا التحليل يـدّعي ان «تخلف البعض هـو سبب نمو البعض الآخـر». ليست هذه المقـولة صحيحـة أصـلاً. فالمقولة الصحيحة هي المقولة المنعكسـة ان «نمو البعض ـ عـلى الشكل الـذي يتم به ـ هو السبب في تخلف البعض الآخر».

هذا ولا شك أيضاً أن التبادل غير المتكافىء ليس ظاهرة خاصة بـالعلاقـات بين المراكز والأطراف. فهناك أيضاً امكان تباين في مستويات الأجور بين أقطار المركز، قد يختلف عن التباين في انتاجية العمل فيما بينها. وليس هناك اذن ما يمنع حدوث تبـادل غـير متكافىء على هذا الأساس بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى مثـلاً. نعم، إلا أن هناك قوى تعمل في جميع مجتمعات المركز، بحيث ان التباين بـين الأجور يميـل إلى أن يعادل التباين بين الانتاجيات. فالاختلالات في هذا التـوازن ـ وهي اختلالات تجعل ميزان المدفوعات يميل تارة في مصلحة طـرف وتارة في مصلحـة الطرف الآخـر ـ انما هي مؤقتة. وأكثر من ذلك: ان الممارسات الاقتصادية العـادية (مثـل تعديـل أسعار الصرف أو السياسات النقدية أو السياسات الكينـزية) فعـالة في هـذه الظروف. هـذا بينما تختلف الديناميكية الاجتماعية في الأطراف التي تتّسم بعدم التوازي بين الأجور والانتاجية، الأمر الذي يفرغ السياسات الاقتصادية العادية من كل فعاليتها. هـذا هو بالتحديد السبب الذي يجعل السياسـات التي يفرضهـا صندوق النقـد الدولي لا تؤدي إلى النتائج نفسها هنا وهناك.

وفي هذه الظروف، يصحّ التساؤل الآتي: لمـاذا لا تهاجـر رؤوس أموال المـراكز للاستفادة من معدلات الاستغلال الأعلى في الأطراف؟ إن هـذا السؤال الذي يـطرحه برورر سؤال في محله، مع ان الاجابة عنه بسيطة، مفادها أن القرارات الاقتصاديـة لا تتخـذ على أسـاس معدلات الاستغـلال (الكامن)، بـل على أسـاس معدلات الـربح (الظاهر). ويسود معدل ربح موحد على صعيد عالمي، بالتحديد نتيجة تحويل القيمـة إلى أسعـار. فلو فرضنـا هجرة رأس المـال إلى الأطـراف، لأدى ذلـك إلى اختـلال في التوازن بين العرض والطلب عـلى صعيد الـنظام العالمي. يضـاف إلى ذلك أن سيـادة أشكال غير مباشرة لاستغلال العمل ـ وهي شرط تحقيق معدلات استغـلال مرتفعـة ـ

تحدد هي نفسها الحاجة إلى استثمار رأس المال في الأطراف.

خلاصة القول ان الانتقال من مستوى «علم الاقتصاد» إلى مستوى المادية التاريخية أمر ضروري من أجل تفسير التنمية غير المتكافئة على صعيد عالمي. وقد بذلت بعض المجهود من أجل التقدم في سبيل انجاز هذا التجاوز، وذلك خاصة في كتاباتي عن «قانون القيمة والمادية التاريخية» وعن «الطبقة والأمة في التاريخ». أما برورر ـ مع غيره من الاقتصاديين «الخالصين» ـ فإنما يمنع على نفسه تحقيق خطوة مماثلة، الأمر الذي أدّى به إلى الانغلاق في مأزق. ان الدليل على ذلك هو أنه يعترف بعجزه فيقول ـ بعد أن رفض فكرة العلاقة بين قيمة قوة العمل والانتاجية ـ أنه لا يجد نظرية أخرى لتحل محلها في تفسير تحديد الأجور...

٣ ـ يتكاثر حالياً عدد هؤلاء الذين يرفضون تحليل التوسع الرأسمالي العالمي، اعتماداً على مفاهيم المراكز والأطراف. ولا شك ـ في رأينا ـ أن هذا الرفض شكل من أشكال المعاداة «للعالمثالثية» التي أخذت في النمو في الغرب المتقدم، منذ عدة أعوام، لعلها ظاهرة ناتج الأزمة العامة التي تعاني الرأسمالية منها، والتراجعات الايديولوجية التي شجعتها. فهناك هؤلاء الذين تراجعوا لدرجة أنهم انحازوا تماماً وبشكل صريح لايديولوجية الاستعمار ـ ومنهم وارن على سبيل المثال ـ وهناك هؤلاء الذين لجأوا إلى حماية الحظائر المألوفة للماركسية الدغمائية. ومنهم من ينتمي إلى التيار التروتسكي فيكتفي بالتعزيم والدعوة السحرية، ويذهب إلى تكرار المقولة «المبدئية»، مفادها أن نضال الطبقة العاملة للغرب المتقدم سوف يفتح عصر الاشتراكية. متى؟ الله أعلم. ومنهم من يلجأ إلى تقديس الاتحاد السوفياتي والتحالف معه؛ فيعتبر انجازاته «ايجابية مبدئياً» ويمنع على نفسه التساؤل في حقيقة أمر «الاشتراكية المحققة» وبالتالي التساؤل حول الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي. بل يستدرج من هذا الحكم السريع أن «الاتحاد السوفياتي صديق شعوب العالم الثالث «بطابعه» دون التساؤل عما إذا كان التحالف معه فعالاً في الظروف التي نعيشها.

غني عن القول ان تعليقات هؤلاء في موضوع اطروحة المركز والأطراف تقتصر في معظم الأحيان على التوصيف العام. فيقال عن هذه الاطروحة مثلاً انها «تعطي الأولوية لظواهر التبادل على حساب ظواهر الانتاج» أو أنها تعتمد على نظرية «التبعية»، أو أنها «عالمثالثية الطابع»... وذلك على أساس خفيف من حيث علمية الحجج المقدمة. فتُدمج مقولات مختلفة في أحكام إجمالية، أو تُقدم أحكام معمّمة على أساس التعليق السريع على كلمة مأخوذة خارج السياق المعنوي للحديث الذي جاءت فيه. وفي بعض الأحيان، تُنسب اطروحة لشخص هي تماماً عكس ما ذهب إليه.

ففي كثير من الأحيان، من الواضح أن «النقد» لا يقوم هنا على قراءة جادة للنظريات المنتقدة.

هكذا ـ على سبيل المثال ـ تكاثرت التعليقات حول كلمة «الانحراف» أو «الاعوجاج» أو «التشوه» (المقصود هنا في نمط التنمية) دون نهاية ودون مغزى حقيقي. صحيح أن استخدام الكلمة «انحراف» ـ أو مرادف لها ـ قد يوحي أن هناك نمطاً صحيحاً للرأسمالية، وهو نمط الدول الرأسمالية المتقدمة. إلاّ أن هذا الفهم لا يمتّ بصلة إلى المضمون العلمي للكلمة في سياق نظرية المركز والأطراف. فالمقصود بهذه الكلمة هو مجرد الاشارة إلى وجود خصوصيات مهمة نتيجة تفاعل البنية الطبقية المحلية والانخراط في النظام العالمي، الأمر الذي يجعل من المراكز والأطراف الوجه والظهر للظاهرة نفسها ـ أي التوسع الرأسمالي ـ فإن التعليق على الكلمة دون حساب لمعناها العلمي في سياق استخدامها، إنما هو مجرد تمرين مدرسي يسير وفارغ من أي مغزى.

كذلك بشأن الجدال بلا نهاية حول مفهوم «التهميش». فأخذ البعض هذه الكلمة على أنها تعني «الطرد خارج النظام». ثم، على أساس هذا الفهم المشوّه، ذهبوا إلى تعييب النظرية التي جاء استخدام الكلمة في سياقها، فوجّهوا الاتهام بأن هذه النظرية شكل من أشكال «الثنائية» (أي رفض اعتبار المجتمع على أنه كل موحَّد لاحلال تحليل الجزئيات محله، على حدة، كما لو كان بعضها مستقلاً عن بعض). إلا ان هذا الفهم للكلمة ـ مرة أخرى ـ لا يمتّ إلى نظرية «التهميش» بصلة. فالمقصود هو لفت الأنظار إلى ظواهر خاصة للأطراف (لا مثيل لها في المراكز) حيث تسود أشكال غير مباشرة للاستغلال الرأسمالي (كما أوضحناه مثلاً في دراساتنا عن وظيفة البنطوستان في افريقيا الجنوبية في توفير الأيدي العاملة الرخيصة لقطاع المناجم والصناعات التحويلية).

وكذلك أيضاً بشأن الجدال حول «ركود» أو «تجمد» الرأسمالية الطرفية، هنا أيضاً قد يكون اختيار الكلمة غير مناسب. إلاّ أن معناها في السياق الذي استخدمت فيه واضح ودقيق. فلم تستخدم الكلمة بمعناها الدارج في اللغة، بل للاشارة إلى ظاهرة خاصة للأطراف، وهي تسلسل مراحل نمو سريع محرك من الخارج تليها أزمات عميقة ناتجة بالتحديد عن عدم انضاج قوى داخلية قادرة على التواصل في تحريك المجتمع حينما تتلاشى الدوافع الخارجية. ويبدو لي أن تاريخ العالم الثالث مليء بأمثلة لهذا النوع من الأزمات. أكثر من ذلك: إن أزمات التوسع الرأسمالي في الأطراف هي بالتحديد من هذا النوع. فهنا نواجه سلسلة مراحل نمو سريع تغذي وهم إمكان تبلور مشروع برجوازي كامل ومستقل، إلى أن تأتي الأزمة لتثبت

استحالة المشروع. فتليها مرحلة اخضاع البرجوازية المحلية لمقتضيات توسع رأس المال المدوّل المهيمن (أي مرحلة العودة إلى كومبرادورية البرجوازية والدولة). وعلى الرغم من أن استخدام الكلمة هنا، اذن، دقيق، إلاّ أن ثمة من يفهمها عن خطأ كما لو كان المقصود منها أن «رأسمالية الأطراف لا تنمو إلاّ حينما تنقطع الصلات مع الخارج»!

لا شك أن هذا النوع من الانتقادات السهلة يقوم على منهج غير علمي أصلاً. فتُخترع نظرية غريبة لا وجود لها، ويُطلق عليها اسم - مثل نظرية «التبعية» أو «نظرية العالمثالثية» - ثم تُنسب هذه النظرية لفلان أو علاّن دون مراعاة ما قال المتهم بالدقة. انه منهج «الدمج» المعروف في الجدال الصحفي البوليميكي غير العلمي.

هكذا يُطلق اسم «نظرية التبعية» (أو نظرية «العالمثالثية») على أي تحليل يهتم بخصوصيات التوسع الرأسمالي في الأطراف، تلك الخصوصيات التي تجعل هذا التوسع يختلف عما هو عليه في المراكز، أي تلك الخصوصيات التي تمنع اعتبار تاريخ التوسع الرأسمالي على أنه تكرار للقصة نفسها هنا وهناك. ثم تُنعت هذه النظرية المزعومة بنعت عام فيقال عنها انها مثلاً «انعكاس للايديولوجيا البرجوازية الوطنية» وترفض على هذا الأساس رفضاً باتاً. لا شك أن هذا التمرين فارغ من أية قيمة علمية، أخذاً في الاعتبار أن الاستنتاجات التي توصلت إليها التحاليل التي اهتمت بدراسة خصوصيات التوسع الرأسمالي الملموسة إنما هي في واقع الأمر استنتاجات متعددة ومختلفة لدرجة أنها لا تكوّن «نظرية» موحدة. فالتعميم هنا في غير محله.

هكذا يبدأ بل وارن باختراع «نظرية للتبعية» لا وجود لها إلاّ في ذهنه هو. أما هذا البناء «النظري» المزعوم المعروض للنقد فهو بناء ناقص من الأصل، يتجاهل تماماً الآليات التي أدّت إلى التبعية. ثم يذهب بل وارن إلى تعييب هذه النظرية قائلاً انها «تتجاهل أسباب التبعية»! والمعلوم أن دراسة هذه الأسباب موجودة. فهناك دراسات عديدة ركّزت على البعد العالمي للطبقات وتحالفاتها وصراعاتها (سَبق أن أشرنا اليها)، أي إلى أهم الاطروحات التي تفسّر بالتحديد الآليات التي أدّت إلى انقسام النظام إلى مراكز وأطراف، مثل اطروحة التحالف الاشتراكي الديمقراطي في المراكز، واطروحة كومبرادورية برجوازيات الأطراف. وأطروحة احتمال تكوين كتلة شعبية معادية للرأسمالية في الأطراف. . الخ. فلا يصحّ اطلاقاً الحكم على نظرية المراكز والأطراف مع تجاهل هذه الدراسات، أو اتهام النظرية المذكورة بأنها لا تعرف الطبقات وتحلّ محلها الأمم، كما تدّعي شيلا سميث (مثلاً)!

أما كلمة التبعية فهي في ذاتها كلمة مأخوذة من اللغة الدارجة، فتعني ما تعني.

فمثلاً ليس القول بأن غواتيمالا تابعة للولايات المتحدة إلاّ قول بديهي. وقد سبق أن قلنا في هذا الصدد ـ لدى نقاش دراسات «التبعية» في أمريكا اللاتينية ـ أن ظاهرة التبعية لا يمكن أن تُعتبر المضمون الأساس لنظرية التوسع العالمي للرأسمالية. وفي هذا الشأن، أوضحنا الأمور بالحديث حول مثال كندا. فإذا كانت كندا «تابعة» للولايات المتحدة ـ وهذا الأمر في ذاته واضح كالشمس في وَضَح النهار ـ إلاّ أنها غير طرفية الطابع. ذلك لأن الأجور في كندا ارتفعت مع الانتاجية كما عليه الحال في الولايات المتحدة. مع أن الكثيرين ـ للأسف ـ لا يميّزون بين «التبعية» والطابع الطرفي، فاعتبروا المصطلحين مرادفين. كما يسأل وارن: «لماذا لا تُعتبر الاستثمارات الأمريكية في أوروبا على انها استعمارية الطابع، بينما تُعتبر هذه الاستثمارات في غواتيمالا استعمارية الطابع؟» ان إجابتنا بسيطة جداً: لأن ديناميكية الأجور وعوائد العمل في أوروبا وفي غواتيمالا تختلف تماماً.

هكذا أيضاً تناقش أطروحة «فك الروابط» التي قدمناها دون مراعاة ما قلنا في صددها. فقيل مثلاً إن «فك الروابط» استراتيجيا برجوازية! ما أغرب هذا الاستنتاج، إذ كتبنا عكس ذلك تماماً. فقلنا إن برجوازيات العالم الثالث عاجزة عن تصور تنمية تتمّ خارج اطار الاندماج العالمي، وبالتالي فإن فك الروابط هو بالضرورة عنصر ينتمي إلى خطة وطنية ذات مضمون شعبي. كما ذهبنا إلى أن التكتلات الوطنية التقدمية التي حكمت بعض بلدان العالم الثالث في الماضي القريب، لم تجرؤ على فك الروابط بالتحديد لأنها لم تكن تكتلات تقودها الطبقات الشعبية، ولو أن هذه التكتلات اعتمدت على تلك الطبقات (الشعبية). على خلاف ما حدث حينما أدّت الظروف إلى جذرية الحركة ـ في الاتحاد السوفياتي والصين وفيتنام ـ حيث تم فعلاً فك الروابط. هذا علماً ـ بالطبع ـ إنّ عملية فك الروابط لا تمثل «نهاية التاريخ»، بل بدء فصل جديد له فقط. فالنضال بين قوى اشتراكية وقوى رأسمالية، والنزعة نحو الدولنة يستمر بعد الثورة التي «فكّت الارتباط». ففي هذه الظروف، لا غرابة في أن القوى الرأسمالية وقوى الدولنة تدفع في اتجاه العودة إلى الانخراط في النظام العالمي. إلاّ أن ميزان القوى بين الاقتصاد الوطني الجديد الذي تمّت اقامته على أساس فك الروابط، وبين النظام العالمي نفسه قد تغيّر، فأصبح مختلفاً تماماً عما هو عليه في النظام الرأسمالي العالمي المعاصر بين الاستعمار وبين البرجوازيات الكومبرادورية!

أليس اذن فك الارتباط أضمن وسيلة لإنماء قوى الانتاج نفسها؟ أليس هذا الخيار أفضل من أسلوب الإخضاع الكومبرادوري؟ يقال إن الدول المتحررة حديثاً ـ مثل أنغولا وموزمبيق وزمبابوي ـ لا تفكر اطلاقاً في فك الروابط. هذا القول صحيح، للأسف. شأن هذه البلاد في هذا الأمر، شأن التجارب التقدمية السابقة

التي لم تفكر هي الأخرى في ضرورة فك الروابط. لعل هذا النقص المشترك هو بالذات سبب ضعف التجارب الحديثة، كما كان سبب نجاح الاستعمار في قلب الأمور وإعادة الكومبرادورية في الأمثلة السابقة. وإذا نجح كل من الاتحاد السوفياتي والصين في اقامة مجتمع وطني قوي، يستحيل اليوم تصور «كومبرادوريته» على النمط الذي حدث في كثير من تجارب العالم الثالث الرأسمالي، أليس هذا النجاح دليلاً قاطعاً على سلامة الممارسات القائمة على فك الروابط؟

إن الأمثلة على الانتقادات الموجهة لنظريتنا للتوسع الرأسمالي العالمي التي تشارك سمات الانتقادات السابقة الذكر، متعددة جداً. فلن نسترسل في نقاشها، إذ انها لا تعدو كونها تكراراً لما سبق عرضه. بل وفي معظم الأحيان ترد هذه الانتقادات بشكل عفوي، في جملة عارضة لا تمت إلى الموضوع بصلة.

ثالثاً: الخلاصة: اقتصاد سياسي أم مادية تاريخية؟

١ - يرى المنتقدون الذين سبق عرض آرائهم أن هناك نظريتين للتوسع الرأسمالي العالمي. تذهب النظرة الأولى - طبقاً لأقوالهم - إلى أن التفاوت في هذا النمو يرجع أساساً إلى أسباب داخلية لمختلف المجتمعات (بالأحرى إلى سمات أنماطها للانتاج وبنياتها الطبقية). أما النظرة الثانية - حسب أقوالهم - فتدّعي أن مصدر التفاوت هو فعل قوى السيطرة الخارجية. ثم يضيف هؤلاء أن المجموعة الثانية من النظريات - وتشمل نظرية المركز والأطراف ونظرية التبعية... الخ - تكونت بالتدريج بالتفرع عن نظرية لينين للاستعمار. ثم يعتبر هؤلاء أن نظرية لينين هذه هي نظرية ضعيفة، وحصيلة ظروف مرحلية قام لينين بتعميمها دون حق. وقد عرفت هذه النظريات المتفرعة عن اطروحة لينين مجدها خلال عقد الستينات، ثم انقلب الوضع لنعود إلى «الأرثوذكسية الماركسية» حسب أقوال هؤلاء المنتقدين. وقد فتح كتاب وارن المذكور السبيل إلى هذه العودة. هكذا يلخص برووور تطور الأمور في شأن نظرية التخلف الرأسمالي.

أما رأينا فهو أن هذا العرض للمشكلة يعاني من عيوب أساسية من أصله. وقد أوضحنا كيف أن «نظرية الأسباب الداخلية» تقوم على تأويل ضيّق وشكلي للماركسية، ينظر إلى الدور الايجابي للرأسمالية في انماء قوى الانتاج نظرة أحادية الجوانب. فهو تأويل اقتصادوي إلى أقصى حدّ ممكن. وبالتالي هو تأويل لا ينفع إطلاقاً في ميدان الممارسة السياسية، إذ لا يقدم لضحايا التوسع الرأسمالي إجابات عن تساؤلاتهم، ولا بديلاً للعمل. فيتقلص هذا التأويل الاقتصادوي في أن يوجه لهم جملة واحدة هي:

انتظري أيتها الضحايا إلى أن تُكمل الرأسمالية دورها التاريخي! إن هذا التأويل يناقض في الواقع جوهر الماركسية التي تدعو إلى العمل والتي ليست نظرية تكتفي بفهم الواقع؛ ويختفي هذا التأويل وراء استخدام مقولات الماركسية استخداماً شكلياً، بل ونصوصياً. فهو تأويل يدّعي أن الطبقات الاجتماعية ليست هي فقط العناصر الأساسية في البنيان المجتمعي، بل إنها تمثل العناصر الوحيدة. ثم يحدِّد الطبقات تحديداً ضيقاً قائماً على مراعاة ظروف التشكيلة المحلية فقط، معتبراً أن هذه الظروف بوحدتها تضع الإطار لفعل القوى الداخلية.

هذا بينما التحاليل التي تنخرط في إطار «إشكالية اجمالية» (أي تلك الإشكالية التي تنظر إلى التشكيلات المحلية على أنها عناصر مكوِّنة للنظام الرأسمالي العالمي، فلا يمكن تعقّل آلياتها دون مراعاة آليات النظام الكلي) تقدم عناصر ـ وهو أقلّ ما يمكن قوله في هذا الصدد ـ تفيد في الاجابة عن الأسئلة المطروحة من واقع الأوضاع. وقد لجأ معارضو هذه التحاليل إلى شيء من سوء النية للتملص من الأسئلة المحيرة، إذ ان التحليل الكلي لا يتجاهل اطلاقاً الظروف المحلية بل يضعها في اطار أوسع، وذلك دون صعوبة نظرية.

على سبيل المثال، أرى أن عرض بروور لأطروحة ولرشتاين وفرانك مثلاً ليس عادلاً[٣]. فقد ركّز بروور في تعليقه على تلك الحجج التي لجأ إليها لاكلو في نقده لفرانك. وقد ادعى لاكلو أن نمط الانتاج في أمريكا الكولونيالية (أي في عهد المركنتيلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر) كان «اقطاعياً». فليكن كذلك. فلنسمِّ هذا النمط عبودياً إذا شئنا (إذ ان العبودية كانت موجودة أيضاً في امريكا الكولونيالية). هل يغيّر اختيار الاسم طبيعة المشكلة؟ أليست المشكلة هي كيفية تمفصل هذا النمط الأمريكي (سواء أكنا سمّيناه إقطاعياً أم رأسمالياً) بالرأسمالية الأوروبية الناشئة؟ ألاَ تتطلب الأجابة عن السؤال تفسير الأسباب التي جعلت العبودية تدوم في الولايات المتحدة إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتتمفصل للرأسمالية الانكليزية (إذ ان المزارع الأمريكية القائمة على عمل العبيد تخصصت في انتاج القطن للصناعة البريطانية الرأسمالية)؟ أليس من الضروري فهم هذه الأوضاع الغريبة الشكل لأول وهلة؟ إذ ان الرأسمالية أنشأت هناك في امريكا أنماطاً للاستغلال عتيقة الشكل؟ فالأوروبيون لم يجدوا نظام الرق في امريكا، بل هم الذين أدخلوه هناك. إن النقاش حول «أنماط الانتاج» وخواصّها وأفضل تسميتها، ان هذا النقاش الذي ملأ الصفحات التي يشير بروور اليها، ومهما كانت أهميته، لا يخلّص من ضرورة نقاش

(٣) انظر: I. Wallerstein, A.G. Frank, Laclau... etc., in: Brower, Ibid.

موضوع آخر، وهو كيف تندمج مختلف هـذه الأنماط في النـظام العالمي، وهـو رأسمالي الطابع؟

وكذلك فإن حكم براوور على «مدرسة التبعية» الأمريكية اللاتينية ليس عـادلاً؛ فلا يحق تجاهل الظروف التاريخية الملموسة التي نشأت فيها تلك المدرسة. مـا هي هذه الـظروف التي يمتنـع بـراوور عن الاشـارة اليهـا؟ كـان الفكـر السـائـد عنـدئـذ ـ في الخمسينـات ـ هو مـا أطلق عليه اسم «التنمـوية». ومـا كان مضمـون هذه النـظرية؟ كانت نظرية تدّعي أن النمو الرأسمالي ـ تحت راية البرجوازية المحلية وبمساهمة الأموال والتكنولوجيا الأجنبية ـ سوف يحلّ «مشكلة التخلف» ويرفع شؤون الشعـوب ومستوى معيشتهـا ويكرس الـديمقراطيـة. . . الخ. بعبـارة أخرى، كـانت نظريـة قريبـة جـداً لأطروحات وارن وغيره. إلاّ أن واقع الأمور قد كذّب ادعاءات هذه النظريـة، فازداد التفاوت الاجتماعي مع نمو الرأسمالية وسادت الدكتاتوريات. فأتت نظريـات «التبعية» المزعومـة المنتقدة إجـابة عن هـذه الأمور. فكشفت النـظرية الجـديدة التي حلت محـل «التنموية» خصوصيات النمو الرأسمالي في الأطراف في ظل هيمنة الاستعمار؛ ورفضت على هذا الأساس النظرة التطويرية التي ترى في التاريخ مجرد تكرار لتسلسل «مراحـل» اجبارية لا مفر من المرور عبرها؛ تلك النـظرة المبسّطة التي قـدمها روستـو (وأخذ بهـا وارن!). ومهما ظهر فيـما بعد من حـدود النظريـات الجديـدة، وتبسيطهـا للأمـور بل وأخطائها؛ إلا أنها وضعت يدها عـلى قلب المشكلة. ان الواجب الآن هـو التقدم الى الأمام في الطريق التي فتحتها هذه النظريات، أي تصحيح أخطائها واكمال أعمالها، لا التراجع إلى ما قبلها، وهو ما يدعو إليه وارن.

وتنطبق تحفظاتنا على حـديث براوور غـير العادل عن نـظرية لينـين للاستعـمار. قطعاً لا بد من اعتبار كتاب لينين على أنه «كتيّب» أخذ الكثير من هيسـون وهلفردنـج (كما اعترف لينين به على كل حال)، ولعل بعض الاطروحات المقـدمة تـدعو الآن إلى التساؤل في استمرار صحتها. إلاّ أن ذلك لا يمنع أن يكون لينـين قد وضـع يده عـلى حقائق جوهرية، ونقصد هنا: **أولاً** تسجيل النزاع العنيف بين الدول الاستعمارية وهو نـزاع استمـر واحتـل صـدارة المسرح حتى عــام ١٩٤٥، ثم تخفف في اطـار هيمنــة الولايات المتحدة؛ **ثانيـاً** تسجيل تخـلي الطبقـات العاملة الغـربية عن معـاداتها المبـدئية للرأسمالية.

فلننظر مثلاً إلى اطـروحة لينـين حول ظـاهرة «الـطفيلية» في أمم الغـرب. لعل الشكل الذي تصوره لينين ـ أي مجتمع يعيش على ريـع استثماراتـه الماليـة في الخارج ـ يـدعو الآن إلى بعض التحفظ. إلاّ أن جـوهـر هـذه الـظاهـرة لا يـزال قـائـماً. أليس

التقسيم الدولي غير المتكافىء للعمل قد شجع هنا نفخ قطاع «ثالث» طفيلي وتقلص الطبقة العاملة نفسها؟ ألا ينبغي اعتبار بريطانيا العظمى ـ التي تستثمر أموالها في الخارج بدلاً من استخدامها في تحديث صناعاتها ـ دولة طفيلية؟ أليس من ظواهر الطفيلية أن أقلية تحتكر الموارد الطبيعية للعالم كله ـ لتهدر نصيباً بالغاً منها ـ الأمر الذي يحول دون احتمال تعميم نمط استهلاك الغرب المتقدم؟ إنني أتصور وأقبل نقاش اطروحات لينين، ولكن على أساس آخر. فأقبل مثلاً أطروحة أريجي أن النزاع بين الدول الاستعمارية ـ وهو من أهم سمات الاستعمار حسب لينين ـ قد فقد حدّته بعد الحرب العالمية الثانية. فقد قَدّمتُ اطروحة أن التقسيم بين المراكز والأطراف لا يخصّ عصر الاستعمار منذ أواخر القرن التاسع عشر فقط، إذ هو ـ في رأيي ـ ظاهرة سابقة ظهرت منذ نشأة الرأسمالية نفسها، علماً بأن هذا التقسيم اتخذ شكلاً جديداً في عصر الاستعمار. أما نظرية لينين للاستعمار ـ ورغم حدودها التاريخية ـ فهي مثلت فعلاً خطوة إلى الأمام.

إن النظرية التي ترفض تحليل التوسع الرأسمالي على أساس التمييز بين المراكز والأطراف، إنما تقف عند حدود المشاكل الحقيقية. فلا شك أن التساؤل عمّا إذا كان من المحتمل أن البلدان المتخلفة «تلحق» بالبلدان المتقدمة في اطار الرأسمالية هو تساؤل مقبول ومناسب. إلاّ أن وارن وغيره لم يثبتوا إلى الآن أن واحداً من البلدان المتخلفة قد لحق فعلاً، فأصبح مركزاً جديداً. على عكس ذلك، هناك دراسات أوضحت كيف أن مشاركة الشركات المتعدية الجنسية تخلق ظروفاً مناسبة لظهور مرحلة جديدة من «الكومبرادورية الصناعية»، لعلها تلعب في المستقبل دوراً سياسياً واجتماعياً مماثلاً للدور الذي لعبته الكومبرادورية التجارية في مرحلة سابقة.

فالقول مثلاً بأنه «لا يوجد سبب يمنع نظرياً تبلور برجوازية مستقلة جديدة بالاعتماد على عملية تصنيع موجه للتصدير واستيراد التكنولوجيا ـ وهو قول وارد في كتابات متعددة ـ إنما هو قول غير مناسب. فليست المشكلة هي مشكلة «نظرية». والسؤال الصحيح هو الآتي: هل توجد طبقة من هذا النوع، قامت بإنجاز هذا المشروع؟ وأين؟ كما هناك سؤال آخر هو: هل لبرجوازيات العالم الثالث المعاصر طابع كومبرادوري أم لا؟ هل يميل الاتجاه العام للتطور المفروض على صعيد عالمي من خلال هيمنة رأس المال الاستعماري الى كومبرادورية العالم الثالث أم لا؟ هذه هي الأسئلة الحقيقية التي يطرحها التاريخ.

٢ ـ هناك فعلاً مدرستان، إلاّ أن تعريفنا لهما لا يوافق التعريف السابق الذكر. هناك فعلاً مدرسة لا تتجاوز ـ في رأينا ـ منهج الاقتصاد السياسي. وهناك مدرسة أخرى تحاول أن ترتفع إلى مستوى المادية التاريخية.

علينا التوقف لحظة عند التمييز المطروح هنا. تقوم اطروحتنا في هذا الصدد على اعتبار علم الاقتصاد علماً محدوداً، وينبغي معرفة حدوده وأسبابها. إن علم الاقتصاد يبحث عن «قوانين اقتصادية» تعمل في المجتمع على نمط قوانين الطبيعة. وقد وجه ماركس نقده الجوهري في هذه النقطة بالتحديد، فأوضح أن ما يتظاهر في شكل قوانين «اقتصادية» خارجة عن ارادة المجتمع انما هو انعكاس فعل تناقضات اجتماعية. وفي هذا الاطار تلعب جدلية الظاهر/الكُنْه (الأسعار/القيم) دوراً أساسياً في توضيح حدود الاقتصاد وكشف طابعه الملتبس. ويدعو هذا الكشف إلى مستوى أعلى من التحليل الاجتماعي، يسمح بتجاوز حدود الاقتصاد. وهذا المستوى هو بالتحديد مستوى المادية التاريخية التي تعمل حساباً لأنماط الانتاج والطبقات التي تناسبها، والأمم التي يتكوَّن منها النظام العالمي والبنيات القومية والسياسية والايديولوجية... الخ.

إن الماركسية في تأويلنا هي بالتحديد مرادف للمادية التاريخية؛ لا يحقّ تقليصها في «اقتصاد ماركسي» مزعوم. وأن الماركسية المعتبرة هنا هي منهج، وليست «نظرية». فالنظرية تنصّ على نتائج توصّل البحث إليها، بينما المنهج يشير إلى المبادىء التي ينبغي أن يقوم البحث عليها ليكون علمياً. إن كثيرين من أصحاب نقد «نظرية المركز والأطراف» لا يفهمون هذا التمييز، فيخلطون بين نقد النتائج المتوصَّل اليها ونقد المنهج المستخدم في التوصل إلى هذه النتائج. ونجد هذا الخلط منتشراً بصفة خاصة عند دارسي المجتمع الذين نشأوا في جو البراغماتية الانكليزية، وهي فلسفة ترفض التمييز بين الظاهر والكنه.

إن منهج المادية التاريخية يؤول بالتحديد إلى طرح تلك الأسئلة التي يتفاداها أصحاب مذهب التحليل الاقتصادي البحت. فلنأخذ على سبيل المثال مشكلة الكومبرادورية. ان ادراك مغزى التمييز بين المجتمعات الرأسمالية «المتقدمة» والمجتمعات الرأسمالية «المتخلفة» إدراكاً صحيحاً، إنما يتطلب دراسة ملموسة تشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية معاً. وفي هذا الشأن، إذاكنا قد توصلنا إلى نتيجة ان برجوازيات العالم الثالث محكوم عليها بالكومبرادورية فذلك كان من خلال دراسات ملموسة من هذا القبيل. فهي دراسات أثبتت - في رأينا - القدرة المحدودة لبرجوازية الأطراف في القيام بالدور التاريخي الذي لعبته البرجوازية في المركز، فكانت النتيجة التي توصلنا اليها هي أن تبلور البرجوازية في قوة اجتماعية وطنية بالمعنى الحقيقي الكامل (ونقصد هنا قوة تتمتع بدرجة معقولة من الاستقلال الذاتي في اطار النظام العالمي)، يتطلب انجاز هيمنة البرجوازية المحلية على عدد من الآليات الاجتماعية هي الآتية: **أولاً**: الهيمنة على شروط إعادة تكوين قوة العمل، (الأمر الذي يفترض بدوره

الهيمنة على العلاقة بين التنمية الصناعية والتنمية الزراعية). ثانياً: الهيمنة على الفائض والقدرة على توجيه استخدامه (الأمر الذي يتطلب السيطرة على شؤون النقد والمال). وثالثاً: الهيمنة على السوق، ورابعاً: الهيمنة على الموارد الطبيعية. وخامساً: الهيمنة على التكنولوجيا. إن البرجوازية التي لا تهيمن على هذه العناصر الأساسية في عملية التراكم لا تستحق أن تعتبر برجوازية وطنية، وإن كانت هي الطبقة الحاكمة محلياً إنما هي في هذه الظروف برجوازية كومبرادورية الطابع.

لا شك أن هذه الاطروحة قابلة للنقاش والنقد ـ شأنها في ذلك شأن أية اطروحة ـ إلّا أنه ينبغي أن يقوم هذا النقاش على أساس دراسات ميدانية ملموسة. فأدّعي أنني توصلت الى هذا الاستنتاج بالتحديد من خلال عدد من الدراسات الملموسة التي قمت باتمامها؛ وما أعلمه من خلال دراسات أخرى تمّت في هذا الموضوع إنما يشير إلى نتائج مماثلة. أما أصحاب نقد نظرية «المركز والأطراف» فامتنعوا عن دراسة الأوضاع الملموسة ليكتفوا بالحديث المجرد عن «الرأسمالية».

إن المادية التاريخية تطرح المشاكل السياسية؛ وهذا الطرح ضروري لمن يميل إلى «تغيير العالم» ولا يسرّه الاكتفاء بفهمه. هذا هو الفاصل بين الماركسية الصحيحة والماركسية الأكاديمية.

فلنأخذ على سبيل المثال مشكلة «النزعة الوطنية». إن أصحاب نقد نظرية المراكز والأطراف يعتبرون الميول الوطنية على أنها تعبير عن نزعة برجوازية في ذاتها، وبالتالي معادية للاشتراكية. إن هذا الحكم يتجاهل تماماً الظروف الملموسة الحقيقية للتوسع الرأسمالي العالمي والنتائج السياسية المترتبة عليه. ونقصد هنا بالتحديد عدم التكافؤ في التوسع وظاهرة السيطرة الاستعمارية وطابع الهياكل الطبقية المعبّرة عن هذه الأوضاع، والتحالفات والتناقضات الاجتماعية المتعدية حدود التشكيلات المحلية.. الخ. فإن الاعتراف بهذه الأوضاع يفرض اعتبار ان السبيل الى قلب نظام السيطرة الرأسمالية إنما يمرّ من خلال التحرر الوطني. وقد أثبتت التجارب السياسية التي نجحت في دمج الأهداف الوطنية والاجتماعية في قوة موحدة ـ في الصين وفيتنام مثلاً ـ فعالية هذه الاستراتيجية. علماً بأن هناك ايضاً تجارب أخرى فشلت من هذا المنظور. ونقصد تلك التجارب، حيث اقتصرت القوى التقدمية على تسنيد النضال من أجل التحرر الوطني بينما زمام المبادرة ظلّ في حوزة البرجوازية، أو قوى تميل إلى أن تتطور في الاتجاه الرأسمالي. وفي هذه الظروف، وفي نهاية الأمر، فشل النضال التحرري نفسه، وذهبت آمال البرجوازية في أن تتبلور في قوة وطنية، أدراج الرياح. فأتى عصر عودة الكومبرادورية لِيَليَ مرحلة مد الحركة التحررية. فلا شك أن هذه التجارب لا تزال، وستكون، موضوع تساؤل مناسب وفريد من الدراسة والنقاش. على أن

هـذا النقـاش الملمـوس شيء، ونقـاش مبـدأ الحـاجـة إلى دمـج الأهـداف الـوطنيـة والاجتماعية شيء آخر.

فـلا شك أنّ دراسـة مختلف أبعاد تلك المشكلة المعقّـدة ـ ونقصد مشكلة دمـج الأهداف الوطنية والاجتماعية ـ لا تزال في مـرحلتها الأولى. فهنـاك أبعاد كثيرة لم يتمّ بعد مراعاتها مراعاة صحيحـة. ونقصد مثـلاً «البعد الثقـافي»، الذي لم يتم حتى الآن اندماجه في المادية التاريخية اندمـاجاً صحيحـاً. فكان حـدسنا بهـذا النقص هو السبب الذي أدى بنا مرة إلى كتابة الجملة الآتية: «ولو اندمج المكسيك في اقتصـاد الولايـات المتحدة اندماجاً كاملاً على نمط كندا لما أصبح المكسيك كندا أخرى، بل انتقل التنـاقض بينه وبـين الولايـات المتحـدة من الميدان الاقتصـادي إلى الميدان الثقـافي». وقـد استغـرب البعض هـذه الجملة. ألم تثبت التطورات اللاحقة في العالم الثالث سلامة حدسنا بهذا النقص؟ كـان شاه ايـران يتصور تطور بلاده الى وضع «المانيا غـربية ثـانية». ويـذل كل مجهـود مستطاع لتحقيق الهدف. وماذا حدث بعد ذلك؟ ألم تثبت الثورة الاسلامية التي تمت تحت راية آية الله الخميني خطورة تجاهل البعد الثقافي في عملية «تحديث» المجتمع؟

فاليوم لا بد من فتح باب النقاش مع جميع هؤلاء الـذين يرفضـون الغاء الهـوية الثقافية من خلال «التحديث» وباسمه، وذلك مهما كانت نقاط انـطلاقهم ونظم القيم التي يرجعون اليهـا. فلا خـطر على المـادية التـاريخية من وراء هـذا النقاش، بـل على عكس ذلك فإن قناعتنا هي أن المـادية التـاريخية سـوف تكسب من خلال هـذا الحوار مزيداً من الثروة والملاءمة والقوة.

الفصل الثالث
توزيع الدخل في النظام الرأسمالي

أولاً: مشكلة توزيع الدخل

١ ـ ظهرت حديثاً فقط سلسلة ابحاث ملموسة عن توزيع الدخل، فبعد ان كادت مثل هذه الابحاث تكون منعدمة قبل الحرب العالمية الثانية، تعددت بعدها. وربما ذلك تحت تأثير اهداف سياسية اصلاحية ترمي الى تحسين الأوضاع في هذا الميدان. فاليوم، يمكننا قياس مدى التفاوت في هذا التوزيع من خلال معدل جيني وتصوير شكله في منحنيات لورنز، وذلك بالنسبة لعدد كبير من الدول المتقدمة والمتخلفة.

فيما يُقاس ويقارن هو الدخول النقدية (اي المعبّرة بالجنيهات او الدولارات في تاريخ معين) للأفراد العاملين او للعائلات وهي في الحسابات القومية وحدات انفاق الدخل، وكذلك تقاس وتقارن دخول عينية مما يتطلب اعتبار سلة استهلاك ونظام أسعار، وكذلك، بالمماثلة، يؤخذ في الاعتبار الانتاج غير السلعي (مثل جزء من الانتاج الزراعي الذي يستهلكه منتجه أو الإسكان الذاتي. . . الخ). هذا عدا الانتاج المنزلي، وهذا الاستثناء يدلّ على قصور مفهوم العمل الاجتماعي في النظرية الاقتصادية. ورغم ان هدف هذه الدراسة ليس مناقشة طبيعة النظرية الاجتماعية الضمنية وحدودها التي تختفي وراء الكلام في الاقتصاد بعامة، وفي مشكلة التوزيع بخاصة، إلا انه كان من الضروري لفت الأنظار الى هذه الطبيعة الملموسة (الأمبيرية) لمفهوم التوزيع.

يبدو ان قياس التفاوت هذا يتعرض لعقبات عملية لا تعدّ ومنها التالية: (أ) فإذا كانت البيانات الاحصائية عن الاستهلاك دقيقة ومقبولة، إلا ان البيانات عن الدخل

مشكوك فيها، ولو ـ فقط ـ لأن معظم الإقرارات لمصلحة الضرائب غير صحيحة، (ب) ان التمييز القانوني بين دخل الأفراد ودخل المؤسسات المنتجة، وبخاصة تلك التي ذات طابع الشركات تمييز اصطناعي الى حد ما، فكثير من الإنفاق الذي هو في الواقع مخصص لأفراد معينين مندمج مع مصروفات الإنتاج، (ج) إن التمييز بين صافي واجمالي الدخل تمييزٌ صعب من الناحية العملية كما يعرفه جيدا المحاسبون القوميون.

فالنتيجة هي أن معظم المعطيات (الامبيرية) الملموسة التي تتعلق بالتوزيع تؤدي الى تقدير ناقص لمدى التفاوت الحقيقي في التوزيع هذا. ولكنه يمكننا، لتفادي هذا، البدء من توزيع الاستهلاك ثم تصحيحه بالأخذ في الاعتبار بعض الافتراضات عن الدخل المدّخر. فيمكن مثلاً قياس حجم هذا الادخار من خلال خصم استهلاك العائلات من صافي الدخل القومي، ثم توزيع هذا الادخار الذي يشمل بعض دخول المؤسسات ذات طابع شركات، بين مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية التي تحتكر ملكية رأس المال والأرض والمباني السكنية.

ولكن، بعد هذه التمرينات المتعبة اللازمة لجمع البيانات واعطائها معنى، ما هو معنى التوزيع هذا الذي تم قياسه؟

ففي منطق النظرية الماركسية ونقدها للاقتصاد السياسي، يجب اعتبار مفهوم التوزيع على انه مفهوم نسبي ينتسب الى اقتصاد سلعي ورأسمالي في المثال الحالي. فإذا كان النظام الشيوعي يعطي «لكل واحد حسب حاجاته» لكان قياس هذه الحاجات، وكذلك قيم الاستعمال اللازمة لمقابلتها (والتي تحل محل قيم التبادل) امراً مستحيلاً، بل لا معنى له. وان لم نود الذهاب الى فلك التجرد الطوباوي، فيمكننا على الأقل قياس كمية العمل الاجتماعي اللازم لإنتاج قيم الاستعمال المطلوبة، وذلك من خلال قياس حصص كمية مختلف أنواع الأعمال دون اعتبار كيفيتها. كما يمكننا ان نتصور ان هذه الحاجات قريبٌ بعضها من بعض من شخص لآخر، ولو أنها ليست متساوية بالضبط.

بيد أن الانتقال الى الشيوعية ـ اي الاشتراكية ـ مؤسس على مبدأ «لكل واحد حسب عمله». وهنا يظل مفهوم التوزيع صالحاً، كما يظل مفهوم القيمة. وكذلك يظل العمل غير متساوي الانتاجية حسب مدى كفاءته. ولكن كيف يقاس هذا التفاوت؟ ان المعيار الاجتماعي الوحيد الموضوعي من اجل هذا القياس، هو كمية العمل اللازم لتكوين العامل المتخصص الكفء، أي مدة وقت تعليمه وتدريبه. فإذا كانت أطول مدة تعليم هي ١٥ عاماً بينما كانت مدة حياة العمل ٣٠ عاماً، كان معنى ذلك ان نسبة الانتاجية الاجتماعية للعمل المؤهل العالي الى انتاجية العمل غير

الكفء، لا يمكن ان تزيد عن نسبة ١,٥ الى ١. وليس اي مفهوم آخر لهذه النسبة، مؤسسة مثلاً على الندرة، إلا دوران في دائرة مغلقة، واعتبار ايديولوجي كما قلنا في مكان آخر[1].

ومشكلة مشاركة مختلف فئات العمل في الناتج القومي اكثر تعقيداً، ان كانت مرحلة الانتقال خاصة بتشكيلة اجتماعية وطنية معينة فردية، ورثت بالاضافة ظروف التخلف الرأسمالي.

ففي هذه الظروف، تختلف انتاجية العمل اختلافاً فاحشاً من وحدة انتاج الى اخرى، ومن قطاع الى آخر، حسب درجة عصرنة وسائل الإنتاج المستخدمة. فقد تعرضت السياسة الاقتصادية لهذه المشكلة في الصين مثلاً. فالعمل حسب المبدأ المتطرف - اي لكل عامل حسب إنتاجية عمله - يؤدي بالضرورة الى تفاوت فاحش، بخاصة بين المدن (حيث توجد الصناعات الحديثة) والريف (الذي وسائل انتاجه عتيقة). وهذا التفاوت لا يتماشى مع الاحتياجات السياسية للبناء الاشتراكي، ومنها، قبل كل شيء، التحالف بين العمال والفلاحين. فقد اخذت الماوية بمبدأ تساوي القيم المنتجة بواسطة كميات متساوية من العمل، مستقلاً عما اذا كان هذا العمل قد انفق في وحدات انتاج غير متساوية في العصرنة، أي تساوي العمل في المدن والريف، في الوحدات الحرفية والوحدات الحديثة... الخ. ويمكن للقارىء المهتم بهذا الموضوع ان يرجع الى ما كتبناه في **مستقبل الماوية**[2]. ولكن هذا الاختيار المبدئي لا يستغني عن ضرورة انماء القوى الانتاجية، وهذا الأمر يقتضي بدوره نوعاً من التكيّف على مستوى الأفراد والمجموعات، مما يخفّف في الواقع الملموس من تنفيذ المبدأ، وبذلك نجد هنا أيضاً الطابع التجريبي (الامبيري) لمفهوم التوزيع.

وهذا الطابع واضح غاية الوضوح عندما نعتبر تشكيلات رأسمالية.

أولاً: لأن إنتاجية العمل هنا أيضاً غير متساوية من وحدة الى اخرى. فلا تكون هذه الانتاجية متساوية، إلاّ في فرض اقتصاد مكوّن من وحدات كلها تتمتع بأحدث وسائل الإنتاج، وفي هذه الظروف تنقرض المناقشة بينها. واذا كنا نقترب من هذا النموذج في البلدان المتقدمة، الا اننا نبتعد عنه للغاية في التشكيلات المتخلفة. وينعكس ذلك في تفاوت القيم المضافة للفرد من قطاع الى آخر في هذه البلدان، بينما توزيع هذه القيم مركّز حول المتوسط في بلدان الرأسمالية المتقدمة. وقد سبق ان اوضحنا ذلك في مكان آخر[3]. وهذا الأمر - أي هذا الفرق العظيم بين أوضاع المراكز

---

(١) انظر: Samir Amin, *The Future of Maoism* (New York: [n. pb.], 1982).
(٢) المصدر نفسه، ص ٧ - ٢٨.
(٣) انظر الهامش رقم (٣) في الفصل الأول.

والأطراف فيما يتعلق بتوزيع القيم المضافة للفرد ـ في رأينا دليل على ان قانون القيمة يعمل على صعيد النظام العالمي، لا على صعيد كل تشكيلة على حدة.

ثانياً: ان التفاوت في الأجور وعوائد العمل بشكل عام هنا هو امر تجريبي، إلا انه دائماً اكثر كثيراً مما كان يجب ان يكون، إذا كان مبدأ النفقة الاجتماعية للتعليم هو المحدّد له. فالتفاوت هنا ناتج عن استراتيجيات الحكم ورأس المال، وتاريخها ومقتضيات التحالف الطبقي الحاكم.

ثالثاً: ان توزيع الملكية في الصناعة والتجارة والأراضي الزراعية والمساكن والمال... الخ، هو نفسه ناتج تاريخ التشكيلة والتنمية الرأسمالية المحلية. واذا استبعدت النظرية التي حسبها يوجد «نموذج مثالي» للرأسمالية، واعتبر ان هناك فقط أشكالاً تاريخية ملموسة لها، فلا يوجد سبب لأن يكون العنصر المهم في تحديد كيان التوزيع مماثلاً في جميع التشكيلات الرأسمالية.

٢ ـ وعلى كل حال، يمكننا الآن مقارنة الأشكال التجريبية للتوزيع في العالم المعاصر، ونجد هنا ان اشكال منحنيات لورنز ليست مدرجة بالصدفة. فجميع المنحنيات الخاصة بالدول المتقدمة (اعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) تقع في حزمة رفيعة هي الحزمة المشار اليها بالحرف الف في الرسم البياني، بينما التوزيع في جميع اقطار العالم الثالث المعاصر اكثر تفاوتاً (انظر حزمة باء في الشكل نفسه). والخطان الف باء الواقعان في الحزمتين يُمثلان خطين وسيطين مقبولين يُوافقان النقط الآتية:

٢٥ بالمائة من السكان يحصلون على ١٠ بالمائة من الدخل في المركز و٥٠ بالمائة في الأطراف.

٥٠ بالمائة من السكان يحصلون على ٢٥ بالمائة من الدخل في المركز و١٠ بالمائة في الأطراف.

٧٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٥٠ بالمائة من الدخل في المركز و٣٣ بالمائة في الأطراف.

ويتطلب عرض تفاصيل العمليات التي لجأنا اليها للوصول الى هذه النتائج، صفحات كثيرة متعبة القراءة[٤]. ولكن القارىء المشكك يستطيع ان يتحقق منها بالرجوع الى الأبحاث التي قام بها البنك الدولي، تحت مسؤولية خبيره هوليس شينري.

---

(٤) انظر مراجع البنك الدولي ومنها:

Hollis Burnley Chenery [et al.], *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth* (London: World Bank and the Institute of Development Studies, University of Sussex by Oxford University Press, 1977).

انظر أيضاً مراجع منظمة الأمم المتحدة للعمل (ILO):

Dharam Ghai, Samir Radwan and others.

فمعدلات جيني المعطاة هناك تقع كلها في هاتين الحزمتين. فهذه المعدلات جميعاً قريبة من ٠,٣٠ بالنسبة الى الدول المتقدمة، بينما تنتشر من ٣٣ الى ٤٥ بالنسبة الى الدول المتخلفة، بيد أنّ تحققاً إضافياً قد يثبت أن تقديرات البنك الدولي كلها تتميز بقصور مدى التفاوت. فهناك بحوث عن استهلاك العائلات تعتبر من أحسن الاحصائيات الموجودة. ولا يوجد من بياناتها اطلاقاً ان استهلاك كل من الربع والنصف والأرباع الثلاثة الافقر من السكان يزيد عن ٧ و٢٠ و٣٧ بالمائة من صافي الدخل، بينما تنخفض في معظم الأحيان هذه النسب الى ٤ و٨ و١٥ بالمائة، وبالتالي يقع الخط الوسيط المختار في وسط هذا التوزيع. يضاف أن استهلاك الطبقات الفقيرة يكاد يكون مساوياً لدخلها من جميع مصادره (بما فيها إعادة التوزيع الناتجة عن المعونات الأهلية والحكومية والأنشطة غير الشرعية وارسالات المهاجرين... الخ)، إذ يكون ادخار هذه الطبقات تافهاً.

وقرابة المنحنيات الدالة على الدول المتقدمة تشير الى قرابة هذه المجتمعات من حيث حقيقتها اليومية، وهو امر معروف. كما ان موقف مختلف المنحنيات داخل الحزمة ألف يشير الى ان هناك قوى اجتماعية اشتراكية ديمقراطية تلعب دوراً في تحسين العدالة، ولو ان نتائج هذه السياسات محدودة في واقع الأمر، فالدول الاشتراكية الديمقراطية الأكثر تقدّماً مثل السويد وبلدان شمال اوروبا، تقع بالقرب من الموقف الأقل تفاوتاً، بينما الدول الليبرالية مثل الولايات المتحدة، والدول الأقل نمواً مثل بلدان جنوب اوروبا، تقع بالقرب من الموقف الأكبر تفاوتاً.

وربما يجد الملاحظ ان مواقف المنحنيات الخاصة بالدول المتخلفة لا تتبع قاعدة مفهومة واضحة في أول وهلة. فليست هناك علاقة واضحة بين مدى التفاوت من جهة،وعناصر مثل دخل الفرد أو درجة التحضر أو مستوى التصنيع المحقّق مثلاً من الجهة الأخرى، ولكن سوف نرى فيما بعد ان تعميق الدراسة يعطي معنى لمواقف المنحنيات هنا.

وقد وصفنا للمقارنة في الرسم البياني منحنى لورنز الخاص بالصين. وهو يدل على تفاوت في التوزيع اقل كثيراً مما هو حتى في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً فنياً واجتماعياً، وبالأولى في بلدان العالم الثالث الرأسمالي. ويشير هذا الأمر الى نتائج تطبيق مبادىء الماوية، ولو جزئياً. هذا، ولم نحاول ان نقيس التفاوت في التوزيع في الاتحاد السوفياتي، مما يتطلّب بحوثاً صعبة أخذاً في الاعتبار ندرة الإحصائيات المنشورة وخصوصيات نظام الأسعار والدخول الخاصة بهذه البلاد. ولكنه من المعروف أنّ التفاوت بين الريف والحضر كان في مرحلة من عام ١٩٣٠ الى عام ١٩٦٠ من أقصى ما يمكن. اما الآن ـ بعد اتمام مرحلة التراكم التوسعي المحمول من خلال هذا

التفاوت، وبعد الاصلاحات الراجعة الى عهد خروتشوف ـ فقد اصبح التفاوت اقل، وربما قريباً مما هو في البلدان الرأسمالية المتقدمة. بيد ان طبيعة ونوع الامتيازات التي تميّز المجتمع السوفياتي ـ كالامتيازات في صالح القطاع العسكري مثلاً ـ تجعل المقارنات هنا اصطناعية الى حدّ ما: فالأمر إننا نواجه هنا مجتمعاً آخر(٥).

والآن ننتقل الى اسئلة مهمة تكون موضوع ما يلي، وهي الاسئلة الآتية: (١) هل من الممكن الصعود من المستوى التجريبي البحت الى مستوى أعلى في فهم الأسباب الأساسية التي تحدد موقف كل بلد ازاء البلدان الاخرى؟ و(٢) هل هناك اتجاه في الحركة وهل هذا الاتجاه نحو تفاوت اكثر أو اقل؟ وما هي الأسباب التي تفسر هذا الاتجاه، ان وجد؟

فيما لو رجعنا الى منهج المقارنة التاريخية للاجابة عن هذه الأسئلة، مثلاً لو نظرنا الى الأمور في هذا الصدد، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

حقاً ان القاعدة الامبيرية (التجريبية) اللازمة لهذه المقارنة تكاد تكون منعدمة، ولو ان هناك معلومات جزئية قد تسمح ببعض الافتراضات عن اتجاه الحركة في مختلف مراحل تاريخ أهم البلدان المتقدمة وبعض البلدان المتخلفة، ولا شك ان جمع هذه البيانات بشكل منظم يكون مفيداً جداً، ولكنه حتى اذا جمعت هذه البيانات لن يكون تفسيرها سهلاً. فالأمور الواقعة لا تتكلم من نفسها بل تتطلب دائماً إعطاء معنىً لها، نظريةً. وسوف نحاول هنا ان نرتفع الى هذا المستوى من الفهم، أي سوف نحاول الارتقاء من مستوى الواقع التجريبي الى مستوى المفاهيم النظرية، آملين ان يساعد ذلك على ادراك معنى الحاضر وطرح بعض الأسئلة المتعلقة بقوانين التراكم الرأسمالي.

ثانياً: توزيع الدخل في المراكز الرأسمالية

وسوف نحاول هنا ان نبني منحنى لورنز بما يناسب الخط الوسيط الف الواقع في الحزمة التي تمثل أشكال التوزيع في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وذلك على أساس محدود من الفرضيات:

١ ـ إذا كانت التشكيلة الاجتماعية تنحصر في نمط انتاج رأسمالي، لكان شكل التوزيع يحدّده معدل فائض القيمة. فلنفرض اذن ان جميع السكان بروليتاريون يبيعون قواهم للعمل بالسعر نفسه وهو ما يعادل قيمتها، وكذلك فلنفترض ان عدد الرأسماليين لا يستهان به.

---

(٥) انظر تحليلنا عن التوزيع في الصين والاتحاد السوفياتي في: Amin, *The Future of Maoisme.*

ففي هـذه الحـال، يكـون خط مستقيم يمثـل منحنى لـورنـز في هـذا المجتمـع الرأسمالي المبسط، ويحدد معدل فائض القيمة انحدار هذا الخط.

ولنلاحظ ان انحدار الخط لا يعادل معدل فائض القيمة، بـل هو مـرتبط به من خلال تحويل القيم الى الاسعار، بشرط ان يكون معدل الـربح متسـاوياً. فـاذا كانت الأرباح تمثل ٦٠ بالمائة من صافي الناتج المقـدر بالأسعـار، وكذلـك اذا كانت الأجـور تمثل ٤٠ بالمائة، لكان الخط يمثل توزيع الـدخل. لكن ذلـك لا يعني ان هناك معـدل فـائض القيمة يكـون ٦٠ بالمـائة. فيمكن ان يكـون هذا المعـدل مقدراً، اذ انـه يمكن قيـاس كميات العمـل المباشرة وغـير المبـاشرة الـلازمـة لانتـاج كـل من مختلف السلع المعـروضـة. فنسبـة معينـة من العمــل الكـلي لازمــة لانتـاج السلع التي يستهلكهـا البروليتاريون، ويمكن من خلالها تحديد معدل فائض القيمة.

فيكون الخط الذي انحـداره ٤٠ بالمـائة هـو الخط الأساسي الـذي يمثل تـوزيعاً يحدده معدل فائض قيمة يضمن للأجور ٤٠ بالمائة من صافي الناتج.

والآن اذا فرضنا، من أجل تصحيح القياس، ان عدد الرأسماليين يمثل ٥ بالمائة من مجموع السكان، وكذلك إذا كـان دخل كـل رأسمالي عـلى حدة في جميـع الأحوال أكبر من أجر العامل البروليتاري الواحد، لكان خط مكسور يمثل منحى لورنز.

٢ ـ فلنفترض الآن أن الاسعار المـدفوعـة لقوى العمـل موزعـة بشكل غـير متساو حول متوسطها، وان تكـون النسبة بـين اقصى الربعـين نسبة الـواحد الى اربـع ٤/١ ويكون توزيع الدخل كالآتي:

٢٤ بالمائة من السكان يحصلون على ٦,١ بالمائة من الدخول.
٤٨ بالمائة من السكان يحصلون على ١٨,٣ بالمائة من الدخول.
٧٢ بالمائة من السكان يحصلون على ٣٦,٦ بالمائة من الدخول.
٩٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٦٠,٠ بالمائة من الدخول.

ويتضـح من ذلك ان متـوسط أجر الـطبقة الأولى هـو ٠,٢٥ وان متوسط اجـر اعلى طبقة هو ١,٠٠ اي ٤ اضعاف الأول، وان متوسط الأجر ٠,٧٠، وان الاربـاح الرأسمالية، وهي مصدر دخل الـ ٥ بالمائة الاغنى من السكـان، موزعـة حول متـوسط هو ٨,٠٠، وان مجموع هذه الأرباح يساوي ٤٠ بالمائة من اجمالي الدخـل. فكان خط مكسور يمثل منحنى لورنز الذي يصف هذه الحال.

٣ ـ ولنفترض الآن ان هناك عـدداً من المشروعات الصغـيرة والمتوسـطة، وكذلـك انشطة مختلفة (مثل الأعمال الحرة) بحيث ان نسبة الاجراء تكون ٨٠ بالمائـة من اجمالي

السكـان. فيمكن اذن اعتبار عنـاصر اضافيـة في تحليل الواقع التجريبي، مثـل وجود موظفين اجورهم مدفوعة من ميزانية تمولها ضريبـة على الاربـاح مثلاً، فلن يغـير ذلك كثيراً من شكل المنحنى، طالما ان مرتبات المـوظفين مـوزعة حسب نسب نسبيـة وحول متوسط مطلق قريبة من تلك التي تميّز اجور المنتجين.

٤ ـ ولقد وصلنا الآن الى منحنى قريب جداً من المنحنى الذي يمثل الـواقع الحقيقي في العالم الرأسمالي المعاصر المتقدم.

وقد رأينا ان العناصر الثلاثة التي تحدد شكل هذا المنحنى هي الآتية:

أ ـ توزيع الدخل بين الاجور والارباح حسب النسبة ٦٠ ـ ٤٠ وهـذا التوزيـع ناتج عن معدل فائض القيمة.

ب ـ نسبة الاجراء من اجمالي السكان، وهي هنا بين ٧٥ و٨٠ بالمائة.

ج ـ التدرج في الأجور وهو هنا من ١ الى ٤.

فالتوزيع يكون تقريباً ما يلي:

٢٥ بالمائة من السكان يحصلون على ١٠ بالمائة من الدخل.

٥٠ بالمائة من السكان يحصلون على ٢٥ بالمائة من الدخل.

٧٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٥٠ بالمائة من الدخل.

ثالثاً: توزيع الدخل في المجتمعات الريفية

١ ـ فلنفترض الآن الوضع في مجتمع ريفي سـابق للرأسماليـة، حقيقة ان اختـلاف الأوضاع التاريخية الممثلة لهذا الفرض اختلاف فاحش.

فلنفترض اذاً نموذجاً خراجياً متكامـلاً، حيث يكوّن الفـلاحون ٩٠ بـالمائـة من السكان، ولنفترض ايضاً ان نسبة استغلالهم متساوية، كما ان «الطبقة ـ الدولة» الحاكمة والمستغلة واتباعها التي تكـوّن ١٠ بالمـائة من السكـان، تتملك «الخراج ـ ريـع» الذي تفرضه على الجمعيات الريفية.

فإذا كان تـوزيع الـدخل بـين دخل الفـلاحين والخـراج ٥٠ الى ٥٠ لكان خط مكسـور بسيط يمثل منحنى لـورنز الخـاص بهذا المجتمـع. ولنلاحظ ان الـدخول هنـا مقـدرة مباشرة بكميـات العمل المتضمن. وذلـك لأن المجتمع ليس سلعيـاً، وبالتـالي يفرض الخراج مباشرة بالعمل أو بشكل عيني. فإذا كان الخراج ـ ريع (وهو ٥٠ بالمائة من النـاتج) يستخـرج من وحدات ريفيـة قليل التفـاوت فيما بينهـا من حيث تـوزيـع الدخل بـين افرادهـا، ولكن متمتعة بـظروف طبيعية مختلفـة وغير متسـاو يتمثل في ان انتـاجيات الفـرد موزعـة من واحـد للربـع الافقـر الى ٢ للربـع الأغنى، فكـان الخط

المكسور قد انتقل موقفه، وبالتالي يكون توزيع الدخل كالآتي:

٢٢,٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٨,٢ بالمائة من الدخل.

٤٥ بالمائة من السكان يحصلون على ١٩,٥ بالمائة من الدخل.

٦٧,٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٣٣,٣ بالمائة من الدخل.

٩٠ بالمائة من السكان يحصلون على ٥٠,٠ بالمائة من الدخل.

٢ ـ ولنفترض الآن ان مجتمعاً ريفياً من هذا النوع في اصله قد ادمج في النمو الرأسمالي الكلي بصفته شبه مستعمر، حيث ان طبقة قليلة العدد من كبار الملاك واغنياء الفلاحين (١٠ بالمائة من مجموع السكان الريفيين) قد استولت على الخراج بصورة ريع، فلا يحصل هذا الثلث من سكان الريف (فلاحون معدمون والمستغلون الصغار جداً) الا على دخل لا يزيد عن دخل الربع الفقير من الفلاحين المستغلين.

ويكون اذن التوزيع كالآتي:

٥٥ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ١٠ بالمائة من الدخل.

٧٥ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ٣٠ بالمائة من الدخل.

من ٩٥ الى ٩٩ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ٦٦ بالمائة من الدخل.

هذا، وقد وصلنا الى نسبة ٥٥ بالمائة بإضافة الثلث (٣٣,٣ بالمائة) الذي يمثّل الفلاحين المعدومين من الأرض وشبه المعدومين من العمل الى الـ ٢٢,٥ بالمائة الذي يمثل الربع الأفقر من المستغلين، وكان نصيبهم من الدخل لا يزيد كثيراً عن نصيب الربع الأفقر في الفرض السابق (٨,٣ بالمائة من الدخل).

ويصف الخط الذي توصلنا اليه هذه الحال الخاصة بالمجتمع الريفي في شبه مستعمرة متقدمة، وهذا الوصف قريب فعلاً من واقع المنحنى في بلدان آسيا الجنوبية والشرقية والشرق الأوسط (من مصر الى ايران) بعد الحرب العالمية الثانية، اي في المرحلة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٠.

وقد حدثت بعد ذلك اصلاحات زراعية في معظم هذه المناطق، واذا استبعدنا من التحليل الدول الشيوعية (الصين، كوريا، فيتنام) لوجدنا ان هذه الاصلاحات التي كان بعضها راديكالياً والآخر اقل راديكالية، قد أعادت توزيع الأرض لصالح الطبقات المتوسطة، على حساب نصيب كبار الملاك، وذلك دون تغيير في حال النصف الافقر من الريفيين.

ومن جهة أخرى، فقد حدثت كذلك تطورات مختلفة أدّت الى زيادة التفاوت

في التوزيع بين الفلاحين المتوسطين والاغنياء الذي استفادوا من تراكم رأس المال (تحديث الاستغلال اساليب الانتاج، انشطة تجارية وربوية اضافية. . . الخ).

فكانت النتيجة كالآتي:

٢٥ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ٦ بالمائة من الدخل الزراعي.

٥٠ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ١٢ بالمائة من الدخل الزراعي.

٧٥ بالمائة من السكان الريفيين يحصلون على ٣٨ بالمائة من الدخل الزراعي.

والمنحنى الذي يتناسب مع هذا التوزيع يقع فعلاً في موقف خط وسيط في الحزمة التي تمثل الأوضاع الحقيقية المعاصرة في آسيا الجنوبية والجنوبية الشرقية والوطن العربي. ويمكن تحقيق ذلك بالرجوع الى البحوث المختلفة عن توزيع الدخل الريفي في هذه المناطق (انظر الى بحوث المكتب الدولي للعمل، وبحوثنا. . . الخ)[٦].

ومن الجدير ملاحظة تماشي هذا الشكل للتوزيع في المرحلة الراهنة للتنمية الرأسمالية مع سيطرة حكم البرجوازية المحلية، اي بعد اتمام الاصلاحات الزراعية والتقدم في التصنيع، وكذلك يلاحظ ان هذا الشكل محدد بعناصر أساسية أربعة فقط هي:

أ ـ وجود سابق لمجتمع ريفي طبقي يترك للفلاحين حوالى نصف انتاجهم فقط.

ب ـ امتلاك الفائض بشكل خصوصي في صورة ريع عقاري لكبار الملّاك. ثم بعد إتمام الاصلاحات الزراعية لصالح طبقة فلاحين أغنياء.

ج ـ عدم تكافؤ في إنتاجية الأرض، لأسباب طبيعية بحيث ان تكون اقصى نسب الغلة من ٢ الى ١.

د ـ زيادة الازدحام في السكان الريفيين، وتكوين مخزون من فائض العمل يمثل حوالى ثلث قوى العمل الريفي.

ويناسب النموذج الذي رسمناه اعلاه ايضاً، على ما يظهر، اوضاع امريكا اللاتينية، أو على الأقل الاقطار الكبيرة منها مثل المكسيك وكولومبيا والبيرو والبرازيل. ولا شك ان التفاوت في التوزيع أسوأ في بعض مناطق امريكا الوسطى مثل نيكاراغوا

---

(٦) انظر مراجع منظمة العمل الدولية (ILO) المشار اليها سابقاً.

Land and Poverty in Asia, Africa and Latin America, various authors (Geneva: ILO, Prog. WEB).

انظر ايضاً لسمير أمين: **الاقتصاد العربي المعاصر**، ترجمة ناديا الحاج (بيروت: دار الرواد، ١٩٨٢)؛ **المغرب العربي الحديث** (بيروت: درا الحداثة، ١٩٨١)، و

Irak et Syrie, 1960-1980: Du projet national à la transnationalisation (Alencon, Orne: Minuit, 1982).

في عهد سوموزا أو غواتيمالا اليوم. ومن جانب آخر يجب الاعتراف بأن النموذج مختلفٌ في افريقيا السوداء، حيث لا توجد سوابق مجتمع ريفي طبقي قوي، وحيث كثرة الأراضي الزراعية مضمونة . . الخ. فلا شك ان التوزيع هنا أقل تفاوتاً، وذلك رغم ان بيانات دقيقة عن الوضع غير متوافرة، ولكن الاتجاه هنا في صالح زيادة التفاوت مع ظهور فوارق اقوى بين الفلاحين، كما تثبته جميع البحوث الملموسة المعروفة (انظر على سبيل المثال بحثنا عن ساحل العاج)(٧).

رابعاً: توزيع الدخل في مجتمعات رأسمالية الأطراف المعاصرة

١ ـ لا شك ان المجتمعات المختلفة المعاصرة لا تنحصر في قطاعها الريفي. فاذاً يمكننا هنا اعتبار مشكلة توزيع الدخل في الاقتصاد الريفي وفي الاقتصاد الحضري الجديد كلّ على حدة، وبعد ذلك تركّب النتيجتين في كيان موحّد يمثل المجتمع بكامله.

فنجد في الانتاج الحضري قطاعاً رأسمالياً لا يوظف مثلاً، أكثر من نصف السكان، وفي هذا القطاع يبقى ما قلنا سابقاً صحيحاً بالشروط الآتية:

أ ـ ان نسبة فائض القيمة أعلى مما كان في المثل السابق (فهو ما يضمن أن نسبة الأجور في الدخل تكون ٤٠ بالمائة مثلاً بدلاً من أن تكون ٦٠ بالمائة).

ب ـ إن التدرج في توزيع الأجور أكثر تفاوتاً (من ١ إلى ٦ مثلاً بدلاً من ١ إلى ٤).

وكذلك هناك قطاع غير منظّم يوظّف بصعوبة حوالى نصف السكان، ويضمن لهم دخلاً يقترب من دخل الربع الأفقر في القطاع الرأسمالي.

وفي هذه الظروف يكون توزيع الدخل غير الزراعي كالآتي:

٢٤ بالمائة من سكان القطاع الرأسمالي يحصلون على ٢,٨ بالمائة من دخل القطاع.

٤٨ بالمائة من سكان القطاع الرأسمالي يحصلون على ١١,١ بالمائة من دخل القطاع.

٧٢ بالمائة من سكان القطاع الرأسمالي يحصلون على ٢٣,٤ بالمائة من دخل القطاع.

---

(٧) Samir Amin, *Le Développement du capitalisme en Côte d'Ivoire* (Paris: [s. n.], 1967).

٩٥ بالمائة من سكان القطاع الرأسمالي يحصلون على ٤٠ بالمائة من دخل القطاع.

أما في القطاع غير المنظّم، فالدخول تساوي دخول الربع الأفقر من القطاع السابق، أي إذا كانت نسبة هؤلاء السكان حوالى نصف سكان الحضر، دخلهم حوالى ٦ بالمائة من اجمالي دخل الحضر.

٢ ـ فإذا أردنا ضم المنحنين ـ الريفي والحضري ـ وجب علينا أن نأخذ في الاعتبار عنصرين أساسيين هما:

أ ـ نسبة كل من سكان الريف والحضر، وهي تختلف من بلد لآخر.

ب ـ الفجوة بين صافي الناتج للفرد الريفي والحضري، إن كان هذا الناتج مقدراً بالأسعار والدخول الجارية، كما هي الحال في الاحصائيات الحقيقية للاقتصاد المعاصر. وهذه الفجوة تعادل دائماً نسبة الـ ٣ إلى ١، ومعنى هذا أن ناتج الفرد ٣ أضعاف أعلى في الاقتصاد الحضري مما هو في الاقتصاد الريفي. ومرّة أخرى نصمم هنا على هذه النقطة الحاسمة التي ينعكس فيها فعل قانون القيمة على صعيد النظام الرأسمالي العالمي.

ويمكن الآن دمج التوزيعين الريفي والخاص بالمدن في منحنى واحد. وبما أن صافي ناتج الفرد في أنشطة الحضر، ٣ أضعاف صافي ناتج الفرد في الزراعة، فإذا قدرت الدخول بالأسعار الجارية كما هو الوضع في الحسابات القومية، كانت النتائج الكلية كالآتي:

٢٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٥ بالمائة من الدخل.
٥٠ بالمائة من السكان يحصلون على ١٢ بالمائة من الدخل.
٧٥ بالمائة من السكان يحصلون على ٣٥ بالمائة من الدخل.

٣ ـ ولا شك ان النتيجة، أي ما يؤدي إليه ضم العناصر البسيطة التي اعتبرناها، ذات أهمية.

فالمنحنى الذي وصلنا إليه يقع، كما رأينا، في موقف الخط الوسيط في الحزمة التي تمثّل حقيقة الأوضاع في العالم الثالث المعاصر، وهو ناتج عن عناصر بسيطة هي الآتية:

أ ـ نسبة الحضر تكون حوالى ثلث السكان، ومستوى من التصنيع يتماشى مع هذه النسبة. هذا علماً بأنّ التصنيع هذا معروفٌ جيداً، وهو ناتج عن سياسات إحلال الواردات على أساس توزيع الدخل الموصوف أعلاه.

ب ـ تكوين الاقتصاد الحضري من قطاع حديث نسبياً يوظّف حوالى نصف سكان الحضر، وتكون نسبة الاستغلال فيه عالية، ومن قطاع يسمى قطاعاً غير شكلي، ذا انتاجية منخفضة.

ج ـ مجتمع ريفي يقاس بتخلف وسائل الانتاج بحيث تزيد انتاجيته عن ثلث ما هي عليه في القطاع الحضري، ان قدرت بالمعايير المعاصرة، كذلك يقاس بفقر عام ليس ناتجاً عما سبق ذكره فقط، بل ايضا عن تشدّد زيادة السكان (حوالى ثلث الريفيين) وزيادة التفرق الداخلي بين الحائزين. فإذا كانت طبقة فلاحين أغنياء قد حلت محل الطبقة السابقة المكوّنة من كبار الملاك، لكان التوزيع قد أصبح أقل تفاوتاً في داخل النصف الغني من الفلاحين، لا بين هذا النصف والنصف الفقير منهم.

وتتناسب هذه النتيجة مع الأوضاع الراهنة في مجموعة مناطق العالم الثالث، ولو أن درجة التناسب تختلف حسب الظروف المحلية. وهذا التناسب مقبول بالنسبة إلى الهند وآسيا الجنوبية ـ الشرقية والوطن العربي وأمريكا اللاتينية، وهي مناطق تشمل معظم سكان العالم الثالث، ولو أنه أقل صحة بالنسبة إلى افريقيا السوداء.

والسؤال الآن هو الآتي: هل هذه الأوضاع مؤقتة وانتقالية؟ أي بعبارة أخرى: هل يتوجه شكل التوزيع نحو نموذج مماثل لذلك النموذج الذي نعرفه في البلدان المتقدمة؟

خامساً: التوسع العالمي للرأسمالية وتوزيع الدخل

١ ـ ونرى من بعد المنحنيين ألف وباء الفجوة التي تفصل نماذج التوزيع في مراكز وأطراف النظام الرأسمالي العالمي.

هل هناك قوانين اتجاهية في تطور التوزيع تتماشى مع تراكم رأس المال؟ هنا نجد ثلاث مجموعات من الاجابات لهذا السؤال المعقد.

أ ـ لا يوجد اتجاه قاعدي في هذا التطور، فإنّ التوزيع ناتج تجريبي لعوامل اجتماعية عديدة، بعضها يعمل في اتجاه واحد وبعضها الآخر في اتجاهات معاكسة. وربما كان يمكن عرض هذه النظرة بالمفاهيم الماركسية فيقال: إن التوزيع يتوقف على صراع الطبقات في كل تعقده على المستوى الدولي (الاستعمار والمكان الذي تحتله البلاد في التقسيم الدولي للعمل...). ويقال كذلك إن النظام الرأسمالي يمكنه التكييف مع جميع هذه الحالات المختلفة.

ب ـ يوجد قانون أساس يحكم التطور، فالاتجاه نحو الافقار والتفاوت المتزايد

في التوزيع (فالتطور من ألف نحو باء). والسؤال هنا هو: ما هي الأسباب التي تفسّر ذلك؟ أي ما هي القوى الأساسية التي تدفع في هذه الاتجاه والتي لا تقابلها قوى أخرى مضادة؟ كما أن السؤال هو: على أي صعيد يكون ذلك كذلك؟ هل هو صحيح على صعيد كل دولة على حدة، أو على صعيد مجموعة الدول المتقدمة، أو المتخلفة، أو على مجموع النظام العالمي المتضمن كُلاًّ من دول المركز والأطراف؟

ج ـ يوجد قانون قاعدي يؤدي إلى تخفيف تدريجي للتفاوت في التوزيع (التطور من باء نحو ألف). فكانت أوضاع المحيط المعاصر تمثل ظروفاً انتقالية من موقف ما زال متخلفاً إلى كمال التنمية الرأسمالية.

٢ ـ ويرتبط قانون الإفقار (بالمعنى الماركسي) باتجاه عميق نحو رفع معدل فائض القيمة. فيلعب هذا المعدل دوراً جوهرياً في آخر الأمر في توزيع الدخل في النظام الرأسمالي. فالتدرج في الأجور وإعادة التوزيع الثانوي يتمفصلان حول المحور الأساسي الذي يحدده هذا المعدل.

وربما كان من المفيد هنا تحديد ما يلي:

أ ـ رفع معدل فائض القيمة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الربح. وقد بيّنا موقفنا من هذه المشكلة المعقدة في مكان آخر (انظر التبادل اللامتكافىء وقانون القيمة)(٨).

ب ـ ثبات التوزيع كما يظهر في الواقع التجريبي على صعيد البلدان المتقدمة، لا يفترض بالضرورة ثبات معدل فائض القيمة. فليس لمفهوم فائض القيمة معنى، إلاّ بالنسبة إلى قطاعات الانتاج السلعي التي يمكن تقدير كمي لانتاجية العمل فيها. أما في قطاعات الخدمات، فما يقاس (ويسمّى انتاجية) ليس هو إلاّ الدخول المدفوعة نفسها (أي عوائد عناصر الانتاج). فعل يعتبر مثلاً أنه للطبيب الذي يطلب أجراً مضاعفاً انتاجية مضاعفة؟ أما مقتضيات تحقيق فائض القيمة في حال ارتفاع معدله فتتحقق بواسطة توسع القطاع الثالث(٩). وقد لفت باران وسويزي الأنظار إلى هذه المشكلة عندما أبرزا ان إعادة التوزيع والسياسات الكينزية ترمي إلى إثبات التوزيع، وبذلك تجيب عن مشكلة تحقيق القيمة. وهنا ينمو القطاع الثالث بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الثاني، حيث يرتفع معدل فائض القيمة.

(٨) Samir Amin, *L'Echange inégal et la loi de da valeur: La Fin d'un débat,* avec une contribution de Jagdish C. Saigal (Paris: Anthropos-IDEP, [1973]).

(٩) لا نقصد هنا القطاع الثالث (tritaire) بالمعنى التقليدي، بل نقصده هو قطاع ليس قطاع انتاج وسائل انتاج ولا انتاج وسائل الاستهلاك بل قطاع آخر يمتص القيمة التي لا يمكن امتصاصها داخل القطاعين المذكورين.

ج ـ إن رفع معدل فائض القيمة مع ثبات التوزيع الناتج عن التوسع في القطاع الثالث، لا ينكر أن زيادة الأجر ومتوسط الدخول الحقيقية (بما فيها دخول المنتجين الزراعيين) تتماشى مع زيادة الانتاجية، بل بالعكس، هذا التوازي من مقتضيات تحقيق القيمة.

٣ ـ إن نظرية الإفقار تعبير مجرّد لمسألة ملموسة وهي: هل يستفيد من التوسع الرأسمالي العدد الأكبر، ولو بالتدريج، أم على عكس ذلك يؤدي هذا التوسّع إلى زيادة في تبلور أطرافها؟

وتاريخ التراكم معروف بشكل ملموس وجيّد فيما يتعلق بالمراكز الرأسمالية المتقدمة. وربما كان من الممكن، مع اعتبار الخصوصيات المحلية، اقتصار نتائج هذا التاريخ كما يلي:

إن الثورات الفلاحية التي تحدث في فجر الرأسمالية تؤدي إلى تخفيف التفاوت في الريف إذا كانت هذه الثورات راديكالية. ويتم هذا التخفيف على حساب نصيب «الاقطاعيين»، رغم أنه يؤدي في الآن نفسه إلى افقار أقلية من فقراء الفلاحين المطاردين من الريف إلى المدن. فيكون في المرحلة الأولى أجر العامل منخفضاً يحدده مستوى دخل فقراء الفلاحين. وبعد مرحلة ثبات الأجر عند هذا المستوى ـ أو حتى اتجاهه نحو الانخفاض ـ يأخذ الأجر في الميل نحو الارتفاع، حينما تخفّ الهجرة الريفية. ومنذ هذا الوقت (حوالى ١٨٦٠؟) أخذت الأجور والدخول الحقيقية لمتوسط الفلاحين في الارتفاع متماشية مع زيادة الانتاجية. وربما كان هناك اتجاه نحو التعادل بين متوسط الأجر والدخل الزراعي، ولو أن هذا الاتجاه لا يتحقق في جميع مراحل التراكم، إذ انه يتوقف على نوع من التحالفات الطبقية الحاكمة.

وكذلك ربما كان هناك في مرحلة الرأسمالية الناضجة اتجاه اشتراكي ديمقراطي نحو التخفيف من التفاوت. وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن هذا الاتجاه يجد مكانه في إطار النظام الاستعماري، أي أن هناك علاقة بين وجود هذا الاتجاه واحتلال مكان مريح في التقسيم الدولي للعمل الذي يساعد بدوره على إعادة التوزيع الاجتماعي. ولكنه لا يمكن هنا التعميم إذ تختلف الاتجاهات المقارنة للسويد والولايات المتحدة ـ مثلاً ـ من هذه الوجهة.

فلا بدّ إذاً ـ أردنا ذلك أم لم نرده ـ من النظر في النظام العالمي ككل، والامتناع عن استمرار التحليل على صعيد مراكزه واطرافه كأنها أجزاء منفصلة منه.

فثبات التوزيع في المركز في العصر الحديث لا يناقضه ـ بل بالعكس رافقه ـ

توزيع أكثر تفاوتاً في المحيط. فتحقيق القيمة على مستوى النظام بأكمله، يحكم هذا التعارض المتكامل في البنى.

إذاً، ما هي اتجاهات التطور للتوزيع في الأطراف؟

ما نعلمه هو أن التوزيع في العالم الثالث المعاصر أكثر تفاوتاً مما هو في المراكز. ولكن معرفة الاتجاهات للتطور في الأطراف خلال مراحل تاريخها للاندماج في النظام العالمي، هي معرفة محدودة. ورغم أن المعلومات الدقيقة هنا جزئية، إلّا أنه يظهر من البحوث المتوافرة في هذا الميدان (ونرجو القارىء الرجوع إليها) ان الاتجاه الأقوى هو في صالح زيادة التفاوت، على الأقل خلال القرن الماضي أي من عام ١٨٨٠ إلى عام ١٩٨٠.

النظرة الشائعة هنا هي أن التفاوت في التوزيع هو الثمن الضروري للتراكم في مرحلته الأولى. وبعد اتمام هذه المرحلة، واضمحلال حركة الهجرة الريفية نتيجة انخفاض حجم الاحتياطي الفلاحي في قوة العمل، يميل النظام إلى تخفيف التفاوت. وهذه النظرة المبررة للاستعمار قد وجدت شعبية جديدة حديثاً، وذلك بين مجموعات مختلفة للغاية من اليمين الكلاسيكي إلى «الماركسية الانكلوسكسونية». وبل وارن في كتابه، وكذلك كثير من الذين انتقدوا أبحاثنا (مثل بروور وشيلا سميث وغيرُهم) يقعون في هذا الاطار. وهنا نرجو القارىء أن يرجع إلى تعليقاتنا حول هذه الأطروحة[١٠]. فرأينا أن هذه الأطروحة تُحِلّ نظرة مجردة للرأسمالية محل التحليل الملموس لأشكال توسعها. فالنظرة المجردة تلفت الأنظار إلى اتجاه نحو توحيد النظام، بينما التحليل الملموس يؤكد الاتجاه نحو التفرق. والحجة التي يرجع إليها في آخر الأمر من يأخذ باطروحة التوحيد، هي أن التفرق مؤقت. وهذا مثلاً هي الحجة التي رجع اليها بل وارن وطلابه.

أما رأينا فهو ان احتقار عنصر الوقت ينزع المعنى السياسي للاطروحة. فالقول بأن الرأسمالية تؤدي إلى إساءة الأوضاع لمدة قرن أو قرنين، ولكنها سوف تؤدي بعد ذلك إلى التحسين، قول لا يجيب عن مشاكل مجتمعنا، بل يتفاداها. ومما يؤكد ذلك ويزيده سوءاً أن أصحاب الاطروحة المنتقدة لا يقومون بالتحليل السياسي لخصوصيات التشكيلات الرأسمالية، وعلى هذا الأساس، ينكرون ضرورة التمييز الكيفي بين المراكز والأطراف.

وأطروحتنا أن المشروعات البرجوازية الوطنية الأكثر راديكالية في العالم الثالث

---

(١٠) انظر الهامش رقم (١) في الفصل الثاني.

محكومة بالفشل، وفي آخر الأمر بالاستسلام إلى الاحتياجات الدولية. ومع هذه الاطروحة التي تلفت الأنظار إلى عوامل «الكومبرادورية» في تطور برجوازيات العالم الثالث المعاصر، نرى أن شكل توزيع الدخل في هذه البلاد لا يمكن أن ينتقل من ألف إلى باء، ولو ببطء. فإذا كانت هناك حركة بارزة فإنها في الاتجاه المعاكس، أي نحو تفاوت متزايد.

وإذا كان ذلك صحيحاً بالنسبة لعشرات السنين المقبلة على الأقل، فإنه يجب الاستنتاج منه بعض الاستنتاجات المتعلقة بماهية الطبقات الثورية في عصرنا، وكذلك استنتاج أطروحة خاصة بمرحلة الانتقال نحو الاشتراكية على الصعيد الدولي.

٤ ـ إن النظرة الى التقدم على أنه يتم بمراحل متتالية مماثلة، وإن كانت تحدث بتأخر في الزمان، نظرة قوية لبساطتها، ولكنها دائماً نظرة غير صحيحة. والعجيب أن هذه النظرة التي ترى في الدول المتقدمة صورة عن مصير الدول المتخلفة، ما زالت منشورة ولو أن أربعة قرون من التاريخ قد نفتها.

وفي منطق هذه النظرة، تعتبر مشكلة عدم التكافؤ في التوزيع مشكلة كم فقط، لا مشكلة كيف.

فليس هذا الواقع مجرد أمر يدلّ على تفاوت في التوزيع. اذن هذا التفاوت يحكم بناء نظام انتاجي ونموه، وهو يختلف كيفياً في المحيط عمّا هو في مركز النظام الرأسمالي.

فإذا ربطنا مختلف الموارد المستخدمة (من مختلف الأعمال المدرجة حسب الكفاءة ورأس المال. . .) الى الاستهلاكات النهائية (مختلف طبقات السكان المدرجة حسب دخولها) التي تحكم الثانية الأولى مباشرة وبصورة غير مباشرة (بواسطة الاستثمارات والنفقات الجارية للحكومة) لوجدنا الآتي:

أ ـ في المركز تتوزع مختلف الموارد المخصصة لاستهلاك كل طبقة حسب نصيب استهلاك كل من هذه الطبقات. فمثلاً اذا كان الاستهلاك اللازم (لإعادة تكوين قوى العمل) يمثل ٥٠ بالمائة من الاستهلاك الكلي، واذا كانت بالتالي نسبة فائض الاستهلاك ٥٠ بالمائة ايضاً، فإن انصبة رأس المال ومختلف فئات العمل من حيث الكفاءة المخصصة لكل من الاستهلاك اللازم وفائض الاستهلاك تكون ايضاً موزعة بنسبة ٥٠ الى ٥٠ لكل من مختلف الموارد من رأس المال وانواع العمل.

ب ـ في الأطراف ، على عكس ذلك، يتوزع تخصيص الموارد النادرة في صالح استهلاك اغنى الطبقات، وذلك بنسب تفوق انصبة مختلف الطبقات من اجمالي

الاستهلاك. وهذا الاعوجاج في صالح اغنى الطبقات يكون اوضح كلما كان التوزيع اكثر تفاوتاً. فمثلاً، في حسابنا، اذا كانت نسبة فائض الاستهلاك في الوطن العربي تمثل ٥٠ بالمائة من اجمالي الاستهلاك، كانت نسبة الموارد المخصصة للاستهلاك الكمالي ٧٥ بالمائة من اجمالي الموارد النادرة، بينما النسبة الثانية مماثلة للأولى في فرنسا[١١]، يضاف الى ذلك ان الاتجاه هو نحو الزيادة في التفاوت في التوزيع وفي استخدام الموارد النادرة. وكذلك يلاحظ ان هذا التفاوت اوضح في الوطن العربي، الذي متوسط دخل الفرد فيه أعلى منه في المناطق الأخرى للعالم الثالث في آسيا وافريقيا، وذلك في كل من توزيع الدخل واستخدام الموارد النادرة.

إذاً، فان النظام الإنتاجي لبلدان الاطراف ليس صورة مماثلة لنظام الانتاج في البلدان المتقدمة المأخوذة في مرحلة سابقة من تطورها. فان هذه النظم تختلف من حيث الكيف، وهذا هو معنى اللاتكافؤ في التقسيم الدولي للعمل. ويفسّر هذا الخلاف لماذا منحنى لورنز في المركز ثابت (أو حتى ينتقل نحو تخفيف التفاوت) بينما ينتقل هذا المنحنى في المحيط نحو موقف اكثر تفاوتاً. فالاعوجاج في التوزيع شرط من شروط إعادة الانتاج الموسع، شرط من شروط التراكم على صعيد عالمي.

وفي هذا الاطار، نرى ان نظرية ماركس عن الافقار حقيقة ملموسة على صعيد عالمي. فاذا كان التوزيع في الأطراف يميل الى زيادة التفاوت، وبما ان معظم سكان العالم يوجدون في العالم الثالث، بينما التوزيع ثابت في المراكز، كانت النتيجة الضرورية ان الميل على الصعيد الكلي هو الى زيادة التفاوت.

وفي رأينا ان هذا الأمر ـ اي تجسّم حقيقة الافقار على مستوى العالم لا على مستوى المراكز معتبرة على حدة ـ دليل اضافي على فعل قانون القيمة على الصعيد العالمي، لا على صعيد التشكيلات الرأسمالية مأخوذة على حدة. هذا وجدير بالذكر ان الافقار في الأطراف يظهر ليس فقط كنتيجة رفع معدل فائض القيمة هنا، بل أساساً كنتيجة للاستغلال غير المباشر للعمل في صور لارأسمالية، سواء أكان ذلك أصلاً أم مصنوعاً من خلال التوسع الرأسمالي.

ويساعد تحليلنا على فهم موقف مختلف منحنيات لورنز للبلدان المتخلفة داخل الحزمة باء. فالفرق بين انتاجية الصناعة (وهي حديثة) وانتاجية الزراعة (وتظل عتيقة) يميل الى الزيادة. ونسبة الناتج الصناعي ترتفع كلما تقدم التصنيع في الاطراف. وهذان الامران معاً يكوّنان سبباً قوياً لجعل التفاوت اكبر في الدول نصف

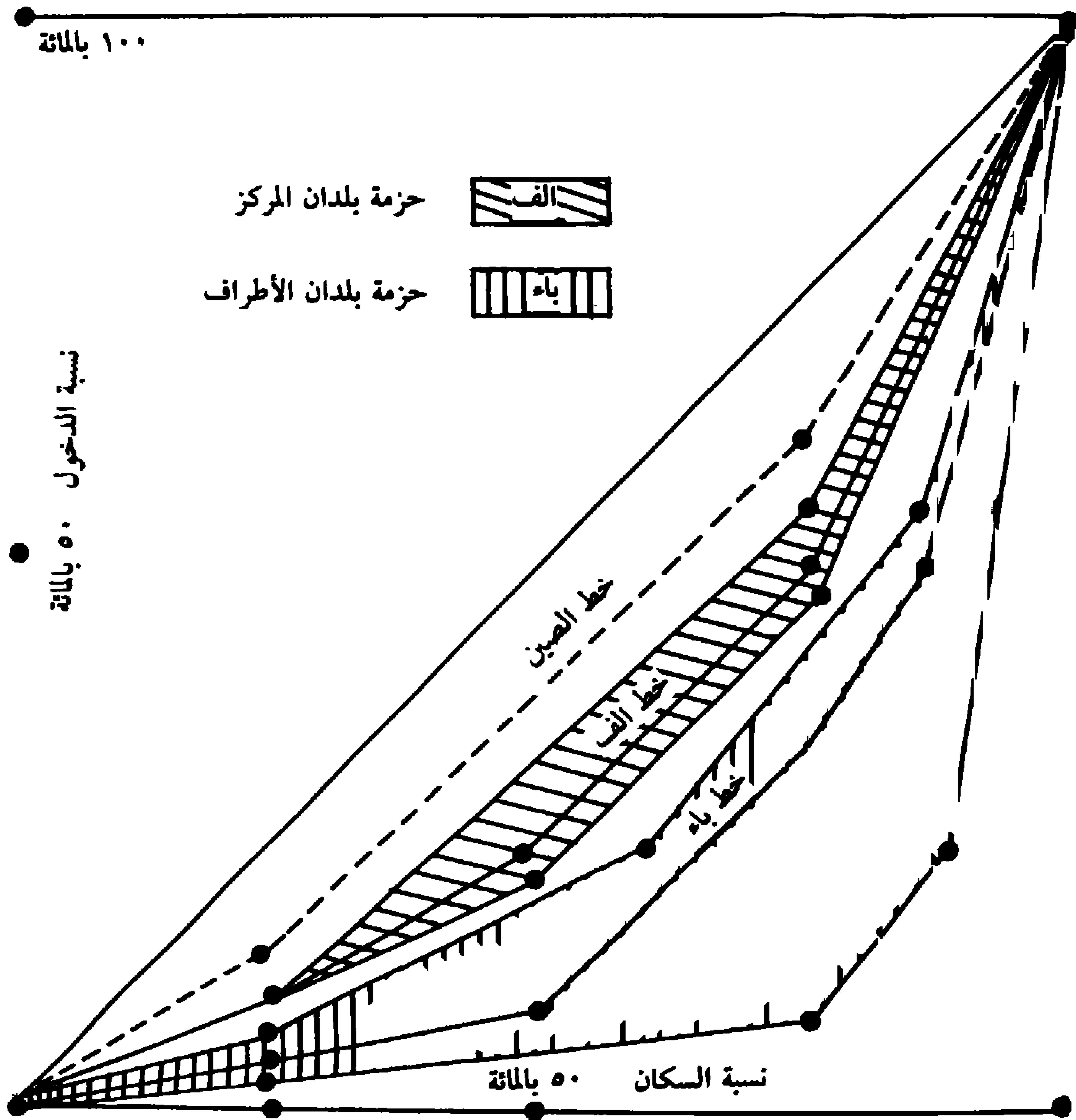
---

(١١) امين، الاقتصاد العربي المعاصر.

المصنّعة (مثل المكسيك) مما هو في البلدان الريفية البدائيـة (مثل رواندا). وهذا واقـع حقيقي. امـا بحوث البنـك الدولي التي تحـاول انقاذ النـظرة المبررة للرأسـالية، فهي تدّعي ان هناك علاقة بين دخل الفرد ودرجة التفاوت في التوزيـع: فكلما ارتفع الأول كلّما انخفضت الثـانية. وهـذه العلاقـة اكيدة وتـافهة، اذ ان التفـاوت اقل في البلدان المتقـدمة وهي التي تستفيـد من دخل فـرد أعلى. ليس هـذا المنهج الا دورانـاً في دائرة مفرغة، اذ انه ينكر ضمنياً ما هو مطلوب دراسته: ان التشكيلات المركزية والطرفية لا تختلف الا من حيث الكم.

وبذلك، فقد رجعنا الى نظرية الإفقار على صعيد عالمي.

الرسم البياني
توزيع الدخول في النظام الرأسمالي العالمي



الفصل الرابع

إشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية (*)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٦ (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٤٣ - ٥٤.

أولاً: ماهية الاشتراكية

١ ـ إن الخطاب الدارج في هذا الصدد ـ سواء أكان الخطاب الرسمي في بلدان «الاشتراكية المحققة»، أم الخطاب الغالب في التيارات الاشتراكية على الصعيد العالمي، أم خطاب اليمين المعادي للاشتراكية أصلاً ـ هذا الخطاب يساوي تحقيق الاشتراكية مع إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، واحلال ملكية الدولة والجمعيات التعاونية محلها.

ولنعبر عن تحفّظاتنا بالنسبة الى هذا الطرح. إن الرجوع لماركس يفرض نفسه هنا، وهو رجوع شرعي، خصوصاً وان نظم الحكم في الاشتراكية المحققة تعلن انتماءها الى الماركسية. وفي هذا الاطار ينبغي رفض تعريف الاشتراكية تعريفاً سلبياً، أي «إلغاء كذا وكذا». الاشتراكية تتطلب أكثر من «إلغاء». تتطلب رقابة مجتمعية صحيحة على استخدام وسائل الانتاج، وبالتالي درجة عالية من السيطرة على التطور المستقبلي، وذلك من خلال تحكم حقيقي للشعب، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية صحيحة متقدمة، أكثر تقدماً من الديمقراطية المحدودة الموجودة في مراكز النظام الرأسمالي.

فعلينا نقاش انجازات نظم الاشتراكية المحققة في ضوء هذا المعيار الايجابي. وسنتناول هذا النقاش في القسم الثاني من هذه الدراسة. فهنا نقدم ملاحظات في شيء من الإيجاز في مضمون التعريف الايجابي المطروح (أي «سيطرة المجتمع على مصيره») وكشف أوجهه المختلفة وما يثيره من عقبات في التحليل النظري لآليات المجتمع، وبالتالي نقاش المفاهيم العلمية الأساسية المقترحة للقيام بهذا التحليل.

إن نقطة البدء هنا هي، مرة أخرى، العودة الى ماركس. إن ماركس تصور نجاح نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية، على أنه يفتح فصلاً جديداً في التاريخ. فالمجتمع اللاطبقي يخلق الظروف التي تضمن «تحرير الانسان الصحيح والكامل». وتعتمد الماركسية في مفهومها لتحرير الانسان على إلغاء القيمة وإلغاء الدولة. فإلغاء القيمة هو شرط التحرر من «عبودية الاقتصاد»، إذ ان القيمة هي التعبير عن الندرة والفقر. وهي تعبر عن نفسها في الاستلاب السلعي الذي يعني بدوره ان القوانين الاقتصادية تفرض فعلها كما لو كانت قوة طبيعية. اما الدولة، فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد.

فعلينا إذن التوقف على معنى هذين المفهومين، أي مفهوم القيمة (وبالتالي أيضاً معنى إلغائها) ومفهوم الدولة (ومعنى إلغائها، وهي مشكلة مرتبطة أشد الارتباط بمشكلة الديمقراطية الصحيحة والكاملة). ولن نجعل ذاك من منظور الماركسيولوجيا (اي محاولة معرفة ما قال ماركس بالدقة في هذا الصدد)، فمهما كانت أهمية معرفة النصوص ـ ولا انكرها اطلاقاً ـ الا انها لن تكفي. فلنا الرغبة في نقاش تلك الاقتراحات التي تقدم ماركس بها، علماً بأن اقتراحات ماركس في هذا الصدد لم تطرح بشكل «تفصيلي» بله «نهائي». وذلك لأن ماركس وعى تماماً خطر التصورات الطوباوية. فامتنع عن وصف سابق لأليات المجتمع اللاطبقي المتحرر من القيمة والدولة. ونحن نؤمن بأن تواصل نقاش هذه المسائل، معتمداً على المنهج الماركسي نفسه، إنما هو أمر ضروري لكل جيل. فالتاريخ لا يقف في مسيرته، وبالتالي يواجه كل جيل مشاكل جديدة، ويتراكم تراث التجربة التاريخية، خصوصاً واننا الآن أمام تجارب اشتراكية تاريخية فعلية. فلا يصح تجاهل الدروس التي علمتنا هذه التجارب بل يجب أخذها في الحسبان.

وندخل هنا منطقة غاية في الحساسية. إذ ان الحكم المتوصل إليه في هذا الصدد يؤثر بالضرورة في جميع المواقف السياسية بالمعنى الدارج للكلمة.

ولنقل، إذاً، إننا نرفض مسبقاً الأحكام الكلية السريعة في هذا المضمار. فلا نأخذ بالحكم المطلق «المعادي» للتجارب الاشتراكية المحققة، واعتبارها مثلاً «خيانة» للاهداف الاشتراكية، أو الحكم المطلق المعادي الذي يعبّر اليمين من خلاله عن كراهيته للماركسية، (ونقصد هنا الادعاء بأن نظم الاشتراكية المحققة غير ديمقراطية وغير فعالة في المجال الاقتصادي في طبيعتها، وان هذه السمات ناتج مبادىء الماركسية)، أو الحكم المطلق الذي يرفض الماركسية على أنها «نظرية غربية غريبة عن تراثنا» والذي يدعو الى البحث عن حل في إطار «التراث» المزعوم، بالانعزال عن باقي الانسانية وانجازاتها. وكذلك من جانب آخر، لا نأخذ بالحكم المطلق «الراضي»

بأمور التجارب الاشتراكية. واقصد من لا يرى - أو يتظاهر كما لو كان لم يرـ ان مجتمعات الاشتراكية المحققة تعاني من نواقص صحيحة - وهذا اقل ما يمكن ان يقال في هذا الصدد - في الادارة الاقتصادية الفعالة وفي ميدان الممارسة السياسية (أي مشكلة الديمقراطية). فهؤلاء يدّعون - حينما تطرح هذه المشاكل - ان اثارة التساؤل من شأنها ان تخدم الرجعية المعادية أصلاً للاشتراكية. وليس هذا هو موقفنا على الاطلاق. بل رأينا هو ان فتح النقاش في هذه المواضيع انما هو شرط التغلب على النواقص الموجودة فعلاً. إن أملنا الوحيد هو المشاركة بكل تواضع في دفع النقاش في هذا الاتجاه الايجابي.

٢ - لنبدأ إذاً بإشكالية القيمة. إن اعتبار القيمة العنصر المحدد في نهاية الأمر للظواهر الاقتصادية، انما هو مرادف القول بأن العمل هو العامل الوحيد للانتاج في نهاية الأمر. وبالأحرى ان منظومة القيمة (بتعبير آخر: توزيع قوى العمل بين مختلف قطاعات النشاط) هي التي تحدد منظومة أسعار مختلف المنتوجات من جهة، ومنظومة عوائد مختلف عناصر الانتاج الظاهرة (بالتحديد أجر العمل ومعدل ربح رأس المال) من الجهة الأخرى.

فالقول بأن قانون القيمة يحكم نظاماً معيناً، يعني أن هناك - في إطار هذا النظام (سواء أكان تشكيلة وطنية معينة، أي قطراً معيناً ام كان النظام الرأسمالي العالمي) - آليات اقتصادية موضوعية تدفع في اتجاه تعادل اسعار المنتوجات المماثلة من جهة، وفي اتجاه تحديد مستوى أجور متجانس (اي تعادل الأجور من قطاع إنتاج إلى غيره) من جهة اخرى. ويترتب على هذا التعريف الدقيق لمعنى «فعل قانون القيمة» انه لا بد من تحديد سعة الاطار الذي يفعل فيه شكل معين لقانون القيمة. فالمقولة «إن قانون القيمة يحكم الرأسمالية» إنما هي مقولة مادية غير دقيقة. فلا تجيب هذه المقولة العامة عن تساؤلنا عما إذا كانت صيغة القانون نفسها تحكم النظام على صعيد عالمي (ويترتب على ذلك ان هناك ميلاً نحو تعادل الأسعار على صعيد عالمي، كما ان هناك قيمة موحدة لقوة العمل ولو ان اسعارها - اي الأجور - قد تختلف من تشكيلة الى اخرى) ام كانت هناك صيغ متعددة لقانون القيمة تحكم كل منها تشكيلة رأسمالية معينة. وفي هذه الحالة، لا تعمل القوى الدافعة في اتجاه التجانس، إلّا في إطار كل تشكيلة على حدة. فلا بد إذاً من تحديد المعنى الذي يفهم منه هذا القول العام السابق الذكر.

ما هي الاسباب والظروف التي تفرض على المجتمع الاعتماد على اداة وقانون القيمة في تنظيم شؤونه الاقتصادية؟ بالأحرى ما هي سمات المجتمع الرأسمالي القائم على هذا القانون؟

هناك سببان يفسران هذا الوضع:

فالسبب الأول هو تقسيم المجتمع الى طبقتين، إحداهما تنفرد بملكية وسائل الانتاج، والثانية لا وسيلة لها للحصول على دخل تعيش منه سوى من خلال بيع قوة عملها. فالعمل الأجير هو الشكل الأساس للعمل المناسب لهذا النظام. وهنا تدخل الدولة ـ وبالتالي عنصر العنف ـ في الحسبان. فيفترض النمط الرأسمالي طبقة مفروضاً عليها العمل الأجير، الأمر الذي يتطلب بدوره نظاماً اجتماعياً يضمن طاعة الطبقة الأجيرة وقبولها شروط العمل في هذه الظروف، ونقصد مستوى الأجر وتنظيم العمل في أماكن الانتاج. إن عدم المناظرة في أوضاع الطبقتين الرأسمالية والأجيرة يضع حدوداً للديمقراطية السياسية في هذا المجتمع، إن وجدت. فلعل الظروف التاريخية قد سمحت بوجود ديمقراطية سياسية في بعض المجتمعات الرأسمالية، ونقصد بالتحديد هنا الاعتراف بحقوق سياسية (حق التنظيم وحرية الرأي والنشر... الخ) والاعتماد في اختيار الحكم على مبدأ الانتخاب الحر. على أن الديمقراطية تظل ـ في هذه الفرضية ـ محدودة المغزى وغير كاملة، إذ ينقصها البعد الاجتماعي الذي يفترض تحقيقه إلغاء التقسيم الطبقي.

أما السبب الثاني، فهو تفتيت ملكية وسائل الانتاج بين عدد كبير نسبياً من الرأسماليين (أفراد ومؤسسات)، يشكلون طبقة اجتماعية ويتنافسون فيما بينهم. فيفترض النمط الرأسمالي «حرية المبادرة الاقتصادية» اي فتح ابواب النشاط الاقتصادي لمن يقدر عليه (وهو في الواقع من يملك ما يسمح له بالدخول في الانتاج). فالسوق والمنافسة هما عنصران جوهريان في النمط الرأسمالي، ودونهما لا يصحّ التحدث عن رأسمالية.

والآن، ما هي النتائج الاجتماعية المترتّبة على سيادة قانون القيمة؟

استخدم ماركس ـ لوصف الوضع الناتج عن سيادة القيمة ـ تعبيراً هو «الاستلاب السلعي». والمقصود هو ان تعميم علاقات التبادل في السوق (ويعني هذا التعبير ان جميع المنتوجات تتخذ شكل سلع تباع في السوق، كما ان العمل يتخذ شكل العمل الأجير المباع ايضاً في السوق) يضع قناعاً على العلاقات الاجتماعية التي تكمن وراء تبادل الأشياء (وهي تلك السلع بما فيها العمل الذي يعتبر هنا هو الآخر سلعة). فلهذه السلع «اسعار» ناتج تقابل العرض والطلب لكل منها. فهناك منظومة ظاهرية، هي منظومة الأسعار (وتشمل الأجر ومعدل الربح). هذا بينما منظومة القيمة التي تتفرع الأسعار عنها تظل كامنة غير ظاهرة. فالعلاقة الاجتماعية الحقيقية تعبر عن وجودها من خلال ما يظهر على انه «فعل قوانين اقتصادية بحتة» اي تقابل العرض والطلب. وتظهر هذه القوانين ـ التي تحتل صدارة المسرح ـ كما لو كانت قوانين موضوعية «تفرض نفسها» على المجتمع شأنها شأن قوانين الطبيعة التي تفرض نفسها

على أمور الطبيعة من دون فعل انساني. فإن التفاعل العام بين العرض والطلب يعطي مضموناً لما يمكن تسميته «رشيدية الاقتصاد». فيعيد الاقتصاد تكوينه من خلال فعل هذه القوانين، من دون تدخل ظاهر من قوى أخرى، سياسية مثلاً. وعلى الرغم من وجود هذه الرشيدية الاقتصادية الظاهرة، فلا بد من ان نعي ان هذه الرشيدية نسبية فقط. فلعل تفاعل قوى السوق قد أدى الى أزمة، اي تجاوز قدرات انتاجية موجودة غير مستخدمة من جهة، وعمال عاطلين من الجهة الأخرى. ومن الواضح ان هذا الوضع لا يستحق ان يعتبر رشيداً! فهو ناتج ظروف «السوق» التي أدت إلى منظومة من الأسعار والدخول، تقف عقبة في سبيل استمرار دوران عجلة الانتاج. إلاّ أن «الاستلاب» المذكور يجعل الناس يرون هذه الأسعار والدخول كما لو كانت أشياء طبيعية ـ بمعنى انها مفروضة عليهم مثل ظروف الطبيعة ـ هذا بدلاً من اعتبارهم منظومة الأسعار على ما هي عليه في حقيقتها، أي ناتج علاقات اجتماعية تتوقف على ظروف المجتمع، ويمكن ان تتغير.

هل من الممكن ان نتصور تحرير الانسانية من اوضاع «الاستلاب» هذه؟ لقد ذهب ماركس الى أن الغاء الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ووضعها تحت تصرف المنتجين انفسهم مباشرة، من شأنه ان يخلق ظروف التحرر من «الاستلاب السلعي». هذا هو معنى «الغاء القيمة» في تصور ماركس عن المجتمع اللاطبقي. وأكثر من ذلك، كان ماركس يؤمن أن تحقيق هذا الهدف لن يتطلب المرور عبر فترة انتقالية طويلة بعد قلب نظام الحكم الرأسمالي. فرأى مرحلة الانتقال الاشتراكي على انها مرور سريع إلى المجتمع الشيوعي اللاطبقي. يضاف الى ذلك ان ماركس تصور هذا التطور، بدءاً من ثورة الطبقة العاملة في الغرب المتقدم. هذا ولم يقل ماركس أكثر من ذلك. إذ ـ كما سبق قولنا ـ أراد ان يتفادى عيوب سابقيه من الاشتراكيين الطوباويين.

وكذلك نود ان نتفادى الوقوع في تهمة الطوباوية. على أن تطور التاريخ يسمح لنا الآن ـ بل يفرض علينا ـ النقاش حول المجتمع الذي «تحرر من سيطرة رأس المال» بالاعتماد على دروس تجارب المجتمعات التي تحررت فعلاً من هذه السيطرة، والتي اصطدمت بالتالي بمشاكل اقامة تنظيم اقتصادي واجتماعي بديل. علماً بأن هذه التجارب ظهرت ونمت في مجتمعات ورثت رأسمالية مختلفة، بل في بعض جوانبها لم تتجاوز بعد حدود التخلف. فعليها اتمام انجازات التنمية التي حققتها الرأسمالية في الغرب المتقدم. وعلماً أيضاً بأن لكل من هذه التجارب تاريخها السياسي والاجتماعي الملموس الخاص، بحيث انه لا يصحّ تناولها كما لو كانت «تجارب صافية» تمت في معمل كيميائي.

ولعله من الأمور التي تعلمناها من التجربة ان مشكلة القيمة أكثر تعقداً من

التصورات السائدة في الماركسية الدارجة، ولعل ماركس نفسه لم يدرك جميع أوجه المشكلة. صحيح أن ماركس اعتبر ان هناك «قانوناً عاماً» ينطبق على جميع المجتمعات - بما فيها المجتمع الشيوعي اللاطبقي - مفاده التزام اي مجتمع بمبدأ «توفير العمل». ومعنى هذا القول ان المجتمع لا يمكن ان يقوم على انكار كل قواعد التنظيم من أي شكل كان، وان الفرد في المجتمع اللاطبقي حر بمعنى انه يفعل اي شيء على هواه... إن مفهوم الحرية في الماركسية هو إدراك ما هو ضروري موضوعياً، ثم السيطرة على الأمور من خلال هذا الإدراك. فالتساؤل الصحيح هو إذاً: كيف ستتخذ القرارات الاقتصادية في المجتمع المتحرر من الرأسمالية؟

ليس من العسير تصور عملية حساب فني سابق للعمل اللازم لمواجهة احتياجات نموذج انتاجي، ومقتضيات التوافق بينه وبين نموذج استهلاك. فقد اصبح إتمام مثل هذا الحساب «الفني» من الأمور الممكنة، وإن كان نمط الاقتصاد معقداً كما هو الشأن في النظم المعاصرة التي تقوم على اسواق شاسعة واستخدام تكنولوجيات للانتاج سريعة التغير والتقدم الفني... الخ.

ليست المشكلة في «صعوبة» الحساب الفني. انما المشكلة الحقيقية تتعلق بعدد من الأسئلة السياسية الطابع وهي: من سيتخذ هذه القرارات «الفنية»؟ وكيف سيتم تنفيذها؟ فإذا تصورنا ان هناك مجموعة من «الفنيين» يقومون بهذا الحساب (المخططون) وانهم «مخلصون» (بمعنى انهم لا يستغلون معرفتهم ومركزهم الحساس لخدمة مصالح انانية) وكذلك ان هناك مجموعة اخرى من «الفنيين» («مديرون» للوحدات الانتاجية) يعتبرون مسؤوليتهم مجرد «تنفيذ» الأوامر، إذا تصورنا هذا النمط من النظام، فأين دور العامل العادي في كل ذلك؟ أهو دور يقتصر على «انتخاب» من يتخذ القرارات محله؟ وما هي الوسائل المستخدمة في هذا النظام لفرض «واجب العمل» على افراد القاعدة الشعبية؟ أليست هذه الوسيلة في نهاية الأمر هي ايضاً هنا عدم وجود وسيلة أخرى للعامل لضمان معيشته سوى العمل، شأنها إذاً شأن دور العنف الطبقي في الرأسمالية؟ فإذا كان الأمر كذلك، أليس الفرق بين الرأسمالية وتلك «الاشتراكية» فرقاً نسبياً محدوداً؟

أما إذا اخذنا بمذهب آخر يعطي اهمية جوهرية لاشتراك القاعدة في الممارسات الاقتصادية اليومية واتخاذ القرارات، فكيف يتم ذلك؟ هنا أيضاً ليس الجواب النظري للسؤال مجهولاً. فيكفي لذلك أن تكون كل مجموعة من العمال «مالكة» للوحدة الانتاجية. فتقوم هذه المجموعة مباشرة بدور المنظم الذي يقرّر ويرسم الخطة، وبدور المدير الذي ينظّم ويأمر، وبدور العامل الذي ينفذ. أليست هذه الصيغة للنظام في صيغة «الادارة الذاتية»؟ ولكن - في هذه الفرضية - كيف نضمن أن قرارات هذه

المجموعات المتعددة ستنتج ناتجاً جمعياً متناسقاً؟ أي كيف نضمن التعادل بين العرض والطلب؟ إلّا إذا سمحنا بتسويق الانتاج في أسواق يكون لها الحكم في نهاية الأمر في صحة أو خطأ قرارات الوحدة القاعدية. وفي هذه الفرضية، اين الفرق بين هذا النظام ونظام الرأسمالية من حيث «قناع السوق» الذي يمنع هيمنة المجتمع على مصيره؟ بعبارة أخرى: أليس من سمات هذا النظام عدم شفافية العلاقات الاجتماعية؟ بالاحرى يظلّ الاستلاب السلعي يتحكم في مصير المجتمع.

إن المشكلة في رأينا هي مشكلة مزدوجة. فهي من جهة مشكلة حوافز العمل، وبالتالي تحديد دور العنف الاجتماعي - أي الدولة. وهي من الجهة الأخرى، مشكلة تعريف وتحديد مفهوم «هيمنة المجتمع على مصيره».

وإذا اردنا ألا نكون مثاليين طوباويين، كان من الواجب قبول الحلول الوسطى البراغماتية، مؤقتاً على الأقل، وذلك من دون علم سابق بما إذا كان هذا الموقت من المحتمل ان يدوم، أو إلى ماذا سيؤدي تطور الأمور في هذا الشأن.

وإذا نظرنا الآن الى دروس التجارب الاشتراكية من هذا المنظور، أي اخذاً في الحسبان أننا لا نطلب أكثر من حلول «وسطى» عملية وفعالة ومقبولة، فماذا نستخلص من هذه التجارب؟ وكيف نقيسها على هذه المعايير؟ وذلك علماً أيضاً بما سبقت الاشارة اليه من العقبات الاضافية الناتجة عن وراثة التخلف. وكذلك آخذاً في الحسبان التاريخ الاجتماعي والسياسي الملموس لكل من هذه التجارب.

ينبغي الاعتراف بأن مجتمعات الاشتراكية المحققة لم تجد إلى الآن حلولاً صحيحة كاملة مقبولة لهذه المشاكل الأساسية. فهي مرت بنجاح - من حيث انجازات الاقتصاد - عبر تجربة «التراكم التوسعي»، وهي مرحلة فرضها التاريخ عليها، مفادها إتمام التصنيع اعتماداً على فائض القوى العاملة المتراكمة في الريف المتخلف. ومن الأمور التي ساعدت على انجاز هذه المهمة التاريخية الأولى «إمكان استيراد تكنولوجيات انتاج من دون حاجة الى الاختراع او حتى تكيف الظروف المحلية الى حد كبير». ولكن العقبات ظهرت بعد ان اجتازت هذه المجتمعات مرحلة التراكم التوسعي، حين اصطدمت بمشاكل التراكم الكثيف. فأصبح من الضروري اللجوء الى وسائل رفيعة لدفع حوافز الانتاج والعمل والمبادرة. ولنعترف ان النظم الاشتراكية لم تجد الى الآن جواباً مقبولاً ومقنعاً لهذه المشكلة. هذا هو مأزق الاشتراكية المحققة الذي سنرجع اليه فيما بعد.

وذلك لأن هناك مجالاً لأن نتساءل، إذا ما كان من الممكن علاج عيوب فعالية النظام الاقتصادي، من دون تناول سابق لمشكلة الديمقراطية السياسية.

٣ ـ لا يمكن إذاً تواصل الحديث في موضوع الاشتراكية المحققة من دون تناول اشكالية الدولة والديمقراطية. ولما كان رأينا هو أن هاتين المشكلتين مستقلتان الى حد كبير، فإننا سوف نبدأ بطرح مشكلة الديمقراطية من دون ربطها بأي فرضية عن «مستقبل الدولة» (ونقصد هنا بالتحديد الأطروحة الماركسية عن اضمحلال الدولة) تاركين تناول هذا الموضوع الأخير لما بعد.

وغني عن القول إن نقطة الانطلاق في هذا الموضوع، هي ضرورة الاعتراف بأن ممارسة الديمقراطية السياسية في مجتمعات الاشتراكية المحققة ناقصة ـ وهذا أقل ما يمكن قوله في هذا الشأن ـ الأمر الذي يدعو بدوره الى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا النقص.

فمن المعلوم والمعترف به أن الديمقراطية السياسية تقوم على مبدأ اختيار مختلف عناصر أجهزة الحكم بواسطة انتخابات حرة وصحيحة. وغني عن البيان ان حقيقة ممارسة الانتخابات في بلدان الاشتراكية المحققة، لا تتجاوز الاحترام الشكلي للمبدأ دون توافر مقتضياته الصحيحة.

بل لا يحق أيضاً القول بأن الحزب (الذي يفترض انه يمثل طليعة الشعب) ينفرد في تولي حقيقة السلطة. وذلك بسبب نقصان الممارسة الديمقراطية داخل الحزب نفسه. ثمة إذاً نوع من الاوليغارشية تتولى حقيقة السلطة في كل من الحزب والدولة. إلا ان هذه الاوليغارشية لا تقوم على الثروة الشخصية كما هو الأمر في النظام الرأسمالي، إذ مهما كانت صحيحة ممارسات الديمقراطية السياسية في الغرب الرأسمالي المتقدم، إلاّ أن هذه الديمقراطية تظل ناقصة ومبتورة نظراً لهذا الأمر بالتحديد، ونقصد التوزيع غير المتكافىء للقوى الاقتصادية للطبقات. ولا يصحّ ايضاً القول ان الاوليغارشية الحاكمة في نظم الاشتراكية المحققة تعيد تكوينها من خلال التعليم واحتكار الهيمنة على وسائل المعرفة بمختلف اوجهها. على الرغم من ان هذا القول يحتوي على شيء من الحقيقة. فالواقع هو ان الفئة الحاكمة تحتفظ بحق انتقاء اعضائها، بواسطة ممارسة تقوم على معيار الولاء بصفة أساسية.

ولا يعني كل ذلك أن هذه الاوليغارشية تمارس حكمها السلطوي من دون الاعتماد على أي قوة اجتماعية صحيحة. بل العكس هو أقرب الى الحقيقة. فالحكم هنا، رغم اشكال السلطوية، إنما يعتمد في الواقع على قوة اجتماعية لعلها تضم معظم الفئات «الوسطى» المكوّنة من أصحاب المسؤوليات الادارية والفنية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ولما كانت النظم الاشتراكية حققت فعلاً تقدماً اقتصادياً واجتماعياً رائعاً من زوايا كثيرة، أخذاً في الاعتبار ظروف التخلف التي ورثتها

هذه النظم، وذلك على أساس اصلاحات اجتماعية جذرية وفي إطار ضمان الاستقلال الـوطني، فتقدم هـذه النظم لافـراد عديـدين من الجـماهـير الشعبيـة وسـائـل الـترفيـه الاجتماعية. فليس نـظام الحكم هنا، رغم طـابعه السلطوي، غـير شعبي بالضرورة. إلّا ان هنـاك درجات في ولاء الجـماهير لـه وفي شعبيته، تتـوقف على ظـروف المـرحلة والمكان. فغنيّ عن القول مثلاً ان النظام السوفياتي واجه معارضة جماهيرية من الأغلبية الفلاحية خلال الثلاثينات، حين فـرض عليها التحـول الى نظام الجمعيـات التعاونيـة «الكولخوز». واستمرت هذه المعارضة الكامنة حتى نهاية الخمسينات. وكذلك لا شك أن بعض النظم في أوروبا الشرقية تعاني من معارضة قائمة عـلى رفض التبعية لـلاتحاد السـوفياتي، وذلـك على أسـاس وطني. هذا هـو شأن بـولونيـا على الأقـل، كـما يـبدو بوضوح من مجرى الحوادث اليومية.

فثمـة إذاً فرق كبـير بـين ظـاهـرة نقصـان الـديمقـراطيـة السيـاسيـة في البلدان الشيـوعية، وظـاهرة نقصـانها في العالم الثـالث الرأسـمالي، حيث لم ينجز نـظام حـكم البرجوازية المحلية التابعة شروط تحقيق شرعيتها.

وتؤدي هـذه الملاحـظة الاخـيرة الى طـرح فـرضيـة نـظريـة في شـأن اشكـاليـة الديمقراطية في بلدان الاشتراكية المحققة هي الآتية: إن إلغاء الملكيـة الفرديـة لوسـائل الانتـاج الذي قـامت هذه النـظم على أسـاسه، خلق فعـلاً شروط ازدهار ديمقـراطيـة تتجاوز حدود ما أمكن إنجازه في إطار الرأسـمالية. إلّا ان هـذا الازدهار لم يتم، لماذا وكيف؟

لعل الاجابة عن هذا السؤال تدعو الى التساؤل في موضوع الوسائل المستخدمة من قبل الاوليغارشية الحاكمة، من اجل ضمان استمرار انفرادها بـالسلطة. ويبدو لنـا ان الوسيلة المستخدمـة هنا لهـذا الغرض، إنما هي عدم الاعـتراف بمبدأ حق تعـدّد الآراء، سواء أكان ذلك في ميادين الفكـر السياسي الجـوهري والفلسفي أم في ميـدان الادارة التنفيذية، إلّا في حدود ضيقة بالنسبة الى هذا الميدان الأخـير. وإن رفض مبدأ تعدّد الآراء، إنما يليـه بالـطبع اشكـال التعبير عن التعـدّد الفكري، أي رفض حـرية التنظيم السياسي (رفض التعدّد الحزبي) بل ورفض حريـة تعدّد «التيـارات» في الحزب الوحيد، وكذلك رفض حرية نشر الرأي المخالف من خلال وسائل الاعلام.. الخ.

ولهذه الأمور سبب، هـو ان الاعتراف بحق تعـدّد الآراء كان لا بـد أن يؤدي - نظراً لانعدام قاعدة اقتصادية يقوم عدم المسـاواة الاجتماعيـة عليها - إلى ازدهـار الميول الاشتراكية، الأمر الذي يمنـع بدوره استمـرار انفراد سلطة الاوليغـارشية المنفصلة عن

الجماهير الشعبية. هذا، بينما يضع وجود هذه القاعدة في الرأسمالية حدوداً للممارسة الديمقراطية (بمعنى اعتراف التعدّد) فيجعلها عاجزة عن تحقيق مصالح الجماهير الأساسية (وهي إلغاء الطبقات والاستغلال) طالما ان هناك اتفاقاً عاماً على احترام المبادىء الاساسية التي تقوم الرأسمالية عليها.

فالنتيجة الأولى التي نستنتجها من هذا الطرح هي ان انفراد الاوليغارشية البرجوازية في حقيقة الحكم، إنما هو ناتج وضعها المهيمن في نمط التنظيم الاقتصادي للمجتمع، وليس ناتج هيمنتها المباشرة على وسائل الادارة السياسية، بينما الانفراد السلطوي للاوليغارشية الحاكمة في نظم الاشتراكية المحققة ينبع مباشرة من ممارساتها السياسية.

لماذا ظهرت هذه الممارسة غير الديمقراطية في أعقاب الثورات الاشتراكية؟ يبدو لي أن هناك مجموعتين من التفسيرات المقدمة في هذا الصدد. تنسب المجموعة الأولى هذه الأوضاع الى أسباب سياسية وايديولوجية ترجع الى سمات اللينينية (ثم الماوية التي ورثت الكثير عن الأولى) فيما يخص نظرتها لدور الطليعة والحزب في قيادة التحول الاجتماعي. أما المجموعة الثانية فتذهب الى ان هذه الأوضاع هي في حقيقة امرها انعكاس لصراع طبقي، وتبلور طبقة حاكمة ومستغلة يعتبرها البعض مجرد شكل من أشكال البرجوازية، والبعض الآخر طبقة جديدة ذات سمات خاصة تختلف عن سمات البرجوازية.

تجمع اطروحتنا في هذا الشأن بين العنصرين المذكورين، فتنطلق الأطروحة من أن عدم التكافؤ في التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي يعطي لاستمرار الرأسمالية ثباتاً ملحوظاً في المراكز المتقدمة لهذا النظام. بينما هو يفرض في الوقت نفسه على الأطراف المتخلفة ضرورة «الخروج» منه (اي فك الارتباط). وفي هذه الظروف لا تفتح ثورات الأطراف ـ وإن كانت قد تمت تحت راية الاشتراكية ـ فصل الانتقال السريع نحو الاشتراكية، بل تفتح فصلاً جديداً طويلاً تتعارض في إطاره قوى ونزعات اجتماعية وايديولوجية متناقضة بعضها اشتراكية والأخرى رأسمالية، الأمر الذي يعطي فرصة لقوى ثالثة ـ أطلقنا عليها اسم «الدولنة» ـ ان تظهر وتنمو وتستفيد من استقلالية ذاتية، إزاء القوتين السابقتي الذكر.

ولسنا نحن هنا في صدد التعمّق في هذه الاشكالية التاريخية، كما لا ندّعي ان جميع التجارب الاشتراكية تشارك نمطاً وحيداً في هذه الشؤون. إذ ان تاريخ التعارض بين القوى الثلاث المذكورة له خصوصياته المرحلية والمكانية، لدرجة انه من نافل القول وصف تجارب الاتحاد السوفياتي خلال العشرينات ثم خلال الثلاثينات، ثم في

العهد اللاحق للستالينية والصين خلال الماوية ثم بعدها، ويوغوسلافيا أو البانيا أو كوبا كما لو كانت تجارب متماثلة تماماً.

وسنرجع فيما بعد الى مشكلة هذه الفروق التاريخية الملموسة. فكل ما نود طرحه هنا هو انه ـ نظراً للطابع المعقد والمتناقض لمجتمعات «بعد الرأسمالية» (ونفضل هذه التسمية الأخيرة على تسميتها «بالاشتراكية المحققة») ـ هناك بالضرورة نزعة «دولنة» يتطلب ازدهارها الابتعاد عن الممارسة الديمقراطية. كما اننا نطرح ان عدم ادراك هذا الطابع المتناقض للمجتمع بعد الرأسمالي، إلّا اذا كان جزئياً وتدريجياً (وقد يثبت ذلك خيار التسمية لهذه المجتمعات اي «الاشتراكية») لعب دوره في ابهام الحلول التي طرحتها اللينينية في مواجهة الأمر، ومنها تلك الحلول السياسية التي ساعدت في نهاية الأمر على تبلور القوى الدولتية. وبالتالي ادت الى تلاشي الممارسة الديمقراطية. على أن الأمر يبدو لنا الآن واضحاً في نقطة واحدة، وهي ان المعركة من أجل الديمقراطية في جميع هذه التجارب لا تنفصل عن النضال من أجل دفع النزعة الاشتراكية فيها.

وإننا نرفض إذاً تلك الحجج التي تبدو لنا على أنها مجرد تبريرات يقدمها من له مصلحة في استمرار الأوضاع، على حساب تقدم القوى الاشتراكية. ومن هذه التبريرات ما يقال عن الحاجة المزعومة الى مواجهة «العدو الخارجي» (الاستعمار) أو ما يقال عن الحاجة المزعومة الى منع اعادة ظهور قوى «رأسمالية» من داخل المجتمع. فعلى عكس هذه الادعاءات، نرى ان الديمقراطية الاشتراكية هي أضمن الوسائل لمواجهة تحديات البيئة الرأسمالية العالمية المعادية، وكذلك تحديات النزعات الرأسمالية الداخلية.

ونود، في هذا الصدد، لفت الأنظار الى أن التخلي عن ممارسة الديمقراطية السياسية، ومحاولة تعويض هذا النقص بتنازلات «اقتصادية» للجماهير، انما هو خيار خطير من نواح عديدة. فأولاً هو خيار الطبقة الحاكمة الدولتية لضمان استمرار انفرادها بالحكم، على حساب تقدم النزعة الاشتراكية في المجتمع. وثانياً هو خيار يشجع بالضرورة على تغلغل نفوذ الرأسمالية العالمية، إذ ان نمط الاستهلاك الذي تشجعه هذه التنازلات الاقتصادية إنما هو نمط الغرب المتقدم. وخلاصة القول إذاً هي أن هذا الاسلوب الانتهازي في تناول المشكلة، من شأنه أن يخلق جواً مناسباً لدفع نزعات سياسية وايديولوجية سلبية معادية للاشتراكية. فهذا اسلوب يدعو الجماهير غير الراضية بأمورها في ميدان الديمقراطية، الى الانزلاق في اتجاه تعويض هذا النقص بالمبالغة في التمسك بالوطنية المحلية الضيقة مثلاً (وهذا الأمر خطير في ظروف دولة

متعددة الجنسيات مثل يوغوسلافيا)، أو الى الانزلاق الى الاستلاب الاستهلاكي على النمط الغربي.

وكذلك نود لفت الأنظار الى أن مشكلة الديمقراطية السياسية، لا يصح خلطها بمشكلة «التخطيط والسوق». قطعاً قد تكون الاصلاحات «الليبرالية» في ميدان الاقتصاد ـ من خلال فتح مجال أوسع لدور السوق ـ ايجابية في بعض الأحيان أو مفروضة من الظروف. إلا انها وسيلة لاعادة توزيع القوى السياسية داخل الطبقة الحاكمة فقط (في مصلحة مسؤولي الوحدات الانتاجية وكوادرها وعلى حساب المسؤولين المرتبطين مباشرة بالسلطة المركزية) من دون ان تكون وسيلة للمراجعة في ميزان القوى بين هذه الطبقة بمجملها وبين الجماهير.

أصبحت الآن مشكلة الديمقراطية في مجتمعات «بعد الرأسمالية» هي المشكلة المحورية التي يتوقف على حلها مصير هذه المجتمعات. فإن الخروج من المأزق الراهن، والانتقال من أشكال التراكم التوسعي الى تنمية كثيفة، إنما يتطلبان مشاركة الجماهير في أخذ القرارات على جميع المستويات، الأمر الذي يستحيل تصوره من دون تطوير ممارسات ديمقراطية صحيحة ومتقدمة. وذلك لأن هناك في رأينا وسيلتين فقط لتحقيق شروط التنمية الكثيفة: إما ان يلجأ المجتمع الى «الضغط الاقتصادي» على المنتجين كما هو الأمر في الرأسمالية (إذ ليس للمنتج هنا وسائل اخرى للمعيشة، عدا بيع قوة عمله، والطاعة لنظام العمل المفروض عليه من قبل صاحب وسائل الانتاج)، أو أن يلجأ المجتمع الى «الضغط المجتمعي الجماعي»، الأمر الذي يبدو مستحيلاً من دون ولاء واع للمجتمع من قبل الناس، أي ولاء قائم على استفادتهم من الممارسة الديمقراطية الصحيحة، وبالتالي قناعتهم بأن القرارات المنفذة هي صادرة عنهم، أو انها قابلة للنقد بل والرجوع عنها، إن أوضحت الأمور انها في غير مصلحتهم. ولا يمكن تعويض انعدام الاعتماد على أي من هاتين الوسيلتين بالرجوع الى التحكم السياسي السلطوي.

ولنضف هنا ان الانطلاق في الاصلاح الديمقراطي لا بد أن يبدأ بالعودة الى الديمقراطية في داخل الحزب نفسه، بالاعتراف بحق التعدّد الفكري في اطاره.

وليس رأينا ان إشكالية الديمقراطية يمكن تقلصها في اشكالية استمرار ام تلاشي الدولة. فإن اطروحة «اضمحلال الدولة» تقوم على فرضية إتمام انتقال سريع الى الاشتراكية. وكانت هذه هي فرضية لينين نفسه. ولما كان واقع التطور اللاحق قد اثبت ان الأمر ليس كذلك، وان الثورة المعادية للرأسمالية قد فتحت فقط فصلاً جديداً طويلاً لا يزال التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية يعمل فيه، فإن أطروحة

الاضمحلال السريع للدولة أصبحت في غير محلها، فلا يمكن نسبة استمرار الدولة هنا الى مجرد مقتضيات مواجهة التحدي الخارجي، إذ ان الدولة هي أيضاً وسيلة تعبير تحالف وتعارض قوى اجتماعية مختلفة. إلا ان الدولة في هذه الظروف اصبحت أيضاً وسيلة تبلور قوة ثالثة ـ مستقلة عن القوى الاجتماعية الأساسية الأخرى ـ ولا يمنع الاعتراف بهذا الواقع ـ وهو تعبير عن الضرورة الموضوعية لاستمرار الدولة ـ لا يمنع إطلاقاً إمكان تصور دولة ديمقراطية تقدمية، بل وأكثر تقدماً من الدولة البرجوازية الديمقراطية نفسها.

هذا وليس التساؤل في اشكالية الديمقراطية في مجتمعات «بعد الرأسمالية» تساؤلاً بسيطاً يدعو الى تقلص ظاهرة النقصان في هذا الميدان في تفسير وحيد الجانب.

فمن جهة، ليس من الخطأ نسبة هذا النقص الى تخلص المجتمعات التي تحررت من الرأسمالية العالمية، بواسطة ثورة شعبية قادتها قوى منتمية الى التيار الماركسي. على ان هذا القول لا يكفي. فليست «الوراثة» في التاريخ عنصراً ثابتاً ودائماً، إذ كيف يحصل التطور إذاً، وهو أمر واقع أيضاً؟ فكان هناك، بعد انجازات الثورات التي قلبت نظام الرأسمالية، هامش فتح آفاقاً مختلفة. ولا يمكن أيضاً نسبة هذا النقص الى مجرد «انحراف نظري» كما لو كانت الانحرافات ناتج تطور فكري مستقل عن الظروف الموضوعية للمجتمع الذي تظهر فيه. وكل ما يمكن قوله في هذا الشأن، هو في رأينا، ان هناك حدوداً تاريخية للينينية كنظرية وممارسة، شأنها في ذلك شأن اي فصل من فصول التاريخ. وإن كانت اللينينية قد قطعت فعلاً ببعض النظريات والممارسات للأممية الثانية، بخاصة في مشكلة الاستعمار والحرب، إلا انها لم تقطع بجانب مهم من «الوراثة» بخاصة في تقديرها الاقتصادوي ولدور نمو قوى الانتاج. فكانت النتيجة انها أبدعت في بعض الميادين، وخصوصاً فيما يتعلق بشؤون تنظيم الحزب والعلاقة بين الطبقة والدولة والحزب الطليعي، من دون إدراك النتائج البعيدة التي كانت ستترتب على هذا الابداع. وكذلك بالنسبة الى الماوية التي تقدمت بخطوة إضافية، فأدركت حدود اللينينية في نظرتها الاقتصادية، ولكنها عرفت ايضاً حدودها التاريخية، ولم تتجاوز اطروحات اللينينية فيما يخص العلاقة بين المجتمع والدولة والطبقة والحزب، خصوصاً وان هذه النظريات السوفياتية تبلورت في اطار الأمميّة الثالثة فأصبحت وراثة مشتركة لجميع الأحزاب التي تمت في إطارها. وقد تناولنا هذا الموضوع المعقد في أماكن أخرى ـ لا سيما في كتابنا عن الماوية[1] ـ ويستطيع القارىء المهتم به الرجوع إليها إن لزم الأمر.

---

(١) سمير أمين، الماوية والتحريفية، ترجمة صلاح داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤).

ثانياً: طبيعة ازمة الاشتراكية الراهنة: أسبابها وظواهرها

١ ـ يدعو عصرنا بالتأكيد الى ضرورة القيام بنقد ذاتي على صعيد ما يمكن تسميته بثالوث اليسار العالمي، ويشمل الحركات العمالية والاشتراكية في الغرب المتقدم (الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والنقابات العمالية وغيرها من المنظمات الشعبية والثورية) والقوى الاشتراكية في بلدان الشرق الاشتراكي، والأجنحة الاشتراكية والشعبية والجذرية لحركة التحرر الوطني في العالم الثالث.

ربما نضجت الظروف لتصفية الحسابات للتجارب النضالية من أجل الاشتراكية التي امتدت على قرن ونصف القرن في الغرب والشرق والجنوب. لقد انتجت الحركة العمالية في القرن التاسع عشر ـ وكانت هذه الحركة تقتصر وقتئذ على اوروبا الغربية ـ نظرة تطلعية اشتراكية للمستقبل المرغوب ـ أي هدف نضالها ـ كما انتجت اشكال تنظيم تناسب ظروف الكفاح من أجل إنجاز الغرض، ظاهرياً على الأقل. ثم انفجرت الحرب العالمية الأولى فضربت الاستراتيجيات الاصلاحية التدريجية التي كانت الحركة العمالية قد بلورتها في إطار الأممية الثانية. فألقت الشك على صلاحية هذه الاستراتيجيات ان لم تقض عليها. كما ان هزيمة المحاولات الثورية التي حدثت في أعقاب الحرب في ألمانيا واوروبا الوسطى قد اغلقت الباب أمام البديل الثوري لفترة، وبالنسبة الى أوروبا الغربية على الأقل. ثم ثبتت الأوضاع على هذا النمط، فتأكدت القطيعة في الغرب بين تيار اصلاحي تنازل تدريجياً عن أهداف المشروع الاشتراكي من جهة، وبين أحزاب الأممية الثالثة من جهة أخرى. إلّا أن هذه الأحزاب الأخيرة ظلت أقلية عاجزة عن تحويل مجرى التاريخ.

هذا بينما فتحت الثورة الروسية الناجحة آفاقاً جديدة على ما بدا، وهي امكان الانتقال إلى الاشتراكية بدءاً من الحلقات الضعيفة في النظام الكلي، أي بالتحديد بدءاً من مناطق الأطراف الرأسمالية المتخلفة. ووضعت اللينينية إطاراً نظرياً لهذا التطلع الجديد. ونقصد هنا بالتحديد اطروحات لينين حول الاستعمار وثورة التحرر الوطني، وإمكان تطويرها في اتجاه التحول الاشتراكي. وفي هذا السياق، انتجت اللينينية استراتيجيات وأشكال تنظيم وممارسات جديدة وجدت مكانها في التراث الماركسي. ثم أكدت التطورات اللاحقة فعالية هذه الاستراتيجيات، إذ قامت الثورة الكبيرة التالية الناجحة ـ ثورة الصين الشيوعية ـ بالاعتماد على مبادىء اللينينية. على أن حدود الاشتراكية المحققة في الاتحاد السوفياتي ـ إن لم نقل عيوبها ومأزقها ـ قد ظهرت واضحة للجميع، خصوصاً بعد وفاة ستالين. فأثيرت تساؤلات هي في محلها عن طبيعة النظام الاجتماعي السوفياتي ومشاكله. إلّا ان هذه التطورات ـ التي هزت الثقة في مغزى

انجازات الاتحاد السوفياتي ـ لم تفرض اعادة نظر جوهرية في تراث اللينينية. وذلك لسبب بسيط وهو ان النقد الماوي الموجه الى الاتحاد السوفياتي تبلور في الوقت نفسه. وكانت الماوية تنسب هذه التطورات السوفياتية الى مجرد «انحراف» عن مبادىء اللينينية. فنادت الماوية «بالعودة» الى هذه المبادىء.

وفي الفترة نفسها التي ظهرت فيها حركة الماوية الناقدة للانحراف السوفياتي، كانت حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في مرحلة مدّها، الأمر الذي أكد مرة أخرى فعالية النظرية اللينينية الداعية الى إمكانية الانتقال الى الاشتراكية، بدءاً من حلقات ضعيفة في النظام الرأسمالي العالمي. هكذا بدت الأمور على الأقل، خصوصاً وان ثورتي الفيتنام وكوبا جاءتا تدعيماً لهذا الادعاء.

أثّرت هذه التطورات بدورها في الغرب، فهنا ـ في هذا الغرب المستقر والثابت حيث لا يحدث شيء جديد جوهري في داخل المجتمع ـ انضم الكثير من أنصار الاشتراكية الى الماوية. فانحاز هؤلاء بحماس الى جانب الانتفاضة في «منطقة العواصف» واستثمروا آمالهم في حركات تحرير العالم الثالث، التي رأوا فيها فصلاً جديداً من الانتقال الاشتراكي. هكذا ساد في الغرب جو من «العالمثالثية».

وتواصل التاريخ في مسيرته الملتوية والمجهولة مسبقاً. ورحل ماو وتلا رحيله قلب الخط والتخلي عن ممارسات الثورة الثقافية وتصفية خط «الأربعة». من جهة أخرى تلا الجزر مرحلة المد السابق لحركات التحرر الوطني. فانفضحت نظم العالم الثالث بعد ان نالت استقلالها، وكشفت وجهاً رأسمالياً سافراً لا يمت الى الاشتراكية بصلة في معظم الأحيان.

هكذا طُرحت، مرة أخرى، تلك الأسئلة التي اعتبرت اللينينية انها وجدت حلها. ومنها السؤالان الآتيان:

أ ـ أليس من الضروري ان تؤدي ثورة الصين ـ شأنها شأن الثورة الروسية ـ الى إعادة تكوين مجتمع يستحيل اعتباره اشتراكياً، أو حتى في طريق الانتقال الى الاشتراكية؟

ب ـ أليست حركة التحرير في العالم الثالث مرحلة تنتمي الى الثورة البرجوازية، فتفتح مجالاً للتوسع الرأسمالي، لا مرحلة تنتمي الى الثورة الاشتراكية العالمية؟

٢ ـ يبدو لي أن هناك إجابة ـ صريحة أو ضمنية ـ عن هذين السؤالين المرتبطين اخذت في التبلور حديثاً، وهي إجابة تبتعد عن التراث اللينيني. ونقصد هنا بالتحديد

مجموعتين من الاطروحات قدمت حديثاً، أولاهما تخص طابع المجتمع السوفياتي والصيني، وثانيتهما تتعلق بالتوسع الرأسمالي في العالم الثالث[2]. وهما في رأينا وجهتان للنظر متكاملتان. ويمكن تلخيصهما كالآتي:

أ ـ تعتبر تجارب بناء الاشتراكية في كل من الاتحاد السوفياتي والصين ـ حسب هذه الأطروحة ـ فشلاً من منظور التطلع الى إلغاء الطبقات، وذلك مهما كانت انجازاتها من زوايا اخرى مثل التنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني. فليست هذه التجارب ـ حسب هذه النظرة ـ إلاّ مراحل تراكم رأسمالي ملحوظ، وهو تراكم يتغذى بالضرورة من استغلال جماهير الطبقة العاملة والفلاحين. وإذا كان كذلك، وجب اعادة النظر في تكييف الثورات التي فتحت المجال لهذا البناء. أليست هي مجرد أشكال للثورة البرجوازية؟ لا شك أن أشكال التراكم وسمات المجتمع السياسي لها هنا خصوصياتها. ولكن ليس في هذا الأمر جديد. فلا يوجد «نمط صحيح» للتنمية الرأسمالية بحيث ان خصوصيات البعض تعتبر «انحرافات» عن النمط «الحقيقي». ففي الواقع، هناك طرق متعددة لهذه التنمية هي ناتج الظروف الاجتماعية المحلية الخاصة. وبهذا المعنى، لا مانع من الاعتراف بخصوصيات الطريق الصيني (للرأسمالية) مثلاً على أنه طريق يختلف عن الطريق السوفياتي (للرأسمالية أيضاً)، كما ان الطريق الفرنسي يختلف عن الانكليزي والامريكي... الخ. يضاف ان هؤلاء الذين يقدمون هذه الأطروحة، يذهبون عادة الى أن الطريق الصيني يشارك الطريق السوفياتي، وذلك منذ بدء الأول اي منذ عام ١٩٥٠، في كثير من السمات الأساسية.

ب ـ يعتبر ان ما اطلق عليه اسم «العالم الثالث»، نتيجة فقر اللغة، ليس إلاّ مجموعة متغايرة من التشكيلات الرأسمالية تتحكم فيها احتياجات التراكم. علماً بأن التراكم يتم هنا على درجات غير متساوية، كما انه يتّسم بخصوصيات تتوقف على الظروف المحلية الملموسة انعكاساً لظروف صراع الطبقات. بتعبير أدق، تنفي هذه النظرية وجود قاسم مشترك يقوم عليه التمييز بين التراكم في المراكز من جهة والتراكم في الأطراف من جهة أخرى. بل تدّعي هذه النظرية ان التنمية الرأسمالية «أفضل» أو «أسوأ». بل أيضاً لها جانبها التاريخي التقدمي، وهو تطوير قوى الانتاج.

رأينا هو ان هاتين الاطروحتين لا تتناولان ميدانين منفصلين، بل هما وجهان للواقع الأساسي نفسه وهو التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي، الذي تنظر اليه هذه

---

(٢) المصدر نفسه، الفصل ٢. انظر ايضاً:

Charles Bettelheim, *Les Luttes de classes en URSS, 1930-1941* (Paris: [s. n.], 1982), and Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: NLB, 1980).

النظرية على أنه يمتد بالتدريج من الغرب ـ حيث نشأ ـ ليغزو حالياً الشرق والجنوب.

لا بد من مناقشة هذه الأطروحة، سواء اعتبرناها صحيحة أم خاطئة، إذ ان الاستنتاجات السياسية المترتبة عليها هي استنتاجات مهمة للغاية. فإذا كانت هذه الأطروحة صحيحة لوجب الاستنتاج منها، إما ان الاشتراكية ـ بمعنى إلغاء الطبقات ـ ليست في جدول اعمال التاريخ الحالي (لأن التراكم الرأسمالي السابق والضروري لم يكتمل بعد) وإما ان الكفاح من أجل الاشتراكية ـ في فرضية رفض نظرية ضرورة شرط اتمام التراكم السابق ـ ينبغي ان يقوم على استراتيجيات تختلف عن تلك التي اتبعت منذ عام ١٩١٧.

وتفتح هذه الملاحظة باب العودة الى مناقشات قديمة هي الآتية: إصلاحات ام ثورة؟ بناء الاشتراكية في بلد ما على حدة، ام اشتراكية عالمية؟ فإذا كان الدور التاريخي للتنمية الرأسمالية لقوى الانتاج لا يزال قائماً، وبالتالي إذا كانت الاشتراكية ليست في جدول الأعمال، اليست الاصلاحات من دون بديل حقيقي؟ أليست الاصلاحية هي الوسيلة الوحيدة في أيدي القوى الشعبية لخدمة مصالحها؟ اليس البديل النظري، اي انجاز «الثورة العالمية»، طوباوياً وقائماً على آمال رغبوية لا أساس لها في واقع الأوضاع؟

نحن لا نعتقد بصحة هذه الأطروحات. إلّا إننا لن نسترسل هنا في عرض أطروحاتنا المضادة في هذا الصدد، أي فيما يخص سمات التوسع الرأسمالي غير المتكافىء على صعيد عالمي، وبالتالي الظروف التي تحيط الانتقال الى الاشتراكية، كما تخص الأزمة الراهنة للاشتراكية. فهي اطروحات سبق عرضها بالتفصيل في كتابات اخرى يمكن الرجوع اليها. فلا أرى حاجة الى إضافة جديدة في هذا المضمار، سواء أكان من منظور البعد التاريخي لتحليلنا (ونقصد هنا العلاقة بين هياكل الطبقات المحلية وبين المنظومة العالمية) ام كان من منظور اسسه النظرية (ونقصد هنا فهمنا للماركسية وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين البنيان التحتي والبنيان الفوقي.. الخ). وكذلك فإن تحليلنا الخاص بالعلاقات شمال/ جنوب في الأزمة الراهنة، يجد مكانه في هذا الإطار العام. فلن نرجع هنا إذاً إلى هذا العرض الشامل للمشكلة، بل سنكتفي بمناقشة الأطروحات المضادة المشار اليها أعلاه.

٣ ـ إن التساؤل السياسي الجوهري ـ بيت القصيد في الموضوع ـ هو الآتي: تفرض اطروحة امكانية بناء الاشتراكية، قبل كون الرأسمالية قد أكملت دورها التاريخي في إنماء قوى الانتاج وبلترة المجتمع ـ انه من الممكن تحقيق إنماء قوى الانتاج ودفع العلاقات الاجتماعية في اتجاه اشتراكي في آن واحد. والمقصود بدفع العلاقات الاجتماعية في

اتجاه الاشتراكية تطور اجتماعي تدريجي يتسم بالسمات الآتية: (أ) إنه تطور يزيل تدريجياً التفاوت الاجتماعي وخصوصاً بين الريف/ الحضر وبين العمل اليدوي والعمل الذهني وبين الآمر والمأمور... الخ. (ب) انه تطور يعطي فرصة متزايدة لهيمنة العاملين المباشرة والحقيقية على إنماء قوى الانتاج وأشكال نظم العمل والحياة... الخ. (ج) انه تطور يقوم على توسيع ممارسات الديمقراطية السياسية الحقيقية المتقدمة عن أشكال الديمقراطية البرجوازية المحدودة بسبب انعدام بعدها الاجتماعي.

إن رأينا هو ان احتمال تطور مثل هذا، إنما هو ممكن وليس طوباوياً: ولكن له شروط قاسية. ومن بين هذه الشروط شرط جانبي مهم، ولو أنه ظرفي، وهو «فك الروابط» بالنسبة الى النظام العالمي (وهذا طبعاً بالمعنى الذي نعطيه لهذا المفهوم).

وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن لهذه القضية لازمة هي الآتية:

إن التنمية الرأسمالية لا تستطيع ان ترفع شأن البلدان المتخلفة لدرجة الحاقها بأوضاع البلدان الرأسمالية المتقدمة - في الآفاق المنظورة على الأقل - فتصبح «متماثلة» لها (ولو ان هذا التماثل نسبي طبعاً، فنقصد هنا «متماثل» كما ان المجتمع الفرنسي الحالي مثلاً مماثل للمجتمع الالماني أو الأمريكي). فإذا كان طريق التنمية الرأسمالية من خلال الانخراط في التوسع الرأسمالي العالمي مسدوداً بهذا المعنى، فلا بد من التوجه في اتجاه «آخر» (والمطلوب طبعاً تحديد مضمونه) يفرض نفسه على انه «ضرورة تاريخية موضوعية».

٤ - هناك إذاً اطروحتان متكاملتان: إحداهما ان المجتمع السوفياتي (وكذلك الصيني) ليس اشتراكياً، بل ليس في سبيل التقدم الاشتراكي. وثانيتهما، ان التحرر الوطني في العالم الثالث لا يفتح إلا مجالاً لتعمّق الانخراط في التوسع الرأسمالي العالمي.

وتعتبر هذه الاطروحة ان النظم التي تدعي انها اشتراكية ليست كذلك، إذ لا تستجيب لمعايير الاشتراكية. وبالتالي فان ايديولوجيا اللينينية والماوية ليست ما تدّعي انها عليه، فهي شكل خاص لايديولوجيا التراكم الرأسمالي. ويترتب على ذلك انها قابلة بدورها للنقد الماركسي للايديولوجيا. فلا بد من رفض اخذها على ما تدّعي انها عليه، بل يجب كشف ماهيتها الحقيقية.

كما ان هذه الاطروحة تؤكد واقع التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي، ترى في تنمية العالم الثالث مجرد تعمّق انخراطه في هذا التوسع. بل تذهب هذه الأطروحة الى ان التوسع يمحو - ولو تدريجياً - التضاد بين المراكز والأطراف. فهو توسع يفتح آفاق التجانس على أساس تعميم علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة على قوى انتاجية

متقدمة. وإذا كانت هذه الآفاق بعيدة بالنسبة الى البعض، فهناك احتمال وارد لتكرار ثورات من الطراز الروسي/ الصيني. على ان نظرة الأطروحة المعتبرة هي ان هذه الثورات المقبلة لن تؤدي بدورها الى نتائج مختلفة عن تلك النتائج التي أدّت اليها التجربتان السوفياتية والصينية. فلن تفتح هذه الثورات إلا مجالاً للتراكم الرأسمالي في شكله الخاص.

ومن الواضح ان هذه الأطروحة المزدوجة هي اطروحة متشائمة، بمعنى انها تعتبر بناء الاشتراكية خارج جدول الاعمال المنظور. وليست هذه السمة ـ ونقصد تشاؤمها ـ في ذاتها دليلاً على صحتها أو خطئها. وكذلك فإن هذه الأطروحة في ذاتها ليست متناقضة مع مبادىء الماركسية الأساسية، أو على الأقل مع هذا التأويل للماركسية الذي لا يقبل اللينينية والماوية. وفي هذا الإطار، يعتبر ان الاشتراكية احتمال وارد فقط بعد ان تكون الرأسمالية أكملت دورها التاريخي. ذلك ان القوى الاجتماعية الوحيدة التي تستطيع ان تدفع المجتمع نحو الاشتراكية هي الطبقة العاملة. وبالتالي وجب الانتظار حتى إكمال عملية بلترة المجتمع، الأمر الذي يتم من خلال التراكم الرأسمالي. فالاشتراكية غير واردة في جدول التحويلات الممكنة في البلدان المتخلفة حيث لا تمثل الطبقة العاملة قوى اجتماعية اساسية. والاستثناء هو في فرضية قيام الطبقة العاملة المتقدمة في الغرب بثورة اشتراكية قبل اتمام هذه البلترة على نطاق العالم بأجمعه. ففي هذه الظروف، يستطيع المجتمع الاشتراكي المتقدم ان يساعد المتخلف على تخطي العقبات التي تقف في سبيل تعجيل تقدمه.

وهناك نموذج لهذه النظرية فيما أطلق بيري اندرسون عليه اسم «الماركسية الغربية»[٣]، التي يعترف المؤرخ الانكليزي المذكور بأنها نظرة «متشائمة» ناتج «فشل» محاولات الاشتراكية «المحققة». وبما أنه ليس لهذه «الماركسية الغربية» أي تأثير حقيقي في الطبقة العاملة الغربية ـ الأمر الذي يعترف اندرسون به ـ فإن هذه الأطروحة صارت نظرية «اكاديمية» بحتة أي «نظرية من دون ممارسة».

٥ ـ طبعاً، يستمر التاريخ في مسيرته، الى ان تحدث تلك التطورات المنتظرة. فتواجه الشعوب الأوضاع الملموسة التي تفرضها التنمية الرأسمالية. فلعل هذه الشعوب ـ أو بعضها ـ لا تقبل تلك الأوضاع، فلا تنتظر إلى ان «تستكمل» الرأسمالية دورها التاريخي لتثور ضدها. فإذا اخذنا بالمذهب الذي يفهم الماركسية على أنها نظرية تعتبر «الاشتراكية» هدفاً مستحيلاً حالياً، فلا عجب في ان الكثير ممن يعملون من أجل «تغيير الأشياء» سيبتعدون عن هذه النظرية التي لا تفيد في شيء! هكذا ازدهرت في

(٣) Perry Anderson, *Considerations on Western Marxism* (London: NLB, 1976).

الظروف الراهنة تيارات ايديولوجية تبحث عن حلول للمشاكل الحقيقية، بعيداً عن مبادىء اللينينية والماوية، بل بعيداً عن الماركسية عموماً.

ففي الغرب المتقدم، ليست هذه التيارات ممثلة فقط في صفوف اليمين التقليدي والجديد، بل هي أيضاً القوة المحركة لتيار الاصلاحية الصحيحة، وكذلك لبعض الحركات الجديدة مثل حركة «الخضر». فتعتمد الاصلاحية الصحيحة على فكرة عدم وجود اسلوب آخر في الغرب للتأثير في واقع المجتمع في اطار احترام الممارسات الديمقراطية السائدة. وكذلك فإن كثيراً من الحركات الجديدة (مثل الخضر والحركة النسائية وحركات الشباب التي ترمي الى «تغيير مجرى الحياة» كما يقال) تبحث عن نظريات وأساليب للعمل بعيداً عن التراث الماركسي الذي يبدو لها متجمداً.

وفي الشرق «الاشتراكي»، صارت الأمور صعبة بالنسبة الى التراث الماركسي نتيجة الطابع «الرسمي» للايديولوجيا الماركسية، بل واشراكها بممارسات تدعو الى التساؤل، وهو أقل ما يمكن ان يقال عنها. هكذا ثار الشعب البولوني مثلاً تحت راية الوطن والدين.

وفي الجنوب، وفي كثير من الأحيان، اندمجت الماركسية في واقع الوعي السياسي الطليعي مع قضايا التحرر الوطني، وبالتالي تأثرت الماركسية مع غيرها من الصيغ التحررية من خيبة آمال الشعوب بعد نيل الاستقلال الوطني. وتعاني من هذه الأوضاع جميع الحركات التي اشتركت في الكفاح الوطني بما فيها التيارات التي استلهمت الماركسية. هكذا ازدهرت هنا ايضاً تيارات تلجأ الى إحياء ايديولوجيات شعبوية مختلفة، ارتدت في بعض الأحيان شكل الصحوة الدينية. وعلى سبيل المثال: ثورة شعب ايران ضد الشاه تحت راية الدين. وينبغي النظر في هذه الأوضاع الجديدة وأسبابها وآلياتها وتناقضاتها. فلا يصحّ على الإطلاق اعتبار هذه التيارات الجديدة على انه «لا مصير لها» أو على انها «رجعية بحتة». فهي - على عكس هذه الأقوال - تنتمي موضوعياً الى مجموعة القوى التي تريد «التغيير». ويدعو التواضع اللازم الى عدم احتقارها، بل إلى عمل حساب للانتقادات التي توجهها للماركسية ولممارسات الحركات الماركسية. ولا شك اننا سنتعلم جميعاً الكثير من سماع هذه الانتقادات. فهذه الحركات طرحت - في بعض الاحيان - مشاكل جديدة لم تأخذها الماركسية المجمدة في الحسبان. على أن تأويلنا للماركسية لا يمنع استيعاب هذه الاشكاليات الجديدة، بل يدعو الى جعلها عنصراً عضوياً للجسم الماركسي. ونقصد هنا - على سبيل المثال - ما انتجته الحركة النسائية من أفكار تحررية أساسية.

وفي رأينا ان هذه النضالات الشعبية لم تفتح مجالاً جديداً يدعو الى التفاؤل في

قدرتها على الأمور ـ الى الآن على الأقل ـ فلم تنتج مفاهيم فعالة، سواء أكان من أجل تحليل الواقع الاجتماعي أم من اجل رسم استراتيجية للعمل. فلا أرى ان الحركة الشعبية في بولونيا المعتمدة على الوطن والدين، ولا الحركة الاسلامية في اتجاهاتها الغالبة، ولا حركات الدفاع عن البيئة، ولا الحركات الثقافية النزعة المعادية للنمط الرأسمالي للحياة، ولا الاصلاحية العمالية، قد أتت بجديد يدعو الى استحداث منظومة مفاهيم المادية التاريخية.

وليس هذا القول الأخير تعبيراً عن حنين للعودة الى نوع من «السلفية الماركسية» على الاطلاق. ولا شك قطعاً ان التأويل السلفي موجود في الماركسية. سواء أكان ذلك في شكلها الرسمي المتجمد في الشرق، أم كان في شكل تلك الماركسية الغربية التي أشرنا إليها سابقاً. إلاّ ان الماركسية لا تعلم «النصوص المقدسة». فليست اللينينية أو الماوية تأويلات مقدسة نهائية لا تخضع هي الأخرى للنقد والتخطي. إلاّ اننا لا نرى ـ الى الآن ـ منظومة مفاهيم اجتماعية تفسيرية أكمل وأقوى من تلك المنظومة التي انمتها المادية التاريخية، إذا اعتبرت هذه الأخيرة على أنها منهج للبحث المتواصل، وليست مجموعة توصل «الاسلاف» اليها فأصبحت مغلقة. فالمنهج الماركسي إذاً إنما هو منهج ينفتح على استيعاب عناصر جديدة. هذا هو الشرط الضروري لتستمر الماركسية وسيلة فهم واقع العالم، وعملاً واعياً من أجل تغييره.

فلا بد إذاً من مكافحة جميع اشكال التأويل السلفي المجمد للماركسية. ففي التاريخ الحقيقي، لا تتعارض قوى «اشتراكية صحيحة» (أي الماركسية) من جهة، وقوى الرأسمالية التي تشمل في هذه النظرة جميع التيارات الشعبية والاشتراكية غير الماركسية من الجهة الأخرى. الواقع ان هناك ـ في التاريخ الحقيقي ـ نزعتين متعارضتين غير هاتين المذكورتين: إحداهما تدفع في اتجاه نمو قوى الاشتراكية والأخرى تدفع في اتجاه استيعاب الميول التقدمية من خلال تكيّف التوسع الرأسمالي لها. ويعمل كل من هاتين النزعتين في إطار جميع الحركات الشعبية. فتنعكس في جميع الصيغ النظرية، سواء أكانت حركات شعبية أم اشتراكية، طوباوية أم ماركسية أم اصلاحية.

٦ ـ وسوف ننظر إذاً في المشاكل المطروحة من واقع التاريخ، من منظور غير «سلفي». وفي رأينا يمكن تلخيص هذه المشاكل في التساؤلات الثلاثة الآتية:

ـ لماذا لم يُطرح التحول الاشتراكي بعد في جدول العمل في الغرب المتقدم؟ وذلك على الرغم من قدم جذور الايديولوجيا الاشتراكية في المجتمع الاوروبي، وعلى الرغم من قوة الحركة العمالية فيه.

ـ ما هي طبيعة التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي وأسبابها، وما

علاقاتها بالهدف الاشتراكي الذي حرك البلشفيك؟ واين تسير الصين بعد وفاة ماو؟

ـ لماذا لم تنتج ثورة الشعوب المضطهدة للعالم الثالث حتى الآن، إلاّ نتائج محدودة أدت الى خيبة أمل؟

إن هذه الأسئلة مرتبط بعضها ببعض، ومتفرعة عن السؤالين الجوهريين المطروحين وهما: هل من الممكن بناء الاشتراكية بدءاً من وراثة متخلفة، وما هي مشاكل هذا البناء؟ اتستطيع الرأسمالية ان تحل مشكلة التخلف؟

وقبل ان اتقدم في الإجابة عن هذين السؤالين، أود ان أقول إن إجابتي لن تقوم على تحليل نظري مجرد. وذلك لأن التحليل المجرد لا يسمح هنا بتقديم اي اجابة. فعلى هذا الأساس، مهما كانت الاجابة ستظهر كأنها «لا تقبل الإنكار». فيذهب البعض ـ على سبيل المثال ـ إلى أن إشراك الحاجة الموضوعية الى إنماء قوى الانتاج من جهة، والدفع نحو مجتمع لاطبقي من الجهة الأخرى، إنما هو أمر مستحيل من ذاته، لأن شروط الاشتراكية لن تكون ناضجة إلا بعد ان تكمل الرأسمالية دورها التاريخي، وهو إنماء قوى الانتاج وتعميم علاقات الاستغلال الرأسمالي (أي تلك العلاقة بين رأس المال المهيمن وبين العمل الأجير). فلنلفت هنا النظر الى الحرف «لأن» الذي يربط النتيجة بالسبب المزعوم. فيصبح من الواضح ان هذا القول لا يعدو كونه مجرد مصادرة على المطلوب. فالسبب المزعوم تكرار للنتيجة بصيغة أخرى. على أن هذه الفكرة تكمن ـ في آخر الأمر ـ في تحليل بتلهيم مثلاً عن الاتحاد السوفياتي، وتحليل بل وارن عن التوسع الرأسمالي في العالم الثالث. فحسب هذه النظرية لا تتوافر الشروط الموضوعية اللازمة لامكان اقامة الاشتراكية إلاّ في الغرب الرأسمالي المتقدم من جهة، وفي أوروبا الشرقية الحديثة من الجهة الأخرى، حيث تعمم العمل الأجير، بينما لم تتوافر هذه الشروط في الصين أو في العالم الثالث أو في روسيا حين تمت الثورة. إن هذا الموقف من الحركة الماركسية التقليدية (ويمثل التيار التروتسكي احد روافد هذه النظرية) انما هو قديم، وينبع من فكرة ان تحقيق الاشتراكية يتوقف على الطبقة العاملة (الموجودة فعلاً في الغرب المتقدم وفي الاتحاد السوفياتي حالياً) وحدها فقط. أليس هذا الادعاء غير واقعي، إذ ان الطبقة العاملة المتقدمة بالذات لا تطرح لنضالها هدف المجتمع اللاطبقي؟

ويعلم الجميع ان هناك تفسيراً شائعاً لهذا الأمر، وهو «خيانة» قيادات الطبقة العاملة. إلاّ ان هذا التفسير البسيط لا يجدي: ما معنى صراع الطبقات، إذا كان من الممكن ان تسلب «الخيانة» المتكررة نتائج هذا الصراع، وذلك منذ قرن ونصف القرن؟

فلا بد من البحث عن تفسير آخر لهذه الأمور. وبادىء الأمر، لعله كان من المفيد إبداء بعض الملاحظات التي تكيّف الأحكام:

أ ـ فيما يخص الغرب: لقد انتجت فعلاً الطبقة العاملة الغربية الحركة الاشتراكية الحديثة. فهي التي انتجت الحركات الاشتراكية الطوباوية في أوائل القرن السابق، ثم حركة الشارتزم الانكليزية في منتصف القرن، ثم كومونة باريس عام ١٨٧١، ثم الاممية الثانية، فالثالثة التي تأثرت الى حد بالغ بالمذهب الماركسي. فالسؤال هو إذاً الآتي: لماذا لم تنتج هذه القوى والحركات نتائج فرضت التحويل الاشتراكي في المجتمع الغربي؟ كان ماركس نفسه قد تقدم باقتراح في هذا الشأن فربط فشل الطبقة العاملة الانكليزية بانحيازها الشوفيني في مسألة ايرلندا. وابدى ماركس في هذه المناسبة ملاحظة بقوله المشهور ان «الشعب الذي يضطهد شعباً آخر لا يمكن ان يتحرر». أكان ماركس مخطئاً في ذلك؟ وكذلك نسب لينين «المراجعة الاصلاحية» للأممية الثانية الى ظاهرة الاستعمار واضطهاد الشعوب المغلوبة. أكان لينين مخطئاً؟ كلا.

ورأينا هو ان ماركس ولينين لم يتقدما بالقدر المطلوب في هذا الاتجاه الصحيح. فلم يذهب ماركس إلى أن الطابع غير المتكافىء للتوسع الرأسمالي يرجع الى نشأة هذا النظام، وليس ظاهرة حديثة. أليس هذا الواقع في نهاية الأمر هو السبب في نكوص التطلع الاشتراكي في المراكز المتقدمة؟ فالقول بأن ظاهرة الاستعمار غذّت فساد «الارستقراطية العمالية» (وهذا هو تفسير لينين للأمر) إنما هو قول يستحيل الاكتفاء به. وذلك لأن عدم التكافؤ يخلق في المراكز طبقات وفئات غير بروليتارية (الطبقات الوسطى الجديدة) وهي قوى معادية للاشتراكية أصلاً، إذ لها مصلحة في استمرار الوضع العالمي غير المتكافىء. ثم يخلق ظروفاً تسمح بانخراط كفاح الطبقة العاملة في اطار «الاجماع الوطني» فيصنع حدوداً لصراع الطبقات. فالدولة الوطنية هنا، هي في الوقت نفسه اطار لصراع الطبقات ولاتفاقها على أساس «المصلحة الوطنية المشتركة». أيعني ذلك أن الميل الى الاشتراكية قُضي عليه نهائياً في المجتمعات الغربية؟ ليس رأينا بهذه البساطة.

إلا ان تجاهل الواقع المشار اليه ـ أي نفي حقيقة الواقع الوطني ـ لا يصحّ. فلا يجدي تكرار عموميات دغمائية عن «الطبقة العاملة».

ب ـ فيما يخص الشرق الأوروبي الاشتراكي: هل يمكن إنكار أن هناك نفوذاً اشتراكياً حقيقياً، ولو جزئياً، يلعب دوراً في هذه المجتمعات؟ أيصح انكار البعد الاشتراكي في تطلعات انجازات البلشفيك والطبقة العاملة الروسية التي انضمت الى صفوف حزب لينين؟ وكذلك بالنسبة الى انجازات الأحزاب الشيوعية في يوغوسلافيا

والبانيا خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. علماً بأن هذه الأحزاب ربطت نضالها التحرري بأهداف اجتماعية ذات مغزى اشتراكي واضح، وانها كسبت الجماهير الواسعة على هذا الأساس. وحتى بالنسبة للبلدان التي حررها الجيش السوفياتي من الاحتلال النازي، والتي اتجهت نحو الاشتراكية نتيجة لهذا العامل الخارجي ـ الى حد كبير على الأقل ـ الا توجد في مجتمعاتها الحالية «ميول اشتراكية» على الأقل؟ لا شك ان هذه الميول في هذه الظروف اختلطت مع ميول اخرى، بعضها برجوازية الطابع وبعضها وطنية. ولا نعتبر هذه الأخيرة على أنها سلبية بالضرورة. فلعل التحرر من الهيمنة السوفياتية اصبح الآن شرطاً للسير الى الأمام في اتجاه اشتراكي. أليس هذا الخلط، وفي هذه الظروف، أمراً طبيعياً؟ فهناك ـ على سبيل المثال ـ نزعة قوية في يوغوسلافيا نحو الادارة العمالية الذاتية في أماكن العمل، ونزعة استقلالية وطنية قوية في البانيا، ونزعة ديمقراطية وشعبية في بولونيا. . . الخ. اليس لهذه النزعات أبعاد اشتراكية؟ إن انكار هذه الأبعاد يؤدي في رأينا الى تضاد مجرد وعقيم بين «ميل صاف للاشتراكية» وبين «الايديولوجيا الرأسمالية». وهذا التضاد المجرد لا يجدي. فمثلاً من الواضح بالنسبة الى البانيا ان فرضية اندماجها في النظام العالمي كانت ـ لو حدثت ـ قد ساعدت على تقوية مركز البرجوازية المحلية. ففرضية الاندماج أدت ـ في ظروف البانيا ـ الى هجرة نصف سكانها الى مصانع أوروبا، وتحويل النصف الثاني الى خدميين للسياح المصطافين على شواطىء البحر! ولا شك أن خيار نصف الأوتاركية الراهنة ـ مهما كانت نتائج هذا الخيار وحدوده ـ هو أسلم خيار من منظور طويل الأجل يحفظ امكانية تطور مستقبلي اشتراكي.

فالحقيقة، هي ان برجوازيات العالم الثالث اختارت جميعاً الاندماج في العالم الرأسمالي وليس فك الروابط. فهي ترى في هذا الانخراط ضماناً لمصلحتها.

ج ـ فيما يخص الجنوب: لم يمنع عدم تقدم التطلع الاشتراكي في الغرب، تقدمه في العالم الثالث. فلا يصح اطلاقاً اعتبار انجازات الثورة في الصين وفيتنام على انها مجرد انجازات ثورة فلاحية وطنية من دون بعد اشتراكي. فالسؤال يظل قائماً: أليس التوسع غير المتكافىء للرأسمالية قد خلق فعلاً احتمالاً (لا نقول أكثر من مجرد احتمال) يعمل في مصلحة انماء القوى الاشتراكية بدءاً من الحلقات الضعيفة في النظام الكلي؟ ما هي شروط تحقيق هذا الاحتمال؟ وما هي حدود الممكن في هذا الاتجاه؟

ونرى أن اصحاب الاجابات المجردة والسلبية الذين يقولون إن الاشتراكية مستحيلة قبل ان تكمل الرأسمالية دورها التاريخي (بعد قرنين مثلاً)، يعتمدون على اطروحة تدّعي ان «انماء قوى الانتاج يفرض خضوع المجتمع لمقتضيات قانون القيمة». ثم

يكتفون بهذا القول العام والمجرد. فلا يفسرون كيف يفرض قانون القيمة نفسه، وما هي آلياته وتكيفاته في الواقع الملموس؟ فينظرون الى هذا القانون كما لو كان تعبيراً عن «قوة طبيعية» - إن لم تكن قوة فوق الطبيعة! - تعمل هنا وهناك بالاسلوب نفسه، وتؤدي الى النتائج نفسها. فلا يجيب هذا الطرح عن الأسئلة الحقيقية، وهي: ما هي تلك الآليات الملموسة التي تعبّر «القيمة» عن نفسها من خلالها؟ فقد كُتب اكثر من مرة في هذا الصدد أن «قانون القيمة يحكم واقع المجتمع السوفياتي (والصيني)» من دون تحديد كيف يتم ذلك. فيظل السؤال قائماً: هل قانون القيمة هنا هو القانون نفسه الذي يتحكم مثلاً في مجتمع الولايات المتحدة؟ هل هو هذا القانون نفسه الذي يحدد أجر العمل في الاتحاد السوفياتي والصين، ودخل الفرد في «الكولخوز» والكومونة الصينية، وسعر القمح والأرز والصلب، وسعر الخبز والجرارة؟

ونحن لسنا هنا في صدد العودة الى هذا النقاش الأساس حول القيمة وقانون القيمة. فلهذه المشكلة أوجه مختلفة لا بد من التمييز بينها. فهناك نقاش حول مبدأ استمرار أو عدم استمرار فعل القيمة في المجتمع الاشتراكي، وهو موضع سبق ان تناولناه في الجزء الأول من الدراسة. وهناك نقاش آخر حول مضمون القيمة وآلياتها في الظروف الملموسة للاتحاد السوفياتي والصين. وهناك نقاش ثالث حول آليات قانون القيمة على صعيد النظام الرأسمالي العالمي.

وفيما يخص التساؤل الثاني - حول آليات القيمة في الواقع السوفياتي والصيني - أود هنا فقط أن أبدي الرأي الذي استرسلت في عرضه في مكان آخر. فأطروحتي هنا، هي أن لقانون القيمة الذي يحكم فعلاً مجتمعات «الاشتراكية المحققة» مضموناً مختلفاً عما هو عليه في النظام الرأسمالي. فالقيمة في النظام الرأسمالي تعبير عن ظواهر اجتماعية خاصة بهذا النظام، وهي انقسام المجتمع بين رأس مال مهيمن وعمل أجير من جهة، وتفتّت رأس المال الى رؤوس أموال فردية متنافسة من الجهة الأخرى. اما القيمة في مرحلة الانتقال الاشتراكي فهي مبدئياً تعبير عن تحالف اجتماعي شعبي واسع. على أن هذا التحالف معرض لتأثير ضغوط الطبقة الحاكمة الجديدة، علماً بأن هذه الطبقة - التي لا تتميز عن الدولة - لا تعتمد على المنافسة الداخلية كأسلوب أساس لادارة الاقتصاد. واستنتج من هذا التحليل، ان قانون القيمة الذي يحكم امور الاقتصاد في الاتحاد السوفياتي وفي الصين، يختلف عن قانون القيمة الذي يعمل في إطار الرأسمالية العالمية. هذا هو معنى «فك الروابط» بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي والصين.

أما فيما يخص التساؤل الثالث - حول آليات القيمة في النظام الرأسمالي العالمي - فأطروحتنا هي ان الشكل نفسه لقانون القيمة يحكم هنا جميع تشكيلات النظام العالمي

المتقدمة والمتخلّفة. وقد استنتجنا من هذا التحليل نتائج تبدو لنا أساسية، وهي الآتية: أولاً، ان توحيد فعل قانون القيمة هنا هو الظاهرة الكامنة وراء عدم التكافؤ في التبادل. وثانياً، ان هذا التوحيد في قيم السلع ـ التي تكتسب عندئذ طابعاً عالمياً ـ يفترض توحيد قيمة قوة العمل على نطاق عالمي، علماً بأن اسعار قوة العمل (اي الأجور) تختلف بين المراكز والأطراف. وثالثاً، ان هذا الطابع العالمي للقيمة الرأسمالية يلعب دوراً أساسياً في اعادة توليد عدم التكافؤ بين المراكز والأطراف واستمراره. فكانت هذه النتائج التي توصلنا اليها هي التي دفعتنا الى تقديم اقتراح بضرورة «فك الروابط» بالنسبة الى مجتمعات الأطراف، على ان هذه العملية شرط لا مفر منه من أجل اتمام التحرير والقضاء على التخلف.

وليست هذه الأطروحة التي لخصناها هي الأطروحة الشائعة في الماركسية الدارجة. بل كما سبق قولنا فإن هؤلاء الذين يتحدثون عن تحكّم قانون القيمة في المجتمع السوفياتي والصيني، يطرحون صيغة عامة كأن الشكل نفسه لقانون القيمة يحكم الرأسمالية العالمية والمجتمعات الاشتراكية. والغريب فعلاً ان معظم هؤلاء ينكرون ـ في الوقت نفسه ـ ان قانون القيمة في النظام الرأسمالي نفسه يعمل باسلوب موحّد! ان قانون القيمة يحدد قيم السلع وقيمة قوة العمل معاً. فالقول بأن فعل القيمة موحّد يعني ان للسلع ولقوى العمل القيم نفسها في مختلف أجزاء النظام، ولو اختلفت اسعارها. ان توحيد فعل قانون القيمة على صعيد النظام الرأسمالي العالمي، انما هو مجرد تعبير آخر مرادف للاعتراف «بالطابع العالمي» للرأسمالية. فالغريب فعلاً ان البعض يعترف بهذا الطابع، وفي الوقت نفسه يدّعي ان قانون القيمة يعمل في إطار «وطني» فقط! فهؤلاء يقولون بأن هناك فرقاً بين قيمة العمل (وليس فقط بين أسعارها) في المراكز والأطراف، لأن منظومة القيم تعبير عن الظروف المحلية لصراع الطبقات. وبذلك ينكرون توحيد القيمة على نطاق النظام الرأسمالي الكلي.

إن هذا التناقض ـ أي اعتبار القيمة عالمية الطابع فيما يخصّ موضوع المجتمعات الاشتراكية المزعومة، واعتبارها محلية الطابع فيما يخصّ موضوع عدم التكافؤ في النظام الرأسمالي العالمي ـ يؤدي الى استنتاج غاية في الغرابة، وهو ان الطبقات الحاكمة في الاتحاد السوفياتي والصين تتمتع بدرجة من الاستقلالية إزاء النظام العالمي تقلّ عن درجة استقلال برجوازيات العالم الثالث! وهو طبعاً عكس الحقيقة على طول الخط!

وخلاصة القول إن الحديث المجرد حول القيمة يسمح بأي استنتاج كان: امكانية الاشتراكية أو استحالتها!

فالجواب عن الأسئلة المطروحة يتطلب النظر في تجارب الاشتراكية المحققة من

منظور ملموس. فينبغي البحث في كيف نمّت هذه النظم قوى الانتاج، وكيف تناولت موضوع العلاقات الطبقية، وكيف عالجت علاقاتها بالنظام الرأسمالي العالمي؟ وذلك بأسلوب ملموس وعيني. وكذلك لا بد من النظر في مشكلة كيفية تناول القوى الشعبية والاشتراكية موضوع العلاقة بين التحرر الوطني وبين التغيير الاجتماعي في العالم الثالث من منظور ملموس.

ثالثاً: طبيعة نظم الاشتراكية المحققة(*)

١ ـ لا ريب ان الرأي الغالب ينظر الى مجتمعات الاتحاد السوفياتي والصين والدول الشيوعية الأخرى على انها تتشارك في أهم سماتها، سواء أكانت هذه المجتمعات تعتبر اشتراكية «صحيحة» أم «منحرفة» أم غير اشتراكية اصلاً. . ولعله يمكن «تلخيص» هذه السمات المشتركة المزعومة في النقاط الثلاث الآتية: الوظيفة القيادية للحزب، هيمنة الدولة في المجال الاقتصادي وإحلال اشكال ملكية الدولة والجمعيات التعاونية محل الملكية الخاصة لأهم وسائل الانتاج، والتخطيط الاقتصادي المركزي. ان هذا التلخيص يبدو لي شكلياً، فهذه السمات في الواقع مشتركة بين جميع التجارب الاشتراكية التي استلهمت الماركسية. وينبغي نقاش هذه السمات والكشف عما يكمن وراءها من حقيقة وأشكال وأنماط وعما تقصّر هذه السمات عن التعبير عنه، وذلك لأن بين الظروف التاريخية للتجربتين الاشتراكيتين السوفياتية والصينية أوجهاً للتشابه وأوجهاً للاختلاف.

وأرى، في هذا الصدد، ان الفرق الأساسي بين التجربتين انما هو في المضمون الطبقي للحركة الاجتماعية التي احاطت بثورة ١٩١٧ من جهة، والثورة الصينية من الجهة الأخرى. وأقصد هنا المضمون الطبقي الحقيقي للحزب الشيوعي القيادي نفسه قبل الثورة وفي أثنائها، وكذلك مضمون التحالف الشعبي الذي اعتمد هذا الحزب عليه وحرّكه.

لقد نشأ الحزب البلشفي في روسيا القيصرية في أواخر القرن الماضي في أوساط الانتلجنسيا المثقفة الثورية (التي خرج منها معظم الزعماء التاريخيين لثورة ١٩١٧)، ثم نجح في كسب الطبقة العاملة الصناعية منذ ثورة عام ١٩٠٥. ولكن لم يكن لهذا الحزب جذور في الريف الذي كان لا يزال يضم الغالبية الكبرى من السكان. فكان الحزب الاشتراكي الثوري هو القوة الثورية المسيطرة على الريف. وانعكست هذه الأوضاع في صفوف سوفيات عام ١٩١٧. أغلبية بلشفية في الحضر، واغلبية اشتراكية

(*) نشر هذا الجزء في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٧ (آذار/ مارس ١٩٨٧)، ص ٥٥ ـ ٧٥.

ثورية في الـريف. إلا ان التاريـخ «الرسمي» الـذي كتب فيها بعـد في عهد الستـالينية ـ وهو المصدر المتداول في اليسار العربي ـ يخفي هذا الواقع. بيد أن الحزبـين تلاقيـا في معـاداة النظام خـلال الحرب العـالمية الأولى، ثم تحـالفا اثنـاء الثورة عـلى أساس تبني بـرنامـج اصلاح زراعي جـذري يتلخص في توزيـع كل الأرض الـزراعية عـلى جميع الفلاحين العاملين تقريباً على قدم المساواة. وجدير بـالذكـر ان هذا الـبرنامـج لم يكن أصـلاً برنـامج الحـزب البلشفي، بل بـرنامـج الحزب الاشـتراكي الثوري. فـالحزب البلشفي نشأ ونما ـ كما قلنا ـ بعيـداً عن مشاكـل الريف. فـاكتفى في هذا الشـأن حتى ثورة ١٩١٧ باعلان الموقف النظري للأممية الثانية، وهو الغاء الملكية الفـردية لـلأرض واحلال ملكية الدولة محلها. وكان هذا الموقف نـاتجاً عن ظـروف تطور الـرأسماليـة في الغرب المتقدم، حيث ازدهـرت الرأسمالية المـركزيـة على أسـاس ثورة بـرجوازيـة (أو اصلاح وتطور أديا في نهاية الأمر الى الأوضاع نفسهـا) فقضت على الهيمنـة الاقطاعيـة السابقة. وقـد أدى ذلك الى هجـرة واسعة للحضر صحبت حـركة التصنيـع الباكـر، لدرجة ان سكان الريف اصبحـوا أقلية قليلة. وتـرتب على هـذا التطور ـ من الجـانب السياسي ـ تخلي الفلاحين عن مواقفهم الثورية السابقة فاصبحـوا «رديف اليمين» ضـد الثورة الاشتراكية المقبلة. وتختلف هذه الأمور عما كانت عليه في روسيا والصين، وعـما لا تزال عليه في العالم الثالث المعاصر حيث لم تحدث ثـورة برجـوازية او تـطور رأسمالي مركزي.

إن عبقرية لينـين الثوريـة سمحت له بـادراك هذا الفـرق، فتبنى فوراً بـرنامـج الاشتراكية الثورية واتخذ «مرسوم الأرض» المعروف وبنى تحالفاً عمالياً فلاحياً متيناً. ثم استمر هذا التحالف خلال عقد العشرينات. على ان الحزب البلشفي لم يتحـرر تمامـاً من ايديولوجيا «المعاداة للفلاحين» السائدة في الأممية الثانية، الأمر الذي يفسر في نهاية الأمـر قراره التعسفي الـلاحق. ونقصد خيـار ستالـين في أوائـل الثلاثينـات احـلال الجمعيات التعاونية المتقدمة «الكولخوز» محل نمط الانتـاج العائـلي. ومن المعروف الآن أن هذا التحول اقتضى قمع معارضة الغالبيـة العظمى من الفـلاحين (وليس معـارضة اقلية «الكولاك» كما يدعي التاريخ السوفياتي الرسمي). فكان الهـدف الحقيقي لعملية انشاء الجمعيات تمويل التصنيع، من خلال إخضـاع الفلاحـين لنظام «تسليم الانتـاج الاجباري» وهو في حقيقة أمره استغلال. ومن المعروف الآن أن هذه العملية احـدثت أزمة زراعية عنيفة عانى الاتحاد السوفياتي منها حتى وقت قـريب (عقد الستينـات) وربما لم يتجاوز آثارها تماماً حتى اليوم. وثمة أطروحة لم تحظ في الوطن العربي بالنقاش الذي تستحقه، مفادهـا ان كسر التحالف الشعبي هـذا، هو السبب الـذي أدى الى القضاء على الديمقراطية الشعبية الثورية التي كانت تسود في الاتحاد السوفياتي قبل الثلاثينات.

ويختلف تاريخ الحزب الصيني اختلافاً أساسياً في هذا الشأن. لقد نشأ الحزب الشيوعي الصيني أيضاً في أوساط الفئة المثقفة الثورية في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وانتشر نفوذه في الطبقة العاملة الصناعية المركّزة في مدينة شانغهاي. ولكن سرعان ما انتقل مركز ثقل نشاطه الى الريف حيث قاد ثورة الفلاحين. وكانت النتيجة ان الحزب كسب منذ البدء شعبية عظيمة في صفوف الفلاحين ووثّق علاقاته معهم. ثم تدعّمت هذه الشعبية خلال الحروب الطويلة التي خاضها من اوائل الثلاثينات الى النصر عام ١٩٤٩. فلم يصبح موضوع التحالف العمالي/ الفلاحي عنده موضوع اي تساؤل. وهذه الأوضاع المختلفة عما كانت عليه في روسيا تفسّر الكثير مما حدث فيما بعد، فلولا هذه الجذور الريفية لما تمّ الاصلاح الزراعي الجذري، ثم الانتقال السريع الى مرحلة اقامة الجمعيات بالسهولة التي تمّ بها. ثم ان النظام الصيني لم يفرض على الفلاحين تسليم الانتاج باسعار منخفضة للغاية، كما كان الشأن في الاتحاد السوفياتي. فلم يكن من الممكن تصور مثل هذا الخطأ في ظروف الصين الموضوعية. ومهما حدث من تقلبات في شروط التبادل بين الريف والحضر خلال ثلث القرن الأخير في الصين، فانها لم تتجاوز حدوداً معتدلة لا تقارن مع الشروط التي فرضت على فلاحي الاتحاد السوفياتي. . هذا اضافة الى ان استحالة تمويل التصنيع من خلال استغلال الفلاحين، ساعدت على ادراك ضرورة تصور نمط آخر للتنمية الشاملة والتصنيع. وقد تناولنا هذا الموضوع في شيء من التفصيل في كتابنا عن مستقبل الماوية[٤]. وخلاصة القول ان التحالف الشعبي الواسع الذي خلقته الثورة لا يزال قائماً حتى الآن.

٢ ـ ما سبق عرضه لا يعني على الاطلاق ان الماوية «كشفت مفاتيح المستقبل» فلم تتعرض لأي عائق في سبيلها أو انها لم تعان اي تناقض داخلي! كلا.

فثمة تناقضات داخلية للحزب الشيوعي الصيني ظهرت منذ انشائه. إلّا ان هذه التناقضات لا تتعلق بموضوع ثورة الفلاحين، في شكل مباشر على الأقل، بل تخصّ إشكالية اخرى هي ناتج تقابل اهداف الثورة الاجتماعية (وهي بدورها مزدوجة الطابع أي برجوازية/ فلاحية من جانب، واشتراكية من الجانب الآخر) وأهداف التحرر الوطني البحت. ولم تتعرض روسيا لهذه المشكلة، اذ لم تكن مستعمرة أو شبه مستعمرة على الرغم من تخلفها. بل كانت روسيا امبراطورية مركزية ذات شأن عظيم في التوازنات الأوروبية نفسها، وان كانت تعاني تخلّفاً اقتصادياً، وبالتالي تواجه تحدياً من القوى العظمى الأخرى. هذا بينما كانت الصين شبه مستعمرة يتحكم الاستعمار

(٤) Samir Amin, *The Future of Maoisme* (New York: [n. pb.], 1982).

الغربي في شؤونها. وقد أثّرت هذه الظروف على جميع القوى والمنظمات السياسية في الصين، وهذا امر طبيعي نجده ايضاً في جميع اقطار العالم الثالث التي تعاني من هيمنة الاستعمار. وفي ظروف الصين، آلت هذه الأوضاع الى انضمام عدد كبير من المثقفين الوطنيين المعادين للاستعمار الى الحزب الشيوعي، بخاصة في مرحلة التصادم المباشر مع اليابان اثناء الحرب العالمية الثانية. فكان هؤلاء المثقفون يغذّون ميولاً اجتماعية برجوازية، ولم تكن تطلعاتهم المستقبلية اشتراكية اصلاً، وجذبهم الحزب الشيوعي على أساس ميولهم الوطنية ونفورهم من خيانة الحزب الوطني (الكومنتانغ) وعدم فعاليته في مواجهة الغزو الياباني.

ويتضح من هذه المقارنة السريعة، اختلاف المضمون الطبقي والتحالفات الاجتماعية في التجربتين. وخلاصة القول في هذا المضمار ان الثورة الروسية اتت نتيجة تقابل تاريخي لاحتياجات مزدوجة الطابع: احتياجات الثورة البرجوازية/ الفلاحية واحتياجات الثورة الاشتراكية. هذا بينما كان للثورة الصينية ثلاثة ابعاد بدلاً من اثنين وهي: البعد البرجوازي/ الفلاحي، والبعد الاشتراكي، وبعد التحرر الوطني. وبما ان هذا الوضع هو أيضاً شأن جميع بلدان العالم الثالث المعاصر ومنها الوطن العربي، فان تجربة الصين تتعلق بدعوانا بشكل مباشر، وذلك من زاوية ما يمكن استدلاله من درس التطورات التي طرأت عليها.

فلنأخذ مثلاً مشكلة «فك الروابط». لم تكن اللينينية فكرت سابقاً في هذا الموضوع. ولم يستنتج لينين وجود حاجة الى فك الروابط من نظريته عن الاستعمار، إذ كانت عقيدته ان الطبقة العاملة في الغرب ناضجة للقيام بالثورة الاشتراكية. وبالتالي، نظر لينين الى الثورة المقبلة على أنها ستكون قادرة على مؤازرة «بناء الاشتراكية» في البلدان المتخلفة مثل روسيا، وذلك على أساس توثيق مبادىء الاممية البروليتارية. واقتنع لينين بسرعة انتشار الثورة الروسية الى الغرب. فلم يطرح مشكلة فك الروابط في عصره. فهي مشكلة طُرحت من تلقاء نفسها فيما بعد، حينما أصبح من الواضح ان الثورة لن تنتشر الى الغرب سريعاً. هذا بينما ظهر ماو في مرحلة لاحقة، فلم يعمل حسابه على أساس مساعدة مباشرة من قبل الطبقة العاملة الغربية. وبالتالي، واجهت الثورة الصينية مشكلة «فك الروابط» مواجهة مباشرة من الأصل. ونرى في هذا الاطار ان الثورة الصينية عبّرت عن مقتضيات فك الروابط في صيغة اوضح وأكثر فعالية من الثورة الروسية. ولسنا نحن هنا في صدد الخوض في تفاصيل هذه المعضلة التي تناولناها في كتابنا المذكور.

ولا يعني هذا ايضاً ان الماوية لم تصطدم بحدود تاريخية، ولا أنها لم تشارك اللينينية في اوجه كثيرة اساسية.

شاركت فعلاً الشيوعية الصينية غيرها من الاحزاب الشيوعية التابعة للأممية الثالثة، جوهر الاطروحات اللينينية. ولسنا نحن هنا في صدد نقاش هذه الاطروحات في ذاتها، الا انه يعسر إدراك مصادر التطورات اللاحقة في كل من الاتحاد السوفياتي والصين، من دون عمل حساب لبعض هذه الاطروحات. قطعاً انفصلت اللينينية عن التيار الغالب «الاشتراكي الديمقراطي» للأممية الثانية في الممارسات السياسية، خصوصاً في مجال الموقف العملي للحركة العمالية امام تحديات الحرب العالمية، وكذلك في مجال موقفها إزاء مشكلة الاستعمار عموماً. إلّا انها لم تتعمق بالدرجة المطلوبة في كشف اصول «الانحرافات» التي انفصلت عنها. فاللينينية ورثت عن ايديولوجيا الأممية الثانية وخصوصاً من الكوتسكية (نسبة لكوتسكي Kautsky) فكرة ان التكنولوجيا عنصر محايد الى حد كبير، يمكن ان يخدم علاقات انتاج رأسمالية أو اشتراكية، طبقاً للطابع المهيمن للسلطة واشكال الملكية. يضاف الى ان اللينينية تمّت نظرية جديدة كاملة عن «الحزب» مفادها انه فئة طليعية منظمة تنظيماً صلباً. والآن ينبغي العودة الى نقاش هذه الأطروحة. فالتاريخ اللاحق اثبت ان هذه النظرة للحزب لعبت دوراً سلبياً في كيفية تناول مشكلة مجموعة العلاقات الاجتماعية منها: علاقة تلك النخبة بالطبقة التي يفترض ان الحزب يمثلها، وعلاقة الحزب بالدولة وصلته بها، وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني... الخ. ورأيي هو ان الكثير من عناصر النظرية اللينينية في هذا الشأن لم يكن له مغزى عام، بل كان ناتج ظروف خاصة بروسيا.

أما الماوية فلم تتجاوز هذه الحدود التاريخية للينينية إلّا جزئياً فقط. لا ريب أن الماوية زرعت فعلاً بذور التجاوز في مجال نقد التكنولوجيا، فطرحت مشكلة العلاقة بين الانماط الفنية في تنظيم الانتاج والعمل وبين علاقات الانتاج الاجتماعية ووضعتها موضع التساؤل. لا ريب ان الثورة الثقافية طرحت هذه المشكلة طرحاً لم يكن له مثيل سابق في التجربة السوفياتية. وقد رأينا ان متانة التحالف مع الفلاحين الناتجة عن تاريخ الشيوعية في الصين، فرضت التساؤل في نمط التصنيع وتنمية قوى الانتاج. فأغلق هذا التحالف التاريخي باب تمثّل التجربة السوفياتية في هذا الشأن، أي بناء الصناعة على كاهل الفلاحين. هذا بينما اعتمد الخيار السوفياتي على فكرة «حياد التكنولوجيا» ولم يضع هذه الفكرة موضع التساؤل. ثم قيل - وهذا صحيح في رأينا - ان هذا الطرح الماوي ليس «إبداعاً» بالنسبة الى جوهر الماركسية، بل هو في الواقع عودة الى الأصل. فقيل في هذا الصدد ان الماوية ذكرت لنا أن «الاشتراكية ليست هي رأسمالية من دون رأسماليين» (والمقصود بهذا التعبير نظام يشابه في كثير من اوجه الحياة وتنظيم العمل وانماط الاستهلاك وغيرها لما حققه المجتمع الرأسمالي، بحيث ان الفرق يكاد ينحصر في احلال ملكية الدولة محل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج). ثم ربطت

الماوية هذا النقد للتكنولوجيا بأصوله الفلسفية وهي نقد «الاستلاب». وهو في رأينا أساسي في الماركسية. إلا ان الظروف الموضوعية للمجتمع الصيني لم تسمح بتطوير هذا النقد. والآن تغلب في الصين قوى ايديولوجية تدفع في اتجاه نسيان هذه الأطروحة الماوية، والعودة الى الفهم اللينيني البحت للمشكلة.

وكذلك في ميدان التنظيم الاجتماعي، والعلاقة بين الدولة والمجتمع والحزب والطليعة والجماهير، زرعت الماوية بذور تجاوز اطروحات اللينينية. وبان ذلك عندما دعا ماو الجماهير الى الهجوم على قيادات الحزب، معلناً انها هي جنين الطبقة الجديدة المستغلة. بيد ان الماوية لم تنجح في اقتراح بديل ايجابي عملي ليحل محل اشكال التنظيم الموروثة من الاممية الثالثة. وبانت هذه النواقص في طرحها لمشكلتي «اللامركزية ازاء المركزية» و«السوق ازاء الخطة». فلم يربط مفهوم «اللامركزية» بالدرجة المطلوبة بمشكلة تمتين القواعد الشعبية في مجال تنظيم العمل والهيمنة على القرار الاقتصادي من قبل المنتجين انفسهم. وهو بدوره شرط القضاء على ظاهرة «الاستلاب السلعي»، وهي سمة أساسية في النظام الرأسمالي. بل دار النقاش في إطار الجدال بين المركزية الادارية واللامركزية الاقليمية الادارية ايضاً. ويبدو لي ان هذا الابهام يرجع بدوره الى ابهام آخر يتعلق بالعلاقة بين «الخطة» و«السوق». فقد فهم البعض ان اللامركزية ترادف فتح مجال اوسع لآليات السوق. هذا بينما هاتان المشكلتان ـ في رأينا ـ مستقلتان، ولو انه توجد علاقة بينهما نتيجة تخلق قوى الانتاج والحاجة الموضوعية الى انمائها. وقد تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الكتاب المذكور.

وقد انعكست هذه النواقص ـ وهي بالتحديد الحدود التاريخية للماوية، والمترتبة على عدم قطعها مع الوراثة اللينينية بالدرجة المطلوبة ـ في تمسك الشيوعية الصينية في نهاية الأمر بالنظرة اللينينية التقليدية للحزب والدولة والديمقراطية. وذلك على الرغم من الظروف الموضوعية الخاصة بالصين. ونقصد متانة التحالف الشعبي على عكس ظروف الاتحاد السوفياتي حيث انكسر هذا التحالف في الثلاثينات. ولعل هذا الاختلاف يفسر عدم انزلاق الصين حتى اليوم الى اشكال حكم شبه استبدادية، كما حدث في فترة من التاريخ السوفياتي، وذلك على الرغم من تماثل التجربتين في قبولهما اطروحات اللينينية في مجال مشكلة الحزب والديمقراطية.

٣ ـ لعل الأوضاع الموصوفة فيما سبق من جهة، والحدود التاريخية للماوية نفسها من الجهة الأخرى، خلقت ظروفاً مؤاتية للنكوص الذي طرأ في اعقاب وفاة ماو. ونود فقط ان نبدي في هذا الصدد ملاحظتين:

أ ـ لا شك أن «الانفتاح» الصيني على الخارج يحمل في طياته خطر تغلغل نفوذ استعماري داخل المجتمع. هذا، ويبدو لي ان ما كُتب في هذا المجال، سواء أكان في الغرب ام في المنشورات السوفياتية، لا يفوق حقيقة الواقع فقط، بل يتجاهل تماماً أهم سمات النظام الصيني خصوصاً في ميدان تمسكه بانجازاته الوطنية. والغريب هو ان معظم هؤلاء الذين يتهمون الصين بالتنازل امام الاستعمار على نمط ما يحدث في كثيرمن بلدان العالم الثالث، لا يدركون ـ أو يتجاهلون ـ ان درجة انفتاح الصين على الغرب اخفّ بكثير عما هي عليه بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي نفسه ـ ناهيك عن المجر مثلاً! ـ وذلك مهما كانت المعايير المستخدمة لقياس هذا الانفتاح، فلا نرى ان هذا الانفتاح هو خطر حقيقي على استقلال الصين قد يأتي بها الى حال «تبعية» على نمط الدول الرأسمالية للعالم الثالث المهددة فعلاً باعادة «كومبرادوريتها». إن الخطر الحقيقي هنا هو في تلاقي فعل عامل توسيع العلاقة مع الخارج، مع عوامل داخلية حتى تتآزر الميول الرأسمالية الوطنية وتتقوى على حساب الاتجاهات الاشتراكية. وسنرجع الى هذا الموضوع فيما بعد.

ب ـ لا شك ان المراجعة جاءت ايضاً نتيجة نضوج مشاكل جديدة، هو بدوره ناتج انجازات الفترة السابقة، واستحالة استمرار الاعتماد على ممارسات بلغت حدودها في كثير من الحالات. ففي ميدان التنمية الزراعية مثلاً، اعتمدت ممارسات الفترة السابقة على تعبئة العمل لتخصيصه للاستثمارات الجماعية في اطار الكومونات، وعلى تكثيف العمل الانتاجي المباشر بأقل ما يمكن من انفاق المكننة واستخدام الوسائل العلمية الحديثة. وقد أوضحنا في كتابنا كيف ان هذه الأساليب كانت بلغت حدودها قبل وفاة ماو. فمثلاً ارتفع عدد ايام العمل للفلاح الصيني من ١٦٠ يوماً في المتوسط عام ١٩٥٧ الى ٢٧٠ يوماً عام ١٩٧٥. ومن الواضح ان هذا الرقم الأخير يكاد يكون حداً مطلقاً. ومعنى ذلك ان الحاجة الى «التحديث» بدأت تفرض نفسها بقوة متزايدة، فأصبحت منذ منتصف السبعينات حاجة ماسة فعلاً، غير أن هناك وسائل مختلفة لـ «التحديث» الذي ليس هو مشكلة «فنية» محايدة. فهناك وسائل للتحديث تعتمد على انماء وتشجيع الميول الرأسمالية، كما ان هناك وسائل اشتراكية له. إلا أن هذه الأخيرة غير موجودة في نموذج جاهز يمكن الاكتفاء باتباعه، إذ ان التجربة السوفياتية في هذا الشأن سلبية أكثر منها ايجابية.

وتؤدي هذه الملاحظة الأخيرة الى قلب الموضوع وبيت القصيد، ويمكن التعبير عنه بالسؤال الآتي: ماذا بعد الرأسمالية؟

٤ ـ وذهب البعض الى الاستنتاج ان الطابع الحقيقي لمجتمعات الاشتراكية

«المحققة» هو طابع رأسمالي. وتكاد تقوم هذه الاطروحة ـ على ما يبدو لنا ـ على منطق مبسط لا يعرف سوى التبويب الثنائي. وطبقاً لهذا المنطق، بما ان المجتمعات السوفياتية والصينية ليست اشتراكية، فهي بالضرورة رأسمالية.

وهذه هي أطروحة بتلهيم الذي ذهب في كتابه عن **صراع الطبقات في الاتحاد السوفياتي**[٥] (وهو كتاب قيّم من أوجه كثيرة) الى هذا الاستنتاج الأخير، بل اكثر من ذلك. فقد ادّعى هذا المؤلف ان الطابع الرأسمالي للمجتمع السوفياتي ليس ناتج تطور تدريجي او تحول فجائي سببه انحراف ايديولوجي وسياسي أو ضغط الظروف الموضوعية، بل ادّعى ان ثورة ١٩١٧ نفسها كانت في حقيقة امرها ثورة رأسمالية من الأصل كما اثبته، في رأيه، التطور اللاحق.

فيرى بتلهيم ان التراكم الرأسمالي في الاتحاد السوفياتي مر بمرحلتين هما الآتيتان: ففي خلال عقد العشرينات، تمفصل التراكم الصناعي على اقتصاد زراعي فلاحي صغير كان هو بدوره ناتج البعد الفلاحي «للثورة الرأسمالية» (حسب توصيف بتلهيم) التي تمت عام ١٩١٧، ثم فيما بعد ذلك ابتداء من عام ١٩٣٠ تمفصل هذا التراكم الصناعي على اقتصاد ريفي جماعي شكلياً، هو في حقيقته خاضع لدولة «رأسمالية» الطابع. فاعتبر بتلهيم انشاء الجمعيات التعاونية الريفية عام ١٩٣٠ الخطوة الثانية في اتمام تلك «الثورة الرأسمالية». وذهب الى هذا الاستنتاج بعد ان «لاحظ تطوراً شبيهاً في الصين والفيتنام وكوبا... الخ». فالاستنتاج العام إذاً هو ان جميع الثورات المعاصرة التي تمت تحت راية الاشتراكية هي في حقيقة امرها ثورات رأسمالية الطابع، على الرغم من خصوصياتها المختلفة عن كثير من سمات الثورات الرأسمالية التي سبقتها في التاريخ. أي بعبارة أخرى، ان هذه الثورات لم تفتح بعد فصل الانتقال الى الاشتراكية على صعيد عالمي، فهي مجرد تعبيرات عن تواصل التوسع الرأسمالي العالمي. هذا ويذكرنا بتلهيم بهذه المناسبة بعدم وجود نموذج عام «مثالي» للنمو الرأسمالي، إذ ان الرأسمالية تجد سبيلها من خلال طرق عدة. ولكل طريق خصوصياته التي ينفرد بها، سواء اعتبرنا ـ في هذا الشأن ـ الطريق الفرنسي ام الامريكي ام الصيني أم السوفياتي ام الهندي... الخ.

انني لا اخالف هذه الملاحظة الأخيرة ـ اي ان هناك العديد من الطرق لنمو الرأسمالية ـ ولكنني لا اتفق مع ما سبقها فيما يتعلق بطابع الثورات التي اعلنت نفسها اشتراكية. فلا شك انه لا يوجد هناك «نموذج مثالي» للرأسمالية، بل يوجد فقط عدد من السمات الجوهرية تعطي طابعاً رأسمالياً مشتركاً لعدد من النظم، ولو ان هذه

---

(٥) Bettelheim, *Les Luttes de classes en URSS, 1930-1941.*

السمات العامة تتخذ اشكالاً تاريخية ملموسة مختلفة. ولا شك ايضاً ان اعتبار بعض هذه الاشكال على انها «انحرافات» عن النموذج «الغربي» المعتبر «مثالياً»، إنما يدخل في النقاش نصيباً من الالتباس. على ان استخدام كلمة «الانحراف» لا يتجاوز في ذاته حدود الخيار اللغوي الشكلي، من دون التعرض للخطر في فهم المضمون طالما تراعى الشروط الآتية: أ ـ اذا تحددت الخصوصيات المزعومة تحديداً دقيقاً، ب ـ اذا تم الاثبات ان هذه الخصوصيات ليست إلا اشكالاً لثوابت أساسية ضرورية في نمط الانتاج الرأسمالي.

فالسؤال إذاً هو: ما هي هذه الثوابت الأساسية في الرأسمالية؟ ثم هل نجدها في نظم «الاشتراكية المحققة» (أم في نظم «بعد الرأسمالية» حسب تعبيرنا)؟

إن رأينا، في هذا الصدد، هو ان علاقة العمل الأجير ليست هي الثابت الوحيد المحدّد لنمط الانتاج الرأسمالي، وهو ما يدّعيه بتلهيم. فإن «تشتت» ملكية رأس المال بين العديد من أصحاب الأموال المتنافسين، يبدو لي أيضاً على انه سمة أساسية في نمط الانتاج الرأسمالي. فهو القاعدة التي تقوم عليها علاقة ثنائية جدلية بين القيم (الكامنة والمحدّدة) والاسعار (الظاهرة والمحدّدة). وظاهرة هذه الثنائية انما هي اساسية في تحديد ماهية الرأسمالية وآلياتها. فهناك، في هذا النظام، ظاهرة ثنائية بين معدل الربح ـ وهو الظاهر ـ ومعدل فائض القيمة ـ وهو الكامن الذي يحكم الأول. اي ـ بعبارة أدق ـ ان معدل الربح المعبّر في منظومة الاسعار الحقيقية انما يختلف بالضرورة عن المعدل الذي يمكن حسابه في منظومة القيم. وان تجاهل هذه الثنائية يمنع ادراكاً صحيحاً لطابع الرأسمالية، إذ يحجب آليات الاستلاب السلعي. وقد توصلنا في نقاشنا لهذا الموضوع الى ان نقد ماركس «للاقتصاد السياسي» (وهو العنوان التحتي لكتابه **رأس المال**) يرمي بالتحديد الى اظهار هذا العنصر الكامن الذي يفسر الظاهر. وهناك سمات كثيرة أساسية في المجتمع الرأسمالي تجد مصدرها في تشتت ملكية رأس المال هذا، ومنها: الفصل الظاهر بين ميدان السياسة وميدان الاقتصاد، وازدهار مجتمع مدني مستقل عن الدولة، والمضمون الاقتصادي لايديولوجيا النظام، وانماء اشكال الديمقراطية السياسية... الخ، وهي مشاكل تناولناها في اماكن اخرى. اما المجتمع السوفياتي فانه يتجاهل هذه السمات، الأمر الذي يجعله شبيهاً ـ في الشكل على الأقل ـ بالمجتمع الخراجي السابق على الرأسمالية. وليس انعدام هذه السمات راجعاً الى «التخلف» التاريخي كما يذهب اليه الكثيرون، فهو على عكس ذلك ظاهرة جديدة أساسية لفهم آليات النظام السوفياتي. وان ادراك هذا الواقع انما هو اساس ـ في رأينا ـ لفهم اشكالية مجتمعات «بعد الرأسمالية». أما تجاهله فيؤدي بالضرورة الى إفقار التحليل وجعله عقيماً.

وهناك أمثلة كثيرة لعملية إعقام التحليل هذه. منها مثلاً: المجهود المبذول من بتلهيم نفسه لاثبات «تشابه» الأزمات التي يعانيها النظام السوفياتي وأزمات الرأسمالية. فلننظر مثلاً الى «أزمة الثلاثينات» في الاتحاد السوفياتي. ما هي ظواهرها؟ لا شك ان السلطة السياسية كانت قررت معدل تنمية وتصنيع اثبتت التطورات اللاحقة انه لم يكن واقعياً. فافترض تحقيق هذا الشكل من التصنيع معدل ابتزاز فائض من الريف اثار ارتفاعه مقاومة الجماهير، وقد أدى ذلك الى التبذير والهدر، وذلك الى جانب الابعاد السياسية السلبية للعملية. على ان هذه الأزمة لا تمت لآليات الأزمة الرأسمالية بصلة. فهذه الأزمة الأخيرة ناتج تناقض بين القدرة على الانتاج من جهة، والقدرة على الاستهلاك من الجهة الأخرى، وهو بدوره حاصل صراع طبقي خاص للرأسمالية.

ويلي هذا التساؤل عن طابع النظام السوفياتي (أهو رأسمالي ام غير رأسمالي؟) تساؤل آخر متفرع عنه وهو: هل نمط المجتمع السوفياتي نمط «نهائي» بمعنى انه اصبح ثابتاً، ام لا يزال نمطاً «انتقالياً»؟

إن اطروحتي في هذا الصدد، هي ان المجتمع السوفياتي لم يصل بعد الى حال الثبات، على الرغم مما يظهر انه عليه. والدليل على ذلك هو الطابع «المزمن» للأزمة التي يعانيها، وبالأحرى عجزه عن تجاوز مرحلة التراكم التوسعي، واتمام الانتقال الى اشكال كثيفة للتراكم. وكان على من يرى في هذا النظام شكلاً رأسمالياً، ان يستغرب هذا الطابع المزمن لأزمته وعجزه، إذ ان الرأسمالية لا تعرف على الاطلاق ازمة من هذا النوع!

وهذا يرجعنا بالضرورة الى لينين وتحليله لثورة ١٩١٧. كانت هذه الثورة قد ادمجت معاً عناصر ثورة اشتراكية (وهو طابع واضح في الدور الذي قام به السوفيات في الثورة) وعناصر ثورة برجوازية (الثورة الفلاحية، المطالب الديمقراطية.. الخ) ونتج هذا الخلط عن عدم حدوث ثورة برجوازية سابقة في تاريخ روسيا. هذا اضافة الى ان نظام ثورة عام ١٩١٧ وجد نفسه فوراً مواجهاً حاجة موضوعية لا مفر منها، وهي ضرورة إنماء قوى الانتاج. وترتب على كل ذلك ان ثورة عام ١٩١٧ لم تمثل نقطة «التخلص النهائي» من الرأسمالية، والبدء بمرحلة تاريخية لاحقة سريعة وظيفتها اقامة المجتمع الاشتراكي، بل فتحت مرحلة طويلة لا يزال يعمل فيها تعارض خطين، خط إنماء القوى الاشتراكية وخط إنماء القوى البرجوازية، الأمر الذي أعطى بدوره فرصة لتبلور خط ثالث، أي خط إنماء قوى ثالثة اطلقنا عليها اسم «الدولنة»، ويجب انخراط عملية التحويل الجماعي في الريف عام ١٩٣٠ في هذا الاطار. فلم

يكن القرار بهذا التحويل حاصلاً ضرورياً لثورة ١٩١٧. صحيح ان هذا القرار جاء نتيجة تطور تاريخي له جذور في الماضي، بما فيها حدود ثورة ١٩١٧ نفسها، شأنه في ذلك شأن معظم الحوادث التاريخية التي لا تحدث عفوياً من دون ممهدات. ومن هذه الحدود - في اعتقادي - النظرة «العمالية» المعادية للفلاحين التي اتسمت بها ايديولوجيا الاممية الثانية والتي ورثتها البلشفية. إلا ان هذا القرار مثّل نقطة تحول مهم دفع الى تبلور الخط «الدولتي» وأضعف القوى الاشتراكية في المجتمع. وقد رأينا ان مثل هذا التحول لم يحدث بعد في الصين، لأسباب تاريخية لفتنا الانظار اليها فيما سبق.

وفي نهاية الأمر أرى ان اطروحة بتلهيم تؤول الى نظرة اقتصادوية ضيقة فيما يخص فهمنا للضرورة التاريخية الموضوعية. فهي اطروحة تقوم على فرضية ان التراكم اللازم (اي انماء قوى الانتاج) يفرض المرور بمرحلة الرأسمالية. اليس هذا التأويل اقتصاراً اقتصادوياً للمادية التاريخية؟ ألا يناقض هذا الاقتصار ما تعلمناه من ظاهرة النمو غير المتكافىء في التاريخ؟ تلك الظاهرة التي تفسر لماذا وكيف يخرج النظام الجديد من انفجار التناقضات في أقسام النظام السابق الأكثر تخلفاً لا الأكثر تقدماً. ولا شك ان الاقتصار الاقتصادوي لا يعمل حساباً صحيحاً للبعد السياسي والايديولوجي في التاريخ، إذ - مثلاً - لا يرى في اللينينية إلا ايديولوجيا رأسمالية «كامنة». اما نحن فنعتقد ان هذه النظرة للعلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي ليست نظرة مثرية وخصبة، بل هي نظرة مفقرة وعقيمة.

والآن، كيف نطبق منهجنا في تحليل تناقضات المجتمع «بعد - الرأسمالي» على واقع الصين؟ ان المجتمع الصيني هو ايضاً في رأينا مجتمع «بعد - رأسمالي» وليس مجتمعاً اشتراكياً: شأنه في ذلك شأن المجتمع السوفياتي. ولذلك يشترك هذان النظامان في سمات مهمة. إلا أن هناك ايضاً فروقاً لا تقل أهمية. فالرأي ان التاريخيتين متشابهتان تماماً، رغم انه غالب في أوساط كثيرة، يبدو لنا مبسطاً للغاية كما حاولنا ان نثبته في مستقبل الماوية.

إن نقطة انطلاق اطروحتنا، في هذا الصدد، هي الفرضية ان البدء في بناء الاشتراكية في مجتمعات متخلفة ليس في ذاته هدفاً طوباوياً مستحيلاً في عصرنا، إذ إن اطروحتنا الأساسية هي ان الطابع غير المتكافىء للتوسع الرأسمالي العالمي جعل الخروج من هذا النظام - وبالتالي البدء في اتجاه بناء الاشتراكية - أمراً ضرورياً بصفة موضوعية بالنسبة الى مجتمعات أطراف الرأسمالية. وذلك لأن البديل - اي الانخراط في التوسع الرأسمالي العالمي - لن يسمح لهذه المجتمعات «باللحاق» بالمجتمعات المتقدمة. بالاحرى نقبل اطروحة لينين بأن الانتقال الى الاشتراكية يبدأ بعمليات «القطيعة» في

الحلقات الضعيفة للنظام الرأسمالي العالمي. هذا مع ان الانتقال هذا لا يزال في هذه الظروف يمتد على مرحلة تاريخية طويلة ومعقدة ومتناقضة، نظراً للحاجة الى انماء قوى الانتاج.

فالتساؤل الذي لا مفر منه هو اذاً: كيف يمكن إنماء قوى الانتاج في المناطق المتخلفة للعالم المعاصر، وفي الوقت نفسه دعم النزعات الاشتراكية في المجتمع؟ ولقد رفضنا الاجابات القائمة على تعبيرات مجردة مطلقة. على سبيل المثال ان الاشتراكية مستحيلة اصلاً في هذه الظروف لأن «قانون القيمة (من دون تحديد كيفيات وآليات عمل هذا القانون في مختلف الظروف) يفرض الرأسمالية».

وعلى عكس ذلك، يقوم منهجنا في دراسة المشكلة على التحليل الملموس للاسلوب الذي اتخذته اللينينية والستالينية والماوية في مواجهة التحدي. وفي هذا الاطار، رأينا ان الماوية لم تكتف بمجرد تكرار اجابات اللينينية، بل انها تقدمت بخطوة الى الأمام في مواجهة الوضع.

وقد رأينا من المفيد ـ في عرض كتابنا عن مستقبل الماوية ـ الانطلاق من دراسة القاعدة الاقتصادية لنظم «بعد الرأسمالية». وقد فرض علينا هذا الخيار تحديداً لآليات فعل «قانون القيمة»، في ظروف مختلفة لنمو قوى الانتاج وتنظيم علاقات الانتاج. فكان هذا التحديد شرطاً ضرورياً للخروج من عموميات الخطاب الملتبس عن «قانون القيمة». وقد اوضحنا ان هناك ثلاثة اشكال ممكنة لفعل قانون في مجتمع معاصر لا يزال يحتاج الى إنماء قوى الانتاج، وهي الاشكال الآتية:

أ ـ الشكل الذي يقوم على كيفيات قانون القيمة الحاكم في إطار النظام الرأسمالي العالمي المعاصر، وهي تلك الكيفيات التي تحدد منظومة اسعار السلع، وسلم العوائد الحقيقية للعمل على صعيد عالمي، وهي منظومة غير متكافئة للغاية.

ب ـ الشكل الذي يقوم على استقلال النظام الاقتصادي الوطني عن مقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي (بالاحرى الشكل العامل في إطار نظام وطني «فك روابطه» بالنظام العالمي السائد) والذي يخدم في الوقت نفسه استراتيجية تعجيل التراكم الصناعي من خلال ابتزاز فائض من الفلاحين من دون مقابل.

ج ـ الشكل الذي يناسب هو الآخر نظاماً وطنياً مستقلاً «فك الروابط»، الا انه يقوم في هذه الفرضية الثالثة على احترام مبدأ التبادل المتكافىء بين الريف والحضر، الأمر الذي يفرض على النظام نمطاً مختلفاً لأنماء قوى الانتاج.

وقد بدا لنا ان سمات هذه النماذج النظرية الثلاثة توافق الى حد كبير حقيقة

الأوضاع في كل من العالم الثالث الرأسمالي المعاصر والاتحاد السوفياتي والصين. فالمنهج اثبت اذاً فعاليته في توضيح أوجه مهمة في النقاش حول الماوية (هل هي مجرد تطبيق للينينية ام حققت تقدماً بالنسبة الى الأخيرة؟). وحول القيمة (اي الى اي مدى يمكن الاعتراف بالحاجة الى حساب القيمة ان يخدم الاهداف الاشتراكية؟)... الخ. وكذلك - في رأيي - النقاش حول الحدود التاريخية للماوية، اي تلك الحدود التي ادت الى هزيمة لاحقة للخط اليساري في تنفيذها. وقد ساعدنا هذا التحليل على تحديد مدى ومغزى الاختلاف بين أوضاع الاتحاد السوفياتي وأوضاع الصين.

إلا ان هذا التحليل الذي يفيد في تفسير الماضي والحاضر لا يعطي مفتاحاً سحرياً يمكن به استنتاج المستقبل. فيتوقف المستقبل دائماً - وهذا قانون عام في التاريخ - على ناتج صراع الطبقات والخيارات السياسية التي تعبر عنه. ومن هنا فُرض علينا الانتقال من قصة تاريخ نمو قوى الانتاج الى الجدال السياسي. وفي هذا الميدان، اتضح لنا ان الماوية عرفت حدوداً تاريخية ورثتها عن تاريخ الحركة العملية نفسها، وبخاصة عن البلشفية والأممية الثالثة، وذلك فيما يتعلق بمفاهيمها للدولة والحزب والديمقراطية.

هذا هو صميم منهجنا في تحليل مجتمعات بعد الرأسمالية. وغني عن القول ان هذا المنهج يؤول الى نتائج مختلفة عن تلك التي يؤدي اليها ما سمّيته «المنهج المجرد»، وهو منهج بتلهيم المنتقد الذي لا يرى اختلافاً بين جميع المجتمعات التي قامت على أساس ثورات تمت تحت راية الاشتراكية، وبين مقتضيات التراكم الرأسمالي البحت، كما لا يرى اختلافاً بين مختلف تجارب «بعد الرأسمالية» من الاتحاد السوفياتي والصين ويوغوسلافيا وغيرها. هذا إضافة الى ان المنهج المنتقد لا يرى أيضاً اختلافاً بين رأسمالية المراكز ورأسمالية الأطراف، اذ يعتبرها جميعاً انماطاً من التراكم الرأسمالي، ولا أكثر من ذلك.

إن المنهج المجرد لا يجدي في الممارسة السياسية. فما معنى ان مجتمعات الاتحاد السوفياتي والصين ويوغوسلافيا وكوبا والولايات المتحدة والهند تتشارك جميعاً في طابع وحيد؟ انها مجرد أشكال لنمط الانتاج نفسه؟ الا يمنع هذا القول المجرد اي تحليل سياسي مفيد لمن يتساءل عما يجب ان تفعله القوى التقدمية في هذه المجتمعات المختلفة؟

ثمة بعد آخر للنظرية المجردة الاقتصادوية، وهو فرضيتها المبسّطة القائلة ان تراكم رأس المال يؤدي من تلقاء نفسه الى زيادة مستمرة في تمركز وتركيز السيطرة على وسائل الانتاج، كأن مصير الرأسمالية ان يتحول هذا النظام تدريجياً الى نظام «دولني» قائم على تركيز السيطرة على وسائل الانتاج في ايدي الدولة. اي بعبارة اخرى، كأن

المستقبل «الدولني» للمجتمع امر اجباري لازم لا مفر منه موضوعياً. وفي إطار هذه النظرية، يتلاشى الفرق بين المجتمعات الرأسمالية ومجتمعات بعد الرأسمالية اذ تشترك جميعاً في مصير واحد،ونقصد هنا على سبيل المثال نظرية «تلاقي النظم» المزعومة. هذا بينما فرضيتنا المنهجية الأساسية هي ان المستقبل لا يزال مفتوحاً. فاذا كانت هناك فعلاً نزعة «دولنة» واضحة في مجتمعات «بعد الرأسمالية»، فانها نزعة تعمل في تناقض مع نزعات اخرى، منها رأسمالية واشتراكية.

رابعاً: ما بعد الرأسمالية؟

١ - تناولنا فيما سبق اشكالية المجتمعات التي رسمت لنفسها هدف «بناء الاشتراكية». وتوصلنا الى انها لم تنجز بعد هذا الهدف، ولو انها خرجت فعلاً من إطار هيمنة الرأسمالية العالمية، الأمر الذي نعتبره لا مفر منه وايجابياً للغاية في ذاته، إذ فُتح الباب لتقدم وطني وشعبي لا مثيل له في مجتمعات العالم الثالث التي لا تزال تنظر الى مستقبلها، على انه يفترض الانخراط في «التنمية العالمية»، أي بتعبير أدق التنمية الرأسمالية العالمية.

إن صميم اطروحتنا هو بالتحديد في هذه المقارنة بين ما امكن ان تحققه المجتمعات التي «فكت الروابط» (مهما كانت حدود هذه الانجازات) وما لم تحققه ولن تحققه المجتمعات التي ظلت منخرطة في اطار الرأسمالية العالمية.

لا شك ان هذا القول الأخير عن الحدود التاريخية المفروضة على ما سميناه «رأسمالية الأطراف» يتطلب الاثبات. ولكننا لسنا هنا في صدد تقديم حججنا فيما يخص حدود الرأسمالية في اطراف النظام العالمي، وبالاحرى عجزها عن تحقيق ما سمّيته «تنمية متمركزة على الذات»، والتي هي شرط تحقيق تجانس اجتماعي على نمط ما تحقق منه في مجتمعات رأسمالية المركز، إذ استرسلنا في هذا الموضوع في اماكن اخرى وبخاصة - بالنسبة الى القارىء العربي - في بعض فصول كتابنا عن **أزمة المجتمع العربي**[٦] وفي مقالنا الصادر في «قضايا فكرية».

وفيما يلي سنعتبر ضمنياً رجوع القارىء الى هذه الكتابات ان لزم الأمر بالنسبة اليه، من دون عودتنا الى هذا النقاش هنا. فلن نتناول مثلاً موضوع مضمون مفهوم «التمركز على الذات» أو مفهوم «السيطرة الوطنية على التراكم». وكذلك مضمون المفاهيم التي تتعلق بسمات مجتمعات رأسمالية المركز - مثل مفهوم «التجانس

(٦) سمير أمين، ازمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

الاجتماعي» ـ ورأسمالية الأطراف ـ مثل مفهوم كومبرادورية البرجوازية والدولة». . . الخ .

نرى فيما يلي: (أ) ان الخروج من النظام العالمي سمح فعلاً لمجتمعات بعد الرأسمالية بتحقيق تنمية متمركزة على الذات، وفي الوقت نفسه ان هذه التنمية تمت في ظروف فتحت مرحلة تاريخية للانتقال الى الاشتراكية، وهي مرحلة لم تتم بعد فتتسم بتواصل فعل التناقض بين نزعات ثلاث (الاشتراكية والرأسمالية والدولنية). ثم (ب) ان هذه الاشكالية (اي اشكالية «ما بعد الرأسمالية») هي التي تحدد ايضاً طابع التحدي الذي تواجهه مجتمعات العالم الثالث المعاصر.

٢ ـ فلنرجع الآن الى مميّزات التنمية المتمحورة على الذات (اي السيطرة الوطنية على التراكم والتجانس الاجتماعي الناتج عنها). ولننظر الى التجارب الاشتراكية من هذه الزاوية . لا شك ان هذه التجارب ـ سواء أكانت اشتراكية أم لا ـ في الاتحاد السوفياتي والصين وغيرهما قد حققت هذه الشروط.

فهنا ـ في جميع هذه التجارب (الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية بما فيها يوغوسلافيا والبانيا وكوريا الشمالية والصين وفيتنام وكوبا) تعمل تنمية قوى الانتاج في إطار استراتيجية وطنية مخططة متمركزة على الذات من دون شك. قطعاً يجب نقاش هذه التجارب من زوايا كثيرة: أهي اشتراكية ام أعادت تكوينها طبقياً؟ ماذا حققت فعلاً في ميدان تنمية قوى الانتاج؟ الى اي مدى اسلوب التخطيط فعال فعلاً؟ ما هي طبيعة الصعوبات والتناقضات التي تتعرض لها؟ أهي من طبيعة المأزق ام من طبيعة العقبات المؤقتة؟ ولكن رغم كل هذه التساؤلات يجب الاعتراف بالطابع المتمركز على الذات لهذه التجارب.

ومن هذه الزاوية، لا شك ان نجاح هذه التجارب يقابل فشل تجارب العالم الثالث الرأسمالي. فهنا ايضاً أوجه الاختلاف في نتائج متعددة. فقد حققت بعض هذه التجارب في العالم الثالث معدلات مرتفعة للنمو، بينما لم يحققه البعض الآخر. وفي بعض التجارب، كان تدخل الدولة المحرك الأساس، بينما لم يكن كذلك في تجارب أخرى. وبعضها اخذ في الاعتبار أهدافاً اجتماعية تجاهلها غيرها. . . الخ، ولكن لم تنجح هذه التجارب المختلفة في تثبيت تنمية متمحورة على الذات، وبالتالي، لم تتقدم كثيراً في اتجاه التجانس الاجتماعي، ولا في اتجاه تقوية استقلاليتها إزاء القوى الحاكمة على الصعيد العالمي.

هل نستنتج من ذلك ان التجارب الشيوعية ناجحة من حيث الأهداف الوطنية، وان كانت فاشلة من حيث الهدف الاجتماعي، وهو أصلاً الغاء الطبقات؟

شئنا أم أبينا، فإن اعتبار معنى الهدف الاشتراكي يفرض نفسه هنا. قطعاً يؤكد الخطاب الرسمي للنظم «الاشتراكية» (وهو خطاب نظام الحكم) تحقيق الهدف. فهو خطاب يساوي تحقيق الاشتراكية بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج في صالح ملكية الدولة والجمعيات التعاونية.

وجدير بالذكر هنا ان لينين وماو لم يكتفيا بالخطاب «الرسمي». فكانا يطرحان تحديداً التساؤل حول هذا الطابع الاجتماعي. وهذان القائدان لم يترددا في التساؤل حول مدى تحقيق «الاشتراكية». اذ كانا يحللان الواقع، في إطار اعترافهما بالصراع المستمر بين القوى الاشتراكية والقوى الرأسمالية. وكان ماو اعتبر ان القوى الرأسمالية تغلبت على القوى الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي بعد وفاة ستالين. أما نحن فنعتبر ان تراجع القوى الاشتراكية سبق هذا التاريخ، فيرجع الى اسلوب اقامة الجمعيات التعاونية في الريف في أوائل الثلاثينات، هذا الاسلوب الذي الغى التحالف الشعبي، وسمح بإقامة دولة استبدادية. هذا، ولا نعني إطلاقاً ان تراجع القوى الاشتراكية ادى الى اعادة الرأسمالية. أما فيما يتعلق بالصين، فكان ماو نفسه يعتبر في أول الثورة الثقافية، ان القوى الرأسمالية كانت على وشك ان تهزم الميول الاشتراكية. ونظراً الى ان خلفاء ماو دانوا اتجاهات الثورة الثقافية إدانة تامة، فان المنطق يفرض الاستنتاج ان القوى الرأسمالية هنا ايضاً تغلبت على القوى الاشتراكية. هذا على الأقل اذا أخذنا بالمنطق الماوي، وليس هذا استنتاجنا بالتحديد. فمن جهة أولى، لا نعتبر ان القوى المعادية للاشتراكية هي دائماً ذات طابع رأسمالي، وذلك بالنسبة الى هاتين الحالتين. ومن جهة اخرى لا نرى شيئاً مماثلاً لاقامة الجمعيات التعاونية بوسائل العنف قد حدث في الصين، وبالتالي لا نرى دولة استبدادية صينية قد انشئت. فهذه الدولة الأخيرة - وان كانت بيروقراطية وغير ديمقراطية - الا انها مختلفة عن الدولة السوفياتية. فعلاقاتها مع الجماهير (لا سيما الجماهير الريفية) لها طابع مختلف عن طابع تلك العلاقات في النظام الستاليني.

فلا يمكن اطلاق حكم موحد على جميع هذه التجارب، بل يجب اعتبار الاختلاف السائد هنا فيما يتعلق بالطابع الاجتماعي للحكم، وبالتالي بطبيعة «ازمة» هذه المجتمعات (أهي ذات طابع المأزق؟)، وكذلك فيما يتعلق بعلاقات هذه المجتمعات مع العالم الرأسمالي، وامكانات تطورها المستقبلية... الخ. فلا يمكن الاكتفاء بالنعت السلبي (مجتمعات غير اشتراكية) أو بالنعت الايجابي الاحادي البسيط (مجتمعات رأسمالية ذات «خصوصيات») أو بالنعت غير المحدد، بل الملتبس (مجتمعات «نظام دولة» أو نظام طبقي جديد). بالأولى، لا يمكن توحيد الحكم على الجميع

واعتبار الاتحاد السوفياتي والصين والبانيا ويوغوسلافيا والمجر وفيتنام وكوبا نموذجاً واحداً.

لا شك أن هناك عدداً من المميزات العامة والمهمة مشتركة. فهي مميزات ناتجة عن عاملين مهمين مشتركين وهما: **الأول**، ان جميع هذه الأنظمة انشئت نتيجة ثورات شعبية تمت في بلدان متأخرة، يسود فيها الطابع الريفي الى حد كبير، وقد ترتب على ذلك ضرورة التعجيل في تنمية قوى الانتاج، وفي الوقت نفسه تحقيق عدد من المتغيرات قامت بها البرجوازية والتنمية الرأسمالية في المناطق الأكثر تقدماً. اما العامل المشترك **الثاني**، فهو في القيادة لهذه الثورات الشعبية التي تمت على أيدي أحزاب شيوعية من التيار اللينيني البلشفي. وقد جرّت هذه الوراثة كثيراً من المفاهيم والممارسات فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة والطبقة، والطبقة والطليعة، والطليعة والحزب... الخ. وأثّرت هذه المفاهيم والممارسات في مشكلة السلطة والديمقراطية تأثيراً عميقاً. وليس المهم هنا إطلاق «أحكام» على هذه المفاهيم والممارسات (اعتبارها «ماركسية صحيحة» أم «انحرافات») من زاوية ايديولوجية أو اخلاقية، بل المهم هو فهم ظهورها ونموها، والبحث عن جذورها في نشأة التناقضات الجديدة التي نتجت عنها في المجتمعات التي استلهمت منها.

وقد ورثت المجتمعات الاشتراكية من وراء هذا التاريخ، كثيراً من المشاكل التي لا تزال قائمة من دون حل. ورأينا، في هذا الصدد، ان هذه المشاكل السياسية هي العقبة الأساسية لاستمرار تنمية قوى الانتاج فيها، اي بعبارة أخرى، ان الجانب السياسي هو الذي يحدد طبيعة ازمة المجتمعات الاشتراكية. هذا، ويمكن بالطبع النظر الى الجانب الاقتصادي لهذه الأزمة. فهي نظم حققت فعلاً نمواً جباراً لقوى الانتاج على أسس توسعية، أي من خلال تحويل قوى العمل من الزراعة الى الصناعة، واستعارة انماط تكنولوجية مأخوذة من تجربة الغرب المتقدم. وقد تم هذا النمو التوسعي بواسطة تخطيط إداري وتحديد دور السوق... واليوم يتعرض استمرار هذا النموذج الى ضرورة الانتقال الى مرحلة التراكم الكثيف، الأمر الذي يتطلب بدوره تحسين الانتاجية باللجوء الى وسائل أدق وأكثر فعالية. والسؤال هو: هل سيتم هذا التقدم ام لا؟ وإن تم، هل سيكون ذلك من خلال «العودة الى الرأسمالية» أو حتى اقامتها (اذا اعتبرنا ان الرأسمالية هنا لم توجد قبل الثورة الا في صورة بدائية)؟ ام سيتم من خلال تنمية علاقات إنتاج جديدة تضمن رقابة المنتجين الحقيقية، وهي تعريف الاشتراكية؟

إن هذه التساؤلات حول مستقبل النظم الاشتراكية المزعومة، تظل مفتوحة في رأينا. قطعاً يعتبر البعض ان المشكلة حُلت، إما لأنهم يعتبرون ان هذه النظم هي في

الواقع رأسمالية، واما لانهم يرونها على انها نظم جديدة (نظم دولة) مثبتة. وقد سبق ان تناولنا هذا الموضوع، ورأينا ان المذهب الأول. الذي عبّر بتلهيم عنه، ناتج تبسيط رفضناه. فهو رأي قائم على اختصار الرأسمالية الى ظاهرة وحيدة هي ظاهرة العمل الأجير. هذا بينما نعتقد نحن ان الرأسمالية تتطلب أكثر من ذلك، فتتطلب ايضاً تفتت ملكية رأس المال، وهو شرط عمل المنافسة، وهي بدورها عامل جوهري لسيادة ظاهرة «الاستلاب الاقتصادي» التي اعتبرناها عنصراً أساسياً في حركية الرأسمالية. هذا بينما لا يزال اللجوء الى السوق (ومنافسة رؤوس الأموال) ناقصاً، أو شبه ناقص، الى الآن في هذه المجتمعات. اما المذهب الثاني - أي اطروحة «الدولنة» (Etatisme) فان ميزته هي عدم إرجاع ظاهرة جديدة الى نموذج قديم. ولكن هذا المذهب يعاني في كثير من الأحيان من التعميم المجرد. وسنرجع الى هذا الموضوع فيما بعد.

وعلى كل حال، فلا يمكن التعمق في النقاش طالما تمسكنا بالمميزات العامة لتلك المجتمعات، بل على عكس ذلك يجب لفت النظر الى خصوصيات كل منها. فان كلاً من هذه الثورات أشركت في ظروفها التاريخية الملموسة ما يبدو لنا ثلاثة اتجاهات جوهرية، وهي: أولاً: الاتجاه الاشتراكي الصحيح، وهو تعبير عن المضمون الشعبي للقوى الاجتماعية التي تم تنظيمها للثورة ضد الرأسمالية. وهو اتجاه يستحيل انكار وجوده، رغم حقيقة فراغ الحديث الرسمي لنظام الحكم، وثانياً: الاتجاه الدولني (ونقصد هنا مركزية نظام الدولة في تنظيم جميع أوجه الحياة الاجتماعية) وهو اتجاه يعبر عن تبلور قوى اجتماعية جديدة مسيطرة أو تميل الى السيطرة، وثالثاً: الاتجاه الرأسمالي، وهو ناتج قوى موضوعية مرتبطة باحتياجات تنمية قوى الانتاج عند هذه المرحلة.

وأشركت كل ثورة من هذه الثورات هذه العوامل الثلاثة المتناقضة بعضها مع بعض، أشركتها في شكل معقد خاص بها. فالثورة الروسية التي أنشأت هذا التاريخ، قامت على أساس تحالف عمال وفلاحين اعتمدت السلطة السوفياتية عليه فعلاً الى أيام اقامة الجمعيات في أوائل الثلاثينات. وقد تم انشاء الجمعيات، من خلال استخدام العنف نتيجة معارضة الفلاحين لها. وكان هدف الدولة الاستبدادية التي أنشئت على أساس تدمير التحالف الشعبي هو بالذات استغلال الريف من أجل تعجيل التصنيع. وقد تم هذا التصنيع من خلال استعارة الأشكال الفوردية لتنظيم العمل واخضاع الطبقة العاملة الجديدة - والمكوّنة الى حد كبير من مهاجرين من الريف المضروب - لمقتضيات هذا الشكل للانتاج. هكذا أصبحت الدولة نفسها نقطة تبلور الطبقة الحاكمة الجديدة. ومن هنا الطابع «الدولني» لهذه الطبقة، وهو طابع ليس مهيمناً فقط، بل يكاد يكون منفرداً. هذا، ولكن مرحلة التراكم التوسعي

انتهت منذ عقود. وبالتالي فان «مشكلة الفلاحين» فقدت أهميتها. فالفلاحون أنفسهم لا يمثلون الآن إلاّ نسبة صغيرة من اجمالي السكان. ثم تنازلت الدولة لصالح هذه الأقلية تنازلات اقتصادية مهمة جداً، منذ أواسط الخمسينات. ولكن مشكلة الانتقال الى التراكم الكثيف، لم تجد حلها الى الآن. ويبدو ان الطبقة الحاكمة منقسمة على بعضها في هذا الصدد، فهناك فريق يرى الحل في زيادة اللامركزية في اطار نظام الدولة. ولعل خروتشوف مثّل هذا التيار الذي يعتمد بصفة أساسية على طبقة التكنوقراط الجدد، كما يظهر من مضمون الاقتراحات المطروحة (تقوية دور السوق، ايديولوجيا «الاستهلاك» على النمط الغربي، والتخلي عن تسييس الجماهير). وهناك تيار آخر لعل بريجنيف قد مثله، وهو تيار محافظ لا يجرؤ على أكثر من اصلاحات جزئية من النوع «الليبرالي» أكثر منها «ديمقراطية». ولكن الى جانب هذه المواقف المحافظة، توجد أيضاً اتجاهات تنظر الى الحياة السياسية والايديولوجية وتميل الى انعاشها. ولا شك ان وجود هذه الاتجاهات انما هو انعكاس لاستمرار الاتجاه الاشتراكي في المجتمع، رغم صعوبة تغلبها في الظروف الموروثة وعداوة الغرب.

وفي رأينا، تتعامل هذه الاتجاهات الثلاثة أيضاً في الصين. ولكن المزيج الصيني الخاص لها أكثر توازناً، فهو أقل انحرافاً في صالح «الدولنة». والسبب هو، كما قلنا، انه لم تحدث هنا عملية مماثلة لاقامة الجمعيات بالعنف. فالدولة اذاً ـ ولو انها بيروقراطية وغير ديمقراطية ـ معرضة للضغوط الاجتماعية أكثر منها في الاتحاد السوفياتي، بل ليست الدولة هي النقطة الوحيدة لتبلور قوى اجتماعية سائدة. فهناك الى جانبها، ميول السلطات المحلية الشعبية التي شجعت الماوية انعاشها. وهناك أيضاً طبقة من الرأسماليين الحقيقيين الذين يشجع الخط الحالي مبادراتهم، ويكوّن هؤلاء وأولئك نقطة تبلور الى جانب الدولة. فالمزيج هنا متّزن بين اتجاه اشتراكي لا يزال حياً. واتجاه رأسمالي وطني صميم، واتجاه دولني يستطيع ـ في ظروف النزاع الداخلي رأسمالية/ اشتراكية ـ أن يحتفظ بالهيمنة. ولذلك لا نرى من الممكن ان يصبح الاتجاه الرأسمالي «كومبرادورية» على نمط ما يحدث في بلدان العالم الثالث الرأسمالي، فهو اتجاه رأسمالي وطني. هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، فان عملية التراكم التوسعي لم تصل بعد في الصين الى حدودها. هذا اضافة الى ان القاعدة الشعبية لم تفتت كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي، مما يشجع الميل نحو تقدم الحياة السياسية والايديولوجيا الشعبية، الأمر الذي يستبعد بدوره الحل المتمركز على تحالف تكنوقراطية ذات طابع دولني/رأسمالية وطنية.

ونجد ظروفاً مماثلة، أي أكثر تفتحاً للتطور، في يوغوسلافيا وفي المجر. وتعمل هنا هذه الظروف في مرحلة أكثر تقدماً من زاوية نمو قوى الانتاج، إذ ان المرحلة

التوسعية انتهت، ولكنها تعمل أيضاً في ظروف دولية غير مؤاتية: صغر الدول، تغلغل النفوذ الغربي في يوغوسلافيا، ضغط السوفيات في المجر. . . ولذلك نعتبر ان استمرار تطور الصين على الأسس الحالية، أي توازن (ولو متحرك) بين الاتجاهات الثلاثة المذكورة ونمو قوى الانتاج على أساسها، انما يمثل أحسن فرضية للمستقبل الاشتراكي في الأجل الطويل.

هذا، وهناك أيضاً في العالم «الاشتراكي» أمثلة سلبية من تطور أدّى الى مأزق حقيقي. ومنها مثل تشيكوسلوفاكيا المجمدة من خلال المخاوف السوفياتية، ومثل رومانيا المجمدة في شكل بدائي من «الدولنة». ومثل بولندا التي غاصت في أوهام الجاذبية الغربية، ومثل فيتنام التي لم تبدأ بعد مرحلة التراكم التوسعي، وذهبت في اتجاه الفرار الى الامام في مغامرات عسكرية اقليمية. فلا يمكن الغاء جميع هذه الخصوصيات والاكتفاء بالمفهوم العام «للدولنة» من دون عمل حساب لها.

هذا، ولا شك ان التجارب السوفياتية والصينية نجحت تماماً من حيث قدرتها على فرض نفسها كقوة مستقلة في النظام العالمي. وكذلك بالنسبة حتى الى الدول الصغيرة مثل يوغوسلافيا أو المجر. هذا بينما لنا تحفظات بالنسبة الى تلك التجارب التي أوقعت نفسها في مأزق.

لا شك أيضاً ان اعطاءنا أهمية كبيرة لعنصر تحقيق الأهداف الوطنية لا يشارك فيه الجميع. فالماركسية المبسّطة مثلاً ـ وبخاصة التأويل الذي لا يدرك أهمية التناقض مراكز/أطراف ـ تحكم على «الوطنية» على انها دائماً «انحراف». وقد سبق قولنا ان هذا الموقف يختلف كثيراً عن موقف رأس المال العالمي المهيمن. أليس التماثل بين آراء بل وارن (التي انتقدناها في مكان آخر) المعبّرة من خلال «لغة» ماركسية من جهة، وبين آراء البنك الدولي من جهة أخرى، أليس هذا التماثل دليلاً على صحة قولنا؟

٣ ـ نواجه إذا مرة أخرى مشكلة الدولة والدولنة التي لا مفر منها.

تعتمد الماركسية في مفهومها لتحرير الانسان على إلغاء القيمة وإلغاء الدولة. فالغاء القيمة هو شرط التحرير من عبودية الاقتصاد. فالقيمة هي التعبير عن الندرة والفقر، وتعبّر عن نفسها في الاستلاب السلعي، وهو يؤدي بدوره الى أن القوانين الاقتصادية تفرض نفسها كقوى طبيعية. أما الدولة، فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد.

ولكن ماركس كان يعي خطر التصورات الطوباوية. ولذلك امتنع عن وصف سابق لآليات مجتمع متحرر من القيمة والدولة. هذا ولم تقدم الى الآن، وللأسف،

المجتمعات الاشتراكية اجابات مقنعة في هذا الصدد. هذا أقل ما يمكن أن يقال عنها. فلم يؤدّ الغاء ملكية الرأسماليين لصالح ملكية الدولة، وكذلك الغاء السوق واحلال التخطيط محلها، لم يؤدّ ذلك الى سيطرة المنتجين على المجتمع وبالتالي التخلص من الاستلاب. وفي الوقت نفسه لم تلغ الدولة، بل تقوّت في أشكال بيروقراطية واستبدادية. ان الحجج المقدمة لتبرير هذا الواقع معروفة، فهي حجج شكلية لم نقبلها. ان استمرار الدولة (والدولنة) هو فرض فرضته ظروف الانتقال الطويل الى ما بعد الرأسمالية، وهي ظروف تتعلق بالميزة الأكثر جوهرية للتوسع الرأسمالي، أي توسعه غير المتكافىء، وبالتالي ضرورة بدء الانتقال من ثورة أطراف النظام. وينتج عن ذلك الطابع المعقد لمجتمعات ما بعد الرأسمالية، أي طابعها المتناقض الذي لا مفر منه، والذي يدعو الى استمرار الدولة. أما هيمنة الدولة (أي الدولنة) في حالة الاتحاد السوفياتي فترجع الى ظروف تاريخية خاصة كما رأينا. هل أدّى ذلك الى نظام اجتماعي جديد وليس الى «عودة» الرأسمالية؟ هل يمكن اعتبار هذا النظام مثبتاً؟ أو في حالة «انتقال» (الى أين؟) أم في مأزق؟ أيمكن أن يتطور نحو الاشتراكية؟ لقد طرحنا هذه الأسئلة التي نعتقد ان الاجابات عنها لا تزال مفتوحة.

إن استمرار التوسع الرأسمالي كما هو - أي على أسس غير متكافئة - وكذلك الاستمرار الغالب في رفض نتائج هذا التوسع من قبل الشعوب التي تعانيه بالضرورة، ان كل ذلك يدفعنا الى الاعتقاد بأن التاريخ سوف يستمر في الاتجاه الذي بدأ به منذ عام ١٩١٧. أي بعبارة أخرى أن مناطق متخلفة من النظام سوف «تفك الروابط» (أي «تخرج» من منطق النظام) وان هذه العملية ستكون الفصل الأول من تطور طويل محكوم من تفاعل النزاع بين اتجاهات ثلاثة هي الاشتراكية والرأسمالية الوطنية والدولنية. ويؤدي رفض هذه الضرورة التاريخية - باسم حب المطلقات، أو رغبة في الوصول السريع الى الهدف النهائي - الى عجز سياسي مؤلم ثم يأس. فلا بد من اندراج الكفاح السياسي في اطار الواقع اذا كان الغرض هو تغيير الواقع وليس الاكتفاء بالتحليل - بعد حدوث الحوادث في معظم الأحيان - ولا شك ان قبول هذا الواقع هو أيضاً قبول فكرة ان «السيطرة المجتمعية على المصير» لا يمكن الوصول اليها وتحقيقها «تحقيقاً تاماً» مرة واحدة، بل بالتدريج. وعلى كل حال فان رأينا هنا هو اننا نجهل ما هو مجتمع متحرر من الاقتصاد والدولة. أضيف الى ذلك انني لا أتصور هذا التحرير على انه «مطلق ميتافيزيقي». ولذلك اقترحت في مكان آخر التمييز بين الاستلاب الاجتماعي والاستلاب الانساني (الانثروبولوجي)، وذلك من أجل اعطاء طابع نسبي لمفهوم «شفاف المجتمع» ولمفهوم «السيطرة المجتمعية على المصير».

ولا شك ان «الوطن» يمثل في هذه الظروف جانباً من التطور في المستقبل المنظور

لا يمكن استبعاده. فاذا كان الغاء الرأسمالية مستحيلاً على الصعيد العالمي مرة واحدة، فـان ذلك يؤدي بـالضرورة الى ان الأقطار التي تنفصـل عن النظام الـرأسمالي لا تـزال تعيش في عالم «منظومـة الدول». وقـد قدمت نـظم الحكم في الدول الاشـتراكية هـذه الحجة من أجل تبرير استمـرار الدولـة. ولا شك ان استخـدامها لهـذه الحجة لم يكن بـريئاً، ولكن الأمـر يبقى مطروحـاً، وعلينا أن نتسـاءل عن مضمون هـذه الدول التي خرجت عن النظام الرأسمالي من زاوية اجابتها لمشكلة الوطنية. لقد اقـترحنا في مكـان آخر تحليلاً لهذا الواقع الاجتماعي ـ أي الوطن ـ واعتبرنا انه واقع اجتماعي ليس «فـوق الطبقات» ولكنه «الى جانب الطبقات»، شـأنه في ذلـك شأن وقـائع اجتـماعية أخـرى مـثل الجنس. ورأينا ان انكار هذه الوقائع يؤدي دائماً وبالضرورة الى تبرير الاضطهاد بأشكاله، وان جميع أوجه الاضطهاد تخدم في نهاية الأمر استغلال العمل. كـما رأينا ان الاكتفاء بوضع هذه الوقائع الاجتماعية جنباً الى جنب من دون ادماجها في كلّ موحد، يؤدي دائماً وبالضرورة الى اضعاف قدرتهـا المحتملة في تعبئة القـوى العاملة من أجـل التغيـير. هـذا لا يمنع النـظر النقـدي للواقـع «الـوطني»، الـذي يتـطلب التحليـل والتحديد. فيجب اعتباره على انه واقع «نسبي» كما اننا نحتاج الى مزيد من التفكير في جذور «ايديولوجيا الوطن» وتكوينها في ظروف تاريخ أوروبا ثم تصديرهـا على صعيـد عالمي، شأنها في ذلك شأن عناصر أخرى من الايديولوجيا المهيمنة على صعيد عالمي.

لا مفـر إذاً من الاعـتراف بضرورة الـدولـة وضرورة المضمـون «الـوطني» للمجتمـع. وفي الوقت نفسـه، يجب عدم نسيـان الهدف البعيـد وهـو الغـاء الـدولـة والوطن. ان هذا الموقف شرعي، بل ضرورة حيوية. ثم يتحقق الخطر الطوباوي هنا حينما نحاول تصـور «علم دون أوطان». فقـد أثبتت التجربـة في هذا الصـدد انه من المستحيل تقريباً التحرر من التصورات المحكومـة من الايديـولوجيـا المهيمنة، أو يكتفي المفكر بعموميات غير محددة مثل: «الاختلاف»، من دون تحديد أوجه الاختلاف.

وينكر الكثير في الغرب هذه الضرورات، أي ضرورة الدولة واستقلالية الـوطن ازاء النظام الكلي. وهذا الرفض هو عنصر مهم في الايديولوجيا المهيمنة. ويبدو لنا ان تفسير هذه الأوضاع انما هو أمر بسيط تكاد تكون جـذوره في علم النفس. فهنا تلعب دورها خيبة الأمل الناتجة عن البعد بين الخطاب الاشتراكي الرسمي وواقع المجتمعات الاشتراكية، وكذلك الإحساس بالعجز وعدم إمكـان عمل فعّـال في الغرب المتقـدم، وكـذلك الغني الـذي يسمـح بالقاء خـطاب كـريم واتخاذ مـواقف أنـانيـة في الـوقت نفسه... الخ. هذا، ولا شك ان الهجـوم الايديـولوجي اليميني الحـالي قد نجـح في استغلال هذه «اللغة اليسارية» لأغراضه اليمينية الحقيقية.

فيمكن تلخيص مضمون هذا الخطاب «اليساري» في النقاط الأربع الآتية: ١ ـ ان «الشرق» (روسيا والصين وغيرهما) ليس اشتراكياً، بل في مأزق. ٢ ـ ان الوطنية في ذاتها، وفي جميع الظروف عنصر غير اشتراكي وسلبي. ٣ ـ ان الدولة في جميع الظروف هي عدو الشعب. ٤ ـ وبالتالي ان ميدان الكفاح الحقيقي هو ميدان الحقوق الديمقراطية.

ولسنا هنا في صدد الغوص في تفاصيل هذه المناقشات الملتبسة، بل سنكتفي بذكر بعض ملاحظاتنا في شأنها.

يجب، قبل كل شيء، التوقف قليلاً عند القول الذي يدّعي ان «الشرق متجمد». فهل هو فعلاً أكثر تجمداً من الغرب؟ نرى هنا ان اجماع الرأي على أساس اقتصادوي في الغرب أفرغ التمييز يمين/يسار من أي مضمون، وألغى مغزاه التاريخي الأصلي، فجمود المجتمع لا يمنع اعترافنا أيضاً بأن المجتمع السوفياتي يبدو حالياً عاجزاً أو شبه عاجز عن مواجهة احتياجات تغيير عميق. (هذا بعد أن حقق هذا المجتمع تغيرات مهمة جداً في تاريخه، اذ أصبح القوة العظمى الثانية). ولكن هناك مجتمعات اشتراكية أخرى مثل الصين ويوغوسلافيا والمجر لم تصب بالشلل نفسه، فيبدو لنا انها قادرة على التغيير والتطور السريع نسبياً.

هذا، ويبدو لنا أيضاً ان «معاداة الدولة» في كثير من الأحيان لا تعتمد على أسس علمية. وهنا نجد كثيراً من اللبس بين الدولة والجهاز الاداري، فهنا نجد من يبكي من «الضرائب الثقيلة التي تمتص ٦٠ بالمائة من الدخل القومي»، ومن يثير الضحك السهل بمناسبة ممارسات البيروقراطية الصغيرة، ثم ينتهي بالقول ان الدولة عدو الشعب. وينسى هؤلاء ان الدولة لعبت دور المحامي بالنسبة الى الضعيف، وذلك في الصراع الطبقي في الغرب نفسه! ان الرئيس الأمريكي رونالد ريغان لم يخطىء في هذا الصدد حينما أخذ في الهجوم ضد «دولة الرفاهية». وفي معظم الأحيان، تنسى الاقتراحات المطروحة من أجل «تحجيم الدولة». ان الديمقراطية الغربية نفسها أنشئت وتقدمت على أساس تقوية الدولة. وهناك أمثلة كثيرة في هذا الصدد، منها ان كثيراً من تجارب «اللامركزية» انتهت بالتخلف الى اليمين وتشويه الديمقراطية، وذلك لسبب بسيط وهو ان اللامركزية قوّت القوى المحلية الرجعية، وأضعفت الوعي السياسي الذي ينمو فقط في ظروف توسيع الآفاق وادراك الصورة الكاملة للمجتمع. ولنسأل إذاً السؤال الآتي: أيمكن تصور هيمنة المجتمع على مصيره في ظروف قوى انتاجية نامية من دون «تنظيم» معقد، وبالتالي جهاز وأجهزة؟ أيمكن التمسك بالضمان الاجتماعي على صعيد ملايين الأفراد والتمسك بالتكنولوجيات المتقدمة، وفي الوقت

نفسه تصوّر الهيمنة المجتمعية فقط في صورة «جماعات صغيرة العدد». . .؟ فلنعترف ان معرفتنا عن كيفية تمفصل العمل الحر للأفراد من جهة، وآليات الجماعات المختلفة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من الجهة الأخرى، ان معرفتنا بكل هذه المشاكل محدودة للغاية.

يتغذّى الخطاب الحالي «الليبرالي الجديد» حول الديمقراطية من هذا النوع من «التحليل» الذي يلغي جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ويحلّ محلها نظرة ميتافيزيقية وتعارضاً مطلقاً بين هذين العنصرين، وينسى هذا الخطاب الليبرالي نقد ماركس للديمقراطية في الرأسمالية وحدودها، وهو نقد صحيح يذكر لنا أن الديمقراطية تتطلب أكثر من مجرد اعتراف بـ «الحقوق» (ومنها حقوق الانسان)، وذلك مهما كانت هذه الحقوق مهمة.

ولا يمنع نقدنا للنظرة المطلقة، «المعادية للدولة»، التوقف أمام ظاهرة تزايد دور الدولة الناتج عن احتياجات التراكم الرأسمالي. فيعمل هذا التراكم في اتجاه التركيز المتزايد المؤدي الى المؤسسة الضخمة. وتعاني هذه المؤسسة ـ وان كانت غير حكومية ـ من جميع عيوب البيروقراطية، وذلك دون ميزة الشفاف السياسي الذي يمكن أن نجده في القطاع الحكومي فقط. هذا إضافة الى أن التناقض بين القدرة الانتاجية والقدرة الاستهلاكية (وهو تناقض جوهري ناتج عن ميل النظام الرأسمالي الى تنمية القدرة الانتاجية الى الحد الذي يزيد عن قدرة الاستهلاك) يفرض على النظام اقامة قطاع «ثالث» (من أجل ابتلاع الفائض) الى جانب القطاعين التقليديين، أي قطاع انتاج وسائل الانتاج وقطاع انتاج وسائل الاستهلاك. والقطاع الثالث يكاد يكون بالضرورة حكومياً، في صورة مصروفات عسكرية أو مدنية اجتماعية. وما معنى ذلك؟ أليس هو ان الاشتراكية أصبحت هنا أيضاً حاجة موضوعية ناتجة عن التراكم نفسه؟ طبعاً تختلف الأسباب التي جعلت الاشتراكية هنا أيضاً حاجة موضوعية من الأسباب التي تجعلها ضرورة في الأطراف.

ويترتب على ذلك ان وحدة التراكم تميل الى ان تنفجر وتخرج عن حدود المؤسسة المنتجة أو المؤسسة المالية، حتى تصل الى التوحّد مع التكوينة الاجتماعية بمجملها، أي الدولة. لعل الرأسمالية اليابانية تستفيد في هذا الشأن بميزة موروثة من جذورها التاريخية والايديولوجية والسياسية، إذ توحدت وحدات التراكم تحت رقابة الدولة باكراً. ولكن الاتجاهات نفسها تعمل أيضاً في الغرب، على الرغم من أيديولوجيا التمييز بين «العام والخاص». فاذا لم تتجه المجتمعات الغربية الى الاشتراكية، على الرغم من نضوج شروطها، وذلك لأسباب سياسية (تتعلق بدورها في «الاجماع في الرأي» الناتج عن مواقف المراكز المهيمنة في النظام العالمي)، فالتطور

الرأسمالي نفسه من شأنه أن يؤدي الى نوع من «الدولنة». ولا بد من اعتبار هذا النوع من الدولنة «دولنة رأسمالية»، والتمييز بينها وبين الدولنة في الانتقال بعد الرأسمالية.

٤ـ يطرح ما سبق عرضه اشكالية «ما بعد الرأسمالية» في إطار يبدو لي متحرراً عن الأطروحات الايديولوجية البحتة التي تقتصر على الحديث المجرد حول التضاد بين الاشتراكية والرأسمالية، فتنبع هذه الأطروحات الايديولوجية من افتراض مبسّط هو ان المجتمع الاشتراكي أصبح حقيقة محققة فعلاً في الاتحاد السوفياتي أو في الصين، أو في كلا البلدين.

ونحن لسنا مقتنعين بان هذا التبسيط يجدي. فاذا رجعنا الى مقولات ماركس عن كنه المجتمع اللاطبقي، لوجدنا ان هذا الاخير يتصف بسمات ايجابية يمكن تلخيصها في جملة: هيمنة مباشرة وكاملة للمنتجين على جميع اوجه النشاط الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية حقيقية متقدمة تفوق من جميع أوجهها الديمقراطية المحدودة المعروفة في الغرب الرأسمالي المتقدم المعاصر. ولا يمكن إبدال التعريف الايجابي بتعريف سلبي مفاده ان الاشتراكية هي إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. فالمطلوب هو تحديد بماذا تستبدل الملكية الخاصة الملغاة، اي تحديد العناصر التي تجعل الشكل الجديد شكلاً مجتمعياً، وليست ملكية الدولة من تلقاء نفسها مرادفاً للهيمنة الاجتماعية المرغوب فيها. فاذا اخذنا بمعيار مقولات ماركس لتوصلنا الى انه يستحيل اعتبار المجتمع السوفياتي والمجتمع الصيني على انهما حققا شروط الهيمنة الاجتماعية المذكورة. ولا يصح تفادي مواجهة السؤال من خلال ذكر انجازات النظم «الإشتراكية» في ميدان التنمية ورفاهية الشعب والاستقلال الوطني. فليست حقيقة هذه الإنجازات موضع شك وتساؤل في أهميتها. انما لا تعني بنفسها «تحقيق الإشتراكية».

وربما يرى البعض في هذه الأقوال موقفاً «سلبياً». واسمع صوت هؤلاء الذين يرفضون فتح باب النقاش حول الطبيعة الحقيقية للمجتمعات التي سمّت نفسها اشتراكية، والذين يذهبون الى ان مجرد فتح باب هذا النقاش انما هو اتخاذ موقف «رجعي» في ذاته، من شأنه ان يؤدي الى خيبة أمل الجماهير، وبالتالي يخدم الاستعمار.

وليكن إذاً موقفنا واضحاً. اطروحتنا هي ان ما حدث الى الآن ـ وهو خروج المجتمعات المذكورة من منطقة سيادة الرأسمالية العالمية ـ انما هو أمر ايجابي للغاية يدفع الى التقدم. ثم ليس هذا الأمر غريباً. ان كون التوسع الرأسمالي العالمي غير متكافىء في ذاته ـ أي مؤد بالضرورة الى انقسام المنظومة الرأسمالية الى مراكز استعمارية مهيمنة وأطراف متخلفة وتابعة تشتد فيها حدة التناقضات ـ قد فرض هذا الشكل من الثورات

المعادية للرأسمالية. فهي حققت فعلاً ما لم يكن من الممكن تحقيقه في إطار النظام العالمي، من تعجيل انماء قوى الانتاج على أساس وطني مستقل يفتح آفاقاً اشتراكية محتملة.

هذا قول، وكون هذه النظم «أكملت» انجاز الهدف، قول آخر. وهنا أود ان اطرح ـ ولو بايجاز ـ بعض التساؤلات حول موضوع «الانتقال الى الاشتراكية»، وأرى ان الثورة الاشتراكية التي تمت في هذه الظروف التاريخية ـ ولا يمكن ان تتم ثورة خارج هذا الاطار ـ تفتح مرحلة تاريخية طويلة، تفوق مدتها السنين بل العقود، اذ لن تنتهي الا بفوز القوى الاشتراكية على صعيد عالمي (وهو أمر خارج عن جدول الحوادث المحتمل حدوثها في الآفاق المنظورة). وفي هذه المرحلة التاريخية، تتآزر وتتعارض قوى تدفع التطور في اتجاهات مختلفة، وأرى هنا ان هذه القوى هي ثلاث وليست اثنتين (الاشتراكية والرأسمالية كما يقال في معظم الأحيان).

أولاها القوى الدافعة في اتجاه التطوير الاشتراكي، ومصدرها الطبقات الشعبية التي عبئت خلال الثورة من اجل تحقيق الأهداف الاشتراكية، وايديولوجيا الطليعة الماركسية التي لعبت الدور الحاسم في هذه التعبئة والتوعية، وذلك مهما حدث فيما بعد من خيبة امل محتملة من قبل الجماهير وفك تنظيمها، ومهما حدث من انحراف بل من تزييف في الميدان الايديولوجي.

وثانيتها القوى الدافعة في اتجاه استمرار، بل انماء علاقات انتاج رأسمالية. وهنا ايضاً يتطلب الأمر رفع ابهام قد يرد. فنحن لا نعتبر ان هذه القوى هي مجرد انعكاس «لبقايا» الماضي بل اطروحتنا هي ان تنمية قوى الانتاج في هذه الظروف التاريخية يستحيل ان تتفادى فتح مجال لتوسيع العلاقات الرأسمالية. إلا ان هذا التوسيع لا يعني ايضاً بالضرورة خضوعاً لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي. فالدولة الوطنية موجودة هنا، وهي عنصر يستطيع ان يمنع تآزر القوى الرأسمالية الداخلية مع القوى المهيمنة على صعيد عالمي لدرجة تؤدي الى عودة الرأسمالية البحتة.

وثالثتها إذاً هي تلك الدولة التي اشرنا اليها. ان الاطروحة الأكثر انتشاراً في صدر الدولة تركّز على دورها كمجرد وسيلة لتنفيذ مصالح طبقية. وعلى هذا الأساس يدّعي البعض ان الغاء الملكية الخاصة (وبالتالي القضاء على الطبقة الرأسمالية) جعل الدولة وسيلة في خدمة الجماهير. بينما يدّعي غيرهم العكس، أي ان هذه الدولة اصبحت تخدم نظاماً رأسمالياً اعيد بناؤه. اما نحن، فلا نكتفي بهذه الادعاءات. فمن جهة، لا نقبل أطروحة ان المجتمع الذي ليس اشتراكياً إنما هو بالضرورة رأسمالي (ولسنا نحن هنا بصدد نقاش هذه المشكلة التي تناولناها في أماكن أخرى). ومن

الجهة الأخرى، نرى ان الدولة في هذه الظروف التاريخية تلعب دوراً مستقلاً، بل هناك احتمال تاريخي وارد مفاده ان يتبلور نمط اجتماعي جديد حول هيمنة الدولة (ولذلك اطلقنا على هذا النمط اسم «الدولنة»).

إن المجتمعات الاشتراكية الموجودة فعلاً «كما يقال» تنتمي جميعاً الى مرحلة «بعد الرأسمالية». فتعمل وتتناقض فيها القوى الثلاث المذكورة. إلا ان تآزر هذه القوى يتخذ اشكالاً ملموسة مختلفة من بلد الى آخر، ومن مرحلة الى اخرى، طبقاً للتطورات التاريخية العينية الخاصة لكل مجتمع.

وفي هذا الصدد، ارى ان النموذج السوفياتي الحالي - اي منذ الثلاثينات - هو أقرب الى نموذج يتسم بهيمنة القوى الثالثة. هذا بينما نموذج الصين - الى الآن - يجمع بين الاتجاهات الثلاثة بشيء من التوازن. فليست مصادر القوى في الصين موحّدة في مركز وحيد، بل هناك أولاً تركّز قوى شعبية تعمل في المسرح السياسي بفضل استفادتها من هامش حرية القرار (ومن المعروف ان هذا الهامش في الجمعيات التعاونية الصينية اوسع كثيراً مما هو عليه في الكولخوز السوفياتي). وحاولت الماوية انماء هذه المراكز. وهناك ثانياً تركّز قوى حول المبادرات الاقتصادية الرأسمالية الجديدة يعتمد عليها الجناح الحاكم حالياً في الحزب. وهناك ثالثاً تركز قوى لها الكلمة العليا في نهاية الأمر - وفي حدود المستطاع طبعاً - في الدولة. ان هذا النموذج الصيني اقرب في الواقع الى نموذج يوغوسلافيا أو المجر، منه الى النمط السوفياتي الحالي.

ما هو الأفضل من حيث التطلع الاشتراكي؟ لست أدري. ولكن حدسي هنا هو ان المرونة افضل من التجمد، ولو ان التجمد يبدو اثبت واقوى. قطعاً تحتوي المرونة على خطر الانزلاق. ولكن قد يكون هذا الخطر اقل ضرراً من الخطر الذي يواجه التجمد، وهو خطر الانغلاق في مأزق.

الفصل الخامس

تكيُّف أم فك ارتباط؟ مستوى الخط الإستراتيجي: هل القومية عنصر فاعل في التاريخ؟(*)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ٩، العدد ٩٨ (نيسان/ ابريل ١٩٨٧)، ص ٢٥ - ٤٦.

١ ـ تقوم الحركات السياسية ـ وكذلك المجتمعات التي تعمل هذه الحركات في اطارها ـ بعملية تحليل الواقع الموضوعي الذي يحيط بها والذي تهدف هذه الحركات الى التأثير في تطويره بواسطة استراتيجياتها للعمل. ويتم هذا التحليل بواسطة منظومة مفاهيم هي نفسها ناتجة عن التاريخ. وينتج عن ذلك احياناً تأخر منظومة المفاهيم المستخدمة عن حقيقة الواقع، الأمر الذي يحد من فعالية الاستراتيجيات أو يؤدي الى نتائج غير متوقعة أو حتى معارضة تماماً للتوقع. ألا تستحق القومية بصفتها واقعاً اجتماعياً موضوعياً وعنصراً فاعلاً في التاريخ في بعض الظروف (سواء أكان العنصر الاساس أم لا) تساؤلا من هذا النوع؟

فاللغة السياسية التي نستخدمها تلجأ الى الكلمة «قومية» بمعنى او بمعانٍ تفترض تمفصلاً معيناً بين هذا الواقع الحقيقي (أو المزعوم أنه حقيقي) وبين وقائع موضوعية أخرى مثل الدولة والمنظومة العالمية للدول والاقتصاد والطبقات الاجتماعية. وفي هذه الشؤون نرث منظومة مفاهيم (والنظرات التي تقوم بالتمفصل بينها) هي في الواقع ناتجة عن نظريات اجتماعية نمت على أساس التجربة التاريخية الأوروبية للقرن الماضي، سواء أكانت هذه النظريات هي النظريات القومية البرجوازية أم الماركسية.

وليس رأينا أن أحدث النظريات الاجتماعية هي بالضرورة أفضلها، ولذلك لا نؤمن بـ «شيخوخة الماركسية» وبعض النظريات الاخرى. بل على عكس ذلك نعتقد ان المادية التاريخية لم تفقد بعد مغزاها العلمي. وتتقوى المادية التاريخية كلما عملت حسابا للتطور التاريخي ورفضت الانغلاق على نفسها. فالمادية التاريخية منهج تحليل وليست منظومة نتائج «نهائية».

هذا، وجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر هو مرحلة أساسية في تاريخنا

المعاصر. فقد تكونت الأوضاع الأساسية التي تميز عالمنا المعاصر خلال هذا القرن من خلال عدد من النضالات القاطعة ذات الطوابع المختلفة من حروب وثورات وتطورات اقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية. ومن بين هذه الأوضاع التي تبلورت بعد ثلاثة قرون من النضوج البطيء نجد بلا شك «الدولة القومية» والنظام الرأسمالي العالمي والتناقضات الطبقية المميزة للمجتمع الحديث. هذا وقد ألقى الفكر الاجتماعي الأوروبي بعض الضوء على هذا التبلور، هذا الفكر الذي أدى الى العلم الاجتماعي كما نعرفه في عصرنا هذا والذي لم يكن قبل ذلك إلا جنينياً في أحسن الفروض.

وقد أنتج هذا التاريخ مجموعتين اثنتين من النظريات، كل منهما تعارض الاخرى، وهما: الماركسية ونظرية صراع الطبقات من جهة، والقومية ونظرية اندماج الطبقات في الدولة القومية البرجوازية الديمقراطية من جهةٍ أخرى. ولا شك أن النظريتين تفسران الى حد كبير كثيراً من أوجه الواقع الظاهر. فهذا الواقع مميز بالصراعات الطبقية العنيفة الى حد الثورة في بعض الاحيان من جهة، وبالصراعات بين الدول القومية التي تصل الى حد الحروب العالمية من الجهة الاخرى. وكذلك فإن النظريتين هما وسيلتان فعالتان من أجل رسم استراتيجيات المجموعات الاجتماعية الفاعلة في التاريخ، أو التي تنوي ذلك. وكان ماركس قد لاحظ بحق أن الايديولوجيا القومية تخدم مصالح البرجوازية، فنادى البروليتاريا الى تجاوز آفاق القومية.

٢ ـ ولكن فعالية الاستراتيجيات المذكورة توقفت على ظروف تاريخية خاصة قد ينسى المحلل تلاحمها الاستثنائي في عصر معين، فيجعل من هذه الاستراتيجيات مبادىء «مطلقة» للعمل.

ويبدو لنا أن هذه الظروف الخاصة، التي نعتقد انها لم تتلاق الا لفترة قصيرة وفي منطقة محدودة من العالم، هي الآتية:

اولاً: وجود تناسب بين الدولة من جهة، وحقيقة اجتماعية اخرى هي القومية من الجهة الأخرى.

ثانياً: الموقف المسيطر للدول القومية المتبلورة في هذا الشكل البرجوازي على صعيد النظام العالمي، أي تعارض المراكز المتبلورة تماماً والاطراف غير المكتملة من هذه الزاوية.

ثالثاً: درجة من الطابع العالمي للنظام الرأسمالي تجعل الاقتصاديات المركزية المتمحورة على الذات، عناصر مساهمة في النظام الكلي، أي عناصر تتمتع بدرجة من الاستقلالية الذاتية بعضها إزاء البعض، وذلك الى جانب تبعيتها المتبادلة.

لعلنا نفهم من هذه الإشارة السريعة، الأسباب الظرفية التي اعطت فعالية

صحيحة للممارسات السياسية المعتمدة على النظريات المذكورة. إن السبب الأول هو وجود ميدان يسمح بفعالية سياسية اقتصادية «وطنية» خاصة لمنطقة محدودة محكومة بواسطة سلطة الدولة. فلا شك أن وسائل هذه السياسات (ونقصد هنا على سبيل المثال لا الحصر: النظام النقدي المركزي والحماية الجمركية وشبكة المواصلات والنقل الداخلي والنظم الادارية والمدرسية الموحدة... الخ) تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية ازاء القوى الخارجية التي تعكس بدورها عالمية الاقتصاد. فالدولة الوطنية تتحكم في صراع الطبقات، بمعنى انها تحد حدوداً له. وينتج عن ذلك وجود سعر موحد متوسط لقوى العمل على الصعيد الوطني، هو ناتج تفاعل العلاقات الاجتماعية وتوازن قواها على الصعيد الوطني. ومن بين هذه العلاقات تجدر الإشارة الى التوازن: زراعة/ صناعة الذي يحدد منظومة الأسعار من خلال تحديده دخول الفلاحين وريع الملاك واتساع السوق... الخ. فهو توازن لعب دوراً تاريخياً حاسماً في وقته. وبهذا المعنى، يمكن القول إن لقانون القيمة بعداً وطنياً. ومن هذا الاطار أيضاً ندرك ان القوميات المعتبرة والطبقات المكونة لها (من عمال وفلاحين وبرجوازية... الخ) هي العناصر الفاعلة في التاريخ. قطعاً ليس هناك سور يفصل هذه النظم القومية عن النظام العالمي. فالعلاقات الاجتماعية الداخلية تتوقف الى حد ما على المواقف التي تحتلها الدول في الترتيب العالمي. فاذا كانت هذه النظم هي جميعاً قائمة على اقتصاديات مركزية متمحورة على الذات، إلاّ أن توسعها يتوقف على مدى استفادتها من الاطراف المفتوحة لها. وقد زادت المنافسة على هذه الاستفادة نحو اواخر القرن الماضي. وكذلك اختلفت درجات القدرة المتنافسة لهذه الاقتصاديات الوطنية. ولكن كل واحدة منها تستطيع ان تحسّن موقفها بواسطة سياسات وطنية متماسكة، اذا سمح بذلك توازن العلاقات الاجتماعية. وبدورها، تساعد هذه الفعالية الاقتصادية على انجاز الحلول الوسطى في ميدان النزاع الاجتماعي، وإن لم تلغ «صراع الطبقات» الا انها وضعت فعلاً حدوداً له. وبشكل عام، نجد نوعاً من التفاعل بين شدة الصراعات الطبقية وشدة الصراعات القومية. ويضاف ان حجم هذه القوميات نفسه كان مناسباً الى حد كبير، فكان حوالى ٣٠ مليون نسمة، عدداً يمثل فعلاً في القرن الماضي الحجم الأنسب لإقامة صناعة متمحورة على الذات.

ما هو دور «حقيقة القومية» في هذه الظروف التي لم نعط إسماً لها بعد؟ إن الايديولوجيا أعطت فيما بعد بعداً مستقلاً لهذه «الحقيقة القومية». فادعت أن القومية سبقت الدولة، الأمر الذي نبدي تحفظاتنا حوله. فيبدو لنا جديراً بالذكر، في هذا الصدد، أن البرجوازية الأوروبية من عهد النهضة الى عصر الأنوار لم تكن «وطنية» بالمعنى الضيق، بل كانت «متعدّية الجنسية». فكان هناك أوجه مختلفة من الشرعية

التي خضعت لها، ومنها الإيمان الديني والفلسفي وعلاقات الصداقة الاقطاعية وخدمة الملكية المطلقة حينما بدت لها هذه الأخيرة رشيدة، وفي هذا الاطار ظلت البرجوازية متحركة، غير ثابتة في الاقامة، تشعر نفسها في وطنها في جميع ارباع «العالم المسيحي».
اما شعب الفلاحين، فكان وطنه الصحيح لا يفوق حدود المجموعة القروية أو الاقليم، فلم يكن تلك القومية التي لم تتبلور بعد، والتي لم يشارك بعد في ثقافتها، بل أحياناً في لغتها. الدولة الملكية المطلقة هي التي خلقت في الواقع القومية، ثم جاءت الديمقراطية البرجوازية فأتمت هذا الانجاز. قطعاً لم تتكون هذه القومية من لا شيء. ولكنه لم يكن من الضروري تحويل المجموعات الاقليمية «الاثنية» الى القوميات الأوروبية الحديثة. فكان هذا التطور احتمالاً فقط. وهنا كان ستالين على حق حينما استنتج أن القومية خليقة الرأسمالية، كما رأينا في كتابنا **الطبقة والأمة في التاريخ**[1]. فلم تعترف الاقطاعية، التي خرجت الرأسمالية عنها، إلا بـ «الأمة المسيحية» وبالاقطاع. هذا وقد تم تبلور القومية باستخدام العنف الى حد كبير. فلم يقلّ هذا الدور عن دور السوق. فالعاملان معاً فرضا التجانس، وخصوصاً التجانس اللغوي، على حساب اللغات الدارجة واللهجات المحلية. وقد أجهض هذا التبلور حينما لم تتقدم الرأسمالية بالدرجة الكافية، أو حينما تم تشويهها نتيجة الظروف العارضة والتقاء المصالح المحلية والنضالات الدينية والتوازنات الدولية. فكان لابد من انتظار القرن التاسع عشر كي نشاهد على نطاق واسع الاندماج الذي فرضته الصناعة الجديدة، والذي أدّى بدوره الى تغلب اللغة الوطنية وتقدم الديمقراطية الانتخابية ولو ببطء، وهي أهم العناصر المحددة للقومية الحديثة. وقد تم هذا التكامل في اطار نظم الدول التي سبقته.

هذا وقد تسلحت الشعوب التي تخلّفت في هذا التطور بالنموذج السابق تبلوره. ونرى مثلا واضحاً لذلك في تاريخ المانيا وايطاليا. فهما وضعتا لنفسيهما هدف اقامة القومية (الالمانية والايطالية) على نمط الأمتين الفرنسية والانكليزية، وذلك بواسطة انشاء دولتيهما. فكان ذكاء اصحاب الفكر في قدرتهم على كشف التحالفات والحلول الاجتماعية التي عبأت القوي في هذا الإتجاه.

لا شك أن البعد اللغوي كسب في الدول القومية الاوروبية الحديثة قوى استثنائية، لدرجة أن اللغة ربما أصبحت العنصر الأساس المحدد لهذا الواقع الاجتماعي الجديد. قطعاً هناك قاعدة مادية لهذا التبلور، وهي إقامة إقتصاد رأسمالي

---

(١) انظر لسمير امين: **الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠)، **والأمة العربية، القومية وصراع الطبقات** (بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨).

متمحور على الذات، يتمتع بـدرجة من الاستقـلال إزاء النظام العـالمي. ولكن وجود اللغة الوطنية مثّل بدوره بناء فوقياً فعالاً يلعب دوراً اساسياً في اعادة تكـوين الاقتصاد الـوطني. هذا ولا شـك أن اللغـة لم تلعب هـذا الـدور المـوحـد القـوي قبـل العصر الحديث. ففي النظم السابقة على الرأسمالية نجـد لغات محليـة، ذات استخدام ريفي واقليمي، الى جـانب ـ في بعض الاحيان ـ لغـة رسمية هي لغـة الـدين او الـدولـة. فانتشار التعليم المعاصر الى جانب ممـارسة الـديمقراطيـة، هو العـامل الـذي جعل من اللغة الوطنية وسيلة لتحديد القومية نفسها، ووضع حدودها السياسية وتعريف ثقافتها الجماهيرية، لدرجة ان البعض ينسبون الى اللغة قدرة عجيبة على نقل «مميزات اخلاقية وطنية» من جيل الى جيل. فكان الفكـر السائـد سابقـاً يعتبر أن المميـزات الاساسيـة للمجتمع تتبلور في السيد الاقطاعي او الملك المطلق او رجـال الدين. ثم نسبت هـذه المميزات الى «القوميـة» بواسـطة الديمقـراطية وايـديولـوجيا القـومية. هكـذا ازدهرت ادبيات حول «الشخصية الوطنية» في القرن التاسع عشر. ولا شك ان هذه الادبيـات المثالية تشمل في طياتها بذور العنصرية.

٣ ـ اذا نظرنا الى هذا التاريخ من قريب، لوجدنا ان التناسب بين الظروف الموافقة هو تناسب محـدود على القـرن التاسع عشر، وفي مناطق معينـة. ففي المناطق الاخـرى المحيطة بالعدد المحدود من الدول القومية النموذجية، ظلت النظم لا هندام لها، فهي نظم تشكلت في عصور ماضية وفي ظروف مختلفة. فاندماجها في العالم المعاصر أفقدها شرعيتها وفعاليتها، من دون أن تبدو آفاق مستقبلها واضحة.

وهناك وسائل متنوعـة تسمح بـالترتيب التـظاهري في هـذه الفوضى. فيسـتطيع الاقتصـادي الضيق الأفق مثل رستـو أن يحدد «مستـويـات للدخـل» عـلى نمط البنـك الدولي، ويجعل منها معيار الترتيب. وقد يفضل الماركسي الشكـلي اختيار مـدى انتشار علاقات الانتاج الرأسمالي من خلال معيار انتشار العمل الأجير مثلا. وهناك ايضاً عالم الاجتماع الانثروبولوجي الذي يرسم حدود مناطق «ثقافية»، وكـذلك الجيـواستراتيجي الذي يعطي الأهمية «لمناطق النفوذ والتدخل» . . . الخ.

ومن زاويتنـا، أي من حيث كشف ما هي القـوى العاملة في التـاريخ، وكشف شروط تبلور القـوميات في الـنظام العالمي، تلعب الـدولة الـدور الجوهـري. وفي هذا الاطار، يجب بدء التحليل باعتبار دور الدولة في ضمان شروط التـوسع الـرأسمالي. إن اعتبار معيار قدرة الدولة في هذا الصدد يؤدي مباشرة الى التمييز بين الـدولة المـركزيـة ودولة الاطراف. فالأولى فقط تسيطر على التراكم الداخلي وتخضع العلاقات الخارجيـة لمنطقه. هذا بينما لا نجد الدولة بهذا المعنى في الاطراف. فنتعامل هنا «بـاقطار» فقط. اقـطار محكومـة من الخارج في شكـل مستعمرات، أو شبـه مستعمـرات. وإذا كـانت

الدولة المستقلة توجد في الظاهر، فإنها كانت عاجزة عن تكييف الخارج طبقاً لحاجتها، بل عاجزة عن أن تتفادى السير على غير هدى، ثم التكيّف من الخارج. ففي هذه الظروف، يجب تركيز الانتباه على الاحوال «الوسيطة»، أي احوال تلك البلاد التي لم تتبلور بعد في العصر السابق في شكل مراكز، وايضاً لم تقع في تبعية الاطراف. فهي «نصف الاطراف» طبقاً لاصطلاح بعض الكتّاب. فهنا نجد أن دور الدولة كان حاسماً.

إن الامبراطوريتين الاوروبيتين اللتين امتلكتا طابع «نصف الاطراف»، أي روسيا والنمسا ـ المجر، اتجهتا في اتجاه التبلور المركزي، ولكن لم يتم ذلك من دون صعوبة. فكانت نشأة سوق رأسمالية موحدة، وهي في أول الأمر نتيجة نفوذ خارجي، تحدياً للدولة الملكية القديمة. وقد واجهت هذه الدولة التحدي، باديء الامر، باتخاذ سلسلة من الاصلاحات الجريئة الهادفة الى العصرنة، منها اصلاح التعليم والاصلاح الدستوري (مثل نظام الملكية المزدوجة، النمساوية ـ المجرية، واقامة برلمان ولو كان ذا دور محدود)، والاصلاح الاجتماعي (الغاء نظام رق الفلاحين في روسيا)... الخ. ولكن ايديولوجيا القومية المستوردة (شأنها في ذلك شأن العناصر الأخرى للعصرنة) لم تكن هنا عاملاً ايجابياً بل عقبة، اذ أدت في نهاية الأمر الى انفجار الامبراطورية النمساوية المجرية، الأمر الذي هدد بدوره الدويلات التي انشئت على رمادها بالسقوط الى وضع الاطراف، وذلك الى أن اندمجت هذه الدويلات فيما بعد في منطقة النفوذ السوفياتي. وإن لم يحدث شيء مماثل بالنسبة الى الامبراطورية الروسية، فيرجع الفضل الى الثورة البلشفية (التي انقذت وحدة الامبراطورية على الرغم من فصل بولندا وفنلندا) من جهة، والى الهيمنة العددية للشعب الروسي في الامبراطورية من الجهة الاخرى.

ونجد في هذه الأمثلة نموذجاً لظاهرة الفجوة الفاصلة بين الواقع الموضوعي والاطار الايديولوجي المستخدم في التحليل. فلم يكن من «ضرورات التاريخ» ان كلا من البرجوازيات التشيكية والسلوفاكية والمجرية والسلوفينية والكرواتية تحتاج الى دولتها الخاصة و«سوقها». فكان هناك احتمال آخر، وهو ان هذه البرجوازيات تصبح اقساماً من برجوازية موحدة تستفيد من سوق واحدة مندمجة. وكذلك ليس من المثبت اليقين ان غالبية الجماهير الريفية كانت تفضل استغلال «برجوازيتها الوطنية» على اوضاع الامبراطورية. اما تبلور النزاع حول مشكلة اللغة، فهو الى حد كبير في رأينا ناتج استيراد ايديولوجي، واسقاط الدور الذي لعبته اللغة في الغرب المتقدم على ظروف مختلفة. وفي هذه الظروف أدت الصراعات الاجتماعية وممارسات القوى السياسية التقدمية (أي الاحزاب الاشتراكية للأممية الثانية وأحزاب الفلاحين واحزاب التجديد

البرجوازي)، الى تبرير استراتيجيات تراجعت في آخر الأمر امام خرافة الدولة القومية الموحدة من حيث اللغة، تلك الخرافة المستوردة من النموذج الغربي.

وعلى كل حال، أصبحت النتيجة القائمة على هذا الاساس، في الفترة بين الحربين، غير مرضية. فتكرّست هيمنة برجوازيات محلية عاجزة في الدويلات الوارثة، الأمر الذي أدى بدوره الى سقوطها في منطقة نفوذ برلين او باريس. فساد الركود وخابت آمال تعجيل التنمية الرأسمالية، وعوضت البرجوازيات عجزها عن ضمان هيمنتها من خلال الديمقراطية، بالمبالغة في الشوفينية الموجهة عادة ضد الجيران. وانتهى الامر بطرد جميع الاقليات. والغريب هو أن هذا الأمر تم في اعقاب انهيار النظم الفاشستية، وبعد إقامة النظم الجديدة تحت مظلة الجيش الاحمر! وعلى كل حال، فقد فتحت إقامة النظم الجديدة على النمط السوفياتي عهداً جديداً. وليس جميع أوجه هذه السيرة الجديدة سلبية بلا شك. ففي غياب هذا التطور، لعل هذه الدويلات كانت قد سقطت في أوضاع شبه أطراف تابعة للغرب. هذا لا يعني أنه لم يكن هناك أيضاً احتمالات اخرى قد برزت. من بين هذه الاحتمالات، استمرار الوحدة النمساوية المجرية السابقة بشرط تجديدها. فاذا نظرنا الى المجر ويوغوسلافيا الحديثتين (هما ليستا من اسوأ النظم في عالمنا المعاصر بلا شك!). واذا تصورنا المنطقة كلها على هذا النمط لوجدنا أن وحدة المنطقة، لو استمرت، لكان من شأنها أن تقوّي احتمالات التنمية مع الاستقلال والديمقراطية. لعل تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا كانت، في هذا الافتراض، قد تفادت المأزق الذي انغلقت فيه حاليا. هذا ويلاحظ أن تطور روسيا أصبح أفضل وأقوى ممّا حدث في اوروبا الوسطى. ويرجع الفضل بلا شك الى البلشفية التي تضمنت تعجيل التنمية، مع استمرار الوحدة في المنطقة. قطعاً ليست هذه الانجازات مرادفاً بسيطاً للاشتراكية. وكذلك لعل البلشفية أعطت لقوى الترويس فرصاً وامكانيات لا تقارن بما حققته الكولونيالية البرجوازية في مناطق اخرى. ومهما كانت الحدود التاريخية لهذه الانجازات، وجوانبها الايجابية والسلبية، إلا أنها في ذاتها دليل على الدور التقدمي النسبي الذي لعبه التجديد السوفياتي في المنطقة. وعلى كل حال،لسنا نحن هنا بصدد تقويم هذا الدور من مختلف جوانبه.

إن الاقطار الواقعة على شرق وجنوب المنطقة السابقة الاعتبار، لم تتفاد السقوط من أوضاع الأطراف. فهي المنطقة التي نحتت فيها المراكز الاستعمارية امبراطورياتها. وقد سقطت بعض الاقطار في هذه الاوضاع منذ عصر المركنتيلية؛ هذا هو شأن الهند البريطانية وأندونسيا الهولندية والفيليبين الاسبانية. ثم سقطت أقطار أخرى في أواخر القرن التاسع عشر في عصر التقسيم الاستعماري؛ وهذا كان شأن افريقيا. أما البلاد التي ظلت مستقلة شكلياً ـ الصين، الدولة العثمانية، ايران ـ فهي اصبحت في الواقع

نصف مستعمرات. وليس في ذلك ما يدعو الى الاستغراب. فعلى مستوى القاعدة الاقتصادية، كان تشكيل هيكل ذي طابع الأطراف ناتج عمل متعمد من قبل الادارات الاستعمارية، أو ناتج السير على غير هدى من قبل نظم عجزت عن مواجهة التحدي، فعاشت يوماً بيوم. ولكن الصورة على مستوى البنيان الفوقي أكثر تعقيداً. فكان عبء الوراثة التاريخية يلعب هنا دوره المتنوع. وهذا هو الميدان بالذات الذي يعاني التحليل الايديولوجي المبسّط. هكذا مثلاً ظهرت نظريات تدّعي أن ماضي هذه الأقطار كان بالضرورة «إقطاعياً» لمجرد أنه كان اقطاعياً في اوروبا، وكذلك أنه ما دامت القومية في أوروبا هي ناتج التكوين الرأسمالي، فإن عجز هذا التكوين هنا يمنع وجود ظاهرة مماثلة للقومية . . . الخ. وقد تناولنا هذا الموضوع بالذات في محاولتنا التمييز بين الأشكال الخراجية الآسيوية والأفريقية وبين الشكل الاقطاعي الأوروبي. وفي هذا الصدد، لفتنا النظر الى أن ظاهرة مماثلة لظاهرة القومية ظهرت هنا في احوال النظام الخراجي المتكامل والمتقدم، وهو نظام يفترض تمركز الفائض في أيدي الدولة وتوحيد المجتمع من خلال تداول هذا الفائض. فنجد هنا ظواهر لغوية مماثلة لتلك الظواهر التي لم تنم في اوروبا إلا في عصر الرأسمالية. وهذا شأن الصين ومصر من دون شك، ولعله شأن الهند في بعض العصور، وكذلك بالنسبة الى تاريخ المنطقة العربية.

ولنركّز اهتمامنا على تلك المناطق الأكثر تقدماً، حينما تدخلت اوروبا في شؤونها. أكانت الصين مثلاً على وشك التحول الرأسمالي؟ أكان هذا التطور المحتمل من شأنه أن يقوّي القومية الصينية، ولعله في ظروف أفضل، نتيجة وجود سابق لهذه الظاهرة؟ هناك اشارات كثيرة تدل على هذا الاحتمال. أكان هذا النضوج قد جنّب الصين أسوأ المصير أي التفتت؟ أم كان الاسمنت الايديولوجي الكونفوشي قد لعب هذا الدور؟ يرى البعض أن حجم القارة الصينية هو العامل الذي خوّف الفاتح. ولكن التساؤل في هذا الشأن في محله، إذ ان حجم الهند المماثل لم يخف لا الفاتح الفرنسي دبلكس، ولا الشركة الانكليزية للهند. فمن الواضح أن الدولة القومية الصينية ظلت - على الرغم من انحطاطها - عنصراً فاعلاً في التاريخ. فهي الاطار الوطني - لا يمكن تسميتها باسم آخر - الذي تعارضت في نطاقه الطبقات الاجتماعية من أجل تقرير مصير البلاد. وكان ذلك على هذا النحو في العصور المتتالية، اي في ظل حكم الارستقراطية والبيروقراطية للامبراطورية، ثم حكم البرجوازية، الى أن أتت ثورة الفلاحين بقيادة حزب شيوعي تحكمت في مصير التجديد الداخلي والعلاقات الخارجية للصين المعاصرة.

وكانت الهند ايضاً على وشك الدخول في عصر الرأسمالية، كما أثبت المؤرخ

الهندي رمكرشنا موكرجي[2] (ولنلاحظ في هذا الشأن أن ماركس لم يع هذه الظروف). ولعل اختفاء الدولة الهندية كان ظاهرة ظرفية فقط، استفاد الاستعمار منها. إلا أن نتائج هذه الاوضاع أصبحت في الأجل الطويل حاسمة من حيث التبلور الوطني اللاحق واحياء الدولة الحديثة. فليس من اليقين أن الوحدة الهندية هي مجرد ناتج عمل الانكليز، كما يدّعي البعض. ألا يعتمد استمرار هذه الوحدة بعد الاستقلال على جذور موضوعية قديمة؟ لعل الايديولوجيا الهندوسية تمثل هنا قاسماً مشتركاً قوياً. أليس الدليل على ذلك، فشل الوحدة الهندية خارج منطقة سيادة الدين الهندوسي، أي في المناطق الاسلامية؟ هذا ولكن توجد هنا الى جانب هذا القاسم المشترك، أكثر من عشر قوميات كبيرة مميزة بعضها عن البعض. وعلى الرغم من ذلك، لا نجد هنا محاولة تفتيت السوق الرأسمالية الموحدة من قبل برجوازيات محلية، كما حدث في أوروبا الوسطى والشرقية. ما هو السبب في هذا الاختلاف؟ أهو في أن ايديولوجيا الدولة القومية لم تغز المجتمع الهندي، كما غزت الامبراطورية النمساوية المجرية والبلقان؟

ويجدر، في هذا الصدد، الوقوف قليلاً على أحوال الدولة العثمانية ومصر[3]. فهنا ايضاً نجد نوعاً من نضوج لبعض الشروط التي تسمح بظهور الرأسمالية، على الأقل في البلقان ورومانيا[4] ومصر وسوريا. ولم يكن من «الضروري» أن يعارض هذا التطور المحتمل مصالح الدولة الموحدة المسيطرة على مختلف الشعوب المكوّنة للامبراطورية من مسلمين عرب وأتراك ومسيحيين يونانيين وسلافيين وأرمن. ولكن هذه الدولة فقدت شرعيتها، نتيجة عجزها عن تفادي سيطرة رأس المال الاجنبي عليها. وهنا أيضاً أثبت التاريخ اللاحق ان الدويلات التي أنشئت على رمادها، أصبحت هي الأخرى عاجزة من هذه الزاوية. وهنا أيضاً لا يعني ذلك أنه لم يكن هناك احتمال آخر أكثر فعالية، ونقصد عصرنة الامبراطورية في إطار الحفاظ على وحدتها وتطورها الى دولة علمانية ديمقراطية متعددة الجنسيات. أكان هذا الاحتمال مجرد حلم غير واقعي؟ فلنتذكر في هذا الشأن أن التاريخ الرسمي كتب فيما بعد بأقلام البلقانيين والعرب، وأن هذا التاريخ هو مصدر الرأي السائد القائل ان «الشعوب» (او البرجوازيات) لم تتصور حلاً سوى الاستقلال مع التجزئة. وهذا الادعاء موضوع تساؤل. لعل التعصب في فهم الاسلام عند الاتراك في مرحلة انحطاط الدولة، الى

---

(٢) Ramkrishna Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company: A Sociological Appraisal* (New York: Monthly Review Press, [1974]).

(٣) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

(٤) مقاطعة في الدولة العثمانية يسكنها اتراك وتقع جزئياً في البلقان وجزئياً على شواطىء وبحر اليونان، وهي مقاطعة متقدمة نسبياً بالمقارنة مع تخلف الاناضول وينسب اسمها الى اهل الروم.

جانب التدخلات المستمرة من قبل الانكليز والروس والنمساويين في البلقان، عناصر ساعدت على نقل ايديولوجيا الدولة القومية الى شعوب اليونان والبانيا وصربيا وبلغاريا ورومانيا. هذا، مع اننا نعلم ايضا أن هذه الايديولوجيا اصطدمت هنا ببعض المعارضة، مثلاً من قبل البرجوازية اليونانية الموزعة خارج اليونان نفسها، وفي مختلف مناطق الامبراطورية العثمانية والبلقان.

أما في المنطقة العربية للامبراطورية، فلم يكن هذا المصير محكوماً عليه بالدرجة نفسها من القوة. فهنا لم ينتم مدافعو الوحدة العثمانية الى قوى الرجعية العربية فقط. فنجد مثقفين عرباً دعاة النهضة العربية في مصر وسوريا يدافعون في الوقت نفسه عن الحفاظ على الوحدة العثمانية مدركين خطر الغزو الاوروبي، وفي بعض الاحيان مدركين اكثر من ذلك أن التفتت سيضعف احتمال التجديد اللازم الفعال. ومن بين هؤلاء المثقفين العرب، نجد مسلمين تجرأوا على الدفاع عن دولة علمانية فتحرروا من فكرة الخليفة وذهبوا الى حد الدفاع عن مسيحيي البلقان وأرمينيا ضد الاضطهاد التركي. . وللأسف لا يكثر الحديث عنهم في أيامنا. فهنا اذاً لم يكن صدى ايديولوجيا الدولة القومية على النموذج الاوروبي الا صدى محدوداً. ولكن للأسف الشديد اقتنعت حركة «تركيا الفتاة» وكذلك منظمة «الوحدة والتقدم» التركية السرية بهذه الايديولوجيا. وكانت هذه المنظمات تحتل بالطبع موقفاً حاسماً من حيث مصير الدولة العثمانية، فهي التي أنشأت رؤية تطلعية «تركية بحتة». واذا كانت هذه الرؤية اصطناعية في أول عهدها، إلا أن هزيمة ١٩١٨ والثورة الكمالية أعطتاها فيما بعد واقعية. وهنا أيضاً، كما حدث في اوروبا الوسطى والجنوبية، أدى هذا الخيار الى تحويل تركيا الى وضع «اوروبا الرث» والى خيبة الآمال المعلقة على أن تصير تركيا «آخر عربة في القطار الاوروبي الصحيح».

وكذلك في الشرق العربي. فهنا لم يع عرب المشرق خطورة الاستعمار وعياً صحيحاً، اذ انهم تحالفوا مع الانكليز للتخلص من الاستبداد التركي، دون ادراك تام لنيّات الاستعمار. فاستغربوا حينما خدعهم الانكليز ـ بعد الحرب ـ! هذا في وقت كان الشعب المصري يثور للتحرر من الاستعمار البريطاني. فقد أدت هذه الظروف المشؤومة الى تقوقع البرجوازية المصرية الليبرالية الوفدية على الوطنية القطرية. وظلت الاوضاع على ذلك، الى أن أتت الناصرية فتجاوزت النظرة القطرية الضيقة، واستعادت الرؤية المستقبلية السليمة أي عروبة مصر ووحدة الوطن العربي. هكذا تكوّن شعور قومي عربي له طابع خاص، اذ يشمل انتماء مزدوجاً للقومية العربية والوطنية القطرية (في بعض البلدان على الأقل) كما رأينا في كتابنا **الأمة العربية** [٥].

---

(٥) امين، **الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات**.

مما لا شك فيه، أن القاعدة التاريخية في امريكا لها خصوصياتها. إلا أن الدولة لعبت هنا أيضاً الدور الفعال في تكوين القومية أو في محاولة تكوينها. فكانت هذه القاعدة مناسبة تماماً في انكلترا الجديدة، حيث أقيم منذ البداية اقتصاد رأسمالي متمحور على الذات، الأمر الذي يفسر النجاح السريع في تبلور الدولة البرجوازية الامريكية الشمالية بعد تصفية مشكلة «الجنوب». ولم يكن كذلك في أمريكا اللاتينية، على الرغم من حصولها على الاستقلال باكراً.

هذا لا يعني تجاهلنا خصوصيات البناء الفوقي القومي في الولايات المتحدة. ولعل هذه الخصوصيات تمنع الحديث عن «قومية أمريكية» بالمفرد، وذلك على الرغم من نجاح للتنمية الرأسمالية لا مثيل له. أيمكن اعتبار أن الثقافتين الاصليتين ـ ونقصد هنا ثقافة انكلترا الجديدة القائمة على نمط إنتاج سلعي صغير في جذوره من جهة، وثقافة الجنوب القائمة على نظام العبودية الكولونيالية من الجهة الاخرى ـ اندمجتا تماماً؟ أم لا تزالان موضوعتين جانباً الى جانب؟ أم انهما تذوبان في ثقافة ثالثة جديدة، نتيجة الهجرة على نطاق واسع في القرن التاسع عشر؟ أيجب اعتبار العنصرية التي تميز مجتمع امريكا الشمالية أهم أو أقل أهمية من التوحيد اللغوي؟

أما في أمريكا اللاتينية، فان الاوضاع ذات طابع الاطراف قد حدّدت الى حد كبير مغزى الوجود الشكلي للدولة، خصوصاً وإن هذه الدولة أنشئت بمبادرة سكان «الكريول» (أي الاسبان والبرتغاليين المولودين في أمريكا) من دون شمول الهنود الأصليين الذين تهمشوا. فهنا لم تظهر الدولة الصحيحة الا في المكسيك،حينما قامت الثورة في أوائل عقود القرن العشرين ثم ـ نتيجة لها ـ «تسبين» الهنود. اما البرازيل فتمثل في الواقع استثناء غريباً في التاريخ،يتسم بسمة شاذة وهي قوة الدولة (وهي دولة برتغالية أكثر منها في الواقع برازيلية) التي فرضت نفسها ولو من دون قاعدة إقتصادية ذات شأن، وربما من دون وحدة وطنية صحيحة لفترة طويلة. هذا وعلى كل حال،فإن النموذج الأوروبي للدولة القومية لايزال المعيار والمرجع الوحيد، فيمكن اذاً القول إن ايديولوجيا الدولة القومية المستوردة لا تجد هنا منافساً لها.

٤ ـ إن النظر في التاريخ الحقيقي يؤدي ـ كما رأينا ـ الى التساؤل عن ايديولوجيا القومية. فهناك تعبيران عن هذه الايديولوجيا هما التعبير البرجوازي الذي يدّعي أن القومية تسبق الدولة، وأن الدولة «المثالية» هي الدولة القومية من جهة، والتعبير الماركسي المبسّط الذي يدّعي أن الرأسمالية تخلق القومية، وتعمّم ظهورها على الصعيد العالمي. هذا بينما التاريخ الحقيقي يظهر دور الدولة الفعال. فالدولة هي التي «تخلق» القومية في بعض الاحيان او تحييها، أو تفشل في محاولتها إنجاز هذا الهدف في أحيان أخرى. وكذلك يبيّن التاريخ الدور الفعال الذي تلعبه ايديولوجيا الدولة القومية.

فهي احياناً عامل فعال تقدمي يساعد على التنمية الرأسمالية (أو الاشتراكية) واحياناً عامل انحراف يوجه التطور في اتجاه سلبي، أو يبطىء تقدمه. فليس النجاح ظاهراً إلاّ في أوروبا الغربية وروسيا والصين واليابان والولايات المتحدة، الأمر الذي يثبت أن التناسب بين الدولة القومية والتنمية المتمحورة على الذات، لم يتحقق إلا في ظروف معينة واستثنائية. وفي هذه الحالة، تصبح فعلاً القومية عنصراً فعالاً في التاريخ، أي العنصر الذي يحدد إطار الصراعات الطبقية والحلول الوسط بين الطبقات (التي تمثل أقوى العناصر الاجتماعية الفعالة في التاريخ في نهاية الأمر). ولكن هناك عقبات كثيرة تمنع هذا التطور في معظم الاحيان، وأهم هذه العقبات هي الآتية: اولاً: الطابع الطرفي للقاعدة الاقتصادية. وثانياً: خور الدولة أو حتى زوالها. وثالثاً: فشل التبلور القومي المحتمل. ففي هذه الظروف، تتعارض الطبقات الاجتماعية و«الملل» والتجمعات الاجتماعية المتنوعة والدولة في معارك لا تسمح للشعوب بالسيطرة على مصيرها. فالعنصر الفعّال في التاريخ هنا هو «حركة التحرر» أكثر منه القومية أو الطبقات بشكل مباشر. إن اطلاق نعت «الوطنية» لوصف هذه الحركة إنما هو مجرد انعكاس لقوة ايديولوجيا القومية. وهو ايضاً إشارة الى أن اهداف هذه الحركة تشمل - الى جانب استعادة الاستقلال وانجاز التنمية - إتمام البناء الوطني («القومي»). فقد حققت هذه الحركة هدفها الأول، أي استعادة الاستقلال. ولكنها لم تحقق عادة لا التنمية المتمركزة على الذات ولا التوحيد «القومي»، وذلك طبعاً لأسباب تتعلق بالمضمون الطبقي المهيمن على الحركة، وتقصد قيادتها البرجوازية الطابع، ولكنه ايضاً لأن ايديولوجيا القومية ليست بالقدرة التي تدّعي أنها تتّسم بها.

٥ - شهدت الاعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية، تعميم فكرة الدولة - القومية على الصعيد العالمي. فأعلن نظام عالمي مكوّن من «دول/ قوميات». ففي اللغة الانكليزية التي لم تتأثر بالثقافة الماركسية، أصبحت الكلمات «دولة» (State) و«قومية» (Nation) مترادفتين. هكذا أنشئت منظمة «الأمم المتحدة» وهي في الواقع منظمة دول وليس «أمم». هذا في وقت دخلت الدولة القومية في أزمة في جميع انحاء العالم، بما فيه المراكز التي هي مصدر الظاهرة. ونجد هنا مثلاً رائعاً على تأخر الايديولوجيا عن تطور الواقع.

لا بد من نسبة هذه الأزمة الى الدرجة المرتفعة من «العالمية» التي بلغها النظام، تلك العالمية التي تنعكس في تعمّق علاقات التبادل في جميع أوجه النشاط خلال الفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠. إن هذا التعمق قد بلغ حداً كيفياً جديداً. فلم تشمل عملية التدويل في الاقتصاد في القرن الماضي إلا التبادل التجاري في عدد من الخامات، الأمر الذي أعطى للسوق العالمية طابعاً «دولياً» (International) أكثر منه

«عالمياً» (Mondial). ففي هذه المرحلة الباكرة، كان مضمون قانون القيمة لا يزال مضموناً وطنياً بصفة اساسية. فكان قانون القيمة العالمية لا يزال في مرحلته الجنينية. فلم يلعب بعد عامل المنافسة الدولية إلا دوراً محدوداً. ففي هذه المرحلة، كانت الطبقات الاجتماعية ذات الطابع الوطني هي القوى الأساسية، أي كانت هذه الطبقات ـ بصفة اساسية ـ ناتج علاقات اجتماعية خاصة للوطن ومحددة من الداخل. فكان هناك تناسب بين صراع هذه الطبقات في إطار الدولة، وبين الصراع السياسي الذي كان يتم ايضاً في الاطار الوطني نفسه. هذا وقد أضيفت الى التجارة الدولية فيما بعد، حركة رؤوس الاموال على صعيد عالمي، الأمر الذي نتج عن تحول الرأسمالية الى رأسمالية احتكارية منذ أواخر القرن الماضي. ولكن الفترة التي امتدت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت بعدم وجود هيمنة استعمارية معينة، بل كانت فترة منافسة شرسة بين عدد من الدول الاستعمارية. فكانت الاحتكارات قد تكوّنت في اطار هذه الدول، وتعمل ايضاً بصفة خاصة من مناطق النفوذ والامبراطوريات الاستعمارية التي تقاسمت المراكز الرئيسية العالم بينها. ان ضعف الدولة ـ أو حتى غيابها ـ في مناطق الأطراف أدى الى أن العلاقات الاجتماعية الداخلية للدول المركزية هي التي استمرت تحكم الى حد كبير جوهر دينامية التوسع الرأسمالي العالمي. فظلت اذاً الطبقات الاجتماعية الوطنية المركزية هي العناصر الفعّالة الرئيسية في التاريخ، ولو أن الطبقات العاملة في المراكز أصبحت ترسم استراتيجياتها في إطار قبول المبادىء الاصلاحية، بل والأوضاع الاستعمارية.

بدأت المرحلة الجديدة من العالمية في النظام بعد الحرب العالمية الثانية. تتّسم هذه المرحلة بتفجر نظام الانتاج الى اجزاء، وتوزيع هذه الاجزاء على مناطق مختلفة من العالم، وتوحيد الرقابة عليها بواسطة شكل جديد من المؤسسة الاحتكارية، وهو الشكل المسمى «بالمؤسسة المتعددة الجنسيات» أو «المؤسسة ذات النشاط العالمي» أو «المؤسسة المتعددة الجنسية». وقد قدمت هيمنة الولايات المتحدة الاطار المناسب لعملية «التدويل» المعتبرة.

مما لا شك فيه، أن نسبة القيمة المنتجة في هذا الاطار لا تمثل الا كسراً صغيراً من إجمالي الناتج العالمي، وكذلك فيما يتعلق بالتوظيف والاستثمار. ولكن المصالح المستثمرة في هذه الأنشطة هي التي تهيمن وتسيطر على النظام الكلي، فهي التي تستفيد أكثر من غيرها من التقدم التكنولوجي، وبالتالي هي التي تمثّل الأشكال الجديدة النامية للرأسمالية المعاصرة. ألا تبلغ نسبة التجارة الداخلية للمؤسسات الدولية المذكورة نصف التجارة العالمية؟ وكذلك تمثل حركة رؤوس الاموال التي تخص بشكل مباشر هذه الأنشطة نسبة لا تقل عن نصف السوق المالية العالمية. وهناك أكثر من ذلك:

بدأت الطبقات الاجتماعية تكسب بعداً عالمياً. فهناك الآن موظفـون يعملون في شركة معينة من هذه الشركات مثلاً في الولايات المتحدة وألمانيا والسنغال والمغرب والبرازيـل وأندونيسيا، وكـذلـك عـمال ينتجـون اجـزاء من سيـارة معينــة في أكـثر من عشرين قطراً... الخ. هكذا كسب قانـون القيمة بعـداً عالميـاً، يتغلب تدريجيـاً على أبعـاده المحليـة. ونجد انعكـاساً لهـذه الحقيقة في الخـطاب الاقتصادي نفسـه. فنسمع يـومياً خطباً للحكام من اليمين واليسار تؤكد «أولوية المنافسة الدولية». وتـطرح المشكلة كأن هذه المنافسة هي عامل يفرض نفسه شئنا أم ابينا، بل ان تجـاهله يؤدي بالضرورة الى «رفض التقدم»... الخ.

هكذا ـ نتيجة للطابع العالمي المتزايد للاقتصاد الرأسمالي ـ تفقـد الدولـة الوطنيـة تدريجياً فعاليتها في وضع الاطار الذي تتحدّد فيه الاستراتيجيات الحاكمة على التـوسع الرأسمالي. ولكنه لا يوجد شكل سياسي آخر حتى الآن ليحل محله. فلا تـوجد «دولـة عالمية»، بل إن الولايـات المتحدة التي لعبت هـذا الدور الى حـد ما في وقت هيمنتها، أخـذت تفقد هـذه الهيمنة. أمـا المؤسسات ذات الـطابع الـدولي، مثل البنـك الدولي وصندوق النقد الدولي، فليست الى الآن إلا مؤسسات جنينية للنظام الجديد المـطلوب من الرأسمالية العالمية؛ فلا تغطي مختلف أوجه النشاط العالمي، وليس لها قوة فوق قوة الـدول التي تكوّنها. فـلا يـزال الصراع السيـاسي (بـواسـطة الانتخـابـات والاشكـال الاخـرى للتغيير السيـاسي) يتم في اطار النـظم الوطنيـة. هكذا تـلاشى التناسب بـين الصراع الطبقي والحلول الاقتصادية الناتجـة عنه من جهة، وبين الصراع السيـاسي من الجهة الاخرى.

٦ ـ لهذه الأزمة طابع عالمي بلا شـك. لكن الأزمة لا تؤثـر في مختلف اقسام العـالم بالشكل والدرجة نفسها.

أ ـ ان الأزمة لا تهدد التطور المذكور بالنسبة الى المراكز المتقدمـة ـ أي الولايـات المتحدة وأوروبا واليابان ـ فتحافظ الولايـات المتحدة عـلى ميزاتهـا المقارنـة الناتجـة عن الحجم القاري للتشكيلة الأمريكية الشمالية، وكذلك تستفيد اليـابان من وجـود وحدة وطنية سياسية، ولو في حدود دولة متوسطة، فقيرة من حيث الخامات، وتجاورهـا قوى قـد تهدد أمنهـا. أما أوروبـا فتعاني من وراثتهـا التاريخيـة. هـذا عـلى الـرغم من أنها استفـادت من عملية التـدويـل، أكـثر من أي منـطقـة اخـرى في مـرحلتهـا الأولى في الخمسينات والستينات. فأدى التدويل المذكور الى توسـع عميق وسريع للرأسمالية في هوامشها المتخلفة من اسبانيا وإيطاليا، وإلى عصرنة مراكزها من ألمانيا وفرنسا. وقد تم ذلـك في إطار بنـاء «الوحـدة الأوروبية». لا شـك أن هذا البنـاء لا يـزال ـ لـذلـك ـ ملتبساً. فهناك من يدافع عنه بحجة أنه الوسيلة لمواجهة الولايات المتحـدة، بشيء من

الاستقلالية الذاتية. ولكن الوحدة الأوروبية هي ايضاً، في الوقت نفسه، وسيلة تكميلية «للبناء الاطلسي» (Transatlantisation).

ينبغي النظر في تأثير تعمق العالمية على المراكز المتقدمة، ابتداء من تحليل أزمة الدولة والممارسات والسياسة الناتجة عن هذه العالمية. فمن هذه الناحية، فقدت الدولة قدرتها الفعالة حتى في الولايات المتحدة واليابان، بالأحرى في أوروبا المنقسمة. وليس احياء ايديولوجيا الليبرالية المتطرفة المعادية للدولة، إلّا إنعكاساً لهذا العجز وقبولاً به. لا ريب أن هذا العجز يؤدي بدوره الى «عجز سياسي»، أي الى زوال فعالية الممارسات السياسية. قطعاً ليست جذور هذا العجز السياسي شيئاً جديداً. فكان الموضع الاستعماري المسيطر قد خلق منذ آماد طويلة الشروط الموضوعية لـ «الحل الوسط الاشتراكي الديمقراطي». ولكن هذا الحل الوسط كان ناتج ظروف داخلية للوطن أي بعبارة أخرى ناتج التوازن المحلي بين الطبقة العاملة ورأس المال والطبقات الوسطى. وفي هذه الظروف، كان الخيار بين اليمين أو اليسار، أي الخيار بين سياسة اصلاحات اجتماعية (الخيار «الكينزي») وبين سياسة تكشف الهجوم على الضمان الاجتماعي وقبول زيادة البطالة، كان هذا الخيار امكانية حقيقية لها ابعادها ومضمونها، ولو أن مغزاها محدود. هذا وقد تغيرت الأمور في هذا الصدد، حينما اصبحت فكرة الخضوع لأولوية المنافسة الدولية تسود في ظروف تعمق العالمية. اذ تقشف هامش الخيار ـ نتيجة لهذه الظروف الجديدة ـ لدرجة ان برامج القوى السياسية التي تتعارض في الصراع الانتخابي تقاربت من بعضها. وهناك أكثر من ذلك: فقد ادركت هذه القوى ان التكتيك الانتخابي الفعّال هو الاقتراب الى اقصى حد ممكن من برنامج المنافس، من أجل كسب أصوات الوسط. وقد قيل عن هذا النموذج للحياة السياسية انه نموذج يشبه «العاب السيرك». وهو النموذج السائد فعلاً في الحياة السياسية الأمريكية المعاصرة، والذي ينظر اليسار الأوروبي اليه بشيء من الاحتقار. ولكن السؤال الصحيح في هذا الشأن هو الآتي: ألا يمثل هذا النموذج الاتجاه العام الرئيسي في تطور الغرب كلية؟ واذا كان هذا الاستنتاج صحيحاً، ترتّب عليه اختفاء تدريجي لدور الطبقات الاجتماعية كقوة فاعلة أساسية في التاريخ.

وقد أدّى عدم فعالية الممارسة السياسية الى حال قلق. وهنا ايضاً نجد أن الولايات المتحدة تسبق أوروبا في هذا التطور. فظهرت في امريكا عوامل وممارسات جديدة ملأت الفراغ السياسي. ومنها العنصرية والبدع الدينية المستمرة مثلاً. وكذلك تبلورت مصالح قطاعية مهنية أو اقليمية، معروفة باسمها الأمريكي الدارج («اللوبي»)، حلّت محل التقسيمات السياسية المبدئية. الا نرى في أوروبا بزوغ ظواهر مماثلة؟

وأدى ايضاً تعمق الطابع العالمي للنظام، الى بدء تكوين طبقة عاملة «متعددة الجنسية»، وذلك في قلب النظام نفسه. قطعاً ليست الهجرة ظاهرة جديدة. ولكن أمواج الهجرة التي لعبت الدور الأساس في إسكان إمريكا، كانت صادرة عن مراكز رأسمالية في مرحلة التكوين. فكان «الاندماج» اي ابتلاعها الأمة الجديدة هو القاعدة، يكاد يستثنى منها فقط العبيد المستوردون بالعنف طبعاً. وكذلك في ظروف فرنسا التي استقبلت في الماضي امواجاً متتالية من المهاجرين من بولندا وايطاليا وإسبانيا. هذا بخلاف الهجرة الجديدة التي تصدر عن بلدان الأطراف. وقد غيّرت هذه الهجرة تكوين الطبقة العاملة من جميع المراكز، اذ بلغ عدد المهاجرين نسبة الاقلية المهمة على الأقل، ان لم تكن الثلث أو النصف. فليست هذه النسبة هامشية. وهذا هو الأمر في الولايات المتحدة (من خلال هجرة الأمريكيين اللاتينيين) وفي أوروبا (من خلال هجرة العرب والأفارقة والأمريكيين من جزر الكاريبي). ومن سمات هذه الهجرة الجديدة رفض الاندماج من قبل الطرفين (اي بلاد الاستقبال والمهاجرين انفسهم)، الأمر الذي يؤدي بدوره الى ازمة «الأمة» التقليدية التي تنعكس في تزايد العنصرية، لدرجة ان هذه الظاهرة تحتل في الجدال السياسي مركزاً لا يتناسب مع اهميتها الحقيقية.

وهناك علامات أخرى كثيرة تشير الى «امركة» أوروبا. منها مثلاً، تبلور مصالح قطاعية على حساب المصالح العامة الوطنية والطبقية. وهو ما لاحظه كثير من مراقبي الغرب.

إن المتفائلين يشيرون الى حركات جديدة، إلى جانب ذلك، تجنّد قوى اجتماعية جديدة لعلها تتطور الى قوى تاريخية فاعلة جديدة، ولعلها هدف اشتراكي يناسب الواقع المعاصر. وثمة جدال حام حول مغزى هذه الحركات. فلا شك أن المؤسسات التقليدية (مثل الاحزاب والنقابات) لم تدرك بعد أهمية هذه الظاهرة الجديدة فأهملتها. هذا بينما لا شك ايضاً أن بعض هذه الحركات (مثل الحركة النسائية وحركات المدافعين عن البيئة والحركات من أجل الديمقراطية المحلية، والحركات التي تركز على محاربة الاستلاب واشكال تنظيم العمل والحياة اليومية... الخ) من شأنها أن تلعب دوراً متزايداً في الأجل الطويل. ومن سمات جميع هذه الحركات انها تتعدّى الحدود الطبقية، كما أنها تتركز في الطبقات الوسطى الجديدة.

أيوجد هنا بزوغ قوى اجتماعية تاريخية فاعلة جديدة؟ وما هي التغيرات الاجتماعية التي تقترحها؟ أتندرج هذه التغيرات في تطور محتمل للرأسمالية، مع حرصها على عدم التكافؤ بين المراكز والاطراف؟ أيمكن أن تنشىء تطوراً داخلياً ذا طابع إشتراكي، وكذلك أن تنشىء تطوراً في ميدان العلاقات شمال/ جنوب، من شأنه أن يساعد على التقدم على صعيد عالمي؟ ما هي شروط هذا التطور التقدمي؟

وما هي الوظائف الجديدة المطلوبة من قبل الدولة، والتي تتناسب مع تحقيق هذه الاحتمالات؟

إذا نظرنا الى مختلف التحاليل المطروحة في هذا الميدان، لوجدنا انها تدعو الى احياء الممارسة السياسية حول النقاط الأربع الآتية: **أولاً**: الاتجاه نحو «تنمية بديلة» تعتمد على توسيع ميدان العلاقات الاجتماعية السلعية، وكذلك توسيع ميدان الادارة الذاتية «لمختلف الأنشطة»؛ **ثانياً**: رفض الخضوع الأعمى لمقتضيات المنافسة العالمية، أي بعبارة أخرى: «فك الارتباط» بحيث تسترجع الدولة الوطنية استقلاليتها الذاتية؛ **ثالثاً**: إعادة النظر في العلاقات بين الشمال والجنوب، وإن كان ذلك في إطار إقليمي محدود، بحيث تتقوّى الاستقلالية الذاتية للطرف الجنوبي، ويتوسع هامش الحركة في صالح الشعوب؛ وهي في الواقع شروط احياء أممية جديدة؛ **رابعاً**: النظر في العلاقات غرب/ شرق من زاوية سلمية، وفي إطار رؤية تطلعية تميل الى تكثيف العلاقات المتبادلة بين نصفي أوروبا، بحيث يفتح مجال للتطور الليبرالي والتقدم في الشرق.

وتجد جميع هذه الاقتراحات ترحيباً منا بالتأكيد. فهي في الواقع تشكل برنامجاً «لفك الارتباط» النسبي يناسب ظروف الشمال، ويكمّل برنامج تحرير الجنوب.

ولكن الأمر الواقع هو أن إشارات التطور الحقيقي لا تدعو الى التفاؤل في هذا الشأن. إذ تظل المؤسسات الاساسية في الشمال غير حساسة لهذه الدعوة، ولا يزال التمسك بنمط الممارسة السياسية التقليدية غير قابل للتأثير فيها. ويترتب على ذلك أن الاتجاه العام السائد يؤدي إما الى تهميش هذه القوى الجديدة أو إلى ابتلاعها في النظام. ويؤدي ذلك بدوره إلى تفتت «قطاعي» و«إقليمي» للحياة الاجتماعية والسياسية، الأمر الذي يعمل في صالح رأس المال الذي يستمر من جانبه متعدياً التفتت الاقليمي والانقسامات السياسية المتجددة على أسس مشاكل ثانوية، وهكذا يمكنه بلوغ التطور التقدمي في ميدان الممارسات الاجتماعية.

لا ريب أن المستقبل يظل غير قابل للتوقع المطلق. فيتطلب تحقيق الاحتمالات المذكورة استمرار ثبات النظام، أي عدم تفاقم العلاقات غرب/ شرق (علماً بأن التحيز الاطلسي الأوروبي الراهن يزيد من احتمال هذا التفاقم) وعدم حدوث تدهور مالي واقتصادي عام. فمن شأن حدوث مثل هذا التدهور أن يؤدي الى حال ذعر، وبالتالي إلى حدوث سلسلة من ردود فعل غير قابلة للتوقع في الميدان السياسي. وكذلك فإن حدوث تفاقم في ميدان البطالة، من شأنه أن يؤدي إلى حركات اجتماعية لا يمكن توقع أبعادها. اذاً كل ما يمكن قوله في هذا الصدد، هو الآتي: إذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه حالياً، فإن استمرار «ثبات» ظاهر على صعيد النظام الكلي لا

ينافر استراتيجية هجومية من قبل الشمال إزاء الجنوب، كما نشاهده حالياً. ولا شك أن هذا التطور يلغي بدوره الآمال المستمرة في إمكان تطور تقدمي للحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب. وفي هذه الظروف يتوقف المستقبل على عامل وحيد، وهو ردود فعل مجتمعات الجنوب على هذه الاستراتيجية الهجومية.

ب ـ قبل أن ننظر في أزمة الدولة في الجنوب، ربما كان من المفيد اعتبار آثار تعمّق العالمية على الشرق.

كانت الاطروحة السائدة سابقاً أن الثورة الروسية ثم الصينية قسّمت العالم الى نظامين هما النظام الرأسمالي المنكمش، والنظام الاشتراكي المتصاعد. وتقبل هذه الأطروحة اعتبار «الاشتراكية الحقيقية» كما يقال الآن، إما على أنها صحيحة وكاملة، أو على أنها «منحرفة» (وهذه النظرة الأخيرة هي الأطروحة التروتسكية القديمة). وكذلك فإن أطروحة الماوية المزعومة تذهب الى أن «الرأسمالية» أعيدت نهائياً في الاتحاد السوفياتي، بينما المجتمع الصيني لا يزال يبني الاشتراكية. ولكن انتصار الخط الجديد في الصين (منذ انتصار الرجل القوي في الصين دينغ هسياو بينغ بعد هزيمة «خط الأربعة») يُلقي شكوكاً على هذه النظرة البسيطة حول تقسيم العالم بين «الاشتراكية» والرأسمالية. فيبدو أن الاختلاف بين الصين والاتحاد السوفياتي أقل في الجوهر مما يدّعى. سواء أكان الاتحاد السوفياتي والصين يعتبران شكلين من «الاشتراكية المنحرفة»، أم شكلين من «مجتمع طبقي جديد» أم شكلين من الرأسمالية (وهي أطروحة بتلهيم). يضاف الى ذلك أن الصين والاتحاد السوفياتي يميلان حالياً ـ على ما يبدو ـ الى إعادة الاندماج في النظام العالمي، فلم يكن انعزالهما عنه إلا ناتج ظروف استثنائية مفروضة عليهما.

وأدى اعتبار هذه التطورات الى إحلال أطروحة جديدة تحلّ محل الاطروحة القديمة حول انقسام العالم بين نظامين مختلفين تماماً. وتتلخص هذه الاطروحة الجديدة في النقاط الأربع الآتية: **أولاً**: ان ما سميت «ثورات اشتراكية» هي في الواقع ناتج تبلور قوى اجتماعية وسياسية قادرة على تقديم استراتيجيات وطنية للتنمية والتحديث:

ثانياً: ان انجاز هذه الاهداف يفرض لفترة الانعزال عن النظام الرأسمالي العالمي؛
ثالثاً: ان تطور النظام الاجتماعي نفسه يمحو بالتدريج سماته «الاشتراكية» الأصلية؛
رابعاً: ان النظام يميل في نهاية المسيرة الى إعادة اندماجه في النظام الرأسمالي العالمي.

لقد طوّر الباحث فرانك هذه الأطروحة بشكل منتظم. فلاحظ ان كلاً من الصين وروسيا كان لها طابع «نصف الاطراف» (خاصة حينما يعتبر العامل السياسي أي طبيعة الدولة، ولا يقتصر التحليل على المعايير الاقتصادية البسيطة البحتة). ولاحظ أن الثورتين المذكورتين حدثتا بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٤٥ أي في مرحلة

انكماش وأزمة في النظام العالمي (ولنذكّر هنا أن هذا التحليل ينتمي الى نظرية كوندراتييف للتوسع الرأسمالي، وأنه طبقاً لهذه النظرية ينقسم هذا التوسع الى أمواج رواج طويلة، تليهامراحل أزمة بنيانية طويلة هي الاخرى). وعلى هذا الاساس قدم فرانك افتراضاً، وهو أن بعض التكوينات «نصف الاطراف» التي تميل الى أن تبلور في مراكز جديدة، تنعزل عن النظام الكلي في مراحل الأزمة، لتندمج ثانية فيه كمراكز مكتملة في مرحلة الرواج التالية. واعتبر فرانك أن ظاهرة مماثلة حدثت أكثر من مرة قبل القرن العشرين، وبالتالي فإن الثورات الاشتراكية المزعومة لم تأت بجديد.

إن منطق هذه الاطروحة يدعو بالضرورة في رأينا الى بعض الاستنتاجات المهمة. أليس معنى هذه الاطروحة أن الأمم، أو بعبارة أدق الدول الوطنية، هي القوة الفاعلة الحقيقية في التاريخ أكثر من الطبقات الشعبية التي تتكوّن هذه الأمم منها؟ إذ ينحصر التوسع الرأسمالي طبقاً لهذه الاطروحة في بزوغ ثم نضوج فنمو مراكز «جديدة» تجد مكانها في النظام الكلي، وتهدد القوى المهيمنة. ولا أعتقد أن هذه الأطروحة تخرج بالضرورة عن اطار منهج الماركسية. إذ إن الاطروحة لا تنكر الطابع الطبقي للمجتمعات المتنازعة، وبالتالي ظاهرة الاستغلال بما فيه الشكل «الدولني» لها، الذي يستتر وراء الحديث «الاشتراكي» الرسمي. فلا تنكر الاطروحة ان الطبقات الحاكمة في هذه الدول المعتبرة هي بالتحديد البرجوازيات المستقلة. ولا تقبل «المذهب الوطني» الذي يركز على «المصالح المشتركة» لمكوّنات الأمة. ولكنها تعترف ـ ولو بحزن ـ أن الطبقات الشعبية لم تصل بعد الى درجة من النضوج يسمح لها بطرح مشروعها الاجتماعي البديل، أي مشروع المجتمع اللاطبقي. وفي هذه الظروف، تعمل مناورات القوى المسيطرة على المجتمع عملها وتكبّل الحركة الشعبية فتضمها الى خططها. كأن هذه القوى الشعبية تقبل فكرة تفوق المصالح الوطنية «المشتركة» المزعومة على مصالحها الطبقية. وذلك في الواقع لصالح الطبقات القائدة. والخلاصة أن «الوطن» ـ في هذه المرحلة التاريخية التي تتصف بسمة عدم النضوج الطبقي ـ يعمل عمله كأنه الفاعل التاريخي الحقيقي الأساسي.

ليست هذه الأطروحة هي أطروحتنا. ونوجّه لها نقدين اثنين هما: **أولاً**: فيما يتعلق بالنظامين الاجتماعيين السوفياتي والصيني: أ ـ لا يمكن اعتبارهما نظامين ينحصران تماماً في الرأسمالية. ب ـ لا يمكن اعتبارهما نظامين متماثلين (راجع هنا ما كتبناه في **مستقبل الماوية**).

ثانياً: ليس من الصحيح أن بعض التكوينات المتأخرة استطاعت أن تنهض من خلال المرور الموقت بمرحلة «فك الروابط» وذلك اثناء مراحل الانكماش (حسب نظرية كوندراتييف)، كما حدث بالنسبة الى روسيا والصين في القرن العشرين. إن المراكز

الجديدة التي ظهرت الواحد بعد الآخر لغاية أواخر القرن التاسع عشر، لم تمر بمرحلة فك الارتباط، بل اندمجت من أول ظهورها في النظام العالمي، واشتركت في تعميق الطابع العالمي للنظام. ولكن اشتراكها كان فعالاً وايجابياً منذ البدء. أي بعبارة أدق، كانت هذه المراكز في التكوين تسيطر تماماً على علاقاتها الخارجية. والخلاصة، في هذا الصدد، أنه لم يوجد هناك في هذا العصر السابق تناقض بين تبلور مراكز جديدة (أي تبلور حكم برجوازية وطنية جديدة) وبين مقتضيات «التدويل». فهذا التناقض انما هو في الواقع عنصر جديد يدل على أن سمة العالمية بلغت درجة جديدة من حيث الكيف.

قطعاً وجدت في التاريخ السابق ظروف مرت بها بعض البلاد، أعطت الاحساس بأنها تشبه الظروف التي أدت الى «فك الارتباط». أفضل أن أسمّي هذه المراحل بمراحل التراجع الموقت من ان اسمّيها الاندماج في النظام العالمي. إن بعض المجتمعات الطرفية في القرن التاسع عشر واجهت فعلاً ظروف الأزمة بهذا الشكل. وقد ساعد هذا التراجع في بعض الاحيان ـ خصوصاً في امريكا اللاتينية ـ على رد فعل محلي ايجابي، الأمر الذي يثبت، مرة اخرى، أن التنمية ليست ناتجاً آلياً للاندماج في النظام العالمي، بل على عكس ذلك هي ناتج التعارض له. ولكن لم تؤد هذه التجارب المحدودة إلى بلورة مراكز جديدة، الأمر الذي يبرز الفرق الكيفي بين ظاهرة «فك الارتباط» الخاص بعصرنا، وبين ظواهر التراجع المحدود من الاندماج العالمي الخاصة بالعصور السابقة.

٧ ـ لا شك أن التناقض الجديد المشار اليه من شأنه أن يؤثر بدوره على احوال الجميع، في الغرب والشرق والجنوب. وإلا لما كان تناقضاً جديداً بالمرة.

أ ـ إن قرار «فك الروابط» الذي اعقب الثورات الاشتراكية كان قراراً مقصوداً وايجابياً، وإن فرضته ايضاً ظروف استراتيجية الهجوم المعاكس من قبل الاستعمار. هذا هو الفرق الأول الذي يميّز بين هذه الظاهرة وظواهر ارتخاء الاندماج العالمي الذي يصحب احياناً أزمات النظام. يضاف الى ذلك، أن تغيرات اجتماعية وايديولوجية جوهرية صحبت هنا خيار فك الارتباط. فلا يمكن اهمال اشراك هذا الخيار مع اعلان اهداف المجتمع الجديد الاشتراكي، والغاء الطبقات وخلق «انسان جديد» و«ثقافة جديدة»... الخ. ذلك لأن تجمع هذه العوامل هو بالذات العامل الذي دعا الى تبني معايير لقياس الرشاد الاجتماعي تختلف عن معايير الرأسمالية العالمية وتستقل عنها. وبهذا المعنى، لا يمكن الفصل بين ظاهرة فك الارتباط وبين ظهور نمط اجتماعي جديد، سواء أصبح اشتراكياً أم لا. ولذلك ابدينا الشكوك في إمكان «إعادة إندماج»

صحيح لهذه النظم الجديدة في النظام العالمي السائد. فلابد من التمييز بين مجرد تكثيف التبادل ـ وهو أمر يرجّح حدوثه ـ وبين الاندماج بالمعنى الصحيح والكامل.

هذا ولابد ايضاً من اعتبار الظروف العينية التي تم «فك الارتباط» في إطارها في كل تجربة. وهنا لابد من التمييز بين ظروف الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية وبلدان العالم الثالث (مثل كوبا وفيتنام وكوريا). ومن دون الخوض في هذا الموضوع المعقد نودّ ان نؤكد ان الاستنتاجات التي توصلنا اليها هي في الواقع استنتاجات قائمة على الحدس الى حد كبير، وهي الآتية: **اولاً**: ليس من الراجح ان يقبل الاتحاد السوفياتي «إعادة الاندماج» إذا تهدد نظامه السياسي الراهن من وراء هذا الاندماج، **ثانياً**: وكذلك ليس من الراجح أن تقبل الصين «الإندماج» إذا هدد هذا الاخير استمرار استقلالية تنميتها، **ثالثاً**: على نقيض ذلك، فهناك احتمال حقيقي أن تلحق بلدان شرق اوروبا بالغرب، إذا سمحت الظروف بذلك؛ ولكن هذا الاحتمال يتناقض، كلما تمتعت هذه البلدان بهامش من الاستقلالية يسمح لها بإنجاز اصلاحات داخلية (على غرار يوغوسلافيا والمجر).

وفي هذا الإطار، نرى أن عملية فك الروابط جزء من «الانتقال» خارج الرأسمالية، أي ـ احتمالاً على الأقل ـ نحو الاشتراكية. وليس موضوع التساؤل هنا هو فيما إذا تم هذا الانتقال على نمط تصور ماركس أو الأممية الثانية، أو حسب معايير ايديولوجيات النظم المعتبرة نفسها (أي البلشفية ثم الايديولوجيا السوفياتية المعاصرة أو الماوية، ثم نظرة دينغ). فالواقع أن تطورات هذا الانتقال، أو بالأحرى النتيجة النهائية والمستقبلية المتوصل اليها، مجهولة إلى حد كبير. فلا تزال الإشتراكية هدفاً مستقبلياً قائماً أمامنا، وليست بناء مكتملا. وكما قال زميلنا متشلينا «لو سألنا عام ١٥٠٠ عن مستقبل الرأسمالية وسماتها لتوصلنا إلى إجابات غريبة وغالباً بعيدة عن حقيقة انجازات التطور الرأسمالي اللاحق» (وذلك افتراضاً أن الناس في هذا العصر الباكر كانت تعي أنها «تبني» الرأسمالية». فالتساؤل حول مستقبل الاتحاد السوفياتي والصين، وكيف سيحل هذان البلدان مشاكلهما (من خلال تطور تدريجي، أو من خلال ثورة مثل تلك التي دعا ماو اليها)، وكيف ستتمفصل هذه التطورات مع فتحات اشتراكية أخرى في أماكن اخرى، إن هذا التساؤل الشرعي لايزال مفتوحاً، في رأينا.

ب ـ إن التعمق المستمر في العالمية التي دخلت في مرحلة جديدة من جهة، وظاهرة فك الروابط التي صحبت الخطوات نحو الاشتراكية من الجهة الاخرى، إن هذه الأمور قد اثرت على الغرب نفسه بالطبع.

ويبدو هذا التأثير واضحاً، حينما نقارن بين ردود الفعل للأزمة الراهنة وبين ما حدث خلال أزمة الثلاثينات. ففي الفترة بين الحربين، ابتعدت ايطاليا وكذلك بعض

البلدان الرأسمالية الضعيفة الاخرى عن النظام العالمي. فلم يكن هناك خيار آخر امام هذه البلدان الضعيفة في مواجهة الأزمة التي عانتها. وكانت النظم الفاشستية والشعبوية الداعية الى «الأوتاركية» ناتج مواجهة التحدي في هذه الظروف. وكذلك اختارت ألمانيا خياراً مماثلاً نتيجة إضعافها بعد هزيمتها في الحرب الاولى، ولو أنها وضعت هذا الخيار في إطار تطلع اعتدائي يرمي الى قلب التوازن الدولي بواسطة الحرب.

هذا بينما احتمال خيارات مماثلة يكاد يكون مستحيلاً في الظروف الراهنة. وقد أوضح زميلنا أريجي أن مجتمعات أوروبا الجنوبية (ايطاليا، اسبانيا، البرتغال، اليونان وتركيا) التي تقوقعت على نفسها لمواجهة أزمة الثلاثينات لا تستطيع ان تفعل ذلك اليوم، بعد ثلاثة عقود من التنمية السريعة وتعمق الاندماج الأوروبي الأطلسي(٦). ولا نشك في صحة هذا التحليل، ولذلك بالذات ذهبنا إلى أن **عملية فك الارتباط بالنسبة الى مجتمعات الشمال لا معنى لها من دون تحول في اتجاه اشتراكي، بل ان هذه العملية مفروضة في ظروف هذا الخيار الأخير بسبب وجود تناقض بين أهداف الاشتراكية من جهة،ومقتضيات قانون المنافسة العالمية من الجهة الاخرى.**

ولا شك أيضاً أن مواقف المراكز المهيمنة في مواجهة الأزمات، تختلف قليلاً عن مواقف المراكز الأخرى. فالقوى المهيمنة هي الوحيدة في الواقع التي تستطيع ان تعتمد على آليات العالمية من دون قيد أو شرط. اما القوى الأخرى فهي مضطرة، إما الى أن تبتعد قليلاً عن معيار العالمية المطلقة (عن طريق الحماية ولو في إطار امبراطورية مثلاً) وإما إلى أن تتخلى عن بعض مصالحها. فهذا الوضع واضح غاية الوضوح في الظروف الراهنة للهجوم المعاكس الامريكي: إن الولايات المتحدة تقرر، بينما اوروبا تقبل في نهاية الأمر، وتخضع شاءت ام أبت. وقد ذهب الزميل فرانك الى استخلاص أن برجوازية القطر المهيمن هي الوحيدة التي تستحق ان تعتبر «وطنية»، إذ إن البرجوازيات الأخرى جميعاً تقبل الخضوع. ويبدو لنا أن هذا الاستخلاص متطرّف؛ لأن فترات الهيمنة هي نفسها فترات استثنائية في التاريخ تكاد تقتصر على هيمنة بريطانيا العظمى بين عام ١٨١٥ وعام ١٨٨٠ ثم هيمنة الولايات المتحدة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠. فلم تمنع هذه الهيمنة صعود المنافسين، وفي نهاية المجال إنهاء الهيمنة نفسها. ومهما كانت قسوة الظروف الراهنة، لا يرجّح تفكك المراكز المكوّنة الموجودة في الميدان وكومبرادوريتها على نمط ما يحدث بالنسبة الى الأطراف. فقد خلق اتمام البنيان الوطني السابق واقعاً غير قابل للانقلاب.

---

(٦) Samir Amin, *Les Conditions d'une autonomie de la région méditerranéenne* (Napoli: [s. n.], 1983).

ج ـ لقد حدثت محاولات فك الروابط في العالم الثالث المعاصر؛ أو على الأقل أدّعي ذلك. وقد أدى توقف هذه المحاولات ثم عمليات «إعادة التنظيم» الجارية حالياً بقيادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى فكرة أن «فك الارتباط» أمر مستحيل. ورأينا هو أن هذا التحليل ناقص ـ إذ إن هذه التجارب لم تذهب بجد الى فك الروابط ـ وبالتالي أن الاستخلاص المذكور سريع.

إن العالمية تعمل في المراكز والأطراف في ظروف مختلفة تماماً. ويؤدي التوسع الرأسمالي الى نتائج عكسية في المجموعتين اللتين يتكون النظام الكلي منهما. فيكرّس هذا التوسع سمات التكامل الداخلي في المجتمعات المركزية (إذ يقوّي التكامل الوطني أو حتى يؤسّس ظهور ظاهرة الوطن في بعض الأحيان) بينما في الأطراف يؤدي هذا التوسع إلى تفتت المجتمع (وأحياناً يهدم الواقع الوطني أو، على الأقل، يلغي إمكان تبلوره). ونعتبر هذا الاختلاف في نتائج الاندماج العالمي اختلافاً جوهرياً انعكاساً لعدم تكافؤ مواقف البرجوازيات المحلية في النظام العالمي؛ وهو تفاوت كيفي وليس كمياً فقط. وهذا الأمر إنما هو مجرد تعبير عن التطور غير المتكافىء والسبب الذي يجعل الخروج من الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لا من مراكزه.

هل تحقق هذا القانون خلال فترة الرواج الطويلة التي تلت الحرب العالمية الثانية من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠؟ ينكر البعض هذا، إما بشكل عام أو بإبراز وجود استثناءات. ويعتمد الرأي المتطرف ـ الذي ينكر اطروحتنا بشكل عام ـ على حقيقة النمو الاقتصادي العام خلال الفترة المعتبرة. وقد جاءنا بل وارن مثلاً بإحصائيات اقتصادية بسيطة لا نهاية لها، ونعتبرها نحن من دون معنى في هذا الصدد(٧). هذا لأن الإجابة عن السؤال تتطلب تحليلاً سياسياً للقوى الاجتماعية وللدولة ولاستراتيجيات وأشكال الاندماج في النظام العالمي، الأمر الذي يفوق كثيراً مجرد تسجيل النمو الكمي. إن النظرية البرجوازية التي تكتفي بدراسة النمو الاقتصادي تفترض ما يجب إثباته، أي أن هذا النمو يؤدي بدوره وبالضرورة الى التجنيس. فالتركيز على عموميات تخص النمو، ولو كان معبّراً عنها في ثياب اللغة الماركسية (وهذا كل ما يفعله بل وارن) إنما لا يجدي.

لقد كتبنا في مكان آخر، إن ظروف الرواج السائد بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ أوهمت باحتمال تبلور مراكز جديدة. وكذلك اقترحنا تعريفاً دقيقاً لمفهوم الهيمنة البرجوازية الوطنية، وهي تشمل السيطرة الوطنية على ظروف اعادة تكوين قوى العمل وعلى السوق وعلى تمركز الفائض وعلى الموارد الطبيعية وعلى التكنولوجيا. وقد

(٧) Bill Warren, *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: NLB, 1980).

تكرّس هذا الوهم نتيجة الإنتصارات السياسية لحركات التحرير الوطني في آسيا وافريقيا، تلك الحركات التي نالت الاستقلال السياسي، وشيّدت نظم الدولة المحلية المستحدثة، وفي كثير من الاحيان قامت باصلاحات صفّت «الإقطاعية». إلا ان هذه الخطوات في سبيل بناء هيمنة برجوازية محلية مستقلة، لم تدع الى استراتيجية فك الروابط. بل على عكس ذلك ـ وبشكل عام ـ إن هذه التطورات صحبها تكثيف التبادل الخارجي وزيادة الاستيراد من التكنولوجيا وتدفق الأموال الأجنبية الخاصة (بواسطة تغلغل الشركات ذات النشاط العالمي) والعامة (في شكل الاستدانة الخارجية). هذا وإن لم يمنع هذا التدفق المالي تفوق مقدار الأرباح المصدرة على مبلغ استيراد الاموال. اما التجارب الأكثر جذرية في هذا الاتجاه ـ وهي تلك التجارب التي سمّت نفسها «اشتراكية» ـ فقد اعتمدت على دور قيادي للدولة في التنمية، وخاضت في بعض الاحيان نزاعات مع الاستعمار ـ ولو لأسباب ظرفية ـ ولجأت الى التأييد السوفياتي. وعلى الرغم من ذلك لا يمكن التحدث هنا عن استراتيجية فك الروابط حتى حينما تراخت موقتاً العلاقات مع الغرب.

أثبتت الأزمة خور هذه التجارب. وذلك في وقت هاج الكثير من المحللين الغربيين ضد مفاهيم المراكز والأطراف والتبادل غير المتكافىء... الخ! فقد رأينا كيف تفككت بسهولة التجارب الاشتراكية المزعومة، ولو أن الاستعمار في بعض الاحيان جنّد شرطيه من أجل التوصل السريع الى غايته. وهنا يجدر ذكر اتفاقية كامب ديفيد ثم اجتياح لبنان، وكذلك بدء عملية استسلام بلدان «الجهة» في مواجهة جنوب افريقيا (ولو أن هذه الظروف قد تتغير في المستقبل نتيجة ثورة شعب افريقيا الجنوبية). فهنا نجد مرة اخرى تكرار النموذج التاريخي الذي طرحناه بالنسبة إلى تطور الأطراف، أي تتابع محاولات تبلور تنمية متمركزة على الذات، ثم سقوطها المفاجىء. هكذا تؤدي حالياً ظروف الأزمة إلى انقلاب مفاجىء في ميزان المدفوعات الخارجية، يتمثل في تفوق الأرباح المصدرة على مدّ تدفق الاموال. أليست أزمة الدين الخارجي اثباتاً لصحة قولنا، ودليلاً على حقيقة امتصاص الأموال القاتل الذي تعانيه الاطراف؟ ولنذكّر القارىء في هذا الصدد أن البنك الدولي نفسه لم يتوقع هذه الأزمة حينما كان يمدح «النمو المحرك من الخارج» الذي أدهش أيضاً بل وارن وأمثاله من المعادين «لنظرية المراكز والأطراف».

هذا ولا شك أن التوسع الرأسمالي في الفترة بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٠ لم يكن متساوياً. وكالعادة، أتخذ هذا التوسع في العالم الثالث أشكالاً متعددة. وبهذا المعنى ليس هناك جديد في اعادة «اكتشاف» هذه الحقيقة البديهية، إذ لم يكن عالم الأطراف متساوياً ومتجانساً في أي مرحلة من مراحل تطوره. ولكن السؤال الحقيقي

هو الآتي: أيمكن اعتبار تفاوت معدلات النمو في الأطراف دليلا على أن بعض اقطار هذه المنطقة تمر في مرحلة إنتقالية تقود الى إتمام التكامل على نمط المراكز؟ ام اننا نواجه هنا ظاهرة اخرى؟

وهنا نتعرض لمشكلة الدولة وعلاقتها بالقومية وبالطبقات الاجتماعية المكوّنة لها. إن هذا التحليل أمر ضروري، من أجل ادراك الاشكال الملموسة التي تتخذها التنمية الرأسمالية في الاطراف. وبشكل عام، نجد هنا مرة اخرى أن «القومية» ظاهرة محدودة على بعض المناطق والأزمان، وليست ناتجاً «عاماً» للرأسمالية. فكم عدد دول العالم الثالث المعاصر التي تشبه ـ ولو من بعيد ـ دولاً قومية؟ ونرى هنا أن التوسع الرأسمالي لا يدعو في معظم الحالات الى لحم شبه القوميات القريبة من بعض في وحدة قومية صحيحة. فلا يسير التطور الراهن في هذا الاتجاه، لا في امريكا اللاتينية (على الرغم من أنها تتمتع بوحدة لغوية بالنسبة الى جميع الأقطار عدا البرازيل) ولا حتى في الوطن العربي. وربما كان استمرار الوحدة الهندية المتعددة القوميات هو الاستثناء، وليس القاعدة. على عكس ذلك، نرى كيف أن الثروة النفطية المرتبطة بالاندماج العالمي تعمل في اتجاه تفتت الوطن العربي. وكذلك نرى كيف أن السيطرة الاستعمارية الجديدة في افريقيا فجّرت الوحدات الكولونيالية السابقة، من دون أن يكون ذلك في مصلحة تكوين وحدات أصغر أكثر تجانساً. فالدول الافريقية الصغيرة لا تتمتع بدرجة من التجانس أعلى من الدول الكبيرة في القارة. هل يمكننا ان نتحدث عن «القومية» هنا، حينما ينقصها عامل التوحيد اللغوي، لدرجة أن النظم السائدة استمرت تحتفظ بلغة المستعمر لغة رسمية؟

إن مرحلة العالمية الجديدة ألغت السمة المحلية للطبقات الاجتماعية؛ ونقصد هنا ان الطبقات لا يحددها مجرد مكانها في البنيان الاقتصادي المحلي. فأصبحت البرجوازية المحلية الضعيفة مجرد حزام نقل آليات رأس المال المدوّل. وفقدت الطبقات الشعبية (العمال والفلاحون والبرجوازيات الصغيرة. . .) هويتها الخاصة، لتصبح اجزاء من كليات غير محددة الطابع. وتؤكد التنمية الطرفية هذه السمة، أي الطابع الذري للمجتمع. فلننظر في هذا المجال الى النتائج المترتبة على تنمية السياحة مثلاً. نجد هنا افراداً أصبحوا جزئياً عمالاً وموظفين وأجراء موسميين بينما ظلوا ملاكاً زراعيين صغاراً . . . الخ، وأخذت هذه الأمثلة لتعدد المواقف الطبقية في شخص واحد في التزايد. فهناك مثل آخر معروف ناتج عن الهجرة العربية. هكذا اصبحت بعض المجتمعات العربية بكليتها مجتمعات «ريفية بعضها غني» (في البلاد النفطية) وغيرها «فقير» (حينما تعيش على إعادة توزيع ثروة النفط من خلال الهجرة). وهكذا تغيرت ايضاً ظروف الطبقة العاملة نفسها. أليست الطبقة العاملة في المناطق الحرة جزءاً من

طبقة عاملة عالمية متفتتة؟ وكذلك بالنسبة الى قسم متزايد من البرجوازية الصغيرة الجديدة. أيمكننا ان نتصور رفع وعي هذه الاجزاء من الطبقات من مستوى «الطبقة في ذاتها» الى مستوى «الطبقة لذاتها»؟ يبدو لنا أن هذا الانطباع أصبح صعباً في الظروف الجديدة. فكان النضوج الطبقي في التاريخ ناتج معارك سياسية تتمحور حول سلطة الدولة في ظروف تناسب الدولة والقومية والنضال الاجتماعي والسياسي. فأصبح هذا التناسب غائباً في الظروف الجديدة.

إن الوضع الحالي يتصف - على نقيض ظروف الماضي - بعدم التناسب بين الدولة والقومية (الغائبة في كثير من الأحيان) والطبقات الاجتماعية التي تفتتت وأصبحت أجزاء من مجموعات عالمية النطاق. ويلغي هذا التطور فعالية النضال السياسي في أشكاله التقليدية على الأقل. ويفسر فقدان الفعالية السياسية تصاعد الايديولوجيات الشعبوية المائعة، وإحياء التيارات غير العقلانية. فالموظفون الصغار الخادمون في شركة «اي. بي. أم» الالكترونية في ألمانيا والسنغال وأندونيسيا مثلاً، لا يستطيعون أن ينمّوا وعياً طبقياً مشتركاً. والنتيجة واضحة: إن البرجوازي الصغير من هذا النوع - من السنغال وأندونيسيا مثلاً - يستطيع أن يملأ الفراغ بواسطة الجمع بين مواقف متناقضة، فيكون في الوقت نفسه ضحية الاستلاب في التكنولوجيا الالكترونية، ومؤمناً بمذهب ديني سلفي... وهكذا أيضاً بالنسبة الى العامل والعاطل المتهمش والشخص الذي يجمع بين مواقف الأجير والمالك... الخ.

إن هذه التطورات الموضوعية السلبية تفسر في رأينا نجاح عملية إعادة الكومبرادورية التي تغزو حالياً العالم الثالث. **هل هناك استثناءات لهذه القاعدة؟**

لا شك أن نمط التنمية في بعض أقطار آسيا الشرقية (ونقصد كوريا الجنوبية بشكلٍ خاص) اتصفت بسمات شاذة تميّزها عن غيرها. فقامت هذه التنمية في كوريا (وكذلك في تايوان) على أساس إصلاحات زراعية جذرية حقيقية (ولو لمجرد الخوف من منافسة التجربة الشيوعية) دعمتها الايديولوجيا الكونفوشيانية. هذا بينما تمّ توسيع السوق الداخلية في معظم الحالات الاخرى (خصوصاً في امريكا اللاتينية والبلدان العربية وجنوب شرق آسيا) عن طريق زيادة دخول الطبقات الوسطى، ولو على حساب الجماهير الشعبية. وقد ترتّب على هذا الاختلاف الجوهري اختلاف نمط التنمية اللاحقة. ففي كوريا الجنوبية مثلاً، يبدو أن جميع الأجور (بما فيها مرتبات الطبقات الوسطى الجديدة) ظلت منخفضة نسبياً، ثم ارتفعت على قدم المساواة مع رفع مستوى الانتاجية، الأمر الذي سمح بتحقيق مستوى عالٍ من الادخار العام، بينما ارتفعت دخول صغار الفلاحين، الأمر الذي ضيّق الفجوة بين الريف والحضر.

يضاف الى ذلك التعاون الوثيق بين دول تايوان وهونغ كونغ (ولو أن هذه الأخيرة مستعمرة) وسنغافورة، وهي جميعاً دول صينية، وبين البرجوازية الصينية المقيمة خارج الوطن الأم في جميع انحاء المحيط الهادىء وآسيا الجنوبية الشرقية. وكذلك هناك عامل ثقافي يخص آسيا الكونفوشيانية ساعد على نجاح المجتمعات في تحديد النسل، الأمر الذي تنعكس فيه درجة أعلى من السيطرة المجتمعية ومن تغلغل ايديولوجيا الإثراء الفردي والعائلي. ثم انتشر التعليم الفني على نطاق لا يقارن مع ما تمّ في المناطق الاخرى، فدعّم الاتجاهات المذكورة.

وخلاصة القول إن تفاعل هذه العوامل جعل التنمية تتمّ هنا على أساس وضع قومي أقوى مما هو عليه في معظم الاحيان. فدعمت التنمية بدورها هذا الواقع، وأعطت شرعية لها الى حد ما، إذ ان الكثير استفاد منها. أليس هذا التطور نموذجياً من حيث بزوغ هيمنة برجوازية وطنية؟

هذا صحيح ولكن . . . الأزمة أثبتت هنا ايضاً حساسية الاستراتيجيات المعتمدة على التقسيم الدولي للعمل. وعلى الرغم من هذا، لا شك أن آسيا الكونفوشيانية تتمتع بميزة خاصة. فهي مسلحة لمواجهة احتياجات ترتيبات إعادة التنظيم المفروضة من الأزمة الخارجية (مثل مواجهة النتائج المترتبة على الدين الخارجي) بشكلٍ أقوى بما لا يقارن مع اوضاع امريكا اللاتينية والوطن العربي. وكذلك ربما تستطيع آسيا الكونفوشيانية التقوقع على نفسها إن لزم الأمر، وتكثيف العلاقات مع اليابان والصين لاحلالها محل علاقاتها مع الغرب، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يغير كثيراً من التوازنات العالمية.

هذا ولا نشك ايضاً، إن عملية الكومبرادورية الجارية حالياً على صعيد العالم الثالث كلياً. من شأنها أن تواجه مقاومة متصاعدة من قبلِ الحركات الشعبية. وليس من الغريب أن الموجة الأولى لهذه الحركات تتخذ شكلاً «شعبوياً» فيه الكثير من اللبس. فهذا الشكل هو ناتج طابعها الذي يتصف بسمات التحالف الطبقي الواسع وعدم استقلالية التنظيم الطبقي، بل وعدم نضوج الوعي للأسباب الموصوفة أعلاه. وعلى الرغم من هذا كله، إلا أن هذه الحركات تتمتع بقدرة سلبية، فهي قادرة على تفجير النظام وهدمه، ولو أنه ليس هناك ضمان بأنها تستطيع أن تتحول بالتدريج وبالضرورة الى تبلورات بديلة إيجابية حقيقية.

فليس غرضنا هنا طرح «توقعات» تخص هؤلاء وأولئك. فهذه التوقعات تشبه تخمينات المنجمين، أكثر منها علمية. وكذلك لا نجد فائدة كبيرة في لعبة «السيناريوهات»، إذ ان هذه السيناريوهات لا تثبت إلا ما أدرج سابقاً ضمن

الإفتراضات التي تقوم عليها. فلنكتف اذاً بتحديد شروط تبلور بديل إيجابي. وهذه الشروط هي الثلاثة الآتية:

أولاً: ضرورة فك الروابط بالمعنى الذي عرضناه، أي إخضاع العلاقات الخارجية في جميع الميادين لمنطق خيارات داخلية مستقلة عن معايير الرأسمالية العالمية.

ثانياً: قدرة سياسية على القيام بإصلاحات إجتماعية عميقة في اتجاه المساواة. إن هذه الاصلاحات هي في الواقع شرط لفك الروابط (إذ ان الطبقات السائدة حالياً ليس لها مصلحة في إتمامها) وفي الوقت نفسه ناتج عنه (إذ انه يفترض تغيرات في الحكم السياسي). فعملية فك الروابط من دون إصلاح، قليلة الاحتمال، وإن حدثت تورطت في مأزق.

ثالثاً: قدرة على إبداع التكنولوجيا والإقدام على تطويرها. فبدون هذه القدرة، لا يمكن تحويل القرار المستقل الى حقيقة ملموسة. وقطعاً لا يمكن تطوير هذه القدرة على أساس مجرد بذل مجهود تعليمي دون انفتاح ايديولوجي.

هل من المتصور أن تتجمع هذه الشروط في الأجل المنظور؟ لست أدري، ولو أنني أرى إمكان بزوغها على الأقل في بعض الظروف، مثل ظروف البرازيل أو الهند.

إن عملية التدويل، في حالة البرازيل، لم تتركز بشكل أساسي في ميدان التبادل التجاري، بل في الميدان المالي. وخلافاً لما يكتبه البنك الدولي، لم يكن النمو هنا «محركاً من الطلب الخارجي». فلم تزد صادرات البرازيل عن نسبة ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي يوماً ما، ثم انخفضت هذه النسبة الى ٥ بالمائة. وبالتالي تستطيع البرازيل مثلاً أن تلغي بقرارها الدين الخارجي، إذ ان أي اجراء إنتقامي ضدها يلحق بالغرب أضراراً تفوق الأضرار التي قد تعاني البرازيل منها. فهنا اذاً نجد أن العقبة الحقيقية التي تبرز في طريق التغيير هي عقبة داخلية ناتجة عن أن التنمية المحققة تمت على أساس تزايد التفاوت الإجتماعي. أيمكن للقوى الشعبية والديمقراطية أن تعكس الاوضاع؟ إن الاجابة عن هذا التساؤل لاتزال مفتوحة.

وكذلك فإن العلاقة التي تربط الهند بالنظام العالمي، هي ايضاً علاقة غير قوية في الميدان الاقتصادي البحت، اذ ان «درجة التبعية» إذا قيست بنسب التبادل التجاري والإستيراد التكنولوجي واللجوء الى الأموال الخارجية إنما هي محدودة نسبياً. ولكن العامل السياسي والإيديولوجي الموروث من تاريخ هيمنة حزب المؤتمر هو العامل الاساس. أيمكن أن نتصور التحرر من هذه القيود، اذا تعمقت أزمة حزب المؤتمر؟ هنا ايضاً اعتقد أن الإجابة مفتوحة.

فهناك إذاً احتمالات تاريخية تشمل ـ مع الصين ـ مجموع منطقة شرق آسيا. هل

يفعل هنا عامل «الحجم» فعله الايجابي، بل ربما القاطع؟ لا شك أنه عامل ايجابي فعلاً. ولكنه ليس قاطعاً. فالعامل القاطع هو في نهاية الأمر طبيعة الدولة وعلاقتها مع مكنوناتها الاجتماعية والقومية. ونرى فعل هذا العامل الايجابي في البرازيل مثلاً، وهي دولة قومية صحيحة ذات جذور تاريخية، كما نراه في نجاح الدولة الهندية المتعددة القوميات، وهي تكاد تكون من هذه الزاوية استثناء في تاريخ التحرر من الاستعمار.

لعل هذه الميزة توجد أيضاً في بلدان أخرى ذات حجم متوسط أو حتى صغير. لعل عامل التجانس الوطني، الى جانب قوى التعبير الشعبي، كان العامل الذي يفسّر بعض الاجابات الشعبية في مواجهة الأزمة في نيكاراغوا او بوركينافاسو مثلاً. إن عملية فك الروابط في هذه الظروف تعني أساساً تخفيض درجة التعرض للتأثير الخارجي ـ وهو أمر لا مفر منه الى حد ما في حالة البلاد الصغيرة ـ وتقوية الوحدة الشعبية ولو على أساس إصلاحات متواضعة في هذه المرحلة التاريخية.

قطعاً من المتصور أيضاً الخروج من الأزمة الراهنة، والعودة الى مرحلة توسع رأسمالي من خلال إخضاع الاطراف لمنطق هذا التوسع. وغالباً سيكون هذا هو المخرج المحتمل بالنسبة الى البعض على الأقل، وربما الأكثرية العددية من بلدان العالم الثالث الحالي. فلا نرى سبباً لأن لا يستمر التاريخ كما بدأ منذ عام ١٩١٧ أي إن أقساماً من النظام العالمي تتحرر من منطق التوسع الرأسمالي من خلال «فك الروابط» من جهة، فيما ظاهرة العالمية تتعمق في باقي العالم من الجهة الاخرى.

ويبدو لنا أن المنطقة العربية والافريقية ليست قادرة، في الأجل القصير، على مواجهة الأزمة الراهنة بشكل ايجابي، في الظروف الحاضرة على الأقل، وإذا استمرت الاتجاهات السياسية السائدة كما هي عليه. فالقارة الافريقية كلّها تتصف بعدد من السمات السلبية، منها الطابع الشرس للاستعمار الجديد، والتفتّت في عدد كبير من الدول الصغيرة، والدويلات، وقدرة السلطات الحاكمة على التلاعب، اعتماداً على عدم التجانس القومي والديني . . . الخ. وكذلك يعاني الوطن العربي تطورات سلبية، منها ظواهر إفساد المجتمع المترتب على الثروة النفطية وتعويض العجز الحقيقي بكثرة الحديث ـ يكاد يكون بشكل عصابي ـ عن «الخصوصيات»، الأمر الذي أدى الى تراجع ملموس، والتخلي عن المشروع الاشتراكي الوحدوي. وفي هذه الظروف، يمكننا أن نتصور «توازناً» مستقبلياً سلبياً للأسف بين مناطق متهمشة تغزوها المجاعة وفقدان الأمل، وبين أقطاب «رخاء» محدودة مبنية على الريع النفطي أو المعدني وتوزيعه. وكذلك نعلم أن هناك في أمريكا اللاتينية، مشروعاً للولايات المتحدة، مضمونه تحويل ملكية الصناعة الكبيرة لمصلحة رأس المال المدوّل مقابل إلغاء الدين. . . فإذا سمحت الظروف بتحقيق هذا المشروع، أدى ذلك الى محو قرن من

النضال الوطني، والى تعميق كومبرادورية القارة.

ولكنْ هناك ايضاً، خروج ايجابي ممكن من الأزمة، يتماشى مع مصالح الشعوب، ويتطلب التوجه نحو هذا الحل - بالنسبة الى شعوب الجنوب - العمل في الاتجاهات الثلاثة الآتية:

١ - مساندة وحدة العالم الثالث على جميع المستويات، الجماعي والاقليمي، وكذلك تعزيز الوحدات الوطنية.

٢ - تعزيز الاتجاهات الديمقراطية، الأمر الذي يفترض الاعتراف باستقلالية تنظيم القوى الشعبية (في الميادين السياسية والنقابية والثقافية . . . الخ) وكذلك إحترام حقوق «الاقليات» سواء أكانت قومية أم لغوية أم دينية. فإن الحاجة الملحة الى تكوين وحدات اقتصادية وسياسية وعسكرية كبيرة في العالم الثالث المعاصر - وهي الوسيلة الوحيدة لمواجهة تحديات العصر - تتطلب التخلي عن ضيق افق ايديولوجيا القومية الموروثة من القرن التاسع عشر الأوروبي. لقد أصبح من المستحيل في الظروف المعاصرة تحقيق اهداف الوحدة باستخدام العنف على نمط ماحدث في المانيا وإيطاليا في القرن السابق، حيث قام إقليم معين (هنا بروسيا والبيامونت) بـ«فتح» (أو تحرير) البلاد. فلا يمكن الآن رفض احترام الاختلاف والتنوع الاقليمي، ولا يحتمل أي محاولة «تجنيس» تلجأ الى الوسائل الادارية من شأنها أن تعطي ثماراً. فلا يتناسب استخدام هذه الوسائل مع ميزان القوى الحقيقية في عالمنا المعاصر. فلابد إذاً من احترام حق الشعوب في تقرير المصير، بما فيه حقها في الانفصال. أما الوسيلة الحقيقية لتفادي التفتّت، ولتعزيز وحدات كبيرة فهي في الواقع احترام الديمقراطية وبالتالي التنوع. فهي الوسيلة الوحيدة لإفشال خطط الاستعمار الذي يرمي - كالعادة - الى تقسيم القوى المعادية له. ونقصد هنا، بالأخص، خطط الصهيونية وجنوب افريقيا التي هدفها تقسيم العرب والأفارقة على أساس الانتماء القبلي أو الطائفي والإقليمي. ونرى أيضاً كيف يستخدم الاستعمار عدم الديمقراطية في العالم الثالث، بل عدم احترام حقوق الانسان الأساسية في كثير من الأحيان، من أجل تبرير تدخلاته المباشرة وغير المباشرة.

٣ - يجب أن تعي شعوب العالم الثالث تماماً أنه لا يمكنها الاعتماد في نضالها إلا على قواها بشكل اساسي. فالتحالفات الخارجية - مهما كانت - لا يمكنها أن تحل محل عجز داخلي أساسي. وإن كان لهذه التحالفات ما يبررها تكتيكياً، في بعض الاحيان، فليس لها أي قيمة استراتيجية في الأجل الطويل. وهذا الى أن يؤدي نضال الشعوب في مختلف اجزاء العالم الى تغيرات مهمة في بنيان النظام العالمي، وتوازن القوى، لمصلحة شعوب مناطق الأطراف الحاضرة.

الفصل السادس
مستوى التكتيك: فك الارتباط أم إصلاح النظام العالمي؟ التضاد غير المطلق (*)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩ (ايار/ مايو ١٩٨٧)، ص ٥٤ - ٦٤.

١ ـ إن التحاليل التي طرحناها سابقاً تفرض نفسها إطاراً استراتيجياً لا مفر منه؛ وهو إطار يقوم على اثبات العلاقة العضوية التي تربط عملية فك الروابط مع مقتضيات انشاء مجتمع اشتراكي. وترجع هذه الرابطة الى الطابع العالمي للنظام الرأسمالي وعدم التكافؤ في توسعه، الأمر الذي يفترض بدوره احتمال تجاوز هذا النظام انطلاقاً من عمليات «قطع» تحدث في أطرافه، بل ضرورة حدوث مثل هذا القطع هنا وهناك، وذلك مهما شمل المستقبل الناتج عن هذا القطع من تطورات لاحقة مجهولة.

ويترتب على ذلك ان الممارسات السياسية التي تجهل هذا التطلع الاستراتيجي، والتي تحلّ محلها مجرد العمل من اجل اصلاح النظام العالمي، انما هي بالضرورة ممارسات قائمة على الوهم.

على أن ذكر أولوية الاستراتيجيا لا يعني تجاهل الاعتبارات التكتيكية الملموسة، وإلا لاصبحت الاستراتيجيا نظرية مجردة عقيمة. فالاعتبارات التكتيكية تفرض نفسها لأسباب بديهية، أهمها عدم تعادل ظروف شعوب الأطراف من حيث درجة النضوج اللازم، من اجل اتمام فك الروابط في اطار تطلعي اشتراكي. وفي هذه الأثناء، يستمر التوسع الرأسمالي بكل النتائج المترتبة عليه بالنسبة الى مصير شعوب الأطراف. فينبغي اذاً الخوض في نضالات فرعية تضمن افضل الظروف ـ أو أقلها ضرراً ـ من منظور نضوج شروط التحرر المستقبلي. يضاف الى ذلك وجود تناقضات ثانوية بين المراكز الاستعمارية المتنافسة، وبين الاستعمار والبرجوازيات التابعة في الاطراف، وبين مصالح البلدان التي مرت بمرحلة ثورة اشتراكية والبلدان الرأسمالية.. الخ. إن السياسة الفعالة إنما هي تلك السياسة التي تنجح في تعبئة هذه التناقضات وتوظيفها

لمصلحة المصالح الطويلة الأجل لشعوب الجنوب.

إن التخلي عن العمل في هذا الاتجاه واحلال موقف يعتبر «ان اسوأ الأمور هي افضلها» انما هو موقف غير مسؤول يعرض شعوب الاطراف لمخاطر الإبادة ـ وأحياناً بالمعنى الكامل للكلمة. ذلك لأن التوسع الرأسمالي ليس هو فقط إخضاع الجنوب للتبعية الاقتصادية ولكومبرادوريته، بل لهذا التوسع ايضاً بعد سياسي وثقافي، إذ انه توسع «أوروبي» شامل يجر وراءه تدمير الحضارات غير الأوروبية. وقد أثبت التاريخ حقيقة هذا الخطر. فينتمي الى هذا التاريخ كل من ابادة هنود امريكا ثم غزو العبيد في افريقيا. وكذلك اشكال «الاندماج» المفروضة بالعنف وتدمير الثقافات المحلية، وتدمير القدرات التكنولوجية المحلية الذي بلغ في بعض الأحيان درجة تعرّض شعوب بأكملها للمجاعة... الخ. ويستمر التاريخ الرأسمالي الحاضر في هذه المسيرة المشؤومة. فيكفي ان ننظر الى المصير المكتوب منه لشعب فلسطين وجنوب افريقيا لنعي المخاطر المكفوفة في استمرار هذا التوسع. فلا بد اذاً من إعطاء اولوية لسياسة حماية المصالح المستقبلية للانسانية من ضرر الوحشية الرأسمالية ـ الأوروبية.

ويستنتج من ذلك ان الهدف الآني هو العمل من أجل تكييف تطور النظام العالمي حتى يصبح «أفضل» بمعنى اقل تفاوتاً على المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، وذلك على كل من الصعيد الدولي، وصعيد العلاقات الاجتماعية الداخلية لمختلف المجتمعات. ولنلخص هذا الهدف بإيجاز كالآتي: النضال من أجل عالم متعدد الأقطاب.

وسنتناول فيما يلي موضوع ما هي الممارسات الفعالة الممكنة في ظروف الأزمة الراهنة، والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق هذا الهدف.

٢ ـ ثمة مجموعتان من المواقف الممكنة امام واقع الأزمة. فهناك من جهة موقف هؤلاء الذين يعتبرون ان الحاجة الماسة وبالتالي الهدف المشترك المباشر هو «الخروج من الأزمة»، اي ايجاد حل لها، والذين يرسمون خططهم في هذا الإطار من أجل إنجاز هذا الهدف الآني،وهناك من الجهة الأخرى، هؤلاء الذين يعتبرون هذا الاسلوب غير مجدٍ. فيرون ان الأزمة الراهنة أزمة هيكلية طويلة المدى حدثت لأسباب موضوعية في اطار النظام الرأسمالي. فلا يمكن «الخروج منها لمجرد الرغبة في ذلك». فليس السؤال الصحيح هو «كيف نخرج من الأزمة؟» ولكنه «ماذا نفعل في الأزمة؟». اذ سيكون تفاعل ممارسات مختلف القوى الفاعلة في الأزمة هو العامل المحدد لشكل عالم الغد. وليس السؤال «كيف نخرج من أزمة الرأسمالية؟» بل «كيف نخرج من رأسمالية في أزمة؟»، أو «كيف ننتهز فرصة الأزمة للتأثير في النظام من أجل مستقبل أفضل؟».

وقد تناولنا في مكان آخر موضوع طبيعة هذه الأزمة. فلن نعود هنا الى هذا التحليل الإلمامي، بل سنكتفي باثبات موقفنا من خلال نقد موقف هؤلاء الذين يبحثون عن «مخرج» للأزمة. ولذلك سنركز جهودنا على نقاش مقترحات اليسار الأوروبي كما تظهر من كتاب ستيوارت هولاند من أجل الخروج من الأزمة الذي صدر عام ١٩٨٣، ومن التقريرين اللذين قدمتهما لجنة براندت الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية في العام نفسه وفي العام التالي(١).

إن نظرتنا المنهجية في تناول هذا الموضوع تقوم على المبدأ التالي: لا تتوقف الاقتراحات المطروحة من أجل «الخروج من الأزمة» على مجرد اختلاف الآراء فيما سيتعلق بطبيعة الأزمة وآلياتها، بل تتوقف ايضاً على اختلاف المصالح الاجتماعية والوطنية التي يُدافع عنها. فالمقتضيات الفنية والاقتصادية انما تعمل في هذا الاطار من دون ان تحدده، فهي مقتضيات نسبية فقط وليست مطلقة.

إن الاقتصاديين يقدمون دائماً احد التفسيرين المتناقضين الآتيين للأزمة: إما هي أزمة الطلب أو هي أزمة العرض. فيذهب البعض الى أن الأزمة ناتجة عن أن الدخول الموزعة ليست بالقدر الكافي لشراء السلع الاستهلاكية المعروضة، الأمر الذي يؤدي بدوره الى انكماش الانتاج في هذا القطاع ثم في القطاعات الأعلى، أي قطاعات انتاج وسائل الانتاج. ويدعو هذا التحليل الى الاخذ بالعلاج الكينزي، اذ يقوم هذا العلاج على رفع مستوى الطلب النهائي من خلال إعادة توزيع الدخل وزيادة الانفاق الحكومي. ولكن البعض الآخر يرى أن الازمة ناتجة ـ على عكس ما سبق قوله ـ عن ان الدخول الموزعة ترتفع الى حد انها لا تترك هامشاً كافياً للأرباح، الأمر الذي يلغي الحوافز للاستثمار.

اما اعتقادنا فهو ان هذا التناقض ظاهري وسطحي اكثر منه حقيقي؛ فيمكن الغاؤه من خلال تحديد ما هي الدخول موضوع التحليل: أنتحدث عن مستوى الأجور في المراكز (أجور الطبقة العاملة أو رواتب الفئات الوسطى) أم عن الدخول الموزعة في الأطراف (بمختلف انواعها: الريع المستدرج من الموارد الطبيعية، أجور الطبقة العاملة، دخول الفئات الوسطى، دخول الفلاحين. . . الخ)؟ أنتحدث عن الأرباح بشكل عام، أم عن الأرباح في قطاعات معينة، مثلاً تلك القطاعات التي تعاني من عدم القدرة التنافسية على صعيد عالمي؟

من الصعب القول إن الأزمة الراهنة ناتجة عن انخفاض الأجور الموزعة في

---

(١) Stuart Holland, *Out of Crisis* (London: [n. pb.], 1983), and Brandt Commission Reports (London, 1980 and 1983).

المراكز المتقدمة، ولو أن هذا الوضع كان سائداً فعلاً في أزمة الثلاثينات. ذلك لأن هذه الأزمة الأخيرة حدثت بعد سلسلة من هزائم الطبقة العاملة في الغرب، بعد ان فشلت الثورة الروسية في الانتشار في اوروبا الوسطى والغربية. فلا شك ان العلاج الكينزي في هذه الظروف ـ مدعّماً بتفاقم استغلال المستعمرات في الاطار الامبريالي السائد عندئذ ـ وقد وفى بالنتائج المطلوبة، ولو في حدود نسبية. هذا على عكس ظروف ازمتنا الراهنة التي تلت فترة طويلة من الرواج الاستثنائي القائم على موقف قوي للطبقة العاملة. فتحقق خلال هذه الفترة الطويلة توظيف شبه كامل للأيدي العاملة صحبته زيادة منتظرة في الأجور الحقيقية موازية لزيادة الانتاجية. وقد أدى ذلك الى فقدان تدريجي لمرونة النظام، الأمر الذي يقف بدوره عقبة في سبيل اعادة بناء الهيكل المطلوب. فليس العلاج الكينزي فعالاً في هذه الظروف، لا على صعيد قطر ما على حدة (بسبب تعمق الطابع العالمي للنظام، الأمر الذي من شأنه ان يؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات الخارجية للقطر المنفرد في سياسة كينزية) ولا حتى على صعيد مجموعة الأقطار الرأسمالية المتقدمة (في فرضية انها استطاعت تنفيذ مثل هذه البرامج جميعاً). فما نلاحظه من تزايد قوى تكتلات المصالح الاقتصادية الفرعية والشلل السياسي المترتب عليه، ليس إلا انعكاساً لفقدان المرونة المذكورة.

إن الاجابة عن هذه الأوضاع المتماشية مع منطق النظام، إنما هي بالضرورة إجابة ذات مضمون يميني. فهي تقوم على استمرار نسبة مرتفعة من البطالة، وبالتالي تآكل تدريجي للأجور. وعلى أساس هذا «التعديل»، يمكن لنمط جديد من التراكم (وهو النمط الذي يحلم به الرئيس الأمريكي رونالد ريغان) أن ينشأ ويزدهر. وتوجد الأسس التكنولوجية لهذا النمط، فهي الصناعات الجديدة غير الفوردية في تنظيمها للعمل. وأخذت هذه الصناعات تحل محل الصناعات الفوردية التي سبق ان وفرت الانتاج بكميات كبيرة، وهو نمط الانتاج الذي قام على أساس رواج الأعوام من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠. وهذه الصناعات الجديدة التي تتبلور فيها معظم نتائج التقدم التكنولوجي الحديث (فهي تلك الصناعات التي تعتمد على نظام انتاج الانسان الآلي، اي «الروبوط») هي أيضاً صناعات سيصحب تنميتها توسع ملحوظ للعمالة فيما يسمى بالقطاع «الرابع» المكون من فنيين ذوي كفاءات عليا. وتعتبر هذه الفئات الجديدة بدورها أساس التوسع في النمط الجديد للتراكم، إذ هي الفئات ذات الدخول المرتفعة التي تستطيع ان تستوعب زيادة الانتاج المتوقع. إن هذا النمط للتراكم هو اذاً نمط قائم على تفاقم التفاوت في توزيع الدخل بين العمال اليدويين الذين يعملون في القطاعات الفوردية، وبين الفئات الوسطى الجديدة (القطاع «الرابع»).

يعسر قطعاً تصور برنامج جماعي من هذا النوع ينفّذ بواسطة سياسة مشتركة

للدول الرأسمالية المتقدمة، الأمر الذي يستوجب شروطاً غير متوافرة، بل وغير واقعية. فالقاعدة في النظام هي حدة المنافسة بين هذه الدول، التي تجتهد كل منها لكسب مكان مميز في سلم المنافسة العامة. وفي هذا الإطار، تمتاز الولايات المتحدة بميزاتها الواضحة، التي سمحت لها بـ «الهجوم المعاكس» الحالي، وإعادة مركزها المهيمن، بعد ان كانت هذه الهيمنة أخذت في التدهور في المرحلة السابقة. ولا شك أيضاً أن اليابان قادرة على الخوض في السباق، بفضل ميزاتها في الميدان التكنولوجي. بيد ان اليابان تعاني نقاط ضعف قد تظهر آثارها في الأجل الأطول. وكذلك فإن هذه الاستراتيجية معقولة بالنسبة الى الدول المتقدمة الصغيرة ـ مثل السويد ـ التي تستطيع ان تتخصص في قطاع معين تستفيد فيه بميزة مقارنة. ولكن هذه الاستراتيجية تحتوي على مخاطر جسيمة بالنسبة الى الدول الأوروبية المتوسطة الحجم مثل بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا (بله ايطاليا واسبانيا). فالأمل محدود في أن تستطيع هذه الدول ـ إذا اندرجت في هذه الاستراتيجية ـ التغلب على ظواهر تدهورها التدريجي.

ويفترض هذا النمط استمرار العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، بل يقتضي «تحديثها» وتعميقها، إذ يمكن تكريس النمط من خلال تصدير الصناعات الفوردية للجنوب للاستفادة من انخفاض أجورها من جهة وزيادة استغلال موارده الطبيعية من الجهة الأخرى. وهذا هو الهدف الحقيقي الذي يكمن وراء الهجوم المشترك الذي يقوم به الشمال حالياً، والذي يرمي الى اعادة كومبرادورية الجنوب من خلال اخضاعه لحكم صندوق النقد الدولي و«نادي العشرة» (أي مجموعة الدول الرأسمالية العشر التي تتركز ديون العالم الثالث لصالحها). ومن الجدير ذكره اشتراك اوروبا مع الولايات المتحدة في هذا الهجوم ضد العالم الثالث. فلا شك في أن الدول، التي يتدهور مركزها التنافسي مثل بريطانيا وفرنسا، تتطلع الى تحميل مستعمراتها الجديدة أعباء الأزمة، وهي وسيلة من وسائل تعويض تخلفها التكنولوجي بالنسبة الى أقوى منافسيها. ونجد مثالاً بارزاً لهذه السياسة في المواقف الاستعمارية الجديدة لمجموعة السوق الأوروبية المشتركة في مفاوضاتها مع الدول الأفريقية المتعاونة معها (أي مفاوضات تجديد اتفاقية لومى الثالثة).

هذا ونرى هنا كيف ان هذا الهجوم ضد الجنوب، يحول دون إعادة التوزيع في صالح هذا الأخير. فهي استراتيجية لا تفترض تحسين مستوى معيشة شعوب الجنوب، ولا حتى اعادة التوزيع لمصلحة برجوازيته.

ليست الدخول الموزعة في مراكز النظام هي العناصر الوحيدة المكونة للطلب على صعيد النظام العالمي. فإذا نوينا اليوم التحدث عن الدخول القاصرة، لكان من الأصح تحديد الحديث واعتبار أجور العمال في الصناعات البرازيلية مثلاً أو مناجم

افريقيا، وكذلك دخول فلاحي العالم الثالث بأجمعه. فهناك وراء كل عامل يعاني فداحة الاستغلال المباشر، عشرة فلاحين يضمن عملهم الرخيص اعادة تكوين القوى العاملة بجملتها. ويضاف الى هذه الاشكال المتطرفة للاستغلال، فائض الأرباح المستدرجة من استغلال موارد العالم الثالث الطبيعية... الخ.

رأينا إذاً هو ان الأزمة الراهنة ناتجة أساساً عن سوء التوزيع على هذا الصعيد العالمي، اي عن هذا التفاوت في أسعار القوى العاملة، وهو يحدد بدوره أشكال التنمية الاجمالية، وبالتالي أشكالها في أطراف النظام. ولذلك فقد اعتبرنا هذه الأزمة «أزمة للاستعمار» بصفة أساسية. ألا نرى ان وسائل العلاج الأكثر فعالية حتى الآن ـ مهما كانت محدودة ـ هي تلك الوسائل التي رست في نهاية الأمر على إعادة توزيع الدخل لمصلحة الجنوب؟ أليست اعادة توظيف اموال النفط من جهة والمديونية المتزايدة للعالم الثالث من جهة أخرى، سبب الحؤول دون تدهور التجارة العالمية تدهوراً أخطر مما هو عليه حالياً؟ وفي هذا الاطار لا شك ان خطط «التكيّف» التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول النامية، من شأنها ان تؤدي الى تفاقم الأزمة من خلال تدهور الطلب الصادر عن العالم الثالث. ذلك اضافة الى تعرض النظام لمخاطر أزمة مالية رهيبة. هذا هو الاستنتاج الذي توصل اليه زميلنا اندريه فرانك حينما قال: «إننا لا نزال قبل عام ١٩٢٩، فالأزمة المالية المقبلة لا تزال أمامنا». ولنذكر ايضاً على سبيل المثال انه على الرغم من الاعتراف العام بأن مديونية افريقيا ساعدت الصناعة الأوروبية على الاحتفاظ باسواقها، الا ان السوق الاوروبية المشتركة رفضت اعادة جدولة هذه الديون التي طلبتها الدول الافريقية المساهمة في مفاوضات اتفاقية لومي الثالثة.

إن أزمة العلاقات شمال/ جنوب هي إذاً المحور الأساس في الأزمة الكلية. ومعنى ذلك هو ان الحلول المقترحة في هذا الميدان، هي التي تحدد طابع التطلعات المستقبلية فتعطيها مضمونها الأساسي، أكان يمينياً أم يسارياً.

سبق أن تناولنا عرض منطق الحل اليميني الاجمالي، وعلى عكس ذلك فعلى الحل اليساري ان يندرج في إطار رؤية تقدمية للعلاقات شمال/ جنوب، وأن يستدرج ما يجب اتمامه من تعديلات داخلية في مجتمع الشمال من مقتضيات هذه الرؤية.

فقد رأينا ان الحل اليميني يقوم على أولوية إعادة هامش كاف لربحية رأس المال المدّول. فيقبل رأس المال بجملته الخضوع لمقتضيات التدويل. ومعنى ذلك ان القطاعات الضعيفة منه ـ أي تلك القطاعات التي تعجز عن الترقي الى أعلى المستويات في سلم المنافسة العالمية ـ تفضل مكاناً ثانوياً تابعاً على «مخاطر الاوتاركية» أو حتى على مجرد الحماية من المنافسة العالمية. وينعكس هذا الخيار في تعميم الكلام

الـدارج المعـادي «للحـماية» واتهـامهـا بـأنها «تحمي» قـطاعـات وأنشـطة «غـير فعالة» . . . الخ، وبالتالي تعميم الحديث الذي يعلن أن قبول المنافسة العالمية أمر «لا مفـر منه». إن هـذا الخيـار هـو الـذي يكمن في نهايـة الأمـر وراء الانحيـاز الأطلسي لأوروبا. ويجدر بالذكر هنا ان هذا المبدأ يقوم على إنكار الأولويـة «للوطن» الذي فقـد بدوره صفته المعيارية العليا السابقة. فتتدارج جميع خطط إعـادة انتشار رأس المـال في نـطاق قبول «العلومـة» (أي مبدأ الأولـوية لقبـول مقتضيات الـطابع العـالمي للنـظام) ويشمـل ذلك قبـول مبدأ الأطلسيـة من جهة واحتيـاجات تـوحيد الـسـوق الأوروبيـة المشتركة من الجهة الأخرى. . . الخ. ان هذا الحل اليميني يعطي بالتالي الأولـوية ـ في ميـدان السياسـات الداخليـة ـ لمكافحـة التضخم، ولو عـلى حساب تـوظيف العمـل والحفاظ على مستوى الطلب المحلي، وذلك لأن نسبة مرتفعـة من التضخم، تؤدي الى تآكل القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية.

ويفترض أيضاً هذا الحل اليميني «العودة الى النظام» في العلاقات مـع الجنوب، ومعنى هذا التعبير هو اخضاع خطط البرجوازيات الـطرفية لاحتيـاجات الخـطة العامـة المهيمنة، وبالتالي الغاء هامش الاستقلالية الذي استفـادت منه تلك الـبرجوازيـات في المـرحلة السابقـة على الأزمـة. وهذا هـو ايضاً معنى التعبـير الذي اقـترحناه لتـوصيف الهدف الاستراتيجي لخطة رأس المال المهيمن، وهو تعبير «إعـادة كومـبرادورية» العـالم الثالث. ويجدر بالذكر ان برجوازيات العالم الثالث ليس لها الخيار: فعليهـا ان تخضع لخطط رأس المال المهيمن، وأن تلقي العبء على شعوبها.

وعلى الرغم من ان التناقض شمال/ جنوب هو المحور الأساسي لـلأزمة، إلا أن الهجوم المعاكس الذي يرمي الى عودة الهيمنة الامريكية، يستخـدم لتحقيق هدفـه أداة غير مباشرة، هي الاعتماد على المساومة في النزاع غرب/ شرق من أجل تجميع الغـرب وراء الولايات المتحدة ضد الجنوب.

هكذا نرى ان الاجابة اليمينية للأزمـة لا ترمي في الـواقع الى «الخـروج منها»، بـل الى استخدام ظـروفها لتكييف العـلاقات الاجتماعية عـلى صعيد عـالمي، بحيث تضمن استمرار هيمنة رأس المال المدّول.

والآن، مـا هي اقتراحـات اليسار الغـربي في مـواجهـة هـذه الإجـابـة اليمينيـة الطابع؟ هل هي اقتراحات متماسكة مع بعض في كلّ يمثل بـديلاً معقـولاً؟ الواقـع ان هذه الاقتراحات (التي قدمها كتاب هولاند المذكور) تمثل خطة كينزية اجمالية يُفـترض تنفيذها على صعيد الغرب جماعياً. فهي خطة تقبل إذاً التدويـل، ثم تنظر في مجمـوعة الاصـلاحات المتماشية مع مـراعاة هـذا المبدأ وهي: التقشف واعـادة هيكلة الانتـاج

لمواجهة احتياجات المنافسة، ثم اعادة توزيع الدخل وتوسيع هوامش الأنشطة الاجتماعية. فالخطة إذاً تقتضي ان يحكم اليسار اوروبا، ثم بالتدرج الشمال كله (ويشمل أوروبا والولايات المتحدة واليابان)، الأمر الذي من شأنه ان يسمح بالاحتفاظ بالانفتاح الخارجي بالنسبة الى الجميع. ولا يهتم التقرير المذكور بالعلاقات شمال/ جنوب اهتماماً خاصاً، فهو يفترض هنا ان العودة الى الرواج في الشمال تؤدي ايضاً الى تحريك عجلة «التنمية» في الجنوب. ولا يتساءل التقرير عن طبيعة هذه التنمية؛ التي في نهاية الأمر لا يتصورها مختلفة عما هي عليه، في خطة إعادة انتشار رأس المال المدوّل، وهي خطة تقتضي بدورها كومبرادورية الجنوب.

هكذا يبدو لنا ان هذه الخطة تتجنب بعض التناقضات الأساسية، على الرغم من ميولها الإصلاحية، فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل وتوسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية غير الرأسمالية الطابع. هذا، ولسنا مقتنعين بأن هناك امكانية صحيحة للعلاج الكينزي، حتى اذا أمكن تنفيذه على صعيد الشمال جماعياً، وذلك للأسباب التي أشرنا اليها سابقاً، والتي تتعلق بجذور أزمتنا الراهنة المختلفة عن الظروف التي أحاطت بأزمة الثلاثينات التي أتت الكينزية فعلاً علاجاً لها. يضاف الى ذلك، ان اصلاح العلاقات مع الجنوب بحيث تكون أقل تفاوتاً، ان هذا الاصلاح التقدمي اللازم يفترض شيئاً من التقشف في الشمال، وليس العودة الى خرافة النمو اللامتناهي.

لا شك ان التقشف يمكن ان يحوّل الى قوة ايجابية. ولكن لهذا التحول شروطه، وهي الآتية:

أولاً: رفض المضمون اليميني لممارسات التقشف كما هي عليه حالياً في التنفيذ، إذ هي سياسات تهدف الى فرض التقشف على الطبقة العاملة، من أجل العودة الى انعاش الاقتصاد في إطار نمط تنمية مماثل لما كان عليه قبل الأزمة.

وثانياً: اندراج التحول المذكور في إطار نمط «آخر» للتنمية يحلّ محل النمط الحالي، وذلك على المستويات المحلية والعالمية. يضاف الى ذلك أنه من العسير تصور سياسة مماثلة تنفذ في آن واحد على صعيد الغرب بأجمعه. فإذا سمحت الظروف الاجتماعية بذلك في بلد ما، اصطدمت هذه القوى الاجتماعية التقدمية بحائط منافسة البلدان التي لا تزال تسيطر عليها القوى اليمينية. فلا ريب ان أية خطوة نحو «نمط جديد» (مثل توسيع هوامش الأنشطة الاجتماعية غير السلعية) تتناقض مع مقتضيات اعادة بناء الاقتصاد لمواجهة احتياجات المنافسة العالمية.

ولعل تواضع الاقتراحات المذكورة، يرجع الى اهتمام القوى اليسارية المسؤولة

«بالعودة الى الحكم في أقرب فرصة». أليس من الجدير هنا التساؤل الآتي: هل من الأفضل العودة الى الحكم في ظروف العجز، اي الانزلاق الى سياسات تقتصر على «ادارة الأزمة»، وهي في نهاية الأمر، سياسات لا يمكن ان تختلف عن سياسة اليمين نفسه، أم من الأفضل تقوية المعارضة العمالية من خلال مواجهة سياسة اليمين، وجمع القوى من أجل «تنمية أخرى صحيحة»؟ رأينا هو ان التكتيك المقترح حالياً من قبل اليسار الغربي، هو غير فعّال في نهاية الأمر.

إن المطلوب من اليسار للخروج من الأزمة هو أكثر مما هو مقترح في هذا التكتيك. وليس ذلك مستحيلاً، إذ نرى أن أجزاء من هذه الاجابة اليسارية توجد حالياً في بعض البرامج والممارسات. فهناك على سبيل المثال برنامج الاشتراكية الديمقراطية السويدية الذي ينادي بانتقال ملكية رأس المال الى النقابات العمالية، الأمر الذي يمكن استخدامه قاعدة لسياسة صناعية جديدة مستقلة عن مقتضيات مجرد الربحية المالية. وهناك ايضاً برنامج تيار يساري في ايطاليا ممثل داخل الحزب الشيوعي، يركز على ضرورة توسيع نطاق الأنشطة الاجتماعية غير السلعية. وهناك بعض الاتجاهات في معسكر «القوى الخضراء» الجديدة في شمال أوروبا، تدعو الى مزيد من اللامركزية في الأنشطة الاقتصادية، لمصلحة قوى اجتماعية محلية شعبية. وهناك أخيراً وليس آخراً، حزب «الباسوك» في اليونان الذي ينظر الى اصلاح العلاقات شمال/ جنوب في مصلحة الجنوب على أنه ركن أساسي للحل التقدمي الاجمالي. ثم ألم تثبت تجربة الحكم الاشتراكي في فرنسا صحة أقوالنا؟ وفي هذا النطاق، نشارك انتقادات هؤلاء في فرنسا الذين ركّزوا على ضرورة الأخذ بمبدأ «التمركز على الذات» ورفضوا الانزلاق نحو اليمين باسم اعطاء الأولوية للقدرة التنافسية العالمية[٢].

فإذا نمت وتقوت الاتجاهات التقدمية المذكورة، خلقت ظروفاً جديدة مؤاتية لإعادة النظر في العلاقات شمال/ جنوب بحيث تتماشى - في العالم الثالث - مع مقتضيات تنمية متمركزة على الذات في إطار وطني واقليمي وبمضمون شعبي. فإعادة النظر إذاً، تمثل الخيار «الآخر»، أي رفض تحكّم الكومبرادورية التي لا يمكن ان تتماشى مع مصالح الجماهير الواسعة.

٣ - وقد تناولنا في كتابات سابقة كثيراً من الاعتبارات التكتيكية التي نحن بصددها هنا، فلن نعود إليها بل سنقتصر على لفت النظر الى مراحل تطور هذه التحاليل. فكنا قد بدأنا منذ أول ظهور الأزمة في أوائل السبعينات، باعتبار هذه الأزمة على أنها

(٢) Alain Lipietz, *L'Audace ou l'enlisement* (Paris: [s.n.], 1984).

أزمة بنيانية طويلة المدى يتطلب تجاوزها إعـادة هيكلية النـظام، وليس على أنها أزمـة ظـرفية عـادية قصـيرة الأجل تجـد حلها في إطـار نمط الـتراكم السـائـد. كـما طـرحنـا الأطروحة التي تقول إن محور هذه الأزمة الأساسي يكمن في العلاقات شمال/ جنوب. ولـيرجع القـارىء في هذا الصـدد الى مقالنـا المعنـون «هـذه الأزمـة هي أزمـة الـنظام الاستعماري» والى الكتابين اللاحقين أولهما بعنـوان ازمة الاستعـمار والثاني الأزمـة، أية أزمة؟[٣]. وفي هذه المناسبة ذكرنا مخرجين للأزمة رأينا انهما يتماشيان مع منطق التـوسع الرأسمالي. وأطلقنـا عليهما اسمي «نمط ١٩٨٤ ألف» و«نمط ١٩٨٤ بـاء». هذا ويجـدر بالذكر اننا كنا عام ١٩٧٤ وان كتاب جورج أورويل الذي كنا نشير إليه ضمنياً، أنا وزميلي اندريه فرانك من خلال اختيار هذا العنوان، ان هذا الكتاب كان قد سقط في النسيان منذ أربعين عاماً. فكان كل من هذين التطلعين المستقبليين يقوم عـلى فرضيـة خاصة له. فكانت فرضية الحالة «ألف» هي تعميق الطابع العـالمي للتوسـع الرأسـمالي من خلال هجرة شاملة للصناعات الفوردية نحو أطـراف النظام لـلاستفادة من تـوافر الأيـدي العاملة الـرخيصة. هـذا بينما فـرضية الحـالة «بـاء» كانت تقـوم عـلى تهميش الأطراف الناتج عن احتمال فشل اعادة انتشار الصناعة عـلى النمط المذكـور في الحالـة «ألف». وكنا طبعاً نعتبر أيضاً الامكانية الأكثر احتمالاً وواقعية في رأينا، أي مزيج من الحالتين: وبالتحديد توزيع كل من الحالتين على مناطق مختلفـة من العالم الثـالث. ثم نـظرنـا في العـلاقـات غـرب/ شرق من حيث تمفصلهـا الاحتـمالي بهـذه الاشكـاليـة الاجمالية. وكنـا قد تـوصلنا في هـذا الصدد الى أن «اعـادة اندمـاج» الشرق في النظام الرأسمالي العالمي، يحتمل ان لا تكون إلا محدودة المغزى. هذا ولم نقتصر عـلى المعضلة الاستراتيجية العـامة، بـل تناولنـا في إطارهـا موضـوع بعض الاشكالات التكتيكيـة. وبـالأخص، طرحنـا السؤال الآتي: أين توجـد حلقات الضعف في هـذه الأزمة؟ وفي هذا الإطار، اعتبرنا احتمال تزايـد التناقضـات بين الـولايات المتحـدة وأوروبا، وبـين أوروبـا الشماليـة والجنوبيـة، وبين اوروبـا يساريـة واوروبـا يمينيـة، من حيث امكـان توظيف هذه التناقضات في خدمة تعديل العلاقات بين اوروبا والوطن العربي وافـريقيا في صالح الجنوب.

---

(٣) انـظر: Samir Amin [et al.], *La Crise de l'impérialisme* (Paris: Minuit, 1975); Samir Amin, *L'Impérialisme et le développement inégal* (Paris: Minuit, °1976); Samir Amin [et al.], *Dynamics of the Global Crisis* (New York: [n. pb.], 1982); Samir Amin: «A Propos du NOEI,» *Socialisme dans le monde* (1982); «A Propos du Rapport Brandt,» *Africa Development* (1980); «Critique des propositions de la Banque mondiale pour l'Afrique,» *Africa Development* (1982); «Pour une sortie à gauche de la crise,» *IFDA dossier* (Geneva), (1983); «La Crise, le tiers monde et les relations N-Ser E-O,» *Nouvelle revue socialiste* (Paris), (1981), and

أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصل ٣.

ولن نرجع الى ما كتبناه في هذا الصدد، والذي اعترفنا في كتابنا **الأزمة، أية أزمة؟** ان التطورات اللاحقة تجاوزته في بعض نواحيه.

إضافة الى هذه الكتابات، نود أن نشير هنا الى كتابات أخرى ذات طابع جدلي (Polémique) تتناول الاقتراحات المعروفة باسم «النظام الاقتصادي العالمي الجديد»، وتقارير لجنة براندت، ومشروع البنك الدولي في موضوع الانماء الافريقي. وكذلك تجد بعض مقالاتنا مكانها في هذا الاطار، ومنها مقالاتنا الموجهة لنقد التيار الماركسي الغربي «المعادي» للعالم «الثالثية» ـ مثل اطروحة بل وارن ـ ومقالاتنا التي نرفض فيها أطروحة بتلهيم حول الثورتين الروسية والصينية (وهي أطروحة تعتبر هاتين الثورتين على أنهما «ثورتان رأسماليتان»). هكذا توصلنا الى مزيد من التحديد حول مفهوم «فك الروابط»، خاصة في كتابنا عن مستقبل الماوية[4]. وكنّا نود هنا ان نتجاوز المفهوم المبسط الدارج الذي يعادل «فك الروابط بالانغلاق على النفس، وشبه الأوتاركية التجارية والمالية والتكنولوجية. فأردنا ان نعطي مضموناً علمياً ايجابياً لهذا المفهوم، لعله يمكن تلخيصه كالآتي: التحرر من هيمنة شكل قانون القيمة الذي يحكم النظام العالمي. ولم نر أن هذه «القطيعة» من شأنها ان تفتح عصر تيسير اقامة «الاشتراكية» واتمامها، بل رأينا أنها تفتح فقط المجال لتطور متمركز على الذات، وهو فصل طويل من التاريخ «بعد الرأسمالية» لا يزال يقوم على تفاعل قوى متناقضة، بعضها رأسمالي الطابع وبعضها اشتراكي والبعض الثالث له طابع «الدولنة».

ولم نتخل عن الاعتبارات التكتيكية فيما بعد ذلك، بل استمرت كتاباتنا بعد عام ١٩٨١ تعمل حساباً لها. فكان ميدان دراساتنا يركّز على أوروبا والوطن العربي وافريقيا. ولما ظهر هناك احتمال اتجاه تقدمي من أوروبا في مرحلة ما، فقد رأينا من المناسب النظر في هذا الاحتمال من حيث امكان تقويته هامش استقلالية أوروبا في مواجهة الولايات المتحدة، سواء أكان ذلك على صعيد أوروبا بجملتها، أم على صعيد منطقة أوروبا الجنوبية، أم على أساس تكتل الحكومات الأوروبية اليسارية. وعلى هذا الأساس، نظرنا في احتمال فتح الباب لأشكال جديدة من التعاون بين اوروبا والوطن العربي وافريقيا، تكون أكثر تقدمية مما هي عليه حالياً. وقد تناولنا في هذا الإطار نقاش مختلف الاقتراحات المطروحة، وذلك بمناسبة ندوة كوزنسا في ايطاليا عام ١٩٨١ ثم ندوة نابولي عام ١٩٨٣. ولكن هذه الاحتمالات لم تتبلور بعد، بل انعكس التطور اللاحق وعادت أوروبا للانحياز الى جانب الولايات المتحدة، فخضعت لأهداف تكتيك سياسة الرئيس ريغان وذلك في جميع الميادين: من الهجوم

---

(٤) Samir Amin, *The Future of Maoism* (New York: [n. pb.], 1982).

على الشرق والجنوب واسناد التوسعية الصهيونية واستمرار الممارسات الاستعمارية الجديدة في افريقيا. . . الخ. ولم تختلف في ذلك حكومات اليسار الأوروبي عن حكومات اليمين، بل انزلقت تدريجياً حتى أصبح التمييز بينها عسيراً، الأمر الذي يفرض بالضرورة اعادة النظر في مشروعات الاستقلال الأوروبي، وكذلك مشروع احتمال تعديل العلاقات شمال/ جنوب لمصلحة القوى التقدمية وكذلك فإن هزيمتنا العربية في مواجهة اسرائيل بل استسلامنا للمشروع الأمريكي، (ونقصد هنا «الانفتاح») على صعيد الوطن العربي بمجمله، قد ألغى احتمال ان يلعب الوطن العربي دوراً ايجابياً في هذه المرحلة.

وقد وضعنا في هذا الإطار، تناولنا لدراسة الاجابات «الشعبوية»، ونقصد هنا تلك الاجابات التي انفجرت فجأة بخاصة في العالم الاسلامي والعربي وفي أفريقيا(٥). وطرحنا هنا الفرضية أن الاسلام ملأ الفراغ الناتج عن عدم ملاءمة الاجابة الوطنية الاصلاحية التقليدية لتحدي الكومبرادورية المنتصرة. وأثبتت الثورة الايرانية احتمال تكرار هذا النوع من الاجابة، كما أثبتت التطورات اللاحقة لهذه الثورة تناقضاتها الداخلية وحدودها التاريخية، ثم في نهاية الأمر عجزها عن تقديم بديل فعال. ورأينا من الضروري في هذا الصدد، نقاش الاطروحات الايديولوجية المطروحة وبخاصة الادعاء «بالخصوصية»، وذلك من أجل القاء بعض الضوء على مصادر الابهام والالتباس. ولا يختلف الأمر في تجارب أخرى «شعبوية» الطابع أيضاً، ظهرت هنا وهناك في افريقيا. فهي ايضاً تقوم على الإبهام المترتّب على طابعها الطبقي غير المحدد. هذا ولا نرى من هذه الأشكال الأولى «للرفض» من جانب الشعوب، الا فصلاً أولياً يحتمل تطوره. لعله يؤدي الى تبلور بديل حقيقي لاحق؛ وإلا ـ إذا عجز عن ذلك ـ فسيضع الشعوب في مأزق في غاية الخطورة.

وقد عرضنا للقارىء ما توصلنا اليه من استنتاجات في هذا الشأن ـ وهي استنتاجات مرحلية بالطبع ـ في مقالين أولهما معنون «من أجل مخرج يساري للأزمة» (١٩٨٢)، وثانيهما معنون «الأزمة، العالم الثالث والعلاقات شمال/ جنوب وغرب/ شرق» (١٩٨٣). وهنا رأينا من المفيد التركيز على التمفصل بين التناقض شمال/ جنوب (وهو التناقض الأساسي في تحليلنا) وبين التناقض غرب/ شرق الذي يحتل حالياً مكانة الصدارة في المسرح بسبب خطورة القوى العسكرية للكتلتين المتعارضتين. ولا شك ان هذا التحليل هو في صميمه تحليل ظرفي، بمعنى انه ينظر الى الأهداف التكتيكية التي تكمن وراء ما أسميته «الهجوم المعاكس» الأمريكي. وقد رأينا

---

(٥) أمين، ازمة المجتمع العربي، الفصل ١٠.

أن هدف الخطة هو تجميع المعسكر الغربي وراء الولايات المتحدة الامريكية للهجوم ضد الجنوب، وذلك من خلال استخدام أداة مساومة خاصة هي سباق التسلح الذي تفرضه امريكا على الاتحاد السوفياتي. ولا يعني التركيز على هذه الأبعاد التكتيكية تجاهل الأمور التي تتعلق بالطابع الاجتماعي للنظم المعتبرة، وكذلك مختلف احتمالات تطوراتها. وقد توصلنا، في هذا التحليل الظرفي، الى أن رفض الخضوع لسياسة ريغان، وفتح باب جديد لاحتمال «تعايش سلمي» في العلاقات غرب/ شرق هو أضمن وسيلة لتوسيع هامش استقلالية لعله يسمح بتقدم جو اصلاحي في الشرق، وهو أمر مطلوب في ذاته من أجل تقدم المصير الاشتراكي، ويهدف سباق التسليح بالذات الى منع هذا التطور من خلال وضع عوائق في سبيله.

٤ ـ هكذا نرى ان مضمون التكتيك الذي نقترحه، هو توسيع هامش استقلالية الدول والقوميات والشعوب والطبقات المستغلّة.

ومن شأن توسيع هذا الهامش ان يفيد مختلف القوى التقدمية على صعيد عالمي، وذلك من خلال تحقيق الظروف الملائمة الآتية:

أولاً: بالنسبة الى شعوب الشمال: من خلال ايجاد هامش للتحرك الشعبي يسمح بالمبادرة في تجاوز حدود منطق مجرد التوسع الرأسمالي.

ثانياً: بالنسبة الى شعوب الجنوب: من خلال توافر شروط مؤاتية للتقدم في اتجاه التنمية الوطنية المتمركزة على الذات والمعتمدة على الجماهير الشعبية.

ثالثاً: بالنسبة الى شعوب الشرق: من خلال توافر شروط مؤاتية لانجاز اصلاحات من شأنها ان تقوي مركز الجماهير الشعبية في النظام.

أيمكن تمني أكثر من ذلك في عصرنا؟

هذا ولا ريب ان توسّع هامش الاستقلالية المطروح هنا، يصطدم بعقبة الطابع العالمي للرأسمالية من جهة، وبلورة القوى السياسية حول القوتين العظميين من الجهة الأخرى. فيتطلب هذا التكتيك إذاً فك الروابط «بالمعنى الواسع للتعبير» كما يفترض سياسة عدم الانحياز.

ومن أنسب الاحتمالات بالنسبة الى التطور في هذا الاتجاه، يمكننا تصور التقارب بين مختلف القوى التقدمية على صعيد عالمي، وهو القاعدة المطلوبة لانعاش أممية جديدة فعالة. ولا نود ان نقول هنا ان هذا التطور سيؤدي بالضرورة الى التحول الاشتراكي، فالتاريخ هو الذي سيجزم في هذا المضمار. هذا إضافة الى أن هناك عقبات كثيرة تحول دون انجاز يسير للاحتمال الأكثر تفاؤلاً. ومن أهم هذه العقبات: انعدام المرجع الايديولوجي المشترك الذي يمكن استلهامه من قبل مختلف أجنحة

التحالف الواسع المطلوب. وكذلك اختلاف ـ بل أحياناً تناقض ـ المصالح الفرعية، في الأجل القصير والمتوسط على الأقل.

إن عدم التيقّن من المستقبل هذا، يرجع في نهاية الأمر الى استحالة الفصل بين اعتبارات الاستراتيجية والتكتيك، بين الأجل الطويل والأجل القصير. فهي تتفاعل معاً في معضلة على جميع المستويات، فتترك الباب مفتوحاً على المستقبل. هكذا سنستمر نتساءل دائماً: ما هي التغيرات الواردة فعلاً في جدول الأعمال الحقيقي؟ ما هي التطلعات التي تفتحها هذه التغيرات، وتلك التي تغلق الباب عليها؟ ما هي القوى التاريخية الموضوعية التي تحدد المصير؟ وما هي القوى الفاعلة الحقيقية الايجابية والاحتمالية؟

وأمام هذه التساؤلات، سوف نجد دائماً إجابات مختلفة. فهناك من يتصف بالاهتمام بالواقع الآني أكثر من اهتمامه بالأجل الأطول. فلا شك أن هؤلاء يعطون أهمية حاسمة لعدم توافر بديل حقيقي منظور لأزمة الهيمنة الأمريكية. وبالتالي يرى هؤلاء ان الهجوم المعاكس الأمريكي لا بد أن ينجز أهدافه. ولكن هناك أيضاً من يسمح لنفسه بتصور تطورات في الأجل الأطول، ولو على أساس الحدس. ومنهم ـ على سبيل المثال ـ هؤلاء الذين يرون «التكتل الآسيوي» ـ المعتمد على الكونفوشيانية والجامع بين اليابان والصين ـ يتحول الى مركز جديد. وهؤلاء الذين يرون تبلور محورين، أحدهما يعتمد على أوروبا والاتحاد السوفياتي، والآخر على تقارب الولايات المتحدة واليابان والصين. وكذلك هؤلاء الذين يرون استمرار تدهور الهيمنة الأمريكية واحلال نظام عالمي متعدد الأقطاب محلها(٦). أما نحن، فلا نعتقد ان أياً من هذه الفرضيات مستحيلة في ذاتها، بل نرى أن كلاً منها محتمل. ولكن تساؤلنا يركز على السؤال الدائم؛ ماذا يجب ان نفعله في هذه الظروف؟

ان إجابتنا عن هذا السؤال تنبع من اعتبارنا ان العالم المتعدد الأقطاب هو الأفضل، إذ يترك للمناطق الطرافية الضعيفة والتي لا تستطيع أن تفرض نفسها كمشارك حقيقي في عالم اليوم، يترك لهذه المناطق التي تنتمي اليها افريقيا والوطن العربي باب المستقبل مفتوحاً، ولا ينبغي اكثر من ذلك.

---

(٦) ناقشنا هذه الآراء في: Amin [et al.], *Dynamics of the Global Crisis.*

الفصل السّابع

القِوَى النِظَامِيّة والقِوَى المُناهِضَة للنِظَام: تعَدّد أبعَاد المُمَارَسَة السِيَاسِيّة ـ العَوْدة إلى مُعْضِلَة القِوَى الفَاعِلة في التَاريخ(*)

(*) نشر هذا البحث في: المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠١ (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٤٤ - ٥١.

- ١ -

موضوع هذا البحث هو محاولة تحديد ما هي القوى التي تعمل في إطار النظام، وما هي القوى التي تعمل ضده. ويستوجب ذلك قبل كل شيء تحديد طبيعة النظام نفسه، وكذلك تحديد المشروع البديل المطروح للحلول محله. كما يفترض تقويم فعالية الاستراتيجيات والتكتيكات المستخدمة من قبل القوى المعادية للنظام السائد، وذلك من زاوية الأهداف الآنية لها والهدف النهائي، أي مشروع المجتمع البديل.

ثمة مجموعتان من الحركات الاجتماعية الأساسية حوّلتا فعلاً وجه العالم منذ القرن الماضي؛ وهما مجموعة الحركات الاشتراكية، ومجموعة الحركات الوطنية. وكانت الحركة الاشتراكية قد حددت لنفسها أصلاً القضاء على علاقات الاستغلال الاجتماعية. ثم تطورت - جزئياً على الأقل - نحو إصلاح هذه العلاقات و/أو إدارتها من خلال تدخل الدولة. هذا بيد ان الحركة الاشتراكية كانت ايضاً - في الأصل والى حد كبير - معادية للدولة التي رأت فيها أساساً الوسيلة التي تستخدمها الطبقات المستغلة لتكريس هيمنتها. فنظرت هذه الحركة - من خلال هذا المنظار - إلى الدولة والمجتمع المدني على أنهما يتعارضان. وتبلورت استراتيجيات وتكتيكات مفادها الاستيلاء على الحكم - اما بواسطة وسائل تعتبر مشروعة في إطار النظام نفسه، وإما بواسطة وسائل عنيفة - حسب الظروف - وذلك بهدف «إصلاح» هذه الدولة أو بهدف تدميرها وإحلال دولة جديدة محلها، وإن افترض «اضمحلالها» التدريجي (وهو أمر لم يحدث بعد على الاطلاق). أما الحركات الوطنية فقد وضعت لنفسها هدف تجميع قومية ما (أو شعب) خاضعة لسيطرة أجنبية، افترض أنها مشلولة في تطورها نتيجة لهذا الجور، فكان هدفها إذاً هو تحقيق الاستقلال لهذا الشعب، ثم إنهاض الدولة

الوطنية، وذلك من أجل «اللحاق» بأوضاع الأقطار المتقدمة، أي الغاء التخلف.

وقد حققت هذه الحركات إنجازات كبيرة خلال المائة سنة الأخيرة. فظهرت حكومات «اشتراكية» تولّت الحكم في كثير من بلدان الغرب المتقدم، لدرجة أن «التناوب في الحكم» بين اليمين الليبرالي واليسار الاشتراكي، أصبح في كثير من الأحيان عادياً في الإدارة السياسية السائدة في المجتمع. وكذلك حدثت ثورات اشتراكية تحت راية الماركسية اللينينية. وأخيراً استعادت معظم شعوب آسيا وافريقيا استقلالها السياسي.

وقد ينظر البعض الى هذه الانجازات نظرة صارمة. فلم تُلغ علاقات الاستغلال في الغرب المتقدم. وكذلك ينكر البعض ان هذا الاستغلال قد قضي عليه في الدول الاشتراكية، فيدّعون ان الدولة لا تمثّل في ـ واقع الأمر ـ المجتمع، وبالتالي يقدمون الأطروحة، ان الدولة هنا هي في الواقع وسيلة الاستغلال. ويرى المتشائم كذلك، ان معظم الدول الآسيوية والافريقية التي نالت استقلالها لم تحقق بعد التبلور الوطني الصحيح، بله «اللحاق» بالمجتمعات المتقدمة. فالفجوة بين الجنوب والشمال لا تزال تتفاقم.

ونجد ايضاً فئة المتفائلين من مختلف الفئات الذين يرون، على عكس ما سبق قوله، ان الانجازات المحققة تفوق ما كان يمكن تصوره في القرن الماضي. وفي هذا الصدد يشير الاشتراكيون الديمقراطيون الى انجازات التقدم الاجتماعي التي جعلت أشكال وحدّة الاستغلال اليوم، لا تمت بصلة لأشكاله وحدّته في أوائل عهد التصنيع. وكذلك يلفتون الانظار الى ان الديمقراطية قد أصبحت الآن في هذه المجتمعات أمراً لا يمكن الاسترجاع فيه، وذلك نتيجة للحركة الاجتماعية... إلخ. أما معظم الشيوعيين فيؤكد ان الاشتراكية قد تحققت فعلاً في الاتحاد السوفياتي و/أو الصين، وذلك رغم الحدود التاريخية، والانحرافات والأخطاء والتراجعات التي يُعترف أنها قد حدثت هنا أو هناك. فيذهبون الى القول بأن الاستغلال قد أُلغي فعلاً في هذه المجتمعات.

وأخيراً وليس آخراً، ثمة فئة المتفائلين المتعددين في العالم الثالث من بين القوميين والماركسيين، وانصار الفكر الليبرالي الغربي الذين يشتركون في اعتبار دول العالم الثالث على أنها «نامية» فعلاً، ولو في اطار تنمية رأسمالية، وبالتالي أنها في سبيل «اللحاق» والتخلص التدريجي من «التخلف» الموروث.

ـ ٢ ـ

يبدو لنا أنه من المستحيل التقدم في هذا النقاش دون فتح باب للتساؤل المبدئي

الـرئيسي وهو: مـا هو هـذا النظام الـذي يصبـو البعض الى اصـلاحـه، وغـيرهم الى القضاء عليه؟

وفي هـذا المضمار نتنـاول أولاً، الطروحـات الايديـولوجيـة التي تتبنـاهـا النـظم السائدة نفسهـا. فهناك من يـرى النظام عـلى أنه يحقّق بـالتدريـج ـ من خلال تـطوره «الـطبيعي» ـ التنمية والـديمقراطيـة. ثم هناك من ينـظر اليه عـلى أنه بصفـة أسـاسيـة منظومة قوميات تتنافس من أجل الهيمنة الكلية أو الإقليميـة. وأخيراً، هنـاك من يرى فيه أساساً مضاداً بين كتلة الدول الرأسمالية وكتلة الدول الاشـتراكية. أمـا نحن، فلا نعتقـد ان هذه النـظرات الايديـولوجيـة تساعـد كثيراً عـلى ادراك مـاهيـة النضـالات الحقيقيـة. فهي نظرات مبتـورة تلقي الضوء عـلى جزء من الـواقع، وتقنـع بمـا فيـه. فالنظام السائد، في منظورنا، هو في الوقت نفسه نظام استغـلال العمل ومنـظومة دول غير متكافئة، دون امكان الفصل بين هـذين الوجهـين للواقع نفسـه. ونقصد هنـا ان التوسع المستمر لرأس المال هو السبب الذي يفسّر في نهاية الأمر تكوين منظومة الـدول واللاتكافؤ فيها. فالـطبقات الاجتـماعية التي تمثّـل العناصر المكـوّنة للنـظام، إنما تجـد مكانها الحقيقي على هذا الصعيد العالمي.

هـل معنى ذلك ان الـطابع الـرئيسـي الذي يتصف بـه التـاريـخ المعـاصر هـو بالتحديد توسع هيمنة رأس المال على صعيد عالمي؟ هذا هو فعلاً الرأس المشترك المعبّر عنـه في صور مختلفـة من قبل مفكـرين مختلفين جـداً مثل بـل وارن واندريـه فـرانـك وبتلهيـم. وينظر هـذا الأخير الى الثـورتين الـروسية والصينيـة على أنهما مجـرد أشكال للتطور «الرأسمالي»؛ وبالتالي، لا يعتبرهمـا إلا مرحلة من مـراحل التـوسع الـرأسمالي. ويتوصل بـل وارن الى النتيجة نفسهـا بالنسبـة الى مجتمعات العـالم الثالث. هـذا بينما يذهب اندريه فرانك الى اعتبار عمليات «فك الارتباط» على أنها دائـرة مرحليـة فقط، فتخلق الشروط المؤاتية «للعودة» الى الاندماج العالمي على مستـوى أعلى، الأمـر الذي يكرس توسع النظام الكلي السائد، ويؤكد طابعه الرأسمالي المهيمن.

ومهـما كانت أوجـه الاختلاف في هـذه الاطروحـات الثلاث المـذكورة، إلا انها تشترك في أن تنسب للنظام قدرة عجيبة تسمح له باستيعاب اية محاولـة لتجاوزه. أي بمعنى آخر، ليست ممارسات سياسـة الطبقات والدول فعالة، فهي تقتصر على أهدافها المعلنـة، وإذا كان ذلـك صحيحاً، فليست الـرأسماليـة والاشتراكيـة مفهومـين علميين مفيدين في تحليل الواقع، إذ إن الاشتراكية ليست احتمالاً واقعياً في الأفق المنظور، بل ـ على أحسن الفروض ـ مجرد غاية طوباوية مرغوب فيها. بله المفاهيم الأخرى الدارجـة في الحـديث السياسي فهي ايضاً ليست مفاهيم فعـالة في التحليـل العلمي. فمثلاً مـا مغزى التضاد بين الديمقراطية والاستبدادية إذا كـانت النظم جميعـاً ـ مهما اختلفت من

هذه الزاوية ـ عاجزة أمام مقتضيات التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي؟

إن الإبهام في النقاش يرجع الى حد كبير ـ في رأينا ـ الى قصور نظرية التوسع الرأسمالي الدارجة. ولماركس نفسه نصيب من المسؤولية في هذا الوضع، حيث انه أساء تقدير البعد العالمي للتوسع الرأسمالي، وأخطأ في تقويم آلياته. وقد أبرزت روزا لكسمبورغ قبل غيرها هذه النواقص. فهي التي طرحت السؤال غير المجاب عنه: لماذا تستمر ظواهر «التراكم البدائي» التي يفترض انها قاصرة على مرحلة ظهور الرأسمالية؟ لماذا يتواصل مفعول هذه الظواهر في عهد الرأسمالية الناضجة؟ واعتقدت روزا لكسمبورغ انها اكتشفت سبب هذا الوضع من خلال اثباتها استحالة اعادة تكوين نمط الانتاج الرأسمالي، إذا لم يُحَطْ هذا النمط بأوساط غير رأسمالية تكون ـ هذه الأخيرة ـ المصدر للطلب السابق اللازم لاستمرار عملية التراكم. أما نحن فلسنا مقتنعين بوجاهة هذا التفسير، بل حاولنا ان نثبت أن إعادة التكوين الرأسمالي الموسع ممكنة في إطار نمط انتاج رأسمالي بحت بفضل آلية الائتمان[1]. هذا ويقتضي الائتمان وجود الدولة، الأمر الذي يعني استحالة وجود «رأسمالية صافية» ـ أي مقتصرة على بعدها الاقتصادي ـ فلا رأسمالية دون دولة. ومهما كان الأمر في هذا الصدد، فإن المهم هنا ليس صحة أو خطأ التفسير الذي قدمته روزا لكسمبورغ. فالمهم هو أنها وضعت يدها على المشكلة الحقيقية، اي استمرار التوسع الرأسمالي الموسع وآليات التراكم البدائي، على أن روزا لكسمبورغ لم تستنتج من ملاحظتها الحاجة الى «فك الارتباط» بالنسبة الى أطراف النظام التي تعاني بالتحديد من التراكم البدائي. فكانت عقيدة روزا لكسمبورغ، ان الطبقة العاملة في الغرب ناضجة للقيام بالثورة الاشتراكية، وبالتالي نظرت الى الثورة المقبلة على أنها ستكون قادرة على تغيير الأوضاع على صعيد عالمي، على أساس الأممية البروليتارية.

وقد خطا لينين خطوة في هذا التحليل، حينما طرح أطروحته عن الاستعمار. فاستنتج من خلال تحليله للاستعمار، نتيجتين اثنتين: **أولاهما**: تغلُّب الاستراتيجية «الانحرافية» للاشتراكية الديمقراطية في صفوف الطبقة العاملة في الغرب المتقدم. **وثانيتهما**: تقابل ثورة التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في «الشرق». فاستنتج لينين من تحليله ان الثورة العالمية تبدأ في الشرق. على أن روسيا ـ التي بادرت فعلاً بالثورة الاشتراكية، دون أن يكون لها بُعد التحرر الوطني. هذا إضافة الى اقتناع لينين بسرعة انتشار الثورة الروسية في الغرب؛ وبالتالي اقتناعه بعدم احتمال تأخر تدخّل الطبقة

---

(١) انظر مناقشتنا لأطروحة روزا لكسمبورغ في:

Samir Amin, *L'Echange inégal et la loi de la valeur: La fin d'un débat*, avec une contribution de Jagdish C. Saigal (Paris: Anthropos-IDEP, [1973]), p. 45 et la suite.

العاملة الغربية في التحول الاشتراكي الاجمالي على صعيد عالمي. ولذلك لم يطرح لينين مشكلة «فك الروابط» في عصره. فهي مشكلة طُرحت من تلقاء نفسها فيما بعد، حينما اصبح واضحاً ان الثورة لن تنتشر في الغرب سريعاً.

ثم ظهر ماو في هذه الفترة من التاريخ. وحقق عملياً ثورة جمعت بين الأبعاد الثلاثة المذكورة، أي بُعد الثورة الفلاحية البرجوازية، وبُعد التحرر الوطني، وبُعد الثورة الاشتراكية. فلم تنتظر هذه الثورة مساعدة أساسية من قبل الطبقة العاملة الغربية. وبالتالي واجهت مشكلة «فك الروابط» مواجهة مباشرة وباكرة، وضمن هذا الاطار نرى ان الثورة الصينية قد عبّرت عن مقتضيات «فك الروابط» في صيغة فعالة. ثم استطاعت على هذا الاساس ان ترسم خطة فعالة في مبادئها من أجل انجاز الهدف. وهي خطة مفادها تحديد معايير عقلنة الممارسة الاجتماعية، مستقلة عن مرجع قانون القيمة الذي يتحكم في النظام الرأسمالي العالمي، أي تحديد معايير مؤسسة على مقتضيات تمتين التحالف الطبقي الشعبي الداخلي بين العمال والفلاحين في إطار مجتمع «فك الروابط» متحرراً من الهيمنة الرأسمالية الدولية.

- ٣ -

هذا ولا يفتح إتمام عملية فك الروابط في هذه الظروف المفروضة من قبل التاريخ مسيراً واحداً للتطور المحتمل، بل يفتح احتمالين اثنين ممكنين وهما: احتمال التطور الاشتراكي واحتمال التطور نحو الدولنة. ونقصد بهذا المصطلح الأخير نمط انتاج طبقي جديد، وليس شكلاً من أشكال العودة إلى الرأسمالية. وهناك أسباب تتعلق بالحدود التاريخية للينينية، قد تفسّر الانزلاق السريع في اتجاه التطور الثاني المذكور في ظروف روسيا. كما ان هناك أسباباً أخرى، تتعلق بالحدود التاريخية للماوية - إذ انها تقطع مع الوراثة اللينينية قطعاً كافياً - ربما هي الأسباب التي تفسر خطر احتمال تطور مماثل في ظروف الصين. هذا، ويستحيل - في رأينا - اقتصار التطور في الحالتين على انه مجرد شكل للتراكم الرأسمالي، وهو ما يدعيه بتلهيم، فقد لفتنا النظر إلى أن بتلهيم يتجاهل في تحليله إشكالية «فك الروابط». فلم يشر في تحليله إلى ان الاتحاد السوفياتي قد فك فعلاً الروابط، شئنا أم أبينا، وأن هذا الأمر أساس لفهم سمات المجتمع السوفياتي وطابع تناقضاته الخاصة، وبالتالي طابع العقبات في سبيل تقدمه التي يواجهها حالياً.

إن هذا الابهام النظري، انما هو المصدر الحقيقي للالتباس في النقاش حول الطابع الاجتماعي للاتحاد السوفياتي. وهنا موقفان خادعان، تبلور أولهما في موقف هؤلاء الذين يعتبرون الجانب الاشتراكي للنظام هو طابعه «السائد» رغم «نواقصه»

وإذا كـان ذلك صحيحـاً، لا ينبغي الأخذ بـالمنظور السـوفياتي الـرسمي القائـل: ان التضاد بين الرأسمالية والاشتراكيـة انما يـرادف النزاع بـين الدول الـرأسمالية والدول الاشتراكية. أما الموقف الخادع الثاني فهو موقف هؤلاء الذي يرفضـون الفكرة القـائلة بأن الاتحاد السوفياتي قد حقق الاشتراكية، ثم يسمحون لأنفسهم بالذهـاب إلى تعييب أخلاقي لجميع النـظم دون التمييز بـين الولايـات المتحدة وأوروبـا والاتحاد السـوفياتي والصين. ونجد نموذجاً من هذا الحكم الأخلاقي عند كثير من أنصار «اليسار الجـديد» في الغرب. ولكننا نجد أيضاً نوعاً آخر من هذا الحكم المطلق في الجنوب، ولـو نتيجة لتفاعل آليات فكرية أخرى. فهنـا تصطدم الشعـوب بمجموعـة من الظواهـر الخاصـة المرتبطة ببعضها، وتعجز نظم حكم البرجوازية الجـديدة عن طـرح مشروع بناء وطني حقيقي وإنجاز أهداف التنمية التامة، هذا بينما النمط السوفيـاتي أو الصيني ـ آخذاً في الحسبان العقبات التي يواجهانها ـ لا يبدو انه بديل مقنع جذاب. يضـاف إلى ذلك أن درجـة التعمق في الطابـع العالمي للنـظم التي توصلنـا إليها حـاليـاً، ربمـا تمنـع نجـاح الاسـتراتيجية اللينينيـة ـ الماويـة نهائياً، فتفـرض استراتيجيـة جـديـدة تحسب حسـاباً للتطورات التي حدثت في هذه الأثناء. وطالما لم تتجاوز هذه الصعوبة، ظلت الظروف تدعو إلى رد فعل ذي طابـع أخلاقي مفـاده تعييب النظام بـاسم قيم يُعطى لهـا طابـع مـطلق. وأين يمكن أن يُلجـأ للتعبـير عن هـذه القيم، ان لم يكن في الـتراث الثقـافي للشعوب التي نحن بصددها هنا؟ هذا وان كان هذا اللجوء إلى الماضي دون فعاليـة في مـواجهة مشـاكل، هي في صميمهـا مشاكـل جديـدة لم تواجههـا شعوبنـا في تجربتهـا الماضية.

ويترتب على هذا العجز الذي يصطدم به هؤلاء وأولئك، جاذبية أسلوب ثـالث من قبل «أهل القرار» البراغماتيين؛ ولو ان هذا الأسلوب هو الآخر وهمي. ومفـاد هذا الأسلوب هو محاولة إصلاح النـظام العالمي وإعـادة بنائـه، دون المرور السـابق بمرحلة تدميره من خلال «فك الروابط».

إن درس التاريخ يؤكد واقعية وفعالية «فك الروابط»، شئنـا أم أبينا. ونستنتـج من ذلك أن الاحتمال الأكبر هو استمرار التاريخ كما كان عليه حتى الآن، الأمـر الذي يفرض ثورات «تفك الروابط» هنا وهناك. ولا نعتقـد أن هذا احتمال وارد فعلاً فقط، بل نرى ان الاستراتيجية الفعالة التي قد تعطي أكبر احتمال للتطور الاشتراكي الـلاحق هي الاسـتراتيجية التي تبـدأ من «فك الروابط» المذكور. فلا نـنظر إلى «تفكك النـظام العالمي» على انه ظاهرة «سلبية». على عكس ذلك نـرى أنه الشرط الضروري لإعـادة بناء عالم متعدد الأقطاب، وكذلك أنه القاعدة الموضوعية لإنعاش أممية شعبية جديدة. فهـو يخلق ظروفـاً مؤاتية لكي تلتقي مصـالح مختلف القـوى الاجتـماعيـة التي تـرفض

الخضوع لمنطق التوسع الرأسمالي العالمي.

- ٤ -

إن هذا الأسلوب في التحليل التاريخي يطرح إشكالية طبيعة القوى الفاعلة التي تقوم بإتمام التغيرات الناضجة موضوعياً. أما هذه التغيرات، فهي بدورها مختلفة الطابع ومنها: في أطراف النظام - أي الجنوب - تكملة التحرر (القضاء على التبعية) اعطاؤه المضمون الشعبي اللازم نظراً لعجز البرجوازية عن إنجاز التحرر الكامل؛ ثم - في الغرب المتقدم - القيام بالاصلاحات التي من شأنها ان تحدّ من هيمنة قانون القيمة؛ وأخيراً - في الشرق الاشتراكي - القيم بالاصلاحات المطلوبة للخروج من المآزق الحالية. ونرى هنا ان القوى الاجتماعية التي تستطيع أن تقوم بهذه التغيرات لا تقتصر على الطبقات الاجتماعية بالمعنى التقليدي والضيق (الطبقة العاملة، الفلاحون، المستغلون. . . إلخ) كما هي محددة في إطار الدولة الوطنية، دون حساب للبعد العالمي للتكوينات الرأسمالية المحلية.

إن الممارسات الاستراتيجية والتكتيكية للقوى الفاعلة في التاريخ، تتضمن بالضرورة درجة من الالتباس والازدواجية، ممثلة في الأطراف التي قد تميل طبقة الفلاحين نحو الاشتراكية وإلى أشكالٍ من العلاقات الرأسمالية في آنٍ واحد. وكذلك فإن إعادة بناء الدولة على أساس «فك الروابط» قد تُدمر الطبقات المستغلة، وفي الوقت نفسه تُعيد تكوين جنين طبقة قيادية جديدة تميل إلى التبلور. وفي المراكز، قد تعمل القوى الجديدة المتعدية للطبقات في اتجاه يقتضي تجاوز منطق الرأسمالية، وفي الوقت نفسه، تستطيع الرأسمالية أن تستوعبها في توسعها المتجدد. وفي الدول الشرقية الاشتراكية، يمكن للقوى الشعبية أن تعمل في آنٍ واحد ضد الدولة وفي إطارها. إن هذه الملاحظات البديهية تذكرنا ان الفاصل بين «الاصلاح» و«الثورة» انما هو فاصل نسبي فقط. فلا يحقّ تبسيط الأمور، واعتبار أن الاصلاح هو بالضرورة يرادف «الاستيعاب في النظام» بينما الثورة هي نوع من الضمان المطلق للسير في اتجاه مرسوم سابقاً. فالتمييز بين الاصلاح والثورة انما هو تمييز اصطناعي إلى حد ما، وفي كثير من الأحيان مضمونه جدالي، أكثر مما هو علمي.

إذا كانت هناك غاية يمكن النظر إليها على أنها المنار الذي يشير إلى اتجاه العمل اللازم، فلا شك أن هذه الغاية النهائية هي المجتمع اللاطبقي على صعيد عالمي. ويستحيل رفع الابهام الذي يحيط - إلى حد ما - هذه الغاية: إلى أي مدى هي غاية «طوباوية»؟ وإلى أي مدى هي «حاجة موضوعية»؟ ففي فهمنا، هي حاجة موضوعية بمعنى أن تحقيقها هو الوسيلة الوحيدة لتفادي انتحار الانسانية الذي قد يترتب على

عدم هيمنتها على نمو قوى الانتاج. ولكنها ليست «ضرورة» بمعنى أنها سوف تحدث من نفسها باحتمال مائة في المائة، فلن تفرض نفسها «مهما فعلنا» مثل قوانين الطبيعة. فهي لا تلغي وجود الطرحين المطروحين للخيار: «اشتراكية أم همجية»؟ (واليوم ترادف «الهمجية» إمكانية تدمير الإنسانية).

هل هناك جديد؟ إذ ليس التضاد بين مقتضيات العالمية في التوسع الرأسمالي، وبين مصالح الشعوب والقوميات والطبقات المستغلة، بجديد. فهو تناقض موجود منذ ظهور الرأسمالية نفسها، وهو انعكاس لقانون التراكم المؤدي إلى استقطاب الثروة والقوى في قطب، والشقاء والضعف في قطب آخر، وبخاصة في الأطراف. فالجديد هو فقط ان هذا التناقض قد بلغ من الحدة درجة أدّت منذ ثلاثة أرباع قرن إلى بدء تفكك النظام نفسه.

إن مفهوم القوى الفاعلة في التاريخ، ومفهوم القوى السياسية النشطة في المسرح، لا يتعادلان بالضرورة. فليس من حق أحد «احتكار» رسم الاستراتيجيات والتكتيكات الفعالة للعمل «ضد النظام». فالتناقض دائم بين الضغوط التي تفرض «التكيّف» لمقتضيات العالمية، وبين المصالح الاجتماعية التي يتطلب ازدهارها «فك الروابط». وبالتالي ينعكس هذا التناقض في داخل جميع أشكال المنظمات القديمة والجديدة، وفي داخل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والوطنية، وفي داخل النقابات والمنظمات والحركات الشعبية المختلفة مهما كانت. وبهذا المعنى ليست «الحلول الوسطى» إلاّ ناتج طبيعة الحياة، نظراً لأن الحالات التي تسمح «بالقطع» ليست بدورها إلا ناتج ظروف استثنائية تحدث من وقت إلى آخر فقط. وفي هذه الأثناء - وبخاصة في مراحل الجزر مثل المرحلة التي نجتازها حالياً - يقتضي العمل «ضد النظام» التجذيف ضد التيار الغالب. فالمطلوب اليوم هو رفض الخضوع لمقتضيات «التنافسية الدولية» ومواجهة خطط «العودة إلى النظام والتكيف». وهذا يتطلب بدوره من جهة، رفض الأطلسية في الشمال، ومن الجهة الأخرى إنهاض وتعزيز عدم الانحياز.

- ٥ -

إن الانتقادات الموجّهة للنظرة الموجزة التي عرضناها هنا متنوعة الأبعاد ومتعددة، لدرجة ان الاسترسال في الاجابة عنها يستوجب بدوره دراسة في ذاتها. فلن نتناول هنا إلاّ اعتباراً سريعاً لها من زاوية مغزاها السياسي. إن هذه الانتقادات هي انعكاس أحد المواقف السياسية الثلاثة الموصوفة بالايجاز فيما يلي:

هناك أولاً، مواقف البعض داخل اليسار الغربي الذي يرفض الاعتراف بأن الواقع الاستعماري قد أثّر في المجتمع الغربي تأثيراً عميقاً، لدرجة أنه خلق شيئاً من الاجماع

يتجاوز صراع الطبقات، وبالتالي أجّل التطلع الاشتراكي. ومن البديهي أن يدفع هذا الموقف إلى التقليل من تقويم ما يحدث من تغيرات في أطراف النظام. فلا يرى هؤلاء في هذه التغيرات إلّا أشكالاً من التوسع الرأسمالي، متجاهلين أنها هي أيضاً انعكاسات لأزمة هذا التوسع. وعلى الصعيد الثقافي، يؤدي هذا الموقف إلى إنكار دور شعوب آسيا وافريقيا في تكييف مستقبل الانسانية. فهؤلاء الذين يأخذون بهذه المواقف هم الذين يرفضون الفكرة القائلة بأن المسيرة نحو الاشتراكية هي مسيرة طويلة، لعلها لا بد أن تبدأ من أطراف النظام، فينعتون هذه المقولة «بالعالمثالثية». ويكتفون بهذا الوصف ليتفادوا الاجابة التحليلية عنها، ويرفضون الاعتراف بأن أهم القوى الفاعلة في التغيرات المطروحة في جدول التاريخ حالياً ليست هي الطبقة العاملة في الغرب. كما يرفضون الاعتراف المتكامل بأن شعوب الأطراف هي التي تحتل صدارة المسرح. ونظرتهم هي ان «النزعة الوطنية» في الجنوب هي دائماً «قابلة للاستيعاب» من قبل التوسع الرأسمالي. وبالتالي، يدّعون ان النظرة الوطنية تعكس هيمنة المصالح البرجوازية في الجنوب. أما نحن فنرى أن هذا الانتقاد يتضمن شيئاً من سوء النية، اذ يتجاهل تماماً قولنا الصحيح، ومفاده أن برجوازيات العالم الثالث قد تخلت بشكل عام وإلى حد كبير عن الوطنية. هذا ولا بد أن نضيف هنا أن نظرة منتقدي «العالمثالثية» المذكورة، تقتضي التمسك المتجمد ببعض الاستنتاجات التقليدية للماركسية الغربية. فهؤلاء الذين يأخذون بهذه النظرة، لا يركّزون مجهودهم على تحليل علاقات الانتاج، وأشكال تنظيم العمل في الصناعة المتقدمة فقط (فهذا التحليل في ذاته شرعي ومطلوب ومرغوب فيه) بل يدّعون ان هذا التحليل يمثل «كل الحقيقة»، أو جوهرها على الأقل. فهم لا ينظرون إلى الجانب الآخر للواقع الحقيقي، أي التهميش العددي للطبقة العاملة في الغرب نفسه، واندماجها في النظام على أساس «الاجماع» المذكور الناتج عن الوضع المركزي في النظام الاستعماري. وكذلك يمنع هذا التمسك المتجمد عمل حساب للطرق الجديدة التي ينبغي فتحها لتجاوز المأزق الحالي وتقدم القوى الاشتراكية في الغرب نفسه. وقد أدّى هذا التجمد تدريجياً إلى الانزلاق من الممارسة الماركسية إلى «الدراسات الماركسية» أي الاكتفاء بدراسة النصوص والتعليق عليها، لتحلّ محل العمل السياسي في ضوء مبادىء الماركسية. وقد تناولنا هذا الموضوع في مكان آخر، حيث حاولنا أن نثبت أن معظم الانتقادات الموجهة لنا ـ مثل الاتهام «بالتداولية» (أي التركيز على ظاهرة تداول الثروة بدلاً من التركيز على ظروف انتاجها) ـ إنما هي في الواقع قائمة على حساب مبتور لمقولاتنا، وتنبع من المواقف الاكاديمية المذكورة أعلاه[٢].

(٢) انظر مراجع الفصل الثاني.

ثم هناك ثانياً، الانتقادات التي توجّهها بعض التيارات اليسارية الغربية الجديدة التي تشترك معنا في رفضها للماركسية المتجمدة. فهذه الانتقادات موجهة في الواقع ضد اليسار الأوروبي الاشتراكي والشيوعي الذي تتهمه هذه التيارات الجديدة بأنه لم يتصور مشروعاً بديلاً إلا في اطار «الدولنة» الضيقة، وبالتالي، ان مشروعه المستقبلي لا يختلف جوهرياً عن الواقع الرأسمالي السائد. ولكن هذه التيارات تنسب مسؤولية هذا التجمد إلى الماركسية نفسها. وليس هذا رأينا، فلا نعتقد أن ماركس مسؤول عن الأشكال الاستبدادية للحكم في بعض البلدان الاشتراكية، أكثر من كون مونتسكيو مثلاً مسؤولاً عن هتلر! إذ يمكن نسب كل من مونتسكيو وهتلر إلى «الفكر البرجوازي». إضافة إلى ذلك، لم نجد في منظومة المفاهيم المقترحة من قبل هذه التيارات الجديدة الدقة العلمية المطلوبة ـ لإحلالها محل «الماركسية» ـ (وقد تناولنا هذه النقطة في مكان آخر)[3].

وأخيراً، هناك الانتقادات التي يوجهها من أسميناهم بـ «شعبويي» العالم الثالث فهؤلاء يعطون أهمية بالغة للجانب الثقافي للتوسع الرأسمالي، ويقصدون هنا «فرنجة» العالم الشرقي. ويجعلون ذلك في الواقع على حساب فهمهم للآليات الجوهرية الحاكمة ـ أي آليات التراكم الرأسمالي ـ والنتيجة هي أنهم ينسبون التوسع الرأسمالي في آخر أمره إلى «خصوصيات» ثقافية أوروبية. وبالتالي، يطرحون بديلاً يعتمد هو الآخر على «الخصوصيات» الثقافية الآسيوية والأفريقية «المزعومة» مثل الدين ـ الاسلامي أو الهندوكي ـ أو الجنس (حركة «الزنجية» مثلاً)... إلخ. أما نحن فنرى ان موضوع «الخصوصيات» ـ سواء أكانت خصوصيات الغرب أم خصوصيات الشرق ـ مطروح هنا بشكل مطلق وغير تاريخي، الأمر الذي يؤدي بدوره الى كون فلسفة هذه التيارات الشعبوية «استشراقاً معكوساً» كما كُتب. والأمر الذي يؤدي أيضاً إلى اتخاذ موقف ماضوي، إن لم يكن رجعياً، ولو تحت قناع الدعوة الثورية. وقد تناولنا التعليق على هذه الفلسفة «السلفية» في مكان آخر[4].

---

(٣) Samir Amin, *La Déconnexion* (Paris: [s.n.], 1985), Chap. 6.

(٤) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

الفصل الثامن
رسالة الماركسيّة في آسيا وإفريقيا

يستحيل التحدّث عن الماركسية في مختلف مناطق العالم المعاصر بالاعتماد على معيار وحيد لتقدير دورها، وقياس مدى نفوذها واحتمال انتشارها المستقبلي. ذلك أن الماركسية ترتدي اشكالاً مختلفة من منطقة إلى أخرى. ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة، تتجسّم في ايديولوجيات وممارسات أحزاب عمالية وشيوعية تعلن نفسها ماركسية. ويمكن قياس مدى نفوذ هذه الأحزاب في الطبقة العاملة ـ من خلال تقدير دور وأهمية النقابات مثلاً ـ وكذلك في الحياة السياسية العامة، من خلال تتبّع نتائج الانتخابات. وفي البلدان الاشتراكية، تعلن نظم الحكم انتماءها إلى الماركسية. ففي هذه الظروف، ينبغي النظر في حقيقة ممارساتها الاجتماعية، وردود فعل المجتمع لها، من أجل تقدير علمي صحيح لمدى نفوذ الماركسية هنا. وتبدو الأمور أكثر تعقّداً فيما يخص آسيا وافريقيا الرأسماليتين. فالأحزاب الماركسية هنا ضعيفة على ما يظهر، ويصعب التعرّف عليها بسبب عدم الاعتراف بشرعيتها في معظم الحالات، بل أحياناً عدم الاعتراف بشرعيتها من قبل السلطات «الرسمية» للشيوعية العالمية. ويصعب قياس نفوذها الحقيقي، ونفوذ الأفكار التي تروّجها، بسبب غياب ممارسات ديمقراطية وانتخابات صحيحة. ولما كان كثير من هذه المجتمعات لا يزال ريفياً إلى حد كبير، فلا يصحّ الاكتفاء بتقدير نفوذها في الطبقة العاملة الحضرية. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الماركسية نشطة وحيّة في كثير من بلدان القارتين. الواقع أن الماركسية لعبت دوراً ملحوظاً ـ وأحياناً حاسماً ـ في حركة التحرر الوطني، وهي الظاهرة الاجتماعية والسياسية الجوهرية في هذه المجتمعات منذ قرن. وليست العلاقة بين الماركسية الآسيوية والافريقية، وبين حركة التحرر الوطني، علاقة تاريخية تنتمي إلى الماضي، فتفسّر كيف ظهرت الماركسية في هذه البلدان؛ بل غالباً ستستمر هذه العلاقة

تحكم مستقبل الماركسية في القارتين. ومهما كان مستقبل هذه المجتمعات مجهولاً ـ شأنها شأن الانسانية بمجملها ـ إلاّ أن الماركسية تتمتع هنا ـ في رأينا على الأقل ـ باحتمالات مستقبلية موضوعية عظيمة؛ الأمر الذي يميزها عن «الماركسية الغربية». على أنني أعي تماماً هنا أن هذه الأطروحة ستبدو لكثيرين على أنها «هرطقة».

إن الخطر هو دائماً الوقوع في نوع من «السلفية» والدغمائية والحكم على أوضاع الماركسية من هذا المنظور. هذا، علماً بأن «الأرثوذكسية» التي يتحدد عليها مضمون المنظور السلفي للماركسية قد أصبحت اليوم متعددة الأقطاب. فهناك الماركسية الرسمية السوفياتية، وماركسية الماوية، وماركسية النظام الصيني الراهن، إضافة إلى التيارات القديمة مثل التروتسكية وغيرها. وكل مدرسة من هذه المدارس تنعت غيرها بـ «الانحراف». وكل منها تبحث عن نصوص ـ عند ماركس أو لينين ـ تستند إليها في تأويلها.

أما نحن، فسوف نحاول أن نحكم على واقع الماركسية من خلال منهج آخر، مفاده النظر إلى الماركسية على أنها ظاهرة اجتماعية حية مستمرة التطور والتباين. فلن نبحث عن «الماركسية الصحيحة» بهدف تبويب «الماركسيات الحقيقية»، حسب مدى قربها من الأصل أو بعدها عنه. بل سوف نحاول أن نفهم كيف دخلت أفكار الماركسية في مجتمعات آسيا وافريقيا، وكيف تكيفت للظروف المحلية، وكيف ألهمت قوى اجتماعية وسياسية، وكيف لعبت دوراً ـ من خلال هذا النفوذ ـ في توجيه تطور المجتمع. وبما أن المكان لا يسمح بعرض مفصل لتاريخ الأحزاب الماركسية في هذه المنطقة الشاسعة من العالم، فإننا سوف نقتصر على طرح بعض الأسئلة التي تتعلق بالتحديات التي تواجهها الماركسية هنا، وهي تخصّ المجالات الآتية: العلاقة بين التحرر الوطني والمستقبل الاشتراكي، العقبات التي تقف في سبيل بناء الاشتراكية في البلدان المتخلفة، الظروف الراهنة الناتجة عن الوضع الدولي والانشقاق في العالم الاشتراكي ونزاع القوتين العظميين، الأزمة العالمية للرأسمالية ونزاع شمال/جنوب.

أولاً: الرسالة الثورية للطبقة العاملة

من المعلوم أن الايمان بالرسالة الثورية للطبقة العاملة قد مثّل نقطة انطلاق الفكر الماركسي. فقد حدّد ماركس نفسه جوهر نظريته في أنه اكتشف هذه الرسالة، إذ إن اكتشاف وجود الطبقات في ذاتها يرجع إلى عهد سابق له. فقال ماركس إنّ ما أضافه هو التوصل إلى أن صراع الطبقات في العالم الرأسمالي المعاصر لا بد أن يؤدي إلى الغاء الطبقات. هذا هو صميم مضمون الطابع العلمي للمذهب الماركسي.

وتفترض هذه الأطروحة الأخيرة الآتي:

أولاً: إن العلاقة المتناقضة بين الرأسمال والعمل الأجير تحدّد جوهر نمط الانتاج الرأسمالي.

ثانياً: إن هذه العلاقة تمتاز بقدرة توسعية لدرجة أنه لا مفرّ من انتشارها السريع وتعميمها على صعيد كوني.

ثالثاً: إن التناقض بين القطبين الاجتماعيين اللذين تحددهما هذه العلاقة انما هو تناقض لا يقبل التوافق، فالحلول الوسطى لها طابع مؤقت فقط.

رابعاً: إن طبقة البروليتاريا لا بد أن تكتسب وعياً بدورها التاريخي، وهو اتمام هذه الرسالة أي إلغاء الطبقات.

خامساً: إن هذه الأوضاع الموضوعية وانعكاسها في الوعي الطبقي، لا بد أن تسود على صعيد عالمي، فتعطي فعالية للنداء: «يا عمال العالم اتحدوا».

ولا يفترض تفاؤل ماركس ايماناً من نوع «ديني» بضرورة المخرج الشيوعي. إذ يتوقف تحقيق هذا المخرج على توافر الشروط المذكورة. وغيابها قد يؤدي بالإنسانية إلى «الانتحار الجماعي»، نتيجة نموّ قوى الانتاج (وبالتالي وسائل التدمير) في ظل نظام يتّسم بعدم هيمنة المجتمع عليه. فالخيار هو إذاً «شيوعية أو همجية».

فليست الماركسية نظرية اقتصادوية خطية آلية. كما لا يصحّ تقليصها إلى نظرية اجتماعية ضيقة لا تعرف ظواهر اجتماعية غير الطبقات.

يرجع تقليص الماركسية إلى نظرة تطويرية اقتصادوية إلى عهد باكر. فالفلسفة التي كانت سائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر، حينما ظهرت كتابات ماركس، هي فلسفة التنوير التي تبلورت تدريجياً منذ مطلع النهضة الأوروبية لتبلغ ذروتها في القرن الثامن عشر. وكانت نقطة تركيز هذه الفلسفة في أنها نادت بتناول موضوع المجتمع على نمط تناول موضوع الطبيعة. فطالبت بالبحث عن قوانين موضوعية - بمعنى أنها مستقلة عن إرادة الأفراد - تحكم مصير المجتمع، على نمط القوانين التي تحكم الطبيعة. ولا شك أن هذا النداء قد مثل تقدما عظيما بالنسبة إلى النظرات الايديولوجية السائدة سابقاً، والتي لم تدرك إمكان علاج مشاكل المجتمع علاجاً علمياً. فكان الرأي السائد هو أن هناك قوى فوق الطبيعة تحكم مصير الانسانية و/أو أن «الحكام» («الملوك») يفعلون ما يشاؤون تبعاً لأمزجتهم وتصوراتهم وقدراتهم، متوكلين على تلك القوى فوق الطبيعة. وبالتالي، لم يكن هناك مكان لعلم اجتماع مستقل عن الايمان الديني. هكذا تكوّن علم الاقتصاد الكلاسيكي الذي، منذ كيني

وآدم سميث وريكاردو، بحث عن قوانين اقتصادية تحكم المجتمع على نمط قوانين الطبيعة.

وقد ظهرت الماركسية في هذا الجو. ولا شك أن تفكير ماركس انخرط في هذا التيار العلمي. إلّا أنه خطا خطوات أدت إلى مجاوزته مجرد التطور في الاتجاه نفسه. فليست الماركسية مجرد التأويل الجذري لفلسفة التنوير. إذ إنها، في الوقت نفسه، قطيعة مع هذه الفلسفة. وقد سبق أن لفتنا الأنظار إلى إشكالية القطيعة هذه، بتركيزنا على مفهوم الاستلاب، سواء أكانت إشكالية الاستلاب بشكل عام أم إشكالية المضمون السلعي للاستلاب في المجتمع الرأسمالي[1].

هكذا أوضح ماركس أن «العلاقات الاقتصادية» التي تبدو علاقات بين «الأشياء» (شأنها إذاً شأن الظواهر الطبيعية) هي في كنهها علاقات بين الناس (وبخاصة بين الطبقات الاجتماعية التي تكوّن هيكل المجتمع). وبالتالي، تنظر الماركسية إلى قوانين المجتمع نظرة تفوق في التعقّد نظرة علم الطبيعة. إن الجدلية بين العنصر الموضوعي (الخاص بنمط انتاج معين وهو بدوره حقيقة تاريخية لها نشأة وازدهار وزوال) والعنصر الذاتي (ومفاده تصورات المجتمع والطبقات المكوِّنة له عن أوضاعها، وبالأحرى الممارسات الايديولوجية والسياسية) إنما هي جدلية خاصة بمجال علم الاجتماع، لا مثيل لها في علم الطبيعة.

إلّا أن قوى الأفكار السائدة استمرت تضغط على تفكير الماركسيين؛ فألهمت تأويلاً تطويرياً ينخرط في تيار فلسفة التنوير دون تجاوزه. وإنني أرى جذوراً لهذا التقلص حتى في بعض كتابات انغلز نفسه - مثل «جدلية الطبيعة». كما أرى أن التأويل السائد في الأممية الثانية - أي التأويل الكوتسكي للماركسية - قد كرّس هذا التقلص. بل أرى أن التأويل السوفياتي السائد الذي يركّز بالتحديد على «جدلية الطبيعة» (والذي أطلق عليه اسم «الديانات» أي الجدلية المادية بالإيجاز) وبالتالي الذي ينظر إلى المادية التاريخية على أنها مجرد «تطبيق» لهذه الجدلية المادية العامة التي تحكم الطبيعة والمجتمع معاً. إن هذا التأويل السائد في الماركسية «الرسمية» (السوفياتية) لم ينفصل بعد عن التأويل التطويري للأممية الثانية.

وجدير بالذكر أن قيام «الإصلاحية» الذي تكوّن داخل الأممية الثانية، منذ أواخر القرن الماضي، هو الآخر يعتمد على تأويل تطويري للماركسية. فلو كان نمو

---

(١) فيما يخص نظرية الاستلاب انظر لسمير أمين: **التطور اللامتكافىء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤)، و**الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**، ترجمة هنرييت عبودي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

قوى الانتاج لا بد أن يؤدي من تلقاء نفسه إلى التغيير في علاقات الانتاج - فيجعل الاشتراكية أمراً محتوماً (لا مفر منه) - لَفَقَد عنصر الوعي الاجتماعي دوره الخاص. أو على الأقل يُفترض أن نمو قوى الانتاج يُنتج وعياً اجتماعياً مناسباً من تلقاء نفسه. ولنلفت النظر إلى أن هذا التأويل يؤدي بدوره إلى اعتبار الاشتراكية أمراً مستحيلاً، طالما لم تكمل الرأسمالية دورها التاريخي في إنماء قوى الانتاج.

أما الاقتصار الثاني المشار إليه أعلاه - أي تقليص الماركسية إلى صراع الطبقات - فله أيضاً جذور ترجع إلى عهد نشأة الماركسية. فكان الرأي السائد - ولعله رأي ماركس نفسه في فترة كتابة «رأس المال» - هو أن ديناميكة التوسع الرأسمالي من شأنها أن تؤول بسرعة فائقة إلى تعميم علاقة الاستقلال الخاص للرأسمالية (أي العمل الأجير) على صعيد عالمي. وبالتالي أن التوسع الرأسمالي سوف يلغي بسرعة الظواهر الاجتماعية الأخرى أو يفرغها من أهميتها. بالتحديد، إن التوسع الرأسمالي يلغي حقيقة القوميات والأمم الدينية، وخصوصيات الثقافات وغيرها من الأشكال المتعددة المتعلقة بأنماط الانتاج السابقة على الرأسمالية. بعبارة أخرى، إن التوسع الرأسمالي سيؤدي بسرعة إلى «تبسيط» الوضع الاجتماعي وإلى استقطاب المجتمع وانقسامه إلى طبقتين (البرجوازية والبروليتاريا) وذلك على صعيد عالمي.

لا شك أن هذه النظرة بالغت في تفاؤلها في تقدير سرعة التوسع الرأسمالي، كما أنها لم تعمل حساباً عادلاً لتنوّع أشكال الاستغلال التي تستفيد الرأسمالية من وجودها السابق لظهورها هي (الرأسمالية) - بعد اندماج هذه الأشكال في اطار الاستقلال الرأسمالي العام - ناهيك عن الأشكال السابقة على الرأسمالية في ظواهرها، بينما هي في الواقع ناتج التوسع الرأسمالي نفسه!

فقد أثبت التاريخ اللاحق أن التوسع الرأسمالي لم يلغِ عدم التكافؤ على صعيد عالمي، بل كرّسه؛ إن هذا التوسع لم يؤدِّ إلى «تجنيس» المجتمع العالمي على نمط الغرب المتقدم، بل آل إلى زيادة في التباين. الأمر الذي كرّس واقع الأمم والقوميات على أساس عدم المساواة بينها. وكان لينين أول من أشار إلى النتائج التي ترتّبت على التوسع العالمي غير المتكافىء للرأسمالية؛ فربط بين ظاهرة الاستعمار وبين «خيانة» زعماء الأممية الثانية الذين انحازوا وراء برجوازياتهم في نهب المستعمرات، ثم في قبول المواجهة العسكرية في الحرب العالمية الأولى.

على أن المشكلة هي معرفة ما إذا كان التوسع غير المتكافىء ظاهرة جديدة في تاريخ الرأسمالية. ألم يكن ذلك كذلك منذ نشأة النظام في قرون المركنتيلية السابقة على الثورة الصناعية، والاستعمار الذي تحدث لينين عنه؟ ألم يرجع تقسيم النظام

الـرأسمالي إلى مـراكز وأطـراف إلى القرنـين السابـع عشر والثامن عشر؟ هـذا علماً بأن الفترة القصيرة نسبيـاً، التي تمتد من ١٨٢٠ إلى ١٨٧٠، اتسمت بـطابع خـاص غذّى أوهاماً حـول سرعة احتـمال الانتشار العـالمي للرأسمالية، وقدرتهـا العجيبة عـلى اتمام التجانس على هذا الصعيد الكوني. فقد تبلورت مجموعة مراكز أوروبية جديـدة خلال هـذه المرحلة القصـيرة واحدة بعـد الأخرى، فـأقيمت دول برجـوازية وطنيـة على نمط انكلترا، ودخلت هذه الدول في طـور العهد الصنـاعي، واشتركت في السـوق العالميـة الجديدة، وقطعت فيها أشـواطاً سريعـة. وكان مـاركس قد عـاش بالتحـديد في هـذه الفترة، الأمر الذي أثّر بالتأكيد في نظرته المتفائلة عن «معجزة» التوسع الرأسمالي.

ثم أتى عهد الاستعمار المعاصر، وقام لينين بتوصيفه وتبيان سماته الجديدة، وأكّد الطابع اللامتكافىء للتـوسع الـرأسمالي. إلّا أن هـذه النظرة المجـددة لم تلغ تمامـاً آثار الاختزال الاقتصادوي الأوروبي المتمحور في التأويل الماركسي للتوسع الرأسمالي. فظلت الممارسات الاصلاحية التطويرية والمواقف المنحـازة للاستعـمار، تسود صفـوف الطبقـة العاملة في الدول الاستعمارية المركزية. بل أخذت أحزاب الأممية الثالثة نفسها تـدريجياً بتكييف ممارساتها مع هذا الوضع، بعد أن تلاشى أمل الانتشار السريع للثورة.

إلّا أن لينـين قد جـرؤ فعلاً عـلى طرح إشكـالية الانتقـال الاشـتراكي في إطـار جديد. فأحل محل نظرة سلسلة ثورات اشتراكية تتمّ في المراكـز المتقدمـة، أحلّ محلهـا نظرة سلسلة ثورات تحدث في الحلقات الضعيفـة للنظام الكـلي، أي في أطرافـه. وقد أثارت هذه النظرة الجديدة للعمل الثوري عديداً من الأسئلة لعل أهمها:

أولاً: ما هو دور الأغلبية الفلاحية في الأطراف في هذه العملية الثورية؟ **ثـانياً**: كيف تستطيع الطبقة العاملة، وهي أقلية، وأحياناً لا تتجاوز كونها الجنين، ان «تقود» هذه الثورات وتوجهها؟ **ثالثاً**: كيف تواجه القوى الثورية ميول البرجوازيـات الجديـدة الناشئة؟ **ورابعاً**: ما هو دور الوعي الوطني في ثورة قوميات مضطهدة؟

قطعاً لم تكن هذه الأسئلة جديدة تماماً، فكانت حـركات الفـلاحين قـد فرضت نفسهـا كواقـع في أوروبا في القـرن التاسـع عشر، في فرنسـا والمانيـا وايطاليـا وأوروبا الشرقية والبلقان؛ وكانت ظاهرة القومية ـ كرد فعـل للاضـطهاد الـوطني ـ موجـودة في قلب الدولة الأكثر تقدمـاً ـ ونقصد بـريطانيـا العظمى (مشكلة إيـرلندا) ـ نـاهيك عن «سجون الشعوب» التي مثّلتها الامبراطوريات النمساوية والـروسية والعثـمانية. إلّا أن الاتجاه الغالب كـان ينظر إلى هـذه المشاكـل على أنها «مشـاكل مـرحلية» فقط. فكـان الرأي السائد أن سرعة التقدم والتصنيع من شـأنها أن تقضي على الغلبـة الريفيـة، بل وأن تؤول إلى ادماج الشعوب المختلفة في طبقة بروليتارية موحدة.

كسبت هذه المشاكل بُعداً جديداً في التحليل اللينيني لأنها أولاً: أخرجت عن الإطار الأوروبي الضيق؛ فدخل فلاحو آسيا وافريقيا وقومياتها المضطهدة في الحسبان. ثانياً: لأن لينين رفض ضرورة «الانتظار» إلى أن تُكمل الرأسمالية دورها، حتى تحلّ «مشكلة الريف» من خلال اتمام التصنيع، كما أنه رفض مبدأ ضرورة المرور السابق بثورة برجوازية.

أدخلت اللينينية إذاً فكرة أن الانتقال إلى الاشتراكية سوف يبدأ من آسيا وافريقيا، آخذة في الاعتبار أن الطبقة العاملة الغربية تخلّت عن الهدف الاشتراكي، وذلك لفترة ستدوم. وبالتالي، نظرت اللينينية إلى الماركسية على أنها القوى الرافعة التي ستتم رسالتها الأساسية في آسيا وافريقيا، بينما فقدت دورها ـ لفترة طويلة ـ في الغرب المتقدم.

إلّا أن المشاكل التي طرحها هذا الهجر لمركز ثقل العمل الماركسي، لم تجد بعد الاجابة عنها بشكل مُرض، لا في ميدان الممارسة ولا على المستوى النظري. فلا بد من التوصل إلى طرح سؤال عن مصير الرسالة الثورية للطبقة العاملة: هل تلاشت نهائياً هذه الرسالة في المراكز؟ هل ورثت الطبقة العاملة في الأطراف مهمة انجاز هذه الرسالة؟ كيف تتمفصل هذه الرسالة، هنا، مع ميول وتطلعات الفلاحين والبرجوازية؟ لا ريب أن الاجابات تتوقف على الأحكام الخاصة بسمات التوسع الرأسمالي. إذاً ما هي سمات توسّع الرأسمالية في «العالم الثالث» بعد الحرب العالمية الثانية؟ هل أدى هذا التوسّع إلى «إلغاء» مشكلة التحرر الوطني، بعد أن حصلت بلدان العالم الثالث على استقلالها السياسي؟ هل أصبح الوضع السياسي والطبقي هنا مشابهاً لما هو عليه في المراكز، بصفة جوهرية على الأقل، لدرجة أن المشكلة أصبحت الآن دفع الصراع الطبقي ضد البرجوازية المحلية الحاكمة ولا أكثر من ذلك؟ بعبارة أخرى، هل فقدت الأطروحة اللينينية مدلولها نتيجة تعمّق التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي، بحيث اننا عدنا إلى الأطروحة الماركسية الأصلية التي تؤكد الرسالة الثورية للطبقة العاملة بشكل عام؟ أم تظل أطروحة لينين قائمة، ولو في ظروف جدّدت أشكال النمو غير المتكافىء؟

يضاف إلى ذلك أنه كون الماركسية خرجت عن الاطار الأوروبي الذي نشأت فيه لتكسب طابعاً عالمياً حقيقياً، إنما يطرح عديداً من الأسئلة الجديدة. فلا شك أن الماركسية الأصلية طُبعت بطابع المجتمع الذي نشأت فيه، شأنها شأن أية حركة اجتماعية وفكرية. إذاً ما هي سمات هذا المجتمع الذي نشأت الماركسية فيه؟ فإذا كان هذا المجتمع برجوازياً ـ في طابعه الجوهري دون شك ـ إلّا أنه أيضاً ناتج تاريخ ملموس هو تاريخ تكوينه. ولهذا التاريخ جذوره الخاصة، أي الاقطاعية، بل له

جذور ثقافية نابعة عن الحضارة الأوروبية المسيحية. فالنقاش لا بد أن يكون نقاشاً متعدد الأبعاد. والماركسية الجديدة - العالمية الطابع - لا بدّ أن تجد جذورها في تنوع مصائر الحضارات الأخرى (غير الأوروبية) التي يتكوّن العالم المعاصر منها. وهنا نصطدم بمشكلة تنوع أشكال الاستغلال الطبقي في المجتمعات السابقة على الرأسمالية خارج أوروبا، كما نصطدم بمشكلة تنوع «التراث» الثقافي غير الأوروبي وغير المسيحي، قطعاً ليست هذه المشاكل جديدة تماماً، إذ إن ماركس نفسه كان واعياً بها وطرحها في أطروحاته عن «نمط الانتاج الآسيوي». إلّا أن هذه الاجابات السريعة غير مرضية. فقد اصطدم نشر الماركسية خارج أوروبا بحضارات طُبعت بطابع جذورها الخاصة - سواء أكانت إسلامية أم هندوكية أم كونفوشيانية أم روحانية، الأمر الذي يفرض على الماركسية إعادة التجديد.

وليست هذه المشاكل «نظرية» بمعنى «اكاديمية». فهي مشاكل عملية تنبع من الممارسة العملية، بخاصة من ممارسات الثورات التي تمّت تحت راية الماركسية في روسيا والصين.

أنتجت الثورة الروسية مجتمعاً لا يمكن أن يتجاهله الاشتراكيون والماركسيون المعاصرون. هل كان التطور اللاحق لهذا المجتمع «محكوماً عليه» من الأصل؟ هل نفى هذا التطور توقعات أطروحات لينين، وأكّد صحة أطروحات الماركسية الأصلية؟ أم لم ينفصل لينين بالدرجة الكافية عن هذه الماركسية الأصلية، الأمر الذي قد يفسّر هذا التطور اللاحق؟ ثم تلت ثورة الصين. هل يؤكد التطور اللاحق للصين، على افتراض أنه يعيد تاريخ الاتحاد السوفياتي، صحة أطروحات الماركسية الأصلية؟ أم قطعت الماوية شوطاً إلى الأمام في سبيل الانتقال الاشتراكي بدءاً من الأطراف؟

إن تأويلنا للينينية وللماوية ينخرط في هذا الاطار. ومفاده الجوهري أن الطبقة العاملة في الغرب تخلّت فعلاً - ولوقت قد يطول - عن رسالتها الثورية، بينما التوسع غير المتكافىء للرأسمالية قد خلق ظروفاً ثورية تسمح بالبدء في الانتقال نحو الاشتراكية في أطراف النظام. يؤكد الواقع التاريخي، دون شك، الجزء الأول من الأطروحة اللينينية - الماوية. فليس بناء الاشتراكية مسجلاً في جدول أعمال التاريخ الغربي، في الآفاق المنظورة على الأقل، فقد تخلّت الطبقة العاملة هنا عن مشروعها المجتمعي الخاص، وهو مشروع هيمنة مجتمعية تحلّ محلّ هيمنة حضرية لرأس المال (علماً بأن الهيمنة المجتمعية لا تختزل في إحلال الملكية العامة للدولة محلّ الملكية الخاصة)، الأمر الذي يفترض بدوره إلغاء الطابع السلعي لمنتجات العمل، أي إلغاء الاستلاب السلعي وتقسيم العمل غير المتكافىء (لاسيما بين العمل اليدوي والعمل

الفكري، بين وظائف الادارة ووظائف التنفيذ، بين الحاكمين والمحكومين. . . الخ). أهو مشروع طوباوي؟ إلّا أن الماركسية تُعرِّف من هذا الهدف. لا شك أن الطبقة العاملة في الغرب تخلّت عن هذا المشروع. ما هي أسباب هذا التخلي؟ هل هي ناتج الانزلاق الفلسفي المشار إليه أعلاه، أي تقلّص الماركسية إلى فلسفة اقتصادوية تطويرية؟ أم هي ناتج ظروف موضوعية، وبالأحرى ناتج الموقع المهيمن لمجتمعات المركز في النظام الرأسمالي العالمي؟ ثم هناك تفسير ثالث وهو أن التطورات «السلبية» التي حدثت في الاتحاد السوفياتي والصين، قد أدت إلى تراجع ـ ولو مؤقت ـ في الوعي الاشتراكي للطبقة العاملة الغربية.

أما الجزء الثاني من الأطروحة ـ وهو أن الرسالة الثورية انتقلت من الطبقة العاملة الغربية إلى الطبقة العاملة في الأطراف ـ فهو موضوع تساؤل.

لا شك أن الثورتين الروسية والصينية أثبتتا أن التوسع غير المتكافىء للرأسمالية خلق فعلاً ظروف انفجار اجتماعي، وبالتالي احتمال ثورة. ولكن السؤال هو عما إذا كانت هذه الثورة اشتراكية الطابع حقيقة، وإذا ما كانت الطبقة العاملة قد قامت بقيادتها وتوجيهها حقيقة. ونقطة الانطلاق في التحليل هي الإعتراف بأن للنمو الرأسمالي في آسيا وافريقيا سماته الخاصة التي تجعله مختلفاً عما هو عليه في الغرب. فليس هذا النمو مجرد تكرار مع تخلّف في الزمن. فالصناعة التي تظهر هنا تتخذ من الأصل شكلاً حديثاً، إذ تعتمد على استخدام كثيف للأموال، وتوافر قدر محدود من العمالة، بل تلجأ إلى أنواع من العمل تختلف عن أنواع العمل في صناعات أوروبا للقرن التاسع عشر. فتتكوّن الطبقة العاملة الجديدة في العالم الثالث من عمال دون كفاءة مهنية، يعملون في إطار العمل الآلي الحديث «الفوردي». هذا بخلاف الطبقة العاملة الأوروبية التي تكوّنت إلى حد كبير من عمال حرفيين سابقين في ظروف كان العمل الصناعي لا يزال يحتاج فيها إلى مهارة مهنية. وتستدرج الطبقة العاملة الجديدة في الأطراف أساساً من فقراء أهل الريف، الذين تطردهم التنمية الرأسمالية بالعدد الوفير فيتراكمون في ضواحٍ بائسة في مدن العالم الثالث المعاصر، إلّا أن الانتاجية المرتفعة للعمل الصناعي الحديث تسمح لرأس المال بأن يدفع لفئات من العمال أجوراً تبدو مناسبة نسبياً، بالمقارنة مع ظروف معيشة الأغلبية الفقيرة التي لا تجد مكاناً في العمل الدائم، ولو أن هذه الأجور وظروف العمل بائسة بالمقارنة مع مثيلتها في المراكز. يضاف إلى ذلك، أن تكون الطبقة العاملة في هذه الظروف يتأخر بالنسبة إلى سرعة تكوين طبقات أخرى هي أيضاً ناتج النمو الرأسمالي. ومن بين هذه الطبقات الجديدة التي تنمو بسرعة نجد البرجوازيات الصغيرة الحديثة (من الكوادر والموظفين) والبرجوازية الريفية (من نوع الكولاك أي أغنياء الفلاحين)، من جانب، والجماهير

الفقيرة غير البروليتارية الطابع (ومن فقراء الفلاحين ومن العاطلين والمهمشين الذين يرتفع عددهم في المدن) من الجانب الآخر.

إن هذه السمات الخاصة لآسيا وافريقيا المعاصرتين تخلق ظروف انفجار شعبي بلا شك. إلّا أن التناقض الخاص الذي يميّز هذا الوضع يجعل تحويل الانفجار إلى ثورة شيئاً عسيراً. فالطبقة العاملة لاتستطيع أن تنمّي وعياً اشتراكياً، إلّا إذا انتجت منظمتها المستقلة الخاصة بها، وإذا دفعت نضالها المعادي للرأسمالية إلى حده الأقصى. هذا، ومن الجهة الأخرى، فلا أمل في نجاح الثورة إذا قامت الطبقة العاملة ـ وهي أقلية ـ بها وحدها، الأمر الذي يفرض تكوين تحالف واسع يشمل الفلاحين والفئات الوسطى، بل وربما شرائح من البرجوازية، فهناك إذاً خطر أن تفقد الطبقة العاملة شخصيتها، ومن خلال تذويبها في هذا التحالف. هل من الممكن في هذه الظروف إقامة هذا التحالف، وفي الوقت نفسه أن «تقوده» الطبقة العاملة، كما يقال؟ ادّعت اللينينية، ثم الماوية، ان الجمع بين هذين الشرطين للنجاح أمر ممكن، بل ادّعتا أن انجازه هو السمة التي تميز الانتقال إلى الاشتراكية في عصرنا. هكذا استبدل الشعار القديم «يا عمال العالم، اتحدوا» بالشعار الجديد «يا عمال العالم، ويا شعوبه المضطهدة، اتحدوا» (تضاف إذاً الشعوب المضطهدة إلى الطبقة العاملة).

ولا ريب أن نشر رسالة الماركسية على صعيد عالمي، بل وهجرة مركز ثقلها من الغرب المتقدم إلى آسيا وافريقيا الثوريتين، إن هذا النشر يدعو إلى التساؤل عن انفراد الطبقة العاملة بالرسالة الثورية المعادية للرأسمالية. ويبقى السؤال: هل أكّدت التطورات اللاحقة صحة هذه الأطروحات اللينينية والماوية أم كذبتها؟

ثانياً: الانجازات والحدود التاريخية لتراث اللينينية والماوية

قامت اللينينية، ثم الماوية، على فرضية نضوج شروط انقلاب النظام الرأسمالي وبناء الاشتراكية، بدءاً من أطراف النظام المتخلفة ضحايا التوسع الاستعماري، كما ذهب هذا التأويل للماركسية إلى أن الطبقة العاملة بفضل منظمتها (ويُقصد هنا الحزب الشيوعي) وايديولوجيتها (الماركسية اللينينية)، تستطيع في هذه الظروف أن تجمع وراءها جبهة واسعة من الطبقات الشعبية، ومن الفئات الوسطى (برجوازية صغيرة وشرائح من البرجوازية الوطنية على الأقل) معادية للاستعمار، دون أن تفقد هي زمام المبادرة وقيادة الحركة الكلية. وعلى هذا الأساس، طوّرت الماركسية اللينينية نظرية «الثورة المتواصلة على مراحل»، مُفادها أن الثورة المعادية للاستعمار بقيادة البروليتاريا، وتحت راية الحزب الشيوعي والتحالف الشعبي الوطني، تقوم في مرحلة أولى باتمام

انجازات الثورة البرجوازية (وجوهرها التحرّر من السيطرة الأجنبية وتصفية الاقطاع من خلال اصلاح زراعي جذري. . الخ)، ثم تنتقل الثورة مباشرة إلى مرحلتها التالية، بفضل استمرار قيادة البروليتاريات، أي إلى مرحلة التحويل الاشتراكي (إقامة جمعيات تعاونية، وتصفية الملكية الخاصة في القطاع الصناعي والتجاري والمالي، وإحلال اشكال من الملكية العامة محلّها. . الخ). وافترضت اللينينية ـ الماوية أن هذه المرحلة الثانية تضمن تحقيق جوهر مهمات البناء الاشتراكي، رغم تخلّف قوى الانتاج الموروثة. بل ذهبت اللينينية ـ الماوية إلى أكثر من ذلك، إذ رأت أن البناء الاشتراكي في هذه الظروف، يخلق الظروف المناسبة لإنماء قوى الانتاج بسرعة فائقة تسمح «باللحاق» بالمجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وغنيّ عن القول إن هذه النظرية تفترض بدورها الإيمان ـ الذي يكاد يكون مُطلقاً ـ بالرسالة الثورية للطبقة العاملة، وانعكاسها في الطابع الثوري لطليعتها (أي الحزب) وقدرتها على التغلب على القوى المحافظة المعبِّرة عن مواقف الطبقات الحليفة غير البروليتارية، ومن باب أوْلى قدرتها على منع تغلغل النفوذ المذوِّب للايديولوجيا الاستعمارية السائدة على صعيد عالمي (والتي تنعكس في جاذبية أنماط الاستهلاك الغربية. . . الخ).

ولسنا نحن هنا بصدد العودة إلى ما تناولناه في الفصول السابقة عما حققته فعلاً تلك الثورة «الاشتراكية» في الاتحاد السوفياتي وفي الصين وعما لم تحققه[٢]. فقد سبق أن قلنا إنها حققت فعلاً ما لم يكن من الممكن انجازه في اطار النظام الرأسمالي كما هو، وبالأحرى حققت التحرر الوطني من السيطرة الاستعمارية، كما أنها نمّت قوى الانتاج بسرعة فائقة؛ وذلك من خلال استراتيجيا «فك الروابط»، اي الانسلاخ من النظام العالمي. أي بعبارة أخرى، أخرجت المجتمع من المأزق الذي لا تزال بلدان الأطراف في النظام الرأسمالي (العالم الثالث الرأسمالي) تجد نفسها فيه. وبذلك فتحت هذه الثورة باب المستقبل، وهو ينطوي على تطوير لاحق لاحتمالات منوعة سوف يتوقف تحقيقها أساساً على عوامل داخلية، وفي نهاية المطاف على ميول شعوب تلك البلدان المتحررة فعلاً. ولا شك ـ في رأينا على الأقل ـ إن هذا الانجاز في ذاته الايجابي بصفة جوهرية، فهو خطوة تاريخية لا يمكن تفاديها. لاعادة زمام المبادرة التاريخية لشعوب الجنوب. إلاّ أن هذه الثورات لم تؤدِّ ـ في رأينا ـ إلى بناء «الاشتراكية»، على عكس آمال لينين وماو وأحزاب الأممية الثالثة. ولا يرجع هذا النقصان إلى ظروف عرضية. فلا أعتقد أنه من المفيد البحث عن «المسؤوليات الذاتية»، سواء أكانت من نوع «الانحراف» الايديولوجي أم من نوع «الخطأ»

---

(٢) انظر الفصل الرابع.

السياسي أم من نوع «خيانة» عناصر قيادية.. الخ. فالأمر يتجاوز هذه الوقائع. وسبق قولنا إن هذه النظم «بعد الثورة» تتسّم بثلاثية طابعها؛ فهي ميدان فعل تناقضات داخلية بين نزعات اشتراكية ورأسمالية ودولنية. ولذلك بالتحديد سمّيناها نظم «بعد الرأسمالية» لا نظماً «اشتراكية محققة».

إن هذا التطور لمجتمعات «بعد الثورة» يدعو إلى اعادة النظر في عدد من أطروحات اللينينية الماوية، بل ربما إلى التساؤل في بعض أطروحات الماركسية الأصلية أيضاً. فهو تطور أثبت أن تلك المجتمعات لا تزال تحتاج إلى اللجوء الجزئي ـ على الأقل ـ إلى علاقات انتاج رأسمالية من أجل انماء قوى الانتاج. وهذا اللجوء مطلوب موضوعياً، بدليل أنه مقبول من الشعب نفسه. كما أن هذا التطور يطرح تساؤلاً حول «ما هي القوى الاجتماعية التي تدفع في اتجاه الاشتراكية؟» هل هي الطبقة العاملة التي يُفترض أن طابعها الطبقي كفيل بإنجاز «رسالتها» التاريخية؟ أم هي قوى متعددة أكثر تعقداً، بحيث انه لا يمكن تجاهل البعد الثقافي للنزعة الاشتراكية؟

ولسنا هنا أيضاً بصدد العودة إلى التاريخ الحقيقي لهذا التطور في كل من الاتحاد السوفياتي والصين، وهو موضوع سبق أن تناولناه في الفصول السابقة(٣). وفي هذا الإطار، لفتنا النظر إلى عناصر التشابه، وعناصر التنوع في كل من هاتين التجربتين.

فإن الدرس الأساسي الذي نستدرجه من هذا التاريخ ـ وبخاصة تاريخ الصين ـ هو أن الماركسية أكّدت هنا قدرتها على إتمام رسالة ثورية تحررية. وكان شرط هذا الانجاز «تحرر» الماركسية نفسها من جانب جذورها التاريخية. وأقصد بالتحديد هنا تحرر الماركسية الصينية من البعد «الأوروبي» لهذه الجذور، أي «تعيين» الماركسية. ولا أرى في ذلك «انحرافاً» أو «تشويهاً»، بل على عكس ذلك أرى فيه كسبا أعطى للماركسية طابعاً عالمياً صحيحاً تحقق بعد أن كان احتمالاً فقط.

وإذا لم تلعب الماركسية هذا الدور في باقي العالم الثالث ـ إلى الآن على الأقل ـ فالسبب هو بالتحديد أن الماركسية ما زالت هنا فكرة «مستوردة»، أو بالأحرى فكرة غير متحررة من جذورها التاريخية الأوروبية التمركز. وبالتالي، لم تجد الماركسية هنا ـ إلى الآن ـ وسائل الربط بالأصول المحلية. هذا، وقد أثبت التاريخ ـ إلى الآن ـ أنه في غياب قيام الماركسية بهذا الدور، لا توجد قوى ايديولوجية اخرى قادرة على أن تحلّ محلّها في مواجهة تحديات العصر. وهذا هو بالتحديد المأزق الذي يسدّ الطريق أمام شعوب العالم الثالث الرأسمالي المعاصر.

---

(٣) انظر الفصل الرابع. انظر أيضاً:

Samir Amin, *The Future of Maoism* (New York: [n. pb.], 1982).

هـذا الأمر واضـح ـ فيما اعتقـد ـ بـالنسبـة إلى مجتمعنـا العـربي. فهنـا تُـرجمت الماركسية ولم تُعـرَّب بعد. وليست المسؤوليـة في هذه الأوضاع هي مسؤولية أفـراد (أو منظمات) أهملت مهمة «توطين» الماركسية، إما لأنهم فصلوا عن جذور تراثهم الثقافي أو لأنهم اقتنعـوا بأفضليـة التغريب أو لأي ظـرف عرضي آخـر، مثل أصـولهم الـطبقيـة البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة. . الخ. فمهما كانت مسؤوليـة الأفراد ـ وهي قـطعاً موجودة هنا أو هناك إلى حد ما ـ إلاّ أن هذا العجز هـو نفسه انعكـاس وجود أسبـاب موضوعية أعمق. فالماركسية أُدخلت أيضاً في روسيا وفي الصـين بواسـطة فئة المثقفـين الثوريين؛ ولم يمنع ذلك انتشارها في أوسـاط شعبية ـ أوسـاط العمال والفـلاحين ـ وقـد حـاولت في كتـابي عن أزمـة المجتمـع العـربي أن أطـرح فـرضيـة تفسـيريـة في هـذا الموضوع، مفادها التجمد الثقافي الـذي لم يتجاوزه العـالم العربي ـ الاسـلامي بعد[٤].

ففي مرحلتها الباكرة نجحت الثقـافة العـربية تماماً في جميـع الميادين (بما فيها فهمهـا للايمان الديني) على التكيّف مع تطور الأوضاع الاجتماعية والفلسفية والعلميـة. وتفتّح التأويل الديني على مقتضيات مجتمع الشرق المتحضر الـذي فتحه الإسـلام، حيث ان المسلمين واجهوا هناك تراثاً من الممارسات الاجتماعية والسياسيـة ومن المعارف العلميـة ومن الفكر الفلسفي لم يكن له وجود في البيئة التي نشأ فيها الإسـلام في الجزيـرة. ولم ير المسلمون في هذا التوجُّه ما يناهض ايمانهم، بل على عكس ذلك نظروا إليه على أنه تحدّ إيجابي. فكانت الثورة الثقافية التي نتجت عن هذه المواجهة من أخصب ما يمكن، وفتحت أبواب التعدّد الفكري والمجهود العلمي، وازدهرت المدارس المتنوعة في العلم والفلسفة والفقه. ولم ير أحد في هذا التعدد «كفراً»، بل عـلى عكس ذلك رأى الناس فيه دليلاً على أن الكلمة المنزلة للأبد تدعو إلى تأويلها، وإعادة تأويلها بتغيّر الأوضـاع الاجتماعية. إلاّ أنّ هذا العصر الذهبي للثقافة والحضارة العربية الاسلامية لم يدم؛ إذ قتلته عصور الانحطاط والتجمد. وقلنا، في هذا الصدد، في كتابنا المذكور، إن محاولة النهضة التي جاءت كرد فعل للتحدي الاستعماري في القرن التاسع عشر، لم تفصل في هذه الأمور فصلاً. فلم تنادِ «بثـورة ثقافيـة ثانيـة» ـ على مثـال الثورة الثقـافية الأولى ـ للتكيّف مـع الأوضـاع الجـديـدة، وهي أوضـاع عـالم اليـوم الـرأسـمالي وعـالم الغـد الاشتراكي. بل نادت «بالعودة إلى الأصول». فكانت هذه الدعوة تحوي في طياتها كل الالتبـاس الـذي لم يتبـدّد إلى الآن، إذ إن هـذه الـدعـوة قـد تُفْهَم، عـلى أنها دعـوة للتخلص من عناصر التجمد، وبالتالي على أنها دعوة للدفع إلى الأمام بشجاعة. وقـد تفهم على عكس ذلك على أنها دعوة لـلانغلاق في الحنـين إلى الماضي الأصيـل ورفض مواجهة تحديات العصر، وبالتالي على أنها رفض التقدم، بـل إدانة الحـركة الأولى التي

(٤) سمير أمين، أزمة المجتمع العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، الفصول ٥، ٧ و١٠.

قام عليها ازدهار الحضارة في القرون الثلاثة الأولى للإسلام. وتغلّب تدريجياً هذا الفهم الأخير إلى أن أدّى إلى المأزق الذي انغلق فيه المجتمع العربي الراهن، والذي نرى فيه ـ إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه ـ نوعاً من «الانتحار الجماعي»، بمعنى أن العجز في عالم الواقع هو باب الهزيمة التاريخية الأكيدة. وجاءت حدود فكر النهضة، والتباسه، انعكاساً للظروف الاجتماعية الداخلية والخارجية التي جعلت برجوازيتنا الناشئة غير قادرة على التجرؤ على القيام بالثورة الثقافية التي قامت بها برجوازية أوروبا. هكذا ساد عصر «الازدواجية في الثقافة»[٥]. ونقصد هنا التجاوز لعناصر «مستوردة» ذات طابع «فني» ـ العلم التجريبي وأشكال الإدارة وتكنولوجيات الانتاج. . الخ ـ ولعناصر تجمّد ايديولوجي رافض لإعادة النظر في أسسه. وبالطبع يشمل هذا التجمّد الفهم الديني نفسه. كما قلنا، في الكتاب المذكور «الشعب المتخلف يفهم دينه فهماً متخلفاً». وفي هذه الظروف، ليست الماركسية هي الوحيدة التي تُرجمت ولم تعرَّب. فالفكر البرجوازي نفسه ـ فلسفة التنوير الأوروبية ـ لم يدخل حقيقة في الأذهان فبقي على السطح. ولما كانت الماركسية هي نفسها تشكل تجاوزاً للفلسفة البرجوازية، فكيف نستطيع أن نستوعب رسالتها، ونحن لم نفهم بعد ماهية العصر البرجوازي؟

هكذا خضنا في الأزمة الراهنة. هكذا أصبحنا عاجزين عن إدراك ماهية تحديات العصر. هكذا ما زلنا نفهم عن خطأ رسالة الماركسية؛ فيرى البعض فيها «روشتة» جاهزة فنية الطبع، تخصّ ميدان «تنظيم الشؤون الاقتصادية» (بالمعنى الضيق للتعبير) ـ فيقلّصونها إلى إحلال أشكال الملكية العامة محل الملكية الخاصة ـ بينما يرى فيها البعض الآخر «ايديولوجيا أجنبية» دون إدراك احتمال كسبها طابعاً عالمياً (ناهيك عن إدراك أن انجاز هذه المهمة يتوقف علينا!). . . الخ. هكذا ما زال الكثير منا يفهم خطأً، ان المعركة من أجل العلمانية هي معركة بين «المؤمنين» و «الكفار»، بينما هي في واقع الأمر معركة بين التجمّد والحركة في جميع ميادين الثقافة بما فيها ميدان الايمان نفسه.

ولسنا هنا بصدد التوسع في هذا الموضوع، وإبراز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين أوضاعنا ـ في منطقتنا العربية الاسلامية للعالم الرأسمالي المعاصر ـ وبين أوضاع المناطق الأخرى للعالم الثالث (الهند وافريقيا السوداء وأمريكا اللاتينية. . . الخ)؛ كما أننا لسنا بصدد النظر في الظروف والخصوصيات التي جعلت المجتمع

---

(٥) «الازدواجية في الثقافة المصرية». انظر: المصدر نفسه، الفصلان ٨ و١٠.

الصيني قادراً على تجاوز هذه المرحلة التاريخية، بينما لم يتخطّها غيره من مجتمعات العالم الثالث الرأسمالي[٦].

وقد سبق تركيزنا ـ في الفصول السابقة[٧] ـ على الأبعاد السياسية والاجتماعية للتجربة الصينية. ولن نعود إليها. فليس هناك في نجاح الماوية أي سرّ من هذه الزاوية. فقد نجح الحزب الشيوعي الصيني في توحيد جميع القوى الاجتماعية المعادية للإقطاع والاستعمار دون التخلي عن دفعها، تحت قيادته، في اتجاه معادٍ للرأسمالية. هكذا تفادى الحزب الوقوع في أحد الخطأين، الأول الانعزال «العمالي» والثاني التذويب في جبهة تسيطر عليها النزعات البرجوازية الوطنية. وخلال هذه النضالات الطويلة التي قادها الحزب، كسب دون شك ثقة قاعدة اجتماعية واسعة، عمالية وفلاحية في جوهرها.

على أنه لنا الحق أن نتساءل الآن عن الطبيعة الاجتماعية الحقيقية لهذا الحزب، وللقوى الاجتماعية والايديولوجية التي عبأها. طبعاً تُطلق النظرية «الرسمية» صفة «البروليتارية» على الحزب وتكتفي بذلك، أما نحن فلا نرى أن هذا الاكتفاء يفيد في فهم حقيقة الانجازات، وطبيعة التحديات المستقبلية. ألم يثبت التاريخ الطابع الثوري لقوى اجتماعية أخرى، غير الطبقة العاملة، ومنها فقراء الفلاحين؟ ألم يثبت هذا التاريخ أن ميول الجماهير الريفية في هذه الظروف تجاوزت الأهداف «البرجوازية» البحتة (الاصلاح الزراعي) لتنفتح على مجال النزعة الاشتراكية؟ ألم يثبت هذا التاريخ أيضاً أن دور الفئة المثقفة الثورية يفوق ما يقال عادة عن «البرجوازية الصغيرة المتذبذبة»؟

وقد أثبت هذا التاريخ أيضاً أن مشكلة «بناء الاشتراكية» أكثر تعقداً مما تصورته أحزاب الأممية الثالثة، بما فيها الحزب الصيني نفسه.

هذا على الرغم من أن المادية قطعت في هذا الاتجاه اشواطاً بعيدة، بل تخطت وراثة اللينينية من نواحٍ مهمة؟

ولما كنا قد استرسلنا في الفصول السابقة في المقارنة بين تجربة الاتحاد السوفياتي وبين تجربة الصين التي حافظت على التحالف الشعبي الواسع، فلن نعود إليها[٨].

وخلاصة قولنا، هي أن الماوية طوّرت التراث الماركسي واللينيني في الاتجاهات الثلاثة الآتية:

---

(٦) انظر الفصل الأول عن «تجربة كوريا».

(٧) انظر: Amin, *The Future of Maoism*.

(٨) انظر: المصدر نفسه.

أولاً، ان الماوية أكسبت الماركسية طابعاً عالمياً حقيقياً، إذ أخرجتها عن إطار التاريخ الأوروبي الذي نشأت فيه. فاللينينية لم تصطدم بهذه المهمة نظراً لانتماء روسيا نفسها إلى عالم الثقافة الأوروبية.

ثانياً، ان الماوية رسمت الخطوط العامة، للتحوّل الاجتماعي، على أساس الحفاظ على تحالف جماهيري واسع يضم الأغلبية العظمى من عناصر الأمة. وفي هذا المجال، طوّرت الماوية تراث اللينينية وتفادت أهم قصور التجربة السوفياتية.

ثالثاً، ان الماوية كرّست ما أنشأته اللينينية، أي فتح فصل «ما بعد الرأسمالية». وهنا، رأينا كيف أن هذا الفصل الطويل للتاريخ ناتج ظروف موضوعية، جعلت تخطّي الرأسمالية يبدأ من أطراف النظام لا من المراكز المتقدمة، الأمر الذي يحول دون «بناء اشتراكي سريع».

هذه هي النقاط الأساسية حول رسالة الماركسية. فهي الوسيلة الفعالة لتجاوز أهم النتائج السلبية للتوسع الرأسمالي وهو عدم تكافوئه. فلا يمكن تصور بناء الاشتراكية ـ على صعيد عالمي ـ دون حل سابق للمشاكل المترتبة على التوسع غير المتكافىء للرأسمالية. ولما كانت هذه المشاكل لا تزال قائمة في العالم الثالث الرأسمالي، الذي نحن العرب جزء لا يتجزأ منه، فإنّ رسالة الماركسية تظل تناسب أوضاع قارّاتنا الآسيوية والافريقية والامريكية اللاتينية.

ولا يعني ذلك أن الماركسية «محارة» مغلقة تشتمل على «أسرار المستقبل» والتعاويذ التي تضمن تلاوتها النجاح المؤكد. إذ إن الماركسية فكرة حية تطورت ومرّت بمراحل. وعرفت كل مرحلة حدودها التاريخية. وينطبق ذلك على ماركسية عصر ماركس، كما ينطبق على مرحلة اللينينية ومرحلة الماوية. وقد أوضحنا في الفصول السابقة ما هي في رأينا تلك الحدود التاريخية للتراث اللينيني الماوي، وهي في جوهرها تقع في مجال النظرية والممارسة الخاصة «بالسياسة» (أي العلاقة بين الحكم والطليعة والحزب والطبقة والجماهير، بعبارة أخرى، مجال الديمقراطية)[٩].

إن مهمة شعوب العالم الثالث التي لم تتحرر بعد هي تطوير هذا التراث، وكشف أشكال تكيّفه للظروف الجديدة. إذ إن التاريخ لا يقف أبداً، وبالتالي، فإن ظروفنا الراهنة أصبحت غير ظروف الثلاثينات. . .

هل من الممكن «حل مشكلة التخلف» ـ أي اللحاق بالدول الرأسمالية المتقدمة، وبالتالي الغاء سمات التوسع غير المتكافىء للرأسمالية ـ من خلال أسلوب آخر، دون

---

(٩) عن حدود اللينينية والماوية، انظر الفصلين ١ و٤.

«ثورة» و «فك الروابط»، بل من خلال التعمق في الانخراط في النظام العالمي المعاصر، وتعجيل النمو الرأسمالي؟ هل تغيرت الظروف على صعيد عالمي بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة حصول بلدان آسيا، وافريقيا على استقلالها السياسي، فأصبح النظام العالمي عنصراً مناسباً لتحقيق هذا الهدف (التحرر الاقتصادي) إذا كانت الظروف الداخلية مؤاتية؟

لقد تناولنا هذه الأسئلة في الفصول السابقة[١٠] فلن نعود إليها. وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن ظروف الرواج التي تلت الحرب ومدّ حركة التحرر الوطني في الخمسينات والستينات إضافة إلى إمكان الاستناد إلى الاتحاد السوفياتي في مواجهة الاستعمار، قد خلقت أوهاماً بإمكانية انجاز أهداف التحرر الاقتصادي، دون الإنسلاخ عن النظام العالمي. ثم أضفنا أن الأزمة الطويلة والعميقة الراهنة بدّدت هذه الأوهام فذكّرت شعوب العالم الثالث الرأسمالي بحقيقة خطر العودة إلى وضع كومبرادوري، ونقصد بهذا التعبير مستسلماً تماماً لمقتضيات توسع رأس المال الاحتكاري المهيمن. فعادت مشكلة الانسلاخ في جدول الأعمال الضرورية التي لا مفر منها، إلّا أنها عادت في ظروف داخلية وخارجية مختلفة تماماً عن ظروف العهد السابق: فالدول الآسيوية والافريقية أصبحت دولاً مستقلة، والتحالفات الطبقية الحاكمة فيها تخلّت إلى حد كبير عن طابعها «الاقطاعي» القديم لترتدي ثياب الحكم البرجوازي، والتوسّع الرأسمالي تعمق تعمّقاً خطيراً وأخذ يغزو ميادين جديدة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليشمل وسائل الاعلام وأنماط الاستهلاك ونماذج الثقافة. . الخ. وأثرت هذه التغيرات في مجتمعات العالم الثالث من جميع أوجهها، فأصبحت نسبة سكان الحضر تقرب النصف في معظم المناطق، وتجاوز هذه النسبة في عدد متزايد من البلدان، وبالتالي لم يعد العالم الثالث «عالماً ريفياً» كما كان تقليدياً، وتغلغلت الرأسمالية في الريف، وتهمّشت شرائح متزايدة من «فقراء» المدن، وتعاظمت شرائح البرجوازية الصغيرة. . الخ. فلا شك في هذه الظروف أن المشاكل أصبحت أكثر تعقداً مما كانت عليه سابقاً، بل وأصبح الخطر أخطر مما كان عليه في عصر الاستعمار المباشر. فصار العدو والعقبات داخل المجتمع. فالتمسك بمبدأ الانسلاخ وتنفيذ مقتضياته تنفيذاً فعالاً، إنما يتطلب الجرأة الفكرية والسياسية والإبداع النظري. إذ إن الفكر الاجتماعي نفسه يواجه تحديات جديدة لدرجة أنه هو الآخر «في أزمة». وتشمل هذه الأزمة التراث الماركسي.

ولا ريب أن الشعوب المتأزمة تشعر بعمق أزمة عالمنا وخطورة الوضع. هذا هو

(١٠) انظر الفصل الثاني.

السبب الذي دفع البعد «الثقافي» للأزمة إلى الأمام، حتى أصبح يحتل مكان الصدارة. وتواجه الماركسية هذا التحدي الجديد؛ فعليها أن تتجدّد حتى تصبح قادرة على طرح إجابات فعالة على هذه المشاكل. فأصبحت هذه المهمة احد الاحتياجات الأساسية ـ إن لم يكن أهمها ـ لتكسب الماركسية طابعاً عالمياً حقيقياً، ولخروجها من الاطار الثقافي الغربي الذي نشأت فيه.

ثالثاً: التوسع الرأسمالي وهمجية التوسع الغربي

يستحيل الفصل بين توسع الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي وبين «تغريب» العالم المترتب على الطابع الأوروبي للحضارة التي صدّرتها أوروبا الرأسمالية، من خلال هذا التوسع، إلى درجة أن التوسع الرأسمالي ظهر لشعوب المناطق غير الأوروبية على أنه أساساً «توسع أوروبي». وغنيّ عن القول ان هذا البعد الثقافي الحضاري يحتلّ في الوعي الشعبي والعام مكاناً مهماً ـ إن لم يكن مكان الصدارة ـ وان لهذا البعد تأثيراً ملحوظاً لا يصحّ تجاهله، خصوصاً وإن التوسع الرأسمالي في حد ذاته محطِّم لدرجة لا مثيل لها في العصور السابقة. فلا شك أن الرأسمالية مسؤولة عن عمليات ابادة حضارات وثقافات، بل وأحياناً شعوب بأكملها، على نطاق لا سابق له. إلى درجة أن البعض يتساءل عما إذا كان التعبير عن «الهمجية الغربية» أصحّ من التحدث عن «الحضارة الغربية»! ويبدو في نظر شعوب آسيا وافريقيا التي عانت من هذا التوسع أن أوروبا مسؤولة جماعياً عن الجرائم التي صحبت التوسع الرأسمالي، خصوصاً وأن التاريخ الرسمي ـ وهو أوروبي التمركز ـ يكاد يتجاهل تماماً هذه الجوانب المحطمة، فيركز على الجانب «الايجابي»، أي نشر عناصر «الحضارة»... إن ماركس نفسه لم يتخلّص تماماً من هذه الرؤية التي تؤكد «الجانب الايجابي» للتوسع الرأسمالي. إلاّ أن ماركس قام فيما بعد بمراجعة تلك الأحكام السريعة التي أبداها في عنفوان تفاؤل شبابه.

وغنيّ عن البيان هنا التذكير بحقيقة «الخطر الأوروبي». فالأمثلة له معلومة. وهي ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ إبادة هنود امريكا الشمالية، وتدمير كامل لحضارات هنود أمريكا الجنوبية التي أصبحت نتيجة لذلك «لاتينية» ـ رغم أن عدد سكان أمريكا الهندية لم يقل عن عدد سكان أوروبا المستعمِرة... وتجارة الرقيق التي فرضت على أفريقيا السوداء ابتزازاً بشرياً لا مثيل له، فأدّت إلى تخلف القارة بأجمعها، وذلك من جميع النواحي المادية والسياسية، وهذه هي أخطر الأمثلة.

يضاف إلى هذه الأمثلة عمليات الاستعمار الاستيطاني هنا وهناك. فقد غزا هذا

النوع من الاستيطان الفرنسي المغرب العربي بأكمله،وانتهك شخصيته العربية وهدّدها بالتدمير. وذلك بعد أن طرد الإسبان العرب من إسبانيا، ثم تطلعوا إلى تواصل العملية وفتح شمال افريقيا، إلى أن أتى الفتح العثماني لينقذ المنطقة من تحقيق هذا الخطر. والآن، يستمرّ الاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين تحت عيوننا. وقد حدث الاستيطان نفسه في أفريقيا الجنوبية، ولا يزال قائماً. كما أنه هدد عدداً من البلدان الافريقية الأخرى مثل كينيا وزمبابوي. وفي سيبيريا والتركستان والقوقاز، واجهت الشعوب غير الاسلامية التوسع الاستيطاني الروسي.

أما في المناطق الكثيفة التي لم تُفتَح للاستيطان، فقد اتخذت أساليب التحطيم الحضاري أشكالاً منوّعة من الاحتلال العسكري وإقامة الإدارة الكولونيالية، وإحلال لغات المستعمِر محل اللغات الوطنية في التعليم والادارة (وهذا هو شأن أفريقيا السوداء بأكملها مثلاً)... الخ، بل لجأ الاستعمار الأوروبي في بعض الأحيان إلى أساليب وحشية تناهض مبادىء الأخلاق البسيطة كما كان الشأن حينما فرضت بريطانيا على الصين استيراد الأفيون، الأمر الذي لا يزال حياً في ذاكرة شعب الصين. واليوم، مع تقوية وسائل الاعلام، ألا يمثل تغلغل أنماط الاستهلاك المنحطّة (وتشمل نشر شرب الكوكاكولا إلى استيراد مسلسلات التلفزة الغربية... الخ) هجوماً ثقافياً لا يقل خطورة؟

ربما تلاشت وسائل التوسع المباشر (وبخاصة في شكله الاستيطاني) في مرحلتنا الأخيرة، بعد حصول بلداننا على استقلالها السياسي. إلّا أن هناك مخلفات لهذا النوع من التوسع الوحشي لا تزال تفعل فعلها (في افريقيا الجنوبية أساساً) أو حتى لا تزال في مرحلة مدّها. (ويكاد يكون التوسع الصهيوني المثل الوحيد في هذا الصدد...).

ما هي الأسباب التي جعلت هذا التوسع الوحشي ممكناً، بل ربما «ضرورة تاريخية»؟ هل هي ناتج «طبيعة الجنس الأوروبي»؟ أم هي ناتج قوانين نمط الانتاج الرأسمالي؟ من الواضح أن مصادر الأسباب الحقيقية للتوسع الأوروبي تكمن في طبيعة النمط الانتاجي، وليست هي ناتج خصوصيات «ثقافية». إذ إن هذه الخصوصيات انما هي عنصر غير ثابت فتكيّفت مع مقتضيات نمط الانتاج نفسه. إلّا أن العلل «الثقافية» والأبعاد «الحضارية» تلعب دورها، بل في كثير من الأحيان تحتلّ مكان الصدارة في الوعي الاجتماعي والسياسي لكل من الطرفين، أي: الشعوب والقوى السياسية الأوروبية من جهة، والشعوب ضحايا التوسع الرأسمالي من الجهة الأخرى.

أمامنا هنا مثلان واضحان لهذا الخلط بين الأسباب الحقيقية التي تتعلق بطابع نمط الانتاج وبين الأبعاد الحضارية الغالبة على مستوى الوعي السياسي، ذلك في كل من افريقيا الجنوبية وفلسطين.

ففي افريقيا الجنوبية، ترجع جذور استيطان سكان «البور» (أي الأوروبيون من أصل هولندي) إلى زمن يسبق التوسع الاستعماري البريطاني بثلاثة قرون. إلّا أن استيطان البور نفسه ناتج ظروف نشأة الرأسمالية في أوروبا، وما انتجتها من حروب داخلية دينية، مع أن هذا الاستيطان لم يصبح خطراً جسيماً على مستقبل شعوب المنطقة، إلّا عندما تبلورت خطط الاستعمار الاقتصادي والمالي البريطاني الذي استحوذ على الثروة المعدنية الوفيرة في هذه المنطقة (الذهب في جنوب افريقيا والنحاس في روديسيا الشمالية.. الخ)، فجعل من جالية المستوطنين البيض حربة رمحه لضمان سيطرته على المنطقة. ولم تمنع هذه الحقيقة أن الحركة العمالية الغربية ركّزت اهتمامها على النضالات الطبقية داخل الجالية الأوروبية، وعلقت آمالاً عليها، في نفس الوقت الذي لم تدرك أهمية نضال الشعب الافريقي من أجل استعادة وطنه المسلوب. فكان اهتمام اليسار الغربي بالإضرابات التي قام بها العمال «البيض» خلال العشرينات والثلاثينات، يفوق مظاهرات التضامن مع الفلاحين الأفارقة المفصولين عن أراضيهم، نتيجة احتياجات التوسع الرأسمالي.

وكذلك في فلسطين: فمن المعروف ان الصهيونية ظاهرة ناتجة عن ظروف خاصة بالتاريخ الأوروبي، ولا تمت الى شؤون شعب فلسطين بصلة. غير أن تحويل حلم إنشاء دولة يهودية في فلسطين العربية إلى حقيقة، لم يصبح ممكناً إلّا بفضل انخراط تام لهذا الهدف في خطط السيطرة الاستعمارية على المنطقة، وهو هدف مصدره حاجة الرأسمالية إلى ضمان حصولها على ثروات المنطقة الطبيعية، وخصوصاً النفط، الأمر الذي يفترض بدوره سيطرة سياسية للغرب على الشرق العربي. وقد أدرك زعماء الصهيونية الضرورة الحيوية لهذا الربط العضوي. هذا بينما - للأسف - لا يزال كثير من القوى السياسية والحكومات العربية لا يفهم ذلك؛ فلا يزال هؤلاء يغذّون أوهاماً حول إمكان فصل العدو الصهيوني عن سيده الاستعمار الغربي! هذا ولا شك أن كون الجالية اليهودية الاسرائيلية ذات ثقافة أوروبية - إضافة إلى وجود جاليات يهودية في المجتمع الغربي الأوروبي والأمريكي - إنما هو عنصر يلعب دوراً أساسياً في انحياز شعوب الغرب لمصلحة الصهيونية. فقد كتبنا في هذا الصدد أنه لو كانت الهجرة اليهودية السابقة (الدياسبورا) قد اتجهت نحو الشرق، فاستوطن اليهود الهند او الصين، لكان مشروع «العودة» إلى فلسطين على حساب الشعب العربي قد بدا للأوروبيين مشروعاً غير شرعي، ولا يستحق الاعتبار[11]. هكذا نرى أن عامل «التضامن الأوروبي» يلعب هنا دوراً حاسماً.

---

(١١) امين، أزمة المجتمع العربي، الفصل ٤.

ولا شك أن هذا العامل ـ ونقصد «الطابع الأوروبي» للتوسع الرأسمالي ـ يمكن أن يتخطى حدود تاريخ التوسع الرأسمالي نفسه. فليست الثورة المعادية للرأسمالية في ذاتها ضماناً مطلقاً أن الشعوب الأوروبية مستعدة أن تتخلى عن «دورها» التاريخي القيادي. والدليل على ذلك موجود في تاريخ الاتحاد السوفياتي نفسه. فلا شك أن الشعب الروسي قد لعب دوراً أساسياً في توجيه ثورة ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر؛ كما لا شك أن النظام السوفياتي وفّر لشعوب المستعمرات السابقة في القوقاز وتركستان شروطاً تنموية لا مثيل لها في العالم الرأسمالي، وذلك سواء أكان من وجهة نظر الظروف المادية والاجتماعية (التصنيع والمساواة في الاستفادة من التنمية ـ أي مساواة الأجور ودخول الفلاحين. . الخ). أم كان من منظور الظروف الثقافية والسياسية (دستور فدرالي، مساواة الحقوق الثقافية واستخدام اللغة الوطنية. . . الخ). إلاّ أنه من المعروف أيضاً أن الشوفينية الروسية لا تزال أمراً واقعاً على جميع مستويات الحياة الاجتماعية. وليست هذه الشوفينية مجرد مخلفة من مخلفات الماضي الاستعماري الروسي، يكافحها نظام الحكم. بل هي سمة هيكلية في النظام ـ على ما يبدو ـ للأسف. ففي أعقاب ثورة ١٧ تشرين الأول/ اكتوبر بذل السوفيات مجهوداً خاصاً للتخلص من حركة «الشيوعية التركية» (التي قادها الرفيق سلطان غالييف) باسم «الأممية» ورفض «القومية». وكان ذلك سنوات قبل غلبة النزعة الشوفينية الروسية لعهد الستالينية. هذا رغم أن هذه الحركة الاشتراكية الوطنية الوحدوية لشعوب وسط آسيا ـ المستعمرات الروسية ـ لم تكن على الإطلاق حركة «رجعية» و «معادية» للثورة الروسية. بل لم تطالب بالاستقلال والانفصال، فاكتفت بالمطالبة بتكوين دولة تركية اشتراكية موحدة في إطار الاتحاد السوفياتي. وبعد هزيمة حركة سلطان غالييف قسّم الحكم السوفياتي آسيا الوسطى إلى خمس جمهوريات، وألغى استخدام اللغة التركية الموحّدة، وأقيمت محلّها في كل من الجمهوريات الأربع ذات الثقافة التركية (كزاكستان وكريتميزيستان وتركمنستان وأربكستان) لهجات محلية لم تكن لغات ثقافة، وهي جميعاً لهجات مشتقة من اللغة التركية الأصلية، ورقيت هذه اللهجات إلى لغات «وطنية»، الأمر الذي خلق عقبات إضافية، في سبيل اتمام التوحيد الوطني. وقد سمحت هذه السياسة، بتواصل الاستيطان الروسي في المناطق الضعيفة للوطن التركستاني. هكذا صار نصف عدد سكان الكزكستان المعاصر من أصل روسي، أما «القومية» التدجيكية ـ وهي في واقع الأمر جزء من القومية الايرانية ـ فقد فصلت عن جذورها وأخوتها في إيران وأفغانستان، بواسطة «اصلاح لغوي» مفاده احلال الحروف الروسية محلّ العربية. وقد أدخل النظام السوفياتي اصلاحاً مشابهاً في منغوليا. وبذلك فُصل مصير شعب هذه الجمهورية عن جذوره وعن اخوته مغول الصين الذين

استمروا يستخدمون كتابتهم الأصلية. وليس غرضي في التذكير بهذه الوقائع هو تشبيه النظام السوفياتي بنظم الاستعمار الغربي. إذ إن النظام السوفياتي قد حقق فعلاً هنا ما لم يتحقق في أية مستعمرة أو شبه مستعمرة، بل ما لم يحققه أي نظام دولة مستقلة في العالم الاسلامي المجاور، وذلك سواء أكان من منظور الرفاهية المادية للشعب أم من منظور الازدهار الاجتماعي والثقافي. فكل ما تدل عليه هذه الواقعة هو أن التوسع الأوروبي لا يتقلّص في بعده الاقتصادي فقط، فله أيضاً بُعدان: ثقافي وحضاري.

إن التساؤل الصحيح في هذا الشأن هو، إذاً، الآتي: كيف تتمفصل مختلف أبعاد التوسع الرأسمالي الغربي؟ إنها مشكلة واجهتها الأجيال المتتالية في آسيا وإفريقيا منذ قرن أو قرنين. ومع أن هذا السؤال لم يطرح في معظم الأحيان بشكل صريح، إلّا أنه كان موجوداً ضمنياً في أذهان الجميع. فهو المضمون الكامن وراء النقاش المستمر حول «الأصالة والمعاصرة». ونجد في مواجهة هذا التحدي ثلاث مجموعات من ردود الفعل تبلورت في أشكال منوعة.

فالمجموعة الأولى من ردود الفعل لها طابع «تقليدي» واضح، مفادها هو رفض باتّ وكامل «للمعاصرة»، ومحاولة الابتعاد عن مخاطر تحدّي الغرب من خلال الانعزال التام. وفي كثير من الأحوال، كان رد الفعل هذا باكراً. وهذا أمر طبيعي لا يدعو إلى الاستغراب، إلّا أنه في واقع أمره لا يعدو كونه إشهار العجز وغياب الإدراك بحقيقة الاختلال في توازن القوى، وبالتالي فهو إجابة غير نافعة محكوم عليها بالهزيمة الحتمية. ومع ذلك، فإن هذا الموقف السلبي لا يزال يلهم كثيراً من الممارسات الراهنة! فهو المضمون الكامن وراء النظر إلى الغزو الغربي على أنه «استفزاز» ثقافي وحضاري، بل وديني، أكثر منه ناتج آليات التوسع الرأسمالي، وفي وطننا العربي المعاصر، تغلب الكتابات التي تكتفي بهذا التحليل السطحي، فتدين «التغلغل الثقافي الأوروبي» وغزو الأذهان من خلاله، وتركّز على الجانب التحطيمي لهذا الغزو دون الاهتمام بالتساؤل عن حقيقة ماضينا وأسباب عجزنا، أي دون نقاش «تراثنا» المزعوم نقاشاً حادّاً. وعلى سبيل المثال، فإن التيارات الدينية السلفية كما هي ممثلة في اتجاهاتها الغالبة ـ سواء أكانت السلفية الاسلامية أم الهندوكية أم البوذية ـ لا تتجاوز حدود هذه الايديولوجيا البسيطة «للرفض».

وإذا كانت الأوضاع على هذا النمط، فإن السبب يسير الإدراك. إن التمسك بايديولوجيا «الرفض» ـ بل انتعاشها المعاصر ـ إنما هو بدوره ناتج حتمي لفشل الموقف الثاني والمناهض له، ونقصد موقف «قبول المعاصرة دون تحفظ»، كما حاولنا أن نبيّنه في

كتابنا عن أزمة المجتمع العربي[١٢].

إن مفاد نظرية «قبول المعاصرة» المعتبرة هنا هو الدعوة بالتخلي عن أشكال نظمنا الاجتماعية «التقليدية» لصالح تبني الأشكال الرأسمالية، وبالتالي هي دعوة إلى التخلي عن ثقافتنا، لصالح تبني الثقافة الغربية باسم طابعها العالمي المزعوم. فهي نظرية لا تميز بين ما هو «عالمي الطابع» حقيقة، وبين ما هو «خصوصي»، وناتج الظروف التاريخية التي جعلت الرأسمالية تنشأ في أوروبا، وبالتالي تجرّ وراءها سمات خاصة ذات جذور سابقة في تاريخ تلك القارة. ولا شك أن برجوازيات بلداننا ـ بشكل عام ـ هي الطبقة التي اقتنعت بهذه النظرية وروّجتها، إلّا أنها لم تجرؤ على قبول جميع النتائج التي تترتب على تبنّيها هذا الموقف، بل حاولت أن تستخدم بعض جوانب «تراثنا» المزعوم لكي تستفيد منها في سعيها وراء تحقيق أهدافها الطبقية الأنانية والمحدودة والقائمة على الحفاظ بمبدأ الاستغلال، بشرط تحديث أشكاله. هكذا تمسّكت بالجوانب الرجعية الموجودة في تراثنا ـ شأنه في ذلك شأن أي تراث تنعكس فيه تناقضات المجتمع الطبقي ـ والأمثلة في هذا الصدد عديدة، منها ـ على سبيل المثال ـ رفضها للديمقراطية على أساس أنها نظرية «مستوردة»!

ولا نعلم إلّا مثلاً واحداً ناجحاً للممارسات القائمة على هذه المبادىء، وهو مثل اليابان منذ عهد ثورة «ميجي» في ستينات القرن التاسع عشر. إنه مَثَل «ناجح»، بمعنى أن اليابان استطاعت فعلاً ـ من خلال قبول «المعاصرة دون تحفظ» ـ «اللحاق» بالغرب في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية، فأصبحت دولة رأسمالية مركزية ـ(انها المركز الوحيد ذو الأصول غير الأوروبية) ـ ثم حاولت ثورة أتاتورك في تركيا وثورة رضا شاه في ايران تمثّل هذا النمط. أما النتيجة فهي معروفة والحكم عليها بالفشل لا جدال فيه، إذ إن هذين المجتمعين لم يخرجا بعد من فلك التبعية والتخلف. وهناك أمثلة أخرى، منها بالتأكيد سلسلة المحاولات التي ملأت تاريخ مصر منذ عهد محمد علي مروراً بالخديوي اسماعيل ثم برجوازية الوفد إلى عهد جمال عبدالناصر. وقد سبق أن أوضحنا في هذا الصدد كيف أن ظاهرة «الازدواجية في الثقافة المصرية» (ونقصد تجاوز عناصر التحديث المستوردة وعناصر الحفاظ على جوانب من التراث المتجمد) ترجع إلى حدود الفكر المصري في عهد محمد علي، وكيف أن الأجيال التالية ـ بما فيها جيل النهضة ـ لم تتجاوز هذه الازدواجية. كما أوضحنا أن الناصرية ـ لأول مرة ـ انتجت عناصر احتمال تخطي هذه الحدود، إلى أن أدت الظروف ـ ناتج أوضاعها الداخلية وفعل العوامل الخارجية ـ إلى إنهاء التجربة[١٣].

---

(١٢) المصدر نفسه، الفصل ١٠.

(١٣) المصدر نفسه، الفصل ١٠.

ولذلك، فإن التحمس لقبول «التغريب» صار الآن في موقف دفاعي في آسيا وافريقيا عامة، وفي الوطن العربي بخاصة، لعل الظروف تختلف في هذا الصدد بالنسبة إلى أمريكا اللاتينية، حيث هناك مستقبل قائم للنزعة «الغربية». ولعل هذا الاستثناء يرجع إلى انتماء متجمعات أمريكا اللاتينية إلى الثقافة الأوروبية، الأمر الذي يلغي «العقبة الحضارية» أمام قبول ممارسات ترمي إلى تحقيق التقدم، سواء أكان ذلك من خلال الانخراط في العالم الرأسمالي، أم من خلال تبني مبادىء الاشتراكية العلمية.

أما الموقف الثالث ـ أي خيار التحديث دون التغريب ـ فهو موقف تبلورَ في الماوية بشكل واضح. إذ إن الماوية نجحت في الجمع بين البعد الوطني الصحيح للتحرر، وبين البعد الاجتماعي العالمي الطابع. فالماوية نادت بالتحديث من خلال إتمام ثورة معادية للرأسمالية، لا من خلال محاولة الترقية في سلم القوميات المنخرطة في النظام الرأسمالي العالمي، وبذلك أعطتنا درساً لا يزال قائماً. فأثبتت أن للماركسية بعداً عالمي الطابع محتملاً يمكن إنجازه، فأخرجت الماركسية عن إطار البيئة الغربية التي نشأت فيها.

هذه هي المهمة التي لا بد لنا ـ شعوب العالم الثالث الرأسمالي بعامة والشعب العربي بخاصة ـ أن نواصلها ونطوّرها، فهي الطريق الوحيد لمواجهة تحديات العصر.

٤ ـ وربما أمكن جمع خلاصة تحليلنا عن رسالة الماركسية في النقاط الثلاث الآتية:

أولاً: إن الطابع اللامتكافىء للتوسع الرأسمالي، قد أنتج شروط انفجار ثوري في أطراف النظام المتخلفة التي تعاني من حدّة التناقضات في جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والثقافية. هذا بينما التوسع نفسه أدّى في المراكز إلى تقوية قدرة النظام على تجاوز التناقضات الاجتماعية المترتبة على نمو قوى الانتاج دون ظهور خطر ثوري. بإيجاز: إن النظام الرأسمالي أثبت قدرته على استيعاب تناقضاته على مستوى علاقات الانتاج الناتجة عن نمو قوى الانتاج في المراكز المتقدمة، بينما تفرض النتائج المترتبة على هذا النمو في الأطراف إعادة تشكيل الهيكل السياسي وهيكل العلاقات الاجتماعية. هكذا تخلّت الطبقة العاملة في المراكز عن رسالتها الثورية التي قامت الماركسية الأصلية على أساسها في تصوّرها للانتقال الاشتراكي. هكذا تجددت إشكالية تجاوز الرأسمالية، فأصبحت إشكالية تخطي الحدود التي يفرضها النمو الرأسمالي في الأطراف. هذا هو جوهر مضمون أطروحتنا عن «التطور اللامتكافىء»(١٤)، ومفادها أن تخطّي حدود

---

(١٤) حول أطروحة «التطور اللامتكافىء»، انظر، امين، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية.

نمط انتاج معين ـ وبالتالي ظهور بوادر نمط اجتماعي أكثر تقدماً ـ يبدأ من الأطراف المتخلفة للنظام، لا من مراكزه المتطورة. وقد أثبت التاريخ صحة هذه الفرضية مرتين، أولاهما عند ظهور الرأسمالية التي لم تنشأ في مراكز الحضارات الخراجية الراقية في الشرق، بل نشأت في الأطراف الأوروبية نصف البربرية. وثانيتهما في عصرنا الذي جعل تخطي الرأسمالية ضرورة موضوعية في الأطراف. ونعني هنا أن الخيار بكل بساطة هو: إما أن نتجاوز حدود الرأسمالية، من خلال «فك الروابط» مع النظام العالمي السائد، وإما أن يقضي التوسع الرأسمالي على أممنا فيُذوبها في عملية التأحيد السلعي، ويلغي شخصيتها وهويّتها، وينهي استقلالية مجتمعاتنا، فيخضعها لمقتضيات إعادة انتشار حكم رأس المال المهيمن على صعيد عالمي.

ثانياً: إن الثورة المعادية للرأسمالية المفروضة علينا في هذه الظروف، ليست «اشتراكية الطابع» بمعنى أنها تخلق شروط «بناء» اشتراكي متكامل وسريع، بل طابعها ثلاثي ومتناقض، يجمع بين النزعات الاشتراكية والرأسمالية الوطنية ونزعة ثالثة جديدة سمّيناها النزعة الدولنية. ومن العبث محاولة الهروب من التحدي من خلال التقوقع الثقافي والانغلاق في الماضي والحنين إلى مجده ورفض مواجهة العدو. فالثورة المعادية للرأسمالية انما هي عنصر أساسي في تطوير الوضع على صعيد عالمي، فهي ثورة ذات بعد عالمي.

ثالثاً: إن الماركسية هي ايديولوجية عصرنا على صعيد عالمي بالتحديد لأنها ـ وهي وحيدة في ذلك ـ تواجه هذه المشاكل. هذا بشرط أن تفهم الماركسية فهماً متفتحاً يطوِّر ما كان احتمالاً فقط في أصولها ـ وبالأحرى فهماً يعطيها طابعاً عالمياً حقيقياً. هذا هو الباب الذي فتحه التأويل اللينيني والمنهج الذي طوّرته الماوية، وهو مضمون ما تحقق لأول مرة في العالم غير الأوروبي الأصول، في الصين. ولا توجد ايديولوجيا أخرى لها هذه القدرة الاحتمالية على الجمع بين الأصالة والتحديث، تستطيع أن تلعب هذا الدور في عصرنا. إن الحركات الأخرى المنوّعة التي تعبّر عن ثورة شعوب العالم الثالث المعاصر لا تعد كونها تعبيرات عن رفض سلبي، دون قدرة على طرح بديل ايجابي يواجه تحديات العصر. فهي لا تعدو كونها عرضاً للأزمة لا حلاً لها، فلا بدّ من تجاوزها. وإلّا حَكَم تطور الأمور العالمية بالقضاء علينا.

المـراجع

١ ـ العربية

كتب

أمين، سمير. **أزمة المجتمع العربي**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

ــــ. **الاقتصاد العربي المعاصر**. ترجمة ناديا الحاج. بيروت: دار الرواد، ١٩٨٢.

ــــ. **الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات**. بيروت: دار ابن رشد للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

ــــ. **التطور اللامتكافىء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**. ترجمة برهان غليون. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤.

ــــ. **الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**. ترجمة هنرييت عبودي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

ــــ. **الماوية والتحريفية**. ترجمة صلاح داغر. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤.

ــــ. **المغرب العربي الحديث**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨١.

دوريات

أمين، سمير. «في الذكرى الثلاثين لمؤتمر باندونغ: مضاعفات اخفاق «ايديولوجيا التنمية».» **الوحدة**: السنة ٢، العددان ٢٢ ـ ٢٣، تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ١٩٨٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Aidan, Foster-Carter. *Standing Up: The Two Korean States and the Dependency Debate*. Seoul: Seoul University, 1985.

Amin, Samir. *Les Conditions d'une autonomie de la région méditerranéenne*. Napoli: [s.n.], 1983.
——. *La Déconnexion*. Paris: [s.n.], 1985.
——. *Le Développement du capitalisme en Côte d'Ivoire*. Paris: [s.n.], 1967.
——. *L'Echange inégal et la loi de la valeur: La Fin d'un débat*. Avec une contrib-ution de Jagdish C. Saigal. Paris: Anthropos-IDEP, [1973].
——. *The Future of Maoism*. New York: [n. pb.], 1982.
——. *L'Impérialisme et le développement inégal*. Paris: Minuit, ᶜ1976.
——. *Irak et Syrie, 1960-1980: Du projet national à la transnationalisation*. Alencon, Orne: Minuit, 1982.
—— [et al.]. *La Crise de l'impérialisme*. Paris: Minuit, 1975.
——. *Dynamics of the Global Crisis*. New York: [n.pb.], 1982.
Anderson, Perry. *Considerations on Western Marxism*. London: NLB, 1976.
Bettelheim, Charles. *Les Luttes de classes en URSS, 1930-1941*. Paris: [s.n.], 1982.
Brandt Commission Reports. London, 1980 and 1983.
Brower, Anthony. *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*. London: [n.pb.], 1980.
Chenery, Hollis Burnley [et al.]. *Redistribution with Growth: Policies to Improve Income Distribution in Developing Countries in the Context of Economic Growth*. London: World Bank and the Institute of Development Studies, University of Sussex by Oxford University Press, 1977.
Emmanuel, Arghiri. *Technologie appropriée ou technologie sous développée?* Paris: [s.n.], 1981.
Holland, Stuart. *Out of Crisis*. London: [n. pb.], 1983.
Land and Poverty in Asia, Africa and Latin America. Various authors. Geneva: ILO. (Prog. WEB).
Lipietz, Alain. *L'Audace ou l'enlisement*. Paris: [s.n.], 1984.
Mukherjee, Ramkrishna. *The Rise and Fall of the East India Company: A Sociological Appraisal*. New York: Monthly Review Press, [1974].
Warren, Bill. *Imperialism: Pioneer of Capitalism*. London: NLB, 1980.

Periodicals

Amin, Samir. «La Crise, le tiers monde et les relations N-Ser. E-O.» *Nouvelle revue socialiste* (Paris): 1981.
——. «Critique des propositions de la Banque mondiale pour l'Afrique.» *Africa Development:* 1982.
——. «Pour une sortie à gauche de la crise.» *IFDA dossier* (Geneva): 1983.
——. «A Propos du NOEI.» *Socialisme dans le monde:* 1982.
——. «A Propos du rapport Brandt.» *Africa Development:* 1980.
Schiffer, Jonathan. «The Changing Pattern of Development or the Accumulation Wisdom of Samir Amin.» *World Development:* vol. 8, 1980.
Smith, Sheila. «Class Analysis Versus World Systems: Critique of Samir Amin's Typology of Underdevelopement.» *Journal of Contemporary Asia:* 1982.
——. «The Ideas of Samir Amin: Theory or Tautology.» *Journal of Development Studies:* October 1980.

فهرس

(ت)

(ث)

(ج)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

د. سمير أمين

■ ولد في القاهرة عام ١٩٣١

■ حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس عام ١٩٥٧.

■ عمل في المؤسسة الاقتصادية في القاهرة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٠، ثم في وزارة التخطيط لجمهورية مالي من ١٩٦٠ الى ١٩٦٣. كما عمل أستاذ اقتصاد في جامعتي باريس ودكار، ومديراً للمعهد الافريقي للتخطيط والتنمية الاقتصادية التابع للأمم المتحدة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠. يعمل منذ ١٩٨٠ مديراً للمكتب الافريقي لمنتدى العالم الثالث، ويشرف على برنامج بحوث عن «استراتيجيا للمستقبل الافريقي» التابع لجامعة الأمم المتحدة

■ مؤلفاته:

له أكثر من عشرين كتاباً نشرت باللغات العربية والفرنسية والانكليزية، أهمها: **التطور اللامتكافىء**، ١٩٧٤؛ **الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية**، ١٩٨٠ وقد صدرا عن دار الطليعة؛ **الأمة العربية، القومية وصراع الطبقات**، ١٩٧٨ عن دار ابن رشد؛ **أزمة المجتمع العربي**، ١٩٨٥ عن دار المستقبل العربي. وله مساهمات عديدة في مجلة «المستقبل العربي».

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الثمن:

